

منی مکرم عید



مکرم عید

۱۸۸۹ / ۱۹۸۹



کلمات و موافقے



هدية من الفنان التشكيلي

عبد الفتاح العيني

أ.م.ع.

مكرم عبيد

١٩٨٩ / ١٨٨٩

الغلاف : عبد الفنى أبو العيدين

الإخراج الفنى : هاشم الأشمونى

مكتبة عبد كلامك وموافف

١٩٨٩ / ١٨٨٩

مكتبة مكتبة عبد
كلامك وموافف



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٠

شكر وتقدير

لا يسمنى إلا أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأجلاء الذين أبوا إلا أن يسلموا بكتاباتهم في تقديم صاحب «المكرميات» وهم حسب الحروف الهجائية :

● كذلك أقدم شكرى الحار لكل من شاركونى بجهد وإخلاص اعتر به لتسهيل مهمتى وهنا اخص بالشكر والعرفان الأستاذ فيليب جلاب ولا يستطيع الشكر أن يفيد حقه .

● كذلك أجد من الواجب على أن أسجل خالص شكرى وعميق امتنانى لمؤسسة دار الهلال ورئيس مجلس إدارتها الأستاذ مكرم محمد أحمد لمساعدتى فى الحصول على بعض الصور التاريخية . هناك أيضا الأستاذة علا سيف التى قامت بتصوير بعض المستندات والأستاذ عبد الغنى أبو العينين الذى تولى إخراج هذا الكتاب .

● وأخيرا وليس آخرا فإن ديفى كبير هيئة الكتاب ورئيسها الدكتور سمير سرحان على ترحيبه الكريم لنشر هذا الكتاب وطبعه فى زمن قياسي ، بلونهم جميعا لم يكن ممكنا أن اتشرف بتقديم هذا الكتاب .. جزاهم الله جميعا خیر الجزاء ...

ملحق مكرم عبيد



نحية وتقدير بمناسبة
مرور مائة عام على ميلاده
١٩٨٩ / ١٨٨٩



مكرم عبيد الانسان ...

منى مكرم عبيد

قضيت سنة أو أكثر أعيش في جو هذه الخطبة الخالدة فلما انتهيت من إعدادها وتبويبها وإعادة النظر في تنسيقها وترتيبها خيل إلى أننى خرجت من حفلة موسيقية رائعة الأنغام متنوعة الألحان ، سمعت القيثارة الحزين ، وسمعت النغم الثائر ، وسمعت دقات الطبول العنيفة تدعو للنضال والقتال وسمعت النغم الفرح المرح ... ولعل هذا الإحساس الذى خالجنى غير منفصل عن ولع صاحب هذه الخطبة بالموسيقى فكان هو فناناً - أو ذواقة للفنون - بل كان يغنى ويطرب للغناء ويغنى بصوت جميل فى سهراته الخاصة ، وكان دائماً يدندن حين يطرب أو يستغرق فى التفكير ، وهو الأمر الذى لا ينفصل بدوره عن أسلوبه فى الكتابة والخطابة . وكان من أحب أنواع الأغاني إلى نفسه تلك التى يشارك فيها الكورال . ولعل ذلك يقدم بعض التفسير للتجاوب العجيب بينه وبين الجماهير ..

واكتشفت من خلال هذه الخطبة الرجل الذى ما كنت أعرفه حيث إننى عاصرته طفلة وشابة فى مطلع الحياة وما كنت أعرف منه إلا الناحية الانسانية ، فقد كان بالنسبة لى بمقام جدى حيث كان يكبر أبى (شقيقه) بشمانى عشرة سنة وكانت تربطنى به محبة عريقة ، وأظن أننى كنت بالنسبة له أعز أولاد إخوته ، فقد كنت أعيش معه فترات طويلة فى منزله بمنشية البكرى أو فى منزله فترات بالاسكندرية فى سيدى بشر ، وكان يصطحبنى إلى الأقصر فى جميع الاجازات .

وفي منزله في منشية البكري عايشة السياسة من خلال الاجتماعات التي لم تنقطع ، فقد كان المنزل أقرب إلى منتدى سياسى كبير يرتاده السياسيون والطلبة وغيرهم من مساعديه ، وتغطي جدرانه مجموعة الصور التي تعرفت منها على من لم أعاصرهم من رجال السياسة والوفد والمنفيين في سيشل وعلى رأسهم سعد زغلول ... باختصار كانت كل ذرة هواء في هذا المنزل تستشق فيها رائحة السياسة .

ومن يعاشر مكرم عبيد من قرب يجد فيه إنساناً يختلف تماماً عن تلك الصورة المبهرة التي عرفه بها الناس ، فقد كنت أسأله عن كل شيء ويرد ببساطة وعطف ولم يحاول أن يثير في نفسى الدهشة أو الانبهار بالأدوار المتعددة التي قام بها في الساحة السياسية . وكان من أمتع الأحاديث التي سمعتها منه هو الحديث عن المنفى مما أتاح لي أن أعرف كل التفاصيل ، حتى الصغيرة منها ، عن هذه الفترة الحاسمة من حياته . وكذلك حديثه عن رحلته إلى فلسطين والشام .

وبعد قراءة مجموعة الخطب التي أقدمها إلى القارئ اليوم ، أدركت أن المنفى كان فعلاً هو النقطة المحورية في حياته ، فمسألة نفيه مع سعد زغلول كانت تعنى ضمناً أنه قد تم اضافة شرف الوطنية عليه وعلى زملائه في ظل ظروف بالغة الحرج وكان ذلك ذا أهمية عظمى بالنسبة لمكرم كنقطة تحول حاسمة في حياته السياسية يمكن استخلاص أربع نتائج منها :

١ — إن فترة المنفى كانت بمثابة العنصر الأساسى الذى دعم فكره ورؤيته الوطنية فالمنفى دعم ارتباطه الوثيق بالوطن ، فهو يقول : « لم نشعر في حياتنا أننا مصريون عاشقون لمصر بمقدار ما شعرنا بذلك في المنفى » أيضاً يقول : « ما أحسست طوال عمري أن الوطن قريب إلى قلبي وفكرى إلا عندما أبعدونى عنه إلى سيشيل ، فكانت أداة الفصل هى أداة الوصل ... » وكان المنع في سبيله هو الجمع فإذا بالمنفى والبعد المانع هو هو القرب الجامع » .

٢ — أصبح وثيق الصلة بسعد زغلول ففي هذه الفترة تم التبنى وأصبح يعرف « بابن سعد » وتعلم من سعد زغلول كيف يعيش حياة التحدى والقوة المعنوية التي تقهر الصعاب ورأى أن سعد زغلول مثال يقتدى واجه

الصعوبات وصمد لها ، ويقول بهذه المناسبة « لعل لم أعرف سعداً ولم أعرف مبلغ حبى له - ذلك الحب النادر الذى يغذيه القلب والعقل معاً إلا عندما أتاح الله لى أن أخلوه فى سيشيل فى انتظار قدوم اخواننا من عدن ، فى تلك الفترة القصيرة الحلوة التى كان لها أثر حاسم فى تطور فكرى والتى مازالت أعضاها كحقة من أهم حقبات عمرى - فى تلك الفترة علمنى سعد أن أحبه وأحترمه » ، فهو يرى فى سعد زغلول أن شجاعة رأيه ظاهرة من قوة أخلاقه وحاسه وعاطفته وقد تجلت هذه الظاهرة فى صراحته وصلابته ، ويمكن القول إن هذه الصفات هى التى اكتسبها من قربه وتأثره الشديد بسعد زغلول وهى التى رسمت شخصيته فيما بعد .

٣ - ثم إن فترة المنفى كانت هى الأساس الذى تم عليه بناء الصداقة والعلاقة الوثيقة بينه وبين مصطفى النحاس ، فقد بقيت صداقتهما وتعاون أحدهما مع الآخر وظهورهما دائماً معاً فيما بعد مثلاً للوفاء والمودة لا نظير له فى الحياة السياسية لذلك كان خلفهما السياسى المعروف بمثابة صدمة عنيفة لمعظم المصريين .

٤ - وأخيراً كانت فترة المنفى فرصة أتاحت لمكرم لإثراء لغته العربية على يد عاطف بركات ، الذى كان فيها مضى ناظراً لمدرسة القضاء الشرعى وقد ساعد مكرم كثيراً وطوال عامين تقريباً على تأكيد فصاحته فى اللغة العربية ، حتى قدر له أن يصبح واحداً من أشهر الخطباء فى تاريخ الحياة السياسية المصرية . فلقد كانت خطبه طرازاً فريداً فى الأدب السياسى ورسخت فيه الانتهاء إلى روحانية الشرق مهبط الوحى ومتبع الديانات باعتبارها عمق التراث الثقافى والحضارى لهذا الشرق .

وإلى جانب حديث المنفى فطالما استمعت لعمى وهو يتحدث عن زيارته للشام ، وهى الزيارة التى قام بها فى سنة ١٩٣١ إلى كل من سوريا ولبنان وفلسطين ، وكيف كان الاستقبال الرائع له والشعور المرهف تجاه مصر والوفد ، والتى أثرت فى نفسه أيما تأثير وكان دائماً يردد أمامى القول إنه عندما زار فلسطين قال له بعض الأخوان العرب هناك أنهم جميعاً « وفديون » وأن « غير الوفديين » لا يوجدون إلا فى مصر بلاد الوفد ! ... وهى عبارة أنقلها عنه ولن أنساها ما حييت ، والجدير بالذكر أن من أهم الدوافع التى شجعتنى على نشر هذه المجموعة

من « المكرميات » هو ذلك الصدى الذى استشعرته عن أثر المكرميات على من قابلتهم من الأخوة العرب فيما بعد من خلال عملى فى الجامعة العربية وعضويتى فى منتدى الفكر العربى (عمان) وسفرى إلى عدد من الأقطار العربية ، لقد كان بعضهم يردد فقرات من هذه الخطب والأحاديث التى استمعوا إليها منذ أكثر من أربعين عاماً ! وكأنها سجلت فى وجدانهم وخواطرهم وأيضاً فى مذكراتهم وكان المرحوم أحمد الشقيرى الزعيم الفلسطينى الراحل ، من أكثر الحافظين لأقوال مكرم عبيد الماثورة .

وليس هذا هو الكتاب الأول للمكرميات ، فقد سبق أن نشرها أحمد قاسم جودة من قبل (١٩٤٤) أول مجموعة باسم « المكرميات » .

وما حفزنى على إعادة النشر أن « مكرميات » أحمد قاسم جودة قد نفذت منذ وقت طويل ، وأنه إذا كانت المكرميات الأولى قد نشرت ومكرم لازال ملء الأسجاع والأبصار فإن هذه المكرميات التى أسميها « المكرميات الثانية » مطلوب أن تعيد مكرم عبيد للأسجاع والأبصار ، ليس لأنه مكرم عبيد ولكن لأنه أحد الرجال المصرين الذين وهبوا حياتهم لقضية وطنهم ، وكانوا صورة من صور النقاء الوطنى وهو الأمر الذى لم يختلف عليه أحد من أنصاره أو خصومه . وليس أدل على ذلك من أنه عاش فى كافة الحقب السياسية ، ورغم تغير العهود ، وهو موضع تكريم من الجميع على اختلاف انتهاءاتهم السياسية .

وإذا كانت مكرميات « أحمد قاسم جودة » قد استهدفت إبراز جوانب شخصية مكرم عبيد ، فإن المكرميات الثانية التى نقوم الآن بنشرها مع ما تسعى إليه من تحقيق هدف المكرميات الأولى فإنها تعمل فى نفس الوقت على تقديم سجل مكرم عبيد من خلال متابعة أمينة لأطوار حياة الرجل السياسية ومواقفه الفكرية ورواه الاجتماعية ، وليس من سجل أفضل من ذلك الذى يستخرج من فم رجل عرف بالأمانة حتى أنه من بين ألقابه التى كان يتنادى بها أصحابه فيما بينهم أنه « مكرم النزيه » .

أخيراً ورغم اشتراكى أنا والأستاذ أحمد قاسم جودة فى مواقفنا العاطفية تجاه مكرم ، فأزعم أن « المكرميات الثانية » قد غلب عليها الطابع العلمى سواء فى

الانتقاء أو في التبويب أو في فلسفة الاختيار ، فما يكتب بعد وفاة صاحب المكرميات بما يقرب من ثلاثين عاماً (١٩٦١) وبعد هدوء العواطف الحارة تجاهه لابد أن يكون أكثر موضوعية مما كتب عنه في حياته .

وإذا كنت « مكرمية » بالاسم الأسرى أو بالانتفاء الوجداني أو بالاقتناع التاريخي ، فإنني قبل ذلك وبعده ابنة لهذا الوطن الذي خرج منه مكرم ، وهدفي من نشر « المكرميات » وجه الوطن قبل وجه مكرم وإن كنت لا أرى ثمة تناقض .

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأجلاء الذين أبوا إلا أن يساهموا بكتاباتهم في تقديم صاحب المكرميات . . كذلك أقدم شكري الحار لكل من شاركوني بجهد وإخلا اعتز به لتسهيل مهتمي وبدونهم جميعاً لم يكن ممكناً أن أتشرف بتقديم هذا الكتاب إلى الذين يشرفني أن يقرأوه .
جزاهم الله جميعاً خير الجزاء

* * *

سيبقى مكرم حياً في ضمير الأمة

إبراهيم نرج



لم يكن مكرم عبيد ملكاً لنفسه أو لأسرته . كان ملكاً لأمة . ولذلك فكل الذين انشقوا على « الوفد » دون استثناء نبذتهم الأمة وأخرجتهم من حظيرتها إلا شخصاً واحداً هو مكرم عبيد . فقد ظل رغم خروجه من الوفد قابلاً في وجدان الأمة التي استشعرت الأسى العميق على ما حدث بينه وبين صديق عمره وقرين منفاه .

لقد تساءل كثير من المؤرخين وظلوا يتساءلون : كيف حدث هذا ؟ كيف فات على عبقرية مكرم عبيد وذكائه السياسي وعقله الفذ المستير أن يتنبه إلى أحابيل الشياطين والدسائس .

لكن القدر شاء أن يحدث ما حدث وأن يبقى الأصل قائماً في قلب مكرم وقلب النحاس . وعبر مكرم عنه عندما كان يشارك في تشييع جثمان صبرى أبو علم فقال عبارته البليغة : كل شيء يحدث ويفنى إلا حب النحاس لمكرم وحب مكرم للنحاس . وصدق مكرم وكذب الدسائس المنافقون .

وقد عرف مكرم بإتقان اللغة العربية وتطوعها لمنطقه وأفكاره . ومازال البعض يحفظ بعض خطب وحكم مكرم عبيد عن ظهر قلب . ومن بين ما نسترجعه الآن قوله الشهيرة « نحن مسلمون وطناً مسيحيون ديناً » . وهي ليست من المجاملات كما يظن البعض . وليست من المحسنات اللفظية كما يظن آخرون .

لكنها تعبير عن فهم حقيقى للتفاعل بين الإسلام والمسيحية فى ظل وحدة اللغة فى هذه المنطقة من العالم ، إنها تعبر عن الإخاء الكامل بين المسلمين والمسيحيين فى وطن واحد وفى إطار مصالح واحدة دائمة ومصير واحد .

إن الحديث عن مكرم يحتاج إلى مجلد . فهو وطنى منذ شبابه المبكر . لقد كان دون الثلاثين عندما اعترض على المشروع القضائى البريطانى الذى يحول مصر إلى « إيالة » بريطانية كبعض مستعمرات الهند . وقد استعان سعد زغلول فى رفضه للمشروع البريطانى بذاكرة الشاب مكرم عبيد .

وتولى مكرم وزارة المالية للمرة الأولى فى حكومة مصطفى النحاس عندما قدم الميزانية الشهيرة لمجلس النواب كقطعة من الأدب الرفيع تشمل التخطيط للمشروعات الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من مجرد الاقتصاد على أرقام جافة لا يهتم بها أحد . وقال بعض الفقهاء يومذاك إن هذا الرجل يصلح وزيراً للمالية فى أى دولة فى العالم .

وهو أول من تنبه عام ١٩٣٦ إلى تضمين الميزانية كل ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والحد الأدنى للأجور والعلاج الطبى للعمال وتوازن الأجور مع الأسعار . وترتب على ذلك إنصاف العمال والموظفين والطبقات الكادحة .

ويرجع الفضل إلى مكرم عبيد وحكومة النحاس بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية فى تقديم ميزانية عام ١٩٣٧ التى نصت على أن يكون نصف الموظفين والعمال فى الشركات الأجنبية من المصريين وأن يتقاضوا ٩٠٪ من الأجور .

إن دور مكرم فى الجهاد الوطنى ضد الاستعمار البريطانى ودوره فى إلغاء الامتيازات الأجنبية وفى العمل على إنصاف الفئات محدودة الدخل ومواهبه العديدة كخطيب ومحام وكاتب هى التى أهلته لكى يلقب بـ « المجاهد الكبير » و « ابن سعد » ، وهى التى ستبقى دائماً فى ضمير ووجدان الأمة كرمز حى للوحدة الوطنية ونموذج لكل وطنى مصرى بالأمس واليوم وغداً .

وقد عرف مكرم بإتقان اللغة العربية وتطويعها لمنطقه وأفكاره . ومازال البعض يحفظ بعض خطب وحكم مكرم عبيد عن ظهر قلب . ومن بين ما

نسترجعه الآن قولته الشهيرة « نحن مسلمون ووطناً مسيحيون ديناً » . وهى ليست من المجاملات كما يظن البعض . وليست من المحسنات اللفظية كما يظن آخرون . لكنها تعبير عن فهم حقيقى للتفاعل بين الإسلام والمسيحية فى ظل وحدة اللغة فى هذه المنطقة من العالم ، إنها تعبر عن الإخاء الكامل بين المسلمين والمسيحيين فى وطن واحد وفى إطار مصالح واحدة دائمة ومصير واحد .

إن الحديث عن مكرم يحتاج إلى مجلد . فهو وطنى منذ شبابه المبكر . لقد كان دون الثلاثين عندما اعترض على المشروع القضائى البريطانى الذى يحول مصر إلى « إيالة » بريطانية كـ بعض مستعمرات الهند . وقد استعان سعد زغلول فى رفضه للمشروع البريطانى بمذكرة الشاب مكرم عبيد .

وتولى مكرم وزارة المالية للمرة الأولى فى حكومة مصطفى النحاس عندما قدم الميزانية الشهيرة لمجلس النواب كقطعة من الأدب الرفيع تشمل التخطيط للمشروعات الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من مجرد الاقتصاد على أرقام جافة لا يهتم بها أحد . وقال بعض الفقهاء يومذاك إن هذا الرجل يصلح وزيراً للمالية فى أى دولة فى العالم .

وهو أول من تنبه عام ١٩٣٦ إلى تضمين الميزانية كل ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والحد الأدنى للأجور والعلاج الطبى للعمال وتوازن الأجور مع الأسعار . وترتب على ذلك إنصاف العمال والموظفين والطبقات الكادحة .

ويرجع الفضل إلى مكرم عبيد وحكومة النحاس بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية فى تقديم ميزانية عام ١٩٣٧ التى نصت على أن يكون نصف الموظفين والعمال فى الشركات الأجنبية من المصريين وأن يتقاضوا ٩٠٪ من الأجور .

إن دور مكرم فى الجهاد الوطنى ضد الاستعمار البريطانى ودوره فى إلغاء الامتيازات الأجنبية وفى العمل على إنصاف الفئات محدودة الدخل ومواهبه العديدة كخطيب ومحام وكاتب هى التى أهلته لكى يلقب بـ « المجاهد الكبير » و « ابن سعد » ، وهى التى سبقيه دائماً فى ضمير ووجدان الأمة كرمز حى للوحدة الوطنية ونموذج لكل وطنى مصرى بالأمس واليوم وغداً .



الفارس الذهبى للحركة الوطنية

أحمد بهاء الدين

مكرم عبيد .. كان الفارس الذهبى للحركة الوطنية المصرية فى مرحلتها الليبرالية ، أى بين ثوره ١٩١٩ وثورته ١٩٥٢ ، ومن يدرس تاريخ تلك المرحلة سيجد أنه « المعيار » الذى تقاس به المواقف الوطنيه السليمة بالنسبة لكل جوانب الحركة الوطنية المصرية فى تلك المرحلة . سواء الموقف من الاحتلال الانجليزى ، أو الدستور أو نزاهة الحكم أو الديمقراطية أو درجة الجهاد والفداء . . يقاس الحق والباطل إلى مقياس مواقفه وسياساته ، فهذا الرجل ابن الأقلية الدينية فى بلد من بلاد العالم الثالث [قبل أن يولد هذا التعبير] استطاع أن يكون سكرتير عام اكبر حزب سياسى فى تاريخ مصر السياسى كله . . وأن يكون عقله المفكر ، ونجمه اللامع ، ورأس حربته القاطعة ، ومحور حركته النشيطة . . كان المفكر والخطيب والكاتب لأوسع الجماهير على الاطلاق ، ونقطة الجذب الأساسية ، وجوهره هذا الحزب الثمين ، وأقوى مدافعة فى شتى المعارك .

ولم أعرف بالطبع مكرم عبيد ولم أره إلا حين كنت صبيا يافعا مثل غيرى نجرى ونتراحم إلى حيث كان يعلن أنه سيخطب أو سيتكلم ، وقد كان سيد الفصحاه والبلغاه ، فنقع تحت تأثيره العجيب ، وجاذبيته التى لا حد لها . وكان سهلا حتى فى تلك السن المبكرة أن ندرك أنه طراز وحده فى الثقافة والذكاء وطبيعة الفنان الخلاق فى السياسة ، وليست هذه دائما من صفات أهل السياسة ، وأنه سابق لعصره فى الكثير من أفكاره واتجاهاته .

ولو كانت هناك فى ذلك الزمن « طبقة سياسة » واسعة على مستوى فكره لتغير الكثير الكثير من حياة مصر السياسة . ولكنه كان طائرا فريدا ، مضطرا إلى أن لا يسبق سربه كثيرا فيفقد قيادته له . وإن كان المؤرخ يستطيع أن يلمح فى طيرانه وتحليقه هذه الشرارة من التوقد والتفوق والسبق .

كان مكرم عبيد لدى الناس « المجاهد الكبير » و « ابن سعد » . . سكرتير عام حزب الوفد . وأخطر الأسلحة على خصومه ومعارضيه ، الواقف فى عين العاصفة السياسية باستمرار وقوف الفارس الذى لا يشق له غبار ، وليس ثمة فى هذا المكان للكتابة عن مكرم عبيد فى تمرد شخصيته . ولكنى أختار نموذجا أو اثنين من اللوحات عن هذه الشخصية التى ما تزال بغير نظير فى السياسة المصرية . لقد اخترت - أولا - أن أبحث فى « ميزانياته » . وقد كان وزير مالية حزب الوفد طيلة عضويته فيه ، والميزانية فى كل بلاد العالم هى المؤشر والدليل والأداة العملية فى يد السياسة ، أكثر ما يصف السياسة ويجدها .

وكملاحظة عابرة هامشية لا يمكن إغفال أنها كانت ميزانيات لا نظير لها فى تاريخ البرلمانات المصرية فى الفصاحة والبلاغة والجمال الفنى رغم أنها « ميزانية » لغتها هى المال والاقتصاد والحسابات والأرقام . وكانت هذه قدرة خاصة به وحده ، غير مسبوق ولا ملحق . وهى إن كانت تلبو ميزة « شكلية » إلا أن هذا كان يقربها إلى أذهان إيسط الجماهير كما لا يحدث لأى ميزانية لا يفقهها إلا المتخصصون . وتلك فى السياسة ميزة هائلة :

إن تتجاذب أوسع الجماهير مع اعقد الموضوعات . على أن الأهمية الكبرى بالطبع ليست فى الشكل ولكن فى الموضوع ، وسبق مكرم عبيد لفكر عصره هذا فى الموضوع وليس فى الشكل . و « شعبية » مكرم عبيد لم تكن فى حب الجماهير الخارق له ولكن فى « تفكيره الشعبى » ، « التقديمى » بلغة عصرنا هذا . أى بإنشغاله بهوم أوسع الجماهير . ولعل الجماهير كانت تحبه لإحساسها بذلك أكثر من مجرد لمعانه السياسى الشديد وجاذبيته المغناطيسية هذه الجماهير .

تذكروا أولا وأنتم تقرأون هذه المقتطفات قيلت سنة ١٩٤٢ ! أى قبل أن تدخل هذه المعانى والعبارات قاموس السياسة المصرية ، وتذكروا ثانيا ، ولعل هذا

أهم أنه ليس خطاب أحد زعماء المعارضة أو يحدد المشاغبين السياسيين ، ولكنه كان كلام « وزير مالية » وهو منصب من طبائعه البخل ! وأنه كلام من أهم منصب مسئول في الحكم ، وموجه إلى النواب تحت قبة البرلمان وليس في سرادق منصوب ... وموجه إلى نواب هم بصفة عامة ملاك الأراضي في مصر كلها . ومع ذلك فهو يقول لهم من هذا المنصب وفوق هذا المنبر . .

« لست أغلوا حضرات النواب ، بل لعل لا أدنو من الحقيقة ، إذا ما أكدت أن استقلالنا السياسي لن يقام له وزن أو يكون له أثر إذا لم يقترن باستقلالنا الاقتصادي ، وأنه ما من سبيل إلى الاستقلال الاقتصادي ، إلا إذا كان اقتصادنا شعبيا لا حكومياً كما كان حتى الآن !

أما عن اقتصادنا الحكومي فقد بارك الله للحكومة في خزائنها ، فميزانيتها موفورة لا نفيس ، واحتياطها مستفيض ، وموظفوها جيش عرم ينال صغارهم كبارهم في ارتفاع المرتبات ، وفي ارتفاع الشكايات فالكل مهضوم ولا يهضم ، مظلوم ولا يظلم ، والكل يطلب المزيد ، وأن تفتح له الابواب كلها أراد أو كان يحسبوا على من يريد !!

[كان هذا طبعاً قبل أن يصبح الموظفون هم « البروليتاريا » المطحونة في مصر !] كل ما تراه من مظاهر الثراء والترف - يستطرد مكرم عبيد - في مصر ، إنما هو مستمد من اقتصادنا الحكومي الغني السخي ، أما اقتصادنا الشعبي فاين هو ؟ هل هو في تلك البقرة الحلوب ، التي تدر لبناً وعسلاً على غير أهلها ؟ أو هو في الكارثة الاقتصادية التي يعانيها فلاحونا وعمالنا الذين يتكون منهم مجموع الشعب ، أو أكثر من ٩٠ ٪ منه ، والذين يعيشون بين ظهرائنا ، وفي جوارنا وكأنهم من دار غير دارنا ، ومن عصر غير عصرنا ومن مصر غير مصرنا ؟

« الحق أني ما مررت بقرية من قرانا ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكل ، ويلبسه العرى وغيره يرفل ، ويضنيه العيش القذر ، والمأوى القذر ، والمرض القذر والماء القذر ، وغيره يتجمل فيجمل ، حتى لكان المسكين يخرج من اللجنة لكي يدعنا ندخل ! كلما رأيت هذه المزريات المفجعات وحاولت أن أقارن ، أو أوازن بين ما نرى في مصر من مفارقات ، تولا في شعور أشد إيلاماً من الحزن

والأسى لانه مقترن بكثير من الخجل ، والكثير من الدجل . فقد كنت أسائل نفسى هل حقا قد حققنا لمصر استقلالها ، فى حين أن مصر الفلاحة – مصر العاملة – وهى تكاد تكون مصر الكاملة قد إستعبدت للأرض وأصحاب الارض – وأى استقلال لشعب قتل الفقر فيه روح الاستقلال والاعتماد على الذات ، فلا يكاد يجد من القوت إلا ما يتناوله من موائد الأسياد قبل الفئات ، وأى دفعة فى ميدان الاقتصاد ، وأى إندفاع ، يمكن ين ينتظر من رجل لا يملكك من حطام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع ؟

« وما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال ، إذا ما ظل فى كل عهد من العهود كبش الفداء ومحل الاستقلال ؟ فلنقلها إذن قوله صريحة يا حضرات النواب : فقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى !!

وعندى أنه ما من سبيل إلى ذلك إلا أن يستقر النظام الشعبى الديمقراطى فى مصر »

هذا الكلام . . – نذكر أياها القارىء – ليس مكتوبا فى منشور سرى يحض على الثورة ، ولا هو من معارض متطرف ، ولكنه من وزير مالية أكبر حزب ، يليقه تحت قبة البرلمان ، فى بلد مقاديره العليا فى يد القصر والاحتلال الانجليزى ! ولا أعرف كلاما عن الفلاح المصرى والعامل ، كما سهاها « مصر الكاملة » و الـ ٩٠٪ من سكانها أصرح وأعمق من هذا الكلام ، ومنذ خمسين عاما !

ثم يستطرد مكرم عبيد قائلا « . . بل إنى اذهب إلى حد القول أنه لا يكفى لاستقرار الديمقراطية ان تكون الهيئة الحاكمة – أو النيابية – ممثلا للأكثرية الساحقة من الشعب ، بل يجب أن تتوافر العقلية الديمقراطية فى الهيئة التى تتوافر لها الاغلبية الشعبية ، حتى تسود الديمقراطية شكلا وفعلا ، وحتى يبرز فى برنامج الحكومة وميزانياتها الطابع الديمقراطى الصحيح » .

ثم يستطرد أيضا فيقول فى نقد ذاتى متقدم وعجيب على عصره وزمانه ، بعد أن عرض أرقام الميزانية . . « ولكنى لا أزعم . وحاشاى أن أزعم أننا نحن الديمقراطيين المصريين قد بلغنا حد الكمال ، فتخلصنا كل التخلص من آثار

العقلية الحكومية التى كان عليها اباؤنا وكانت سائدة فى البلاد جميعها — كلا فما نحن إلا أبناء وقتنا وبيئتنا وتربيتنا ، وسازلنا فى بعض اتجاهاتنا العامة ننزل من حيث لا نتظر ، ونجنى من حيث لا نشعر ، إلا بعض المثل الحكومية البيروقراطية ، فترانا ندفع بأولادنا دفعا إلى وظائف الحكومة ثم لا يهدأ لنا بال ، حتى نضمن ميزانية الدولة والأموال الضخمة ، والمشاريع الضخمة ، التى تنهى كلها إلى الوظائف والتوظيف !

حضرات النواب المحترمين :

ولعلكم تتساءلون يا حضرات النواب هل هذه السياسة التى اسميتها شعبية هى سياسة اشتراكية ، أو عمالية ، أو حرة أو محافظة إلى آخر المصطلحات الحزبية المألوفة فى البلاد الأجنبية —

— والجواب على هذا مستمد من طبيعة التطور النيابى فى مصر ، فنحن الآن فى دور التنازع بين الديمقراطية أو العقلية الشعبية ، والبيروقراطية أو العقلية الحكومية ، والقول بأن تحديد أجر العامل الحكومى بحيث لا يقل عن خمسة قروش يوميا ، أو إعفاء الفلاح من الضريبة إذا بلغت خمسين قرشا سنويا أو إلغاء السخرة أو ما شاكل ذلك من إجراءات — القول بأن هذه الإصطلاحات تنطوى على اتجاهات اشتراكية فيه ظلم للاشتراكية ولنا ، فما هى إلا الألف والياء من قاموس العدالة الاجتماعية !

فلنعمل إذن فى حدودنا ، ولنبدل فى هذا النطاق أحسن جهودنا ، فما زلنا بعيدين ، وفى رأى أنه يجب أن نكون بعيدين — عن كل تقسيم سياسى صناعى فلا نسبق الحوادث ، أو نفتحم الطريق الذى يرسمه لنا التطور البرلمانى الطبيعى ! وما تطورنا الاقتصادى إلا مظهر أساس من مظاهر تطورنا البرلمانى والاجتماعى ، ومن ثم يخطئ الناس إذا اعتقدوا أن الاقتصاد هو مجرد علم المال وما يلحق به من أوضاع — كلا ، فإن الاقتصاد علم أصلى من علوم الاجتماع ، وإن له آدابا ، كما إن له حسابا ، وأن رجل الاقتصاد على خلاف رجل المال هو الذى يحقق الإصلاح قبل أن يحقق الارباح — بل إن القاعدة الأولى والأخيرة لكل علم من علوم الاجتماع ، هو النفع قبل الانتفاع !!

رجل .. وعصر .. !!

بقلم : خالد محمد خالد



.. أما « الرجل » ، فهو أحد الممثلين الكبار لعصره ..
وأما « العصر » ، فهو ذلك الزمن العظيم الذي عاشته مصر ، وعاشه هو مع
مصره .. !!

الزمن الذي كان وعاء ، لثورة من أكبر ثوراتنا مجداً ، وخُلداً .. مثلاً كان ..
فيها اغتُلبَ الثورة .. ساحة للجهاد في سبيل الحرية .. ودفاعاً مُستميثاً عن
الديمقراطية .. وإعلاناً مقدساً لحقوق الإنسان ... !!

كان عصرنا « عبقرية » ... !!
وقديماً قيل : - « إذا أُلْتَقَتْ عبقرية العصر ، بعبقرية الفرد ، فانتظر
المعجزة » .. !!

فماذا كانت عبقرية « مكرم عبيد » التي حين أُلْتَقَتْ بعبقرية عصره ، أُنتِجَت
المعجزة ، التي هي « مكرم عبيد » نفسه .. ؟ !!

أما عبقريته ، فكانت آفاقها كثيرة .. وعطاياها غزيرة .. وإلهاماتها دَفَاقَة
ومُثْبِرَة .. بيد أني أجمع ذلك كله في أنها كانت - بعد عبقرية سعد زغلول - لسان
العصر وكلمته .. وتعبيره وفكرته .. واتِّقاده وحماسته ..

وبعبارة واحدة - كان «الموصل الجيد» بين عبقرية العصر .. وروح التاريخ .. ومسيرة الحرية .. وإرادة الشعب .. !!
ورجل تستوطنه كل هاتيك العظام ، من الحق أن يكون عظيماً .. !!
ولأنه لمن ذكاء الصّدف ومحاسنها ، أن أدعى من السيدة «مئي مكرم عبيد»
لكتابة هذه المقدمة المتواضعة . ، في نفس الوقت الذي تُشر فيه «مذكراتي» التي
تنظم بين وقائعها ومشاهداتها قصتي مع «مكرم عبيد» حاكية آثار عبقرته في
تكوينه كخطيب وكاتب ، وفي تنميته وتعلية وشفافيته إحساس بجمال الكلمة
وموسيقاها .. وروعة الإلقاء ، وسحر الأداء .. مما يجعلني أقول بحق
واعتراز : - إن «مكرم عبيد» كان في هذا المجال ، وبهذه المثابة ، أحد أساتذتي
الكبار الذين تعلمت منهم ، وانتفعت بهم .. !!
● ● كان العصر الذي تألّق فيه «مكرم» وتألّق ، عصر التمكين لأهداف
ثورة «١٩١٩» في ضمير الأمة وسلوكها ..
● ● وعصر تحقيقها ، وتوثيقها ..

● ● وكان عصر البلاغة والبيان .. ومن ثمّ كانت الكلمة الأنيقة - الحافظة
والموعزة .. المسكرة والمبهرة .. أخذت أسلحته وأقواها .. وأغناها وأبقاها .. !!
وكان «مكرم» عهدئذ ، أمير البيان ، وفنان الكلمة .. منطوقه ،
ومسطورة .. منيرة ، وبشيرة .. ودعوة ، ومثيرة .. !!

من أجل ذلك ، كان دوره في إذكاء الوطنية مميّزاً وفريداً .. !!
● ● كذلك كان العصر عصر السياسة .. فقد انتهت الثورة المسلحة
ببعض تنازلات تقدمت بها بريطانيا ، مهيّئة المناخ لوسائل أخرى تعتمد على الحوار
والتفاوض أي على الدبلوماسية والسياسة ..
وكان «مكرم» بشهادة خصومه «ابن بجدتها» وذاهية ذواهيها .. !!

وكان هناك .. ولا يزال هناك .. من يتهمون «مكرماً» وسياسته .
بالانانية .. فقد كرّس زمانه وبيانه ، وبلاءه ، وذكاؤه ، لنفسه ولحزبه .. !!
«وهلّ بذلك يا للناس من عار» .. ٩٩ !!

أما تكريسه جهاده للوفد ؛ فلأن الوفد - كان الأمة كلها .. كان ضميرها .. ونبضها ، ومنهجها ، وقائدها .. !! أو على حد تعبيره هو أميننا وأصبحنا ، فإذا

« الوفد المصرى » ، هو « الوطن المصرى » ... !!
● ● وأما اهتمامه بنفس ، فلأنه كان « الدّينامو » المحرك لهذا الجهاز الضخم ..
وكان « سكرتيره العام » .. وكما قال الشاعر :-

« إن العَظائمَ كَفَرُها العَظماءُ » .. !!
فهل هذه « أنانيّة » أم « تحليق » فى المستوى العالى الذى وضعت الأقدار فيه
حزب الوفد وقُطْبُهُ البارز ... ؟؟

الحق أن « مكرم عبید » ، كان محسوداً على « مكرم عبید » ... !! كان محسوداً على مواهبه ، وعلى قُدراته ، وعلى مكانه بين أبطال ثورة « ١٩ » ..
فالابن البار للثورة .. والتلميذ الذكى المخلص لسعد زغلول والزميل الوفى لسعد فى مُنفاه .. ثم حامل الراية مع رفاقه فى حياة « سعد » والحفيظ عليها بعد مماته وفى ذِكْراه .. والسياسى الداهية .. وساحر الكلمة .. وأستاذ فنّ التوعية السياسية والوطنية بخطبه ومقالاته .. لا يمكن أن يعيش بلا حُساد ، وحاقدین .. !!

ولقد عبّر هو عن هذه الظاهرة فى تهكم حاذق ، وساخر ، يوم قال فى إحدى رواثعه :

« يقول الذين يَحْبُونَنى بعواطفهم »
« وبتعاطفهم : هنيئاً لمكرم .. ما أكثر »
« أنجاده .. فهلاً قالوا أيضاً : »
« هنيئاً لمكرم .. ما أكثر حُسادَه !! »
« إذ لولا الحُساد ، ما كانت الأُنجاد »
« كما أنه لولا ازدهام الأُنجاد »
« ما كان اصطفغان الحُساد » ... !!!

ولكنم كان بودى أن أنقل فى هذه المُجالة أقباساً من بيان ذلك المعلم الكبير
القاتل :

« وما المسيحى ديناً ، إلا مُسلم وطناً » !!!

ولكن ، أنى يكون لى ذلك ، و«مزامير داود» تتظركم وتنتظرونها .. وليس بينكم وبينها ، إلا أن أرفع قلمي عن الورق .. وأدعكم مع «المايسترو» العظيم .. يستثيركم بوطنيته .. ويستنفركم بحماسه .. ويشجىكم بسحر بيانه .. وسُمو وجدانه ..

ولكن قبل أن أمضى - تعالوا نُسجل شكريا وتقديرنا ، للوفاء النبيل والجليل ، الذى حُدا بالسيدة «منى مكرم عبيد» إلى بذل جهدها المشكور فى جمع هذا القليل الذى نرجو أن يتبعه الكثير من خطب الراحل الكبير الأستاذ «مكرم عبيد باشا» ... ذاكرين ، فشاكرين أن وفاءها هذا ، ليس للذكرى «مكرم» وحدها .. بل قبل ذلك لذكرى الشعب أيضا .. أجل . إنه للذكرى . وللذاكرة .. !!

أما للذكرى - فجلال ، وتفخرة ..
وأما للذاكرة - فتبصرة ، وتذكيرة .. !!

* * *

مكرم عبيد : المصرية والعروبة



د . سعد الدين ابراهيم

لم تعرف مصر الحديثة شخصية سياسية قبطية فذة أخرى بحجم ووزن مكرم عبيد . فرغم أن الأقباط قد اندمجوا اندماجا كاملا فى حياة مصر السياسية منذ فجر النهضة الحديثة ، ورغم أنهم أسهموا بقسط واف فى كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع اخوانهم المسلمين ، الا أنه لم تظهر من بين صفوفهم قيادة سياسية شعبية كازمية مثل مكرم عبيد . لقد ظهر من بينهم وزراء ، وحتى رؤساء وزراء مرموقين — مثل بطرس غالى باشا . وظهر من بينهم كتاب ومفكرون لامعون — مثل سلامة موسى ولويس عوض . ولكن مكرم عبيد يظل ظاهرة متفردة بين هؤلاء جميعا طوال هذا القرن . ولعل من مناقبه العديدة التى أعطته هذا التفرد هو أنه كان رائدا وضميرا لشعبه المصرى ، ولانه جمع فى شخصه فكره وسلوكه بين الاصالة والمعاصرة ، وبين وطنيته المصرية الصميمية وانتمائه العربى القوى ، وسأكتفى هنا بالحديث عن وطنيته المصرية وقوميته العربية .

لم تكن وطنية مكرم عبيد استثناء فى جيله . فقد كان واحدا من عشرات الالاف الذين تشربوا الروح الوطنية فى طفولتهم ، وعبروا عنها سلوكا فى شبابهم ، حينما انخرطوا فى صفوف الحركة الوطنية ، وثاروا مع الثائرين فى عام ١٩١٩ تحت قيادة سعد زغلول . ولكن مكرم عبيد يتفرد عن معظم جيله فى أنه

فهم واحس بهذه الوطنية فى سياقها الأوسع ، الذى يتجاوز مجال السياسة الى مجال الثقافة والعدالة والاقتصاد . وكانت خطابات مكرم عبيد فى تقديمه لميزانيات الدولة منذ عام ١٩٣٦ ، تجعل من هذه الوثيقة المالية برنامج عمل وطنى حقيقى لتكريس الاستقلال واضفاء مضمون اجتماعى حقيقى لوجهه السياسى . فهو الذى نبه الى ضرورة تمصير الأرض الزراعية ونزع ملكيتها من الأجانب ، الذين كانوا يتحكمون فى حوالى ١٥ فى المائة من أجود هذه الأراضى . وهو الذى كان وراء الدعوة الى تمصير البنوك والشركات الأجنبية — لا فقط بخلق بنوك وشركات مصرية موازية لها مثلما فعل طلعت حرب — ولكن باصدار التشريعات التى تشترط تعيين مصريين فى وظائفها على كل المستويات ، واعتماد اللغة العربية كلغة رسمية فى معاملاتها .

فقد كان مكرم عبيد يدرك تماما وبحق ، إن الاستقلال السياسى الجزئى الذى حصلت عليه مصر فى عام ١٩٢٢ . والذى توسعت رقعته نوعا ما بمعاهدة ١٩٣٦ ، سيظل استقلالا اسميا هشا ما لم يصاحبه استقلال اقتصادى وثقافى . كما كانت دعوته الى تمصير الأرض والتجارة والصناعة وشئون المال تنطوى على دعوة متقدمة لاقرار العدالة الاجتماعية بين المصريين أنفسهم . فأبناء الدوات والميسورين المصريين كانوا قلة قليلة لا تتجاوز الواحد فى المائة من مجموع الشعب ، وكانوا يجيدون اللغات الاجنبية التى تستخدمها الشركات والبنوك والبيوت المالية ، ولم تكن لديهم ادنى صعوبة فى الانخراط فيها اذا ارادوا ، بل وكانوا بالفعل منخرطين فيها بحكم ملكيتها لبعض اصولها أو اسهمها . ولكن الهم الحقيقى لمكرم عبيد كان توسيع وتعظيم الفرص أمام أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة ، الذين لم يكونوا يملكون اصولا أو اسهما ، ولا يجيدون غير لغتهم الوطنية . وكان الرجل يصيح بأعلى صوته ” كيف يعيش المصرى فقيراً فى بلده ، أجيراً للغنى ، والغنى المصرى أجيرو للأجنى ” . وكان مكرم عبيد وراء انشاء مكتب حكومى للعمل ، فى الثلاثينات لانصاف العمال والسعى لتشغيل العاطلين منهم ، فى وقت لم تكن الحركة النقابية المصرية قد صلب عودها بعد ، وكانت قياداتها ما تزال فى ايدى عناصر أجنبية ايطالية ويونانية . وقد تحول مكتب العمل هذا فيما بعد الى ” مصلحة العمل ” فى وزارة جديدة جهد مكرم

عبيد ايضا لانشائها وهى وزارة الشئون الاجتماعية التى ظهرت فى أوائل الاربعينات . وكثيرا ما كانت مقترحات مكرم عبيد للتمصير وانصاف الفقراء تصطدم لا فقط بالنفوذ الأجنبى ، ولكن ايضا بنفوذ اصحاب المصالح الكبرى من المصريين أنفسهم ، بما فى ذلك بعض عناصر حزب الوفد الذى انتمى اليه مكرم عبيد . وكان لبعض هذه المقترحات ان ينتظر الى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لى تنفذها . بهذا المعنى كانت " وطنية " مكرم عبيد " وطنية " رائدة من حيث مضمونها الاقتصادى ، ومن حيث مغزاها العدالى .

أما " عروبة " مكرم عبيد فقد عبر عنها الرجل فى وقت مبكر جدا ، وسبق فى ذلك انشاء الجامعة العربية بحوالى خمسة عشر عاما . ففي عام ١٩٣١ ، قام مكرم عبيد بجولة طويلة فى المشرق العربى — زار فيها فلسطين وسوريا ولبنان . واستقبل هناك استقبالا شعبيا حافلا . وتحدث فى هذه الاستقبالات بلغة لم يتحدث بها أى سياسى مصرى من قبل فى ذلك الوقت . لقد تحدث عن الحرية والاستقلال والتنمية وضرورة الوحدة العربية ، وربط بين العناصر الأربعة ربطا وثيقا . ومن أقواله المأثورة فى هذا الصدد " نحن عرب ، ويجب أن نذكر فى هذا العصر دائما اننا عرب ، قد وحدت بيننا الآلام والأمال ، ووثقت روابطنا الكوارث والاشجان ، وصهرتنا المظالم وخطوب الزمان . . . نحن عرب فى هذا الجهاد القائم فى كل قطر من اقطار العروبة لاستكمال الحرية ، واحياء مجد الحضارة العربية . . . ولهذا يجب أن نعمل متضامين ، ونسعى الى المجد متعاونين ، ونوثق الوحدة العربية التى تنهض على الاشتراك فى الأمانى والآلام ، وفى التاريخ واللغة والخصائص القومية . . فالوحدة العربية حقيقة قائمة ، هى موجودة ولكنها فى حاجة الى تنظيم ، والفرض من التنظيم ايجاد جبهة تناهض الاستعمار ، وتحفظ القوميات ، وتوفر الرخاء ، وتنمى الموارد الاقتصادية وتشجع الانتاج المحلى ، وتزيد فى تبادل المنافع وتنسيق المعاملات " .

ففى هذا السطور القليلة عبر مكرم عبيد فى أوائل الثلاثينات عما سيكرس له الكتاب القوميون فيما بعد مجلدات . ومجلدات فقد كان الرجل بليغا بسيطا فى تعبيره عن أدق الأفكار والمعانى ، ويتوجه بها الى القلب والعقل معا ، دون سفسطه أو تجريد ، ودون اسراف فى العاطفية التى تحول الخطاب السياسى الى

خطاب غوغائي . وفي هذه السطور القليلة لخص مكرم عبيد احد ثوابت الحركة السياسية المصرية منذ العصر الفرعوني الى العصر الحديث - مرورا بصلاح الدين ومحمد على وجمال عبد الناصر . وهذا الثابت هو أن مصر لا تكون قوية الا بالتحامها مع مجالها الحيوى - الجغرافى - الحضارى التحاماً عضوياً وثيقاً . لذلك ما أن حصلت مصر على استقلالها فى عام ١٩٢٢ ، ولو كان مقوصاً ، إلا وكان لها أن تتطلع الى هذا المجال الحيوى - الجغرافى - الحضارى . وكان مكرم عبيد من أول السياسيين المصريين ، بل لعله أولهم على الإطلاق ، فى أدراك هذه الحقيقة والتعبير عنها ، فى وقت كان السياسيون المصريون ما يزالون منشغلين بأمور الداخل المصرى فقط .

هناك الكثير الذى يمكن أن يقال عن عبقرية ومآثر مكرم عبيد - المصرى العربى التقدمى . ولكن لا أحد يستطيع أن يقول عنها أو فيها خير من مكرم عبيد نفسه . فكتاباتهِ وخطبه تنطق بهذه العبقرية وبذلك المآثر . وخيراً فعلت سليلته الاستاذة منى مكرم عبيد ، وهى خير خلف لخير سلف ، باعادة نشر هذه " المكرميات " بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد هذا المصرى العربى البار بوطنه وامته . نحن فى زمن يفتقر فيه شبابنا الى القدوة والمثال من بين الاحياء . فلعل فى اطلاعهم على هذه " المكرميات " ان يجدوا ضالتهم المنشودة فى احد الافئذ الذين رحلوا عنا بأجسادهم ولكنهم ما زالوا أحياء معنا بروحهم وفكرهم وسيرتهم العطرة . فتحية لمكرم عبيد يوم ولد ويوم مات ويوم يبعث حياً .

المعادى ٢٣ / ٧ / ٩٨٩

* * *

مكرم عبيد الزعيم الوطنى

فؤاد سراج الدين



عرفت مكرم منذ اليوم الأول لانضمامى للوفد واشتغالى بالسياسة ، وظلت
علاقتي ، تتوطد يوماً بعد يوم لفرط إعجابى ، وتقديرى لمواهبه المتعددة .

كان مكرم فى مقدمة الصفوف المشتركة فى ثورة ١٩١٩ وترك وظيفته وانخرط
فى سلك المجاهدين تحت لواء الزعيم خالد الذكر ، سعد زغلول ، وأعجبني ،
سعد وقربه إليه وأطلق عليه لقب « المجاهد الكبير » . ونُفى مع سعد والنحاس ،
وكان مناضلاً صلباً ومكافحاً شديد المراس ، وكانت القضية الوطنية هى شغله
الشاغل ليلاً ونهاراً ضحى فى سبيلها بحريته وبراحته ونفى بسببها مع سعد
والنحاس ، وما كان ذلك ليوهن من عزيمته أو بلين من قناته .

تولى السكرتير العام للوفد المصرى فى عام ١٩٢٧ بعد تولى مصطفى النحاس
رئاسة الوفد ، وكان شعلة متقدّه من النشاط ، ركز عليه خصوم الوفد هجماتهم
لأنهم كانوا يدركون أنه محور النشاط والحركة فى الوفد .

كان مكرم مُلمّاً بالقضية الوطنية كل الإلمام ، وكان اليد اليمنى لمصطفى
النحاس فى كل المفاوضات التى أجراها مع الانجليز وساعد على ذلك إجادته للغة
الانجليزية كأحد أبنائها . واحتل مكانة خاصة فى قلب النحاس وأصبح الرجل
الثانى فى الوفد .

وكان خطيباً يشار إليه بالبنان ، بل كانت الجماهير تصرّ على سماعه في كل مناسبة وحفل سياسى ، وكان يسامرهم ببلاغة وقراءة القرآن وحفظ بعض آياته وكان يستشهد ببعضها في خطبه مما كان يزيدها قوة وروعة .

واشتهر مكرم بالنزاهة وعفة اليد ولم تلحق بسمعته أية شائبة في يوم من الأيام .

وكان كريماً إلى أبعد الحدود وبيته مفتوحاً للزائرين ليلاً ونهاراً ولم يكن مجده في المحاماة أقل من مجده السياسى فكان من أبرز محامى مصر ، وترافع في جميع القضايا السياسية الكبرى وكانت الجماهير تحتشد في دور المحاكم لسماعه ورغم صرامته السياسية كان في جلساته الخاصة فرحاً يحب الموسيقى والغناء ولذلك ربطه بالموسيقار محمد عبد الوهاب رابطة صداقة قوية .

ولم يكن يستطيع السيطرة على عواطفه فكان إذا أحبَّ أحبَّ إلى أبعد الحدود ، وإذا كره ، كره إلى أبعد الحدود . .

لقد اتفقنا كثيراً واختلفنا كثيراً ، ولكن بقيت علاقتنا في إطار الاحترام المتبادل ، ولقد فرقنا السياسة ولكن بقيت بيننا وحدة الهدف وسلامة التعبير وشرف الكفاح من أجل وحدة الأمة المصرية وسيادتها ورفعة شأنها .

كان مكرم وسيظل علامة مضيئة في تاريخ مصر الحديث ورمزاً للوطنية والنضال .

رحمه الله رحمة واسعة وأجزل له الجزاء بقدر ما أعطى لوطنه .
وإنه ليسعدنى أن تظل شجرة مكرم عبيد تؤق ثمارها وتواصل عطاءها الوطنى وتستعيد مكانها ومكانتها في الوفد عن طريق ابنه شقيقته السيدة منى مكرم عبيد ، وقد شاء القدر أن تكون امتداداً لها الكبير في نفس الذى وهب له عمره وزهرة شبابه وهو النضال في صدق الوفد .

مكرم الفنان

محمد عبد الوهاب



عرفت الكثيرين من رجال السياسة البارزين ولكننى لا أذكر أن علاقة وطنية وحميمية قامت بينى وبين أهل السياسة كالعلاقة التى قامت بينى وبين مكرم عبيد .

وقد رأتى مكرم عبيد وسمعتنى أول مرة دون أن أدرى . كنت فى الواقع طفلا صغيرا نحىلا . ولكننى علمت فيما بعد أن وكيل نيابة اسمه مكرم عبيد سمعتنى فى أحد المسارح أغنى بين فصول التمثيلية المعروضة كما كان يحدث وقتها وأنه اتصل ببعض ذوى النفوذ طالبا منعى من الغناء أمام الجمهور ، حفاظا على صوتى وأنا فى هذه السن المبكرة ...

وفى أعتاب تلك الفترة ، تجمعت مجموعة من الرجال البارزين فى المهنة الكبيرة كالطب والمحاماة مع عدد من أبناء الذوات الذين تعلموا تعليما عاليا رفيعا ، من محبى الفنون بوجه عام والموسيقى والغناء بوجه خاص .

كان تجمعهم مصدره أنهم يحبون هذه الفنون ويريدون رعايتها . وفى نفس الوقت لم يكن سهلا على أمثالهم متابعة حركة الغناء فى أماكنها العامة . وأسسوا أول نواة لما أصبح بعد ذلك معهد الموسيقى الشرقية . وكان منهم من يحب ويتقن العزف شخصيا على آلة موسيقية ما . وقد اشتهر منهم وتبنى اسم علامه عليهم المرحوم " مصطفى بك رضا " . واتخذوا لهذه الجماعة مقرا عند

التقاء شارع حسن الأكبر فى حى عابدين بميدان باب الخلق حيث توجد دار الكتب . وبالتحديد فى منطقة شعبية تعرف باسم " العلوية " لأن شوارعها ، أو حواريتها تنبج من باب الخلق ، صاعدة الى قلب المنطقة .

وكانوا أحيانا يطلبوننا ، نحن الصبية الذين بدأنا نتعلم هناك ونتابع هواية الموسيقى والغناء ، لكى نحى حفلة خاصة فى مقر المعهد لبعض الباشوات من الأعضاء والأصدقاء ، فخورون برعايتهم لنا . وقد دعيت مرة مع غيرى لكى نحى سهرة وعلمت أنه سيكون فيها وكيل النيابة . وكان قد بدأ يشتهر سياسيا ، مكرم عبيد . فأشفقت على نفسى . ولكنه كان طيبا وحنونا معى وأبدى إعجابا خاصا بى .

وحدث بعد ذلك أن طلب مكرم عبيد من أصدقائه اذا كان ممكنا أن يقدم المعهد نشيدا سريعا تغنيه الجماهير فى مناسبة عودة سعد زغلول من المنفى . وأسرعت بتقديم لحن من جملة غنائية واحدة بسيطة تنتهى بعبارة " يحيا سعد " . وطرب لها مكرم عبيد طربا كبيرا . وتحولت الجملة الغنائية الى اللحن الذى تتغنى به الجماهير ، دون أن تعرف مصدره . ولكن مكرم عبيد الذى كان يعرف كان أشد الناس ابتهاجا بنجاح النشيد وشيوعه بين الناس . وقد قال لى فيما بعد أنه أبلغ سعد باشا زغلول عن حكايته .

وقد كان مكرم عبيد فنانا حتى أطراف أصابعه . فى كافة مجالات التدوق الفنى وفى تعامله مع الأشياء وفى طريقة حياته . ولكن الموسيقى والغناء كانا غرامه . فهو مستمع نادر للموسيقى الشرقية والغربية وخبير بهما . وكان له صوت رخيم ميزه الملايين الذين سمعوه يخطب فى الجماهير . ومع ذلك فقصوته الحقيقية كنت تسمعه حين " يدندن " بلحن شرقى قديم ، وحين كان يرتل القرآن ترتيلا .

ولم يكن ترتيله القرآن أمرا عابرا . ولكنه فى معظم الوقت كنت تكتشف أن ما يتغنى به هامسا هو آيات من القرآن . وبعد أن ينتهى من ترتيل آية ، ويكتشف أنك سمعته يبدأ فى شرح بلاغتها . ويوضح أنها معجزة سماوية . ويستطرد فى الفوص فى المعنى ، وفى عبقرية ما فيها من صياغة وبلاغة وكانت له أذن حساسة فى المقارنة بين كبار المقرئين .

وأذكر جيدا أنه كان يتمتم كثيرا بأية معينة . يعيد فيها ويزيد . ويقول لى :

تأمل ، هذا الكلام المعجز . تأمل هذه الصورة السماوية . تلك كانت الآيا الكريمة التى تقول " الله نور السماوات والأرض . مثل نوره كمشكاة فيها مصباح ، المصباح فى زجاجة ، الزجاج كإنها كوكب درى ، يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ، يكاد زيتها يضىء ولو لم تمسسه نار ، نور على نور ، يهدى الله لنوره من يشاء ، ويضرب الله الأمثال للناس ، والله بكل شىء عليم .

(من سورة النور)

وكان غريبا أن يجد مكرم عبيد فى حياته المزدوجة بالقضايا المعقدة كمحام ، وبالقضايا العامة كسياسى ، مكانا للهدوء والسكون والانطلاق النفسى والروحى فى عالم الفن .

كان بيت مكرم عبيد بالطبع لا ينقطع عنه الرواد والوفود . ولكن فى صالة الدور الأول ، تحت السلم الخشبي الصاعد الى الدور الثانى ، كان لديه بيانو من نوع ممتاز . وكنت أذهب اليه بغير موعد فى معظم الأحيان . فاتركز فى اجتماعاته ، وأجلس الى البيانو أعزف ، وأجرب خواطر لحنية ، بالساعات الطوال ، تحت رعاية كريمة من السيدة زوجته . ولم يكن لهما أبناء . فكان البيت المزدحم بالناس يمكن أن يكون شامل الهدوء .

وكنت أمارس هذه الهواية التى ليست هواية بالنسبة لى - على بيانو مكرم عبيد ، بالذات حين تكون لديه قضية كبرى سيترافع فيها . كان يبذل فى المذاكرة والاستعداد لهذه القضايا الكبرى مجهودا هائلا . وينفق الليالى حتى ساعات الصباح المبكرة مغلقا باب مكتبه على نفسه بين الكتب والمراجع وكأنه فى كل مرة سيترافع لأول مرة . وأحيانا يكون معه غيره من المحامين . وقد يكون معه عدد من المحامين ولكنه عند نقطة قانونية معينة يقول لهم : يجب أن تحضر فلانا ! وقد سأله مرة كيف وهو أنيغ المحامين يقبل ذلك فكان يقول لى : هناك من هم أحسن منى . مرقص باشا (مثلا) أحسن واحد فى موضوع كذا !

ومثل هذا كان يصدر عن رجل يشعر بديها بتميزه الشديد عن الآخرين . وقد كان خصومه يتهمونه بأنه يجب أن يكون "أوحدا" أو النجم الساطع

الوحيد . وربما كان هذا جائزا فى السياسة ، وهو نجم الجماهير الأول ، ولكنه كانت لديه حاسة اتقان هائلة ، تجعله يستعين بأحسن الخبرات المتاحة له دون تردد . . .

ولكنه فوق ذلك ، وهذا أهم ، لم يكن مجرد محب للموسيقى والغناء . ولكنه كان خلاقا ومجددا . وقد شجعتنى فى حالات كثيرة على التجديد . وأذكر أنه كان يلح على فى ضرورة ادخال الغناء والموسيقى " الكورالية " الغير موجودة فى ذلك الوقت . وموسيقى الهارمونى . وهى التى تتعارض وتتداخل الأصوات فيها ، فى انسجام شامل . مما كان غريبا على الأذن الشرقية . وأذكر بالتحديد أن أغنية " الفصح الليلة . . الليلة . . ليلة عيده ، كانت النموذج الذى قدمته له وأسمعته اياه من هذا النوع الذى كان غير مسبوق فى ذلك الوقت .

كذلك تلحين الجمل الكاملة بعد ان كان السائد هو تلحين الحرف والكلمة ، كأغنية الجندول . ، كان مشجعا ومستمعا لها منذ مولدها ، متابعا للتجربة .

وكان النحاس باشا يحب الموسيقى والغناء . وكان يكلمنى كثيرا مبديا اعجابه أو حماسه حسب الظروف . ولكن أغنية الجندول بدت له غير مألوفة . وقابلنى وجها لوجه فى فندق سان استيفانو فيما اذكر فصاح فى وجهى بما معناه : إيه الأغنية اللى عملها دى ؟ وأبدى امتعاضه الشديد منها . وبعد أسابيع أو شهور اتصلت بى السيدة زينب الوكيل وقالت ان الباشا يريد أن يكلمك . وكلمنى ليقول أنه سمعها مرارا وأنه غير رأيه فيها بعد أن كان يختلف مع مكرم باشا خلافا شديدا حولها .

كان مكرم عبيد سياسيا فريدا من نوعه . يسلب قلب الجماهير ، ويتألق بين خاصة الخاصة ، بحكم شخصيته المتميزة وثقافته الواسعة .

مكرم عبيد : ظاهرة مصرية



د . مصطفى الفقى

عانى الجيل الذى أمضى سنوات تعليمه المدرسى والجامعى فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ من نقص واضح فى المعرفة بالحياة السياسية المصرية فى فترة ما قبل الثورة ، وقد كان مرد ذلك أن مناهج دراسة التاريخ السياسى المصرى قد خضعت فى تلك الفترة لاسلوب انتقائى يقدم وقائعها من خلال منظور موجه اعتمدته الثورات دائما فى تحديد رؤية الماضى ، لذلك كان طبيعيا أن تشدنى تلك الفترة من تاريخنا الوطنى على نحو دفعنى الى الاهتمام بدراستها . . وقائع وأحداث . . حكاما وجماهير . . زعامات وقيادات . . أفكارا وتيارات . . ولقد كان لنموذج السياسى الوطنى McKram Ebeid ، الذى أطلقت عليه الجماهير لقب (المجاهد الكبير) ، كان لهذا النموذج جاذبية لدى . ولشخصيته سحر عندى ، لأسباب يمكن ايجازها فيما يلى :-

أولا : أن McKram Ebeid السياسى المصرى القبطى هو أكثر نموذج وطنى يجسد الخروج من مأزق الطائفية ليصبح تعبيرا واضحا عن الزعامة الشعبية بمفهومها الواسع الذى يتجاوز حدود الطائفة ليسطع فى سماء الوطن كله متمتعا بشعبية فى كل الاوساط الوطنية ، الاسلامية منها قبل المسيحية .

ثانيا : لقد أمتلك McKram Ebeid كافة الملكات التى يحتاجها السياسى الناجح -

فى عصره - فهو الخطيب المرموق ، والزعيم الحزبى المتألق ،
والبرلمانى المتميز ، الذى جعل من نفسه مركزا لدائرة نشطة على
المسرح السياسى لسنوات طويلة .

ثالثا : لقد اجتمعت لمكرم عبيد الثقافتان فى وقت واحد ، العربية الاسلامية
والغربية المسيحية ولقد أعطى هذا التميز لشخصية مكرم عبيد ميزات
خاصة ، فهو لدى الجماهير المصرية ، (ابن سعد البار) الذى صقلت
لغة القرآن لسانه وجعلته قريبا من مواطنيه ، ثم هو فى الوقت ذاته خريج
جامعة " أكسفورد " الذى يعرف كيف يخاطب العقلية الأوروبية ويجد
قبولا كبيرا لديها .

رابعا : لقد كان مكرم عبيد نتاجا طبيعيا للحركة الوطنية الحديثة ، وافرازا مباشرا
لريعان الوحدة الوطنية المصرية التى صنعتها الجماهير فى غمار المد
الوطنى الذى صاحب الثورة الشعبية فى ١٩١٩ ، كما أن مكرم عبيد قد
أدرك بحسه الوطنى المرهف ، وشعوره القومى الصادق ، أن مصر فوق
الجميع لا يعلو الولاء لها أى ولاء آخر ، ولا يدانى الانتماء اليها انتماء
سواه .

لذلك كان طبيعيا أن أجعل من شخصية مكرم عبيد محورا لرسالة الدكتوراه
التي حصلت عليها من جامعة لندن عام ١٩٧٧ فى موضوع يدور حول الاقليات
فى الحياة السياسية مع دراسة تطبيقية على الأقباط فى مصر .

.. ويهمنى أن اشير هنا الى أن مكرم عبيد واحد من الساسة المصريين
القلائل الذين أدركوا فى وقت مبكر - قبل غيرهم - أهمية البعد العربى لدور
مصر وهو الذى قام بزيارته الشهيرة لسوريا ولبنان وفلسطين فى الثلاثينيات وألقى
عديدا من الخطب والدراسات التى تعتبر ارهاصات واعية للمد القومى الذى
عرفته المنطقة بعد ذلك بسنوات ، وسوف يجد القارىء فى صفحات هذا
الكتاب الذى يضم التراث الخطابى للسياسى المصرى الراحل مكرم عبيد
ما يعطيه صورة من فكر هذا الزعيم ، والقدرات السياسية التى تمتع بها ذلك

القطب اللامع فى الحياة السياسية المصرية فى فترة ما بين الثورتين (١٩١٩ - ١٩٥٢) ..

.. فتحية له فى مثواه ، وتهنئة للسيدة منى مكرم عبيد التى اتجهت لنشر هذا الكتاب احياءا لذكراه ، وتقديرا لدوره الوطنى العظيم قبل أن يكون وفاء للرابطة العائلية الوثيقة ..

* * *

مكرم عبيد والرومانسية الوطنية

د . يونان ليب رزق



مع التصنيفات العديدة للمشتغلين بالحركة الوطنية المصرية فان هناك تصنيفاً لم يحظ بالقدر اللازم من اهتمام المؤرخين . .
ففى تقديرنا أن هذه الحركة الوطنية قد عرفت من بين أولئك الذين انخرطوا فى مجراها العريض من يمكن أن نسميهم بالرومانسيين جنيا الى جنب مع من يمكن أن نصفهم بالراجماتيين .
وإذا كان اسماعيل صدقى ، فى رأينا ، يقدم النموذج الأمثل للساسة البراجمانيين فى تاريخ الحركة الوطنية فان مكرم عبيد يجسد ، فى نظرنا ، النموذج المقابل للساسة الرومانسيين .
فالتعامل مع حقائق الشارع السياسى اليومية ، والقوى التى تشكل حركة هذا الشارع ، واتحاح أدوات هذا التعامل ، مهما بدا من عدم مشروعيتها الوطنية ، كانت سمات أساسية للبرجمانيين من أمثال صدقى .
والنظر الى الاهداف الوطنية الكبرى ، باستكمال اسباب الاستقلال واعمال مبادئ الدستور ، والتضحية من أجل هذه الأهداف بالمصالح الشخصية أو حتى بالوصول الى الحكم على جسدها ، كانت سمات مميزة للرومانسيين من أمثال مكرم ، الأمر الذى تؤكد مجموعة التصرفات التى حكمت المسيرة السياسية للرجل .

فالمعلوم أن هذه المسيرة قد بدأت بتلك الاستقالة المثيرة التي قدمها خريج كسفورد الذي كان يشغل منصب سكرتير المستشار القضائي في الحكومة المصرية والتي رفعها الى الأخير في ابريل عام ١٩١٩ ، وهي الاستقالة التي أعلن فيها أنه اشترك مرتين في الاضراب عن العمل « ومسئولية وظيفتي ككاتب أسراركم تضعني في مركز دقيق إن لم أقل في مركز كراهه » .
ومصدر الاثارة في هذا العمل أن أحداً لم يكن يتوقع أن يقدم الرجل بثقافته الانجليزية التي كان متصوراً انها تملأ عليه انحيازاته ، وبوظيفته المرموقة التي كان مفروضاً أن تجعله يفكر أكثر من مرة قبل التخلي عنها . . لم يكن أحد يتوقع أن يقدم مكرم على هذه الخطوة ، ولكنه فعلها ، وهو أمر لا يقدم عليه الاشخصية رومانسية !

ولا تبدو المذكرة التي قدمها مكرم الى المستشار القضائي السير موريس أموس نتوءاً في شخصية الرجل دفعته اليه ظروف الثورة ، بل أنها عبرت عن جانب أصيل في تلك الشخصية الأمر الذي أكدته سلوكياته اللاحقة ، فبعد أن عين استاذاً بمدرسة الحقوق ، ورغم اغراء الوظيفة ، فانه سار في طريقه لا يلقى على شيء مما أدى الى فصله من تلك الوظيفة في أغسطس ١٩١٩ ، التي لم يكن له مورد رزق غيرها ، وهو عمل رومانسي آخر !

ولا يتردد مكرم لحظة في السفر الى لندن عام ١٩٢١ للدعاية ضد عدلى أثناء مفاوضاته مع كرزون ويستمر في خطه المتشدد الذي قاده أخيراً إلى جزيرة سيشل منفياً مع سعد التي لم يعد منها الا عام ١٩٢٣ .

والأمر الذي لا يختلف عليه اثنان أن الرجل كان يملك مواهب مدهشة ، سياسى قادر على المناورة ، وخطيب مقنع ، ومحامى من أشهر ان لم يكن أشهر محامى عصره ، وأخيراً ادارى من أكفأ الاداريين الذين عرفتهم مصر ، كما اعترف بذلك ممثلو بريطانيا في القاهرة .

والأمر الذي قد لا يختلف عليه اثنان أيضاً أن مكرم وإن كان قد استفاد من تلك المواهب ، فاكسب كل تلك المكانة السياسية والمهنية ، فانه قد سخرها بالأساس لخدمة القضية الوطنية .

ليس أدل على ذلك من أن مكتب مكرم عبيد المحامى ، وكان أشهر مكاتب المحاماة في مصر ، لم يكن الرجل يتقاعس في أى وقت عن ترك هذا المكتب

ليسافر الى أوروبا للدعوة للقضية الوطنية بكل ما يترتب على ذلك من خسائر مادية ، الامر الذى تكرر فى حياة مكرم مرات عديدة !
ولنا أن نلاحظ أن هذه الرومانسية الوطنية قد تبدت فى مواقف الوفد بعد أن أصبح مكرم سكرتيراً عاماً له عام ١٩٢٧ ، وليس من شك أنه كان للرجل نصيب وافر فى صناعة هذه المواقف .

أهم تلك المواقف متصلة بسياسات الحزب الشعبى الكبير تجاه الوجود البريطانى فى مصر ، وقد أدرك ممثلو لندن فى القاهرة أن كثيراً من مواقف الوفد التى لا تساهم مع البريطانيين كانت بايعاز من مكرم حتى انهم كانوا يصفونه فى تقاريرهم بأنه « مستشار السوء » لزعيم الوفد ، مصطفى النحاس باشا .

بعد الأزمة الشهيرة التى حدثت فى أعقاب اغتيال السردار السيرلى متاك عام ١٩٢٤ كان من بين الزعامات الوطنية التى تم اعتقالها .

بعد فشل مفاوضات النحاس - هندرسون عام ١٩٣٠ القى المسؤولون البريطانيون مسؤولية الفشل على عاتق التصلب المكرمى !
أثناء الأزمات التى احاطت بتخلص الحكومات الوفدية من الموظفين البريطانيين فى الادارة المصرية كان رأى رجال دار المندوب السامى أن أصبح مكرم وراء السياسة الواحية الى هذا التخلص !

ثم هناك أيضاً المواقف المتصلة بسياسات الوفد تجاه أوتوقراطية القصر ، وكان أظهرها العمل على افشال الحكومات الناطقة باسمه ، حكومة محمود ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، وقد ذهب مكرم إلى لندن وشن حملة ناجحة ضدها ، وحكومة صدقى ١٩٣٠ - ١٩٣٣ ، وكان مكرم مهندس حركة الرفض الوطنى العام تجاهها .

ولعل كل ذلك يقود الى الاعتراف بأن توصيف « المجاهد الكبير » الذى أطلقه الوفديون على مكرم لم يأت من فراغ .

ولا نظن أن عديدين يختلفون معنا فى الرأى أن أشهر علاقة قد جمعت بين رجلين فى تاريخ السياسة المصرية كانت هى العلاقة التى جمعت بين مكرم والنحاس ، ولا نظن أيضاً أنهم يختلفون معنا فى أن هذه العلاقة كانت ذات طابع رومانسى .

يؤكد ذلك أنه لم يفسد هذه العلاقة الا دخول طرف ثالث فيها ، وكان هذا الطرف زوجة النحاس نفسه ، السيدة زينب الوكيل .
ويؤكد ذلك مرة أخرى أنه بعد فترة من القطيعة بين الرجلين ، وفى أول مناسبة يلتقى فيها مكرم مع النحاس عام ١٩٤٦ لم يملك الا أن يعانقه وهو يبكى !
أخيرا يبقى من مكرم فى الضمير الوطنى المصرى صورة الرجل ذى الضمير البالغ الحساسية وذى السمعة البالغة النقاء وذى القلب المتقد حماساً للوطن ،
وهى صورة لا يصنعها إلا الرومانسيون .

* * *

مكرم الأديب*



بقلم صاحب المعالي الأستاذ حفي محمود بك

أخذ نجم مكرم عبيد يظهر منذ ربع قرن في سماء السياسة والخطابة والكتابة ، فتحولت أنظار الناس إلى ذلك الكوكب المتألق فإذا هو يزداد بريقا ولمعانا ، وإذا الناس يزدادون به إعجابا وافتتانا . وأخذ الشباب يهتف باسم نجم الشباب الذى افتتن به واستعروطيس الحماس الوطنى يزجى ناره الخطيب العبقري فسحر الناس بالوطنية الثائرة ، والخطابة الثائرة ، وشهدوا فيه الخطيب الساحر والنائر الشاعر ، فإذا الفاتن أمام حساد ينقمون وأعداء يكيلون ، وأتراب يتآمرون . أما الحساد الناقمون فقد أكلتهم نيران الحسد التى تآكل أصحابها ، وحرقتهم نار العبقرية التى لا تبقى على حسادها ، وأما الكائدون فراحوا يهزأون ويسخرون ، سخروا من العبقرية وسخرت منهم ، ومن تسخر منه العبقرية فهو سخرية الناس أجمعين ! وأما الأتراب المتآمرون فكانوا بين كاظم غيظ يريد أن يروى غيظه بمعرفة سر عظمة مكرم حتى إذا ما اكتشفوه وصلوا إلى مرتبته فيسيرون معه فى الميدان أو يسبقونه إذا وابت الأحوال ! قالوا لأنفسهم : هذا رجل قدواته الفصاحة لأنه رجل أدب : homme de lettres أو أديب : litterateur فما ضرنا لو زدنا محصولنا من الأدب العربى أو الأفرنجى !! وعمدوا إلى كتب الأدب

* هذه المقدمة وردت فى كتاب المكرميات ١٩٤٤ تأليف أحمد قاسم جوده

العربية يقرأونها حتى كادوا يستظهرونها . بقى شيء آخر فمكرم عبيد يسجع إذا ما كتب ، إذاً وجب علينا أن نقرأ ونحفظ ما جاء فى الأدب العربى من كتب السجع . وعكفوا على أسجاع الحريرى والبديع وأمثالهما حتى استظهروها وظنوا أنهم قد بلغوا شأومكرم ولم يبق عليهم إلا أن يطالعوا الناس بالفاظ مزوقة وأسجاع منمقة - فيصلوا إلى مرتبة مكرم ، هذا إذا لم ييزوه !

أخذوا الناس بتلك الأسجاع ، فلم يخف قلب أو تطرب أذن . بينا قبارة مكرم تشجى الأذان وتهز القلوب . ما هذا ؟ لقد سجعنا كما سجع فلم نصنع ما صنع وزوقنا الكلام كما زوق ، فلم يلتفت إلينا أحد . يمينا إن الناس فى هذا البلد لا يفقهون ! فوالله لنحن أعلم منه بفقه اللغة ، وأكثر إطلاعا على آدابها ، وأعرف برصين أساليبيها . فلماذا أغفلنا الناس ولم يسمعوا لنا ؟

والإنصاف يدعون أن نقرر أن بين الذين قلدوا مكرم عبيد من هم أعلم منه بالأدب العربى وأكثر إطلاعا على فقه اللغة وأسانيدها ، وأمر فى تقليد الأساليب القديمة ومجاراتها . ولو أنهم اختصموا أمام علماء النحو واللغة والصرف لظفروا منهم بأحكام تثبت أنهم يفضلون مكرم وأنه دونهم فى هذه الأبواب وما شابهها ! ماذا دهى الناس إذن فجعلهم يغفلون فطاحل الأدباء ويلتفتون إلى من هودونهم فى اللغة والأدب ؟ أتراه مرض حل بالذوق العام فأصابه بالعقم والفساد ؟

الواقع أن الذوق العام صحيح سليم ، أما منطق أولئك الأدباء فمريض سقيم . لم يفتن مكرم الناس لأنه أديب ، فهو فوق الأديب . هو شيء آخر فوق الإدب والأدباء . هو رجل فنى . فهو فنان فى السياسة ، كما هو فنان فى الكتابة والخطابة . حضرته يوما وقد عين وزيرا للمالية ، وقد جاء يلقى ببيان عن سياسته المالية فى مجلس النواب فبدأ بسجع فى خطبته فشعرت بشوة قد انتابت رجال المال والأعمال الذين كانوا فى المجلس والذين لم يألّفوا فى الخطب أو الكتابات المالية إلا تلك العبارات الجافة والتعبيرات المتواترة بينهم فى دائرة تمتاز بالخشونة ، ولا تمت إلى الأساليب الجميلة بسبب ، كأنما قد تواضعوا على أن يكون أكثرهم علما بقواعد المال أبعدهم عن الفن والجمال . وإذا بى أرى مجلس النواب الذى اعتاد أن يتلقى تلك الخطب المالية الجافة ، بين متائب يدفع النوم عنه دفعا . وبين مهلول إلى خارج القاعة يتلقى النسيم ليفرج

عن نفسه . أو غارق فى النوم تداعبه أحلامه . ورأيت المائتين والخمسين نائباً يستمعون بأذانهم ويصفقون بأكفهم لم يغادر المكان منهم أحد . ذكرت إذ ذاك مقالا قرأته لأميل ليدفيج كتبه سنة ١٩٣٢ خلال الأزمة العالمية يقرر فيه أن هذه الأزمة إنما ولدها رجال المال الجامدون ، فلو نحتهم الحكومات ، وأنت بعقول مرنة من رجال الأدب والفن لفرجوا الأزمة التى أوجدها أولئك الذين أطلقوا على أنفسهم اسم الماليين وابوا أن يخرجوا عما قرأوه فى كتب الاقتصاد من نظريات عتيقة جامدة .

بدأ مكرم يتكلم عن الأجير المصرى ، والسيد الرأسمالى ، وكان بجوارى قطب من أقطاب الاقتصاد فصاح . ما هذا إنها عبارات ذات خطر فوزير المالية لا يطلب منه إلا أن يوازن ميزانيته قلت ولكن وزير المالية رجل سياسى له آراؤه السياسية ومبادئه الاقتصادية ! . فأشاح بوجه تجمعت فيه علامات الدهشة وعدم الاكتراث وأجاب بشيء من الأنفة والاستخفاف . إن وزير المالية يجب أن لا يعدو مبادئ الاقتصاد بصرف النظر عن سائر الاعتبارات وبالأخص اعتبار الاشتراكية البغيضة . وعبادة وزير المالية تشعرك بنزعة اشتراكية يجب أن لا تمر بخاطر وزير المال .

* * *

المدرسة القنائية*



بقلم الكاتب الكبير الأستاذ عباس محمود العقاد

كان أول اشتغالي بوظائف الحكومة فى إقليم قنا وهو أقرب الأقاليم إلى بلدتي أسوان ، فرأيت فيها عجا بين البلاد المصرية فى ذلك الحين ، وأعنى به تلك الحركة الأدبية التى تُعدُّ تالية لحركة القاهرة نفسها فى أوائل القرن العشرين ، لأننا لم نعرف مدينة بين مدن هذا القطر جمعت من الأدباء والشعراء من يضارعون أدباء قنا وشعرائها فى الكثرة والجودة ، فلم يكن عددهم فيها يقل عن عشرين ، ولم يكن لمجالسها حديث فيما هو أفضل عند أهلها من رواية النظم الرائق والنثر البليغ .

وأقول أنه عجب لمن لا يعرف السبب ، ولكنه هو الشيء المنظور لمن يعرف سببه القريب ، (وهو أن إقليم قنا هو الكورة المعروفة فى تاريخ مصر بكورة قوص) ، وهو أنها مقر المدرسة الأدبية الكبرى التى نشأ فيها العلماء والأدباء والفضلاء وظلت عامرة بهم وبتلاميذهم مئات السنين ، وحسبك أنها كانت المدرسة التى نشأ فيها البهاء زهير وجمال الدين بن مطروح ، وهما فى زمانهما رافعا لواء الشعر العربى غير مدافعين .

قال أبو اسحاق التَّيْهَقى ، «إن المستولى على إقليم قوص المشتري»

* هذه المقدمة وردت فى كتاب المكرميات سنة ١٩٤٤ تأليف أحمد قاسم جوده

والمشتري كما يعلم الشعراء هو عند الأقدمين من مشرقيين ومغربيين رب الآداب والفنون .

ثم قال : « والغالب على إقليمه العلم والفهم والدين والرياسة وحب العمارة وجمع المال والسماح والبهاء والزينة .
فكانهم جعلوا الذكاء والألمعية طبيعة من طبائع الفلك والاقليم ، وحق لهم أن يفعلوا ذلك لأن هذا الإقليم كان حقا من أجمل الأقاليم المصرية وأخصبها ، وكان العيش فيه منية الممتنى في ذلك الزمان ، ومن ذلك قول جمال الدين الدشنائي :

لهفى على قوص ولو أننى
أكون من حراس أبوابها

وكانت له شهرة بالفاكهة والنخيل والرياحين وجوده الثمر ، فقال كمال الدين أبو الفضل صاحب الطالع السعيد : « وزنت حبة عنب جاءت عشرة دراهم » وكان على جودة أرضه وهوائه بابا للعالم العربى كله فى ذلك الحين ، فكان باب مكة واليمن والنوبة وسوا كن والمغرب ، وكان واليه يكتابه ستة ملوك ، وقد أحصى صاحب الطالع السعيد أسماء المئات من الأدباء الذين نشأوا فيه وفى إدفو وأسوان ، وقال إن قاضيه زار أسوان مرة « فخرج أربعمائة راكب بغلة للقائه » ويكنون براكب البغلة عن العالم الذى يتبعه المريدون .

بقى للأدب منزله فى ذلك الإقليم زمنا طويلا حتى جاء العصر الحديث فوصل ما انقطع منه باجتماع عشرات من الدارسين والمتعلمين فى عاصمة الاقليم الحديثة - وهى قنا - بلدة صاحب المكرميات . إذ كان فيها مقر المديرية والمحكمة الكلية الأهلية ، والمحكمة الكلية الشرعية وديوان الرى ومكتب الأوقاف ومدارس شتى بين ثانوية وابتدائية ، فكانت بذلك مثابة القضاة والمحامين والمعلمين والمهندسين والفضلاء من كل فن ومشرب ، ولم يكن لهم شاغل يشغلهم باللهو أو السمر فى غير الأدب وأحاديثه والكتب وطرائفها ، فلا عجب أن تكون بقديمتها وجديدها صاحبة الحركة الأدبية الثانية بعد حركة القاهرة فى أوائل القرن العشرين .

وقد كان لمدرستها طابع الزمن الذى ازدهرت فيه ، فكان شعرها من قبيل

شعر البهاء وابن مطروح ، سلاسة وعذوبة وظرفا وحسن فكاهة وكان نثرها من قبيل نثر الكتاب المعاصرين لذنيك الشاعرين ، وهو على الأغلب نثر القاضي الفاضل والعماد ، أو هو النثر الذى اشتهر بالسجع والجناس والتورية والطباق . فصاحب المكرميات بحق وليد تلك المدرسة العريقة فى قديمها وحديثها ، ومن عرف هذه الحقيقة عرف لماذا يعنى صاحب المكرميات بجميع هذه المحسنات فى نثره . فلا تخلو خطبه أو فصوله من سجع تتلوه تورية ويمتزج بها جناس هنا ، وطباق هناك ، ولا يزال موفقا فى اختيارها كل التوفيق حيثما ذهب طوع السليقة ، فى هذه الخطب والفصول .

تلك هى مدرسة الأدب الحديث التى نشأ على تراثها المجيد صاحب المعالى مكرم عبيد باشا فى صباه ، فلا يسمع القارئ الذى يتابع الصفحات التالية إلا أن يرى فيها الأسلوب الطبيعى المعقول لمن ورث ذخائر المدرسة القنائية من يوم احتفظت بروح النثر والشعر ، كما صاغهما البهاء وابن مطروح والقاضى الفاضل والعماد .

وفيما تقدم تفسير للنشأة دون الشخصية ، ولكن مكرما ليس بالخطيب الأديب الذى تفسره مدرسة النشأة فتغنى عن تفسير الشخصية التى تضيف إليها من عندها وتستقل بهباتها ومزاياها .

فأما تفسير « الشخصية » فى أدب المكرميات فهو أنها من وحى رجل يجمع بين هبة الأديب ونشاط السياسى صاحب الأعمال .

فما من أديب موهوب إلا وله طريقته فى تنبيه « وعيه الباطن » الذى ترجع إليه جميع الهبات الفنية ، فمنهم من ينبه وعيه الباطن بالسماع ، ومنهم من ينبهه بالتبغ أو الشراب ، ومنهم من ينبهه بالرياضة أو السير على الأقدام ، ومنهم من ينبهه بالعزلة فى الرياض والبساتين .

أما طريقة مكرم فى تنبيه وعيه الباطن فهى الطريقة التى توائم الأديب الذى يقرون بالأدب عملا آخر بل أعمالا أخريات ، وتلك الطريقة هى ازدحام الأعمال .

ويلوح هذا عجيبا ولكنه كذلك ليس بعجيب ، لأن « مشغولية الحس » إذا بلغت مداها حجبته عما حوله فترة من الزمن وردته إلى باطنه يسكن إليه ، ومن

ثم كان أروع ما كتب مكرم ، هو ما كتبه وحى الساعة الأخيرة وهو يحسب أنه قد ضاق به الوقت أو سيضيق به عن إنجازه ، فإذا به أنسب الأوقات للخلو إلى نفسه والعكوف على قريحته ، لأنه الوقت الذى استوفى فيه الحس غايته من زحمة العمل وضغط المبادرة ، فانفرد فيه الوحى الباطن بالإيجاء والتنبيه .

وكذلك نرى أن هذه « المكرميات » هى من ثمار الأدب المطبوع فى بابه وأسلوبه . لأنها أدب الأديب الذى نشأ نشأة مكرم وتلقى تراث المدرسة القنائية فى أوجها ، وطبع على العمل الدائم والشواغل الكثيرة ، وكل أدب مطبوع فهو أدب صاحبه لا يتكرر لغيره ، وكذلك هذه الخطب والفصول الشائقات التى نقرأها فى هذه المكرميات ،



من هو مكرم عبيد



(٢٥ أكتوبر ١٨٨٩ - ٦ يونيو ١٩٦١)

١٨٨٩ . ولد مكرم عبيد فى قنا احدى مديريات الصعيد
١٩٠٥ . التحق بالكلية الجديدة باكسفورد انجلترا حيث حصل منها على
درجة امتياز فى القانون سنة ١٩٠٨ ، ثم واصل دراسته القانونية فى ليون بفرنسا
حتى حصل على مايعادل الدكتوراة سنة ١٩١٢ وعاد الى مصر .
١٩١٣ . عين سكرتيرا للوقائع المصرية (بوزارة العدل)
١٩١٥ . اختير سكرتيرا خاصا للمستشار القانونى الانجليزى وظل سكرتيرا
خاصا لكل مستشار يشغل هذا المنصب طوال مدة الحرب مع كل من مكبرت
وبروفيات وايموس .
١٩١٩ . كان بين الموظفين الذين اضرَبوا فى جميع مصالح الحكومة
ودواثرها احتجاجا على نفى سعد زغلول واستنكارا لملك الحكومة البريطانية ،
وبناء على ذلك وجه مذكرة للمستشار ايموس شرح له تعذر التوفيق . بين منصبه
الحكومى وشعوره القومى .
١٩١٩ . عين استاذًا فى مدرسة الحقوق لمدة سنتين .
١٩٢٠ . صدر قرار الوفد بضمه .
١٩٢١ . أوفده الوفد الى لندن كوكيل لسعد زغلول للدعاية للقضية
المصرية اثناء مفاوضات عدلى - كيرزون .

١٩٢١ . نفى الى سيشل مع سعد زغلول وعاطف وفتح الله بركات
ومصطفى النحاس وسينوث حنا حتى ١٩٢٣ .
١٩٢٣ . تزوج من الانسة عايدة مرقص حنا كريمة مرقص باشا حنا .
١٩٢٤ . انتخب فى أول انتخابات دستورية نائبا لقنا .
١٩٢٤ . بعد قتل السردار السير لى ستاك قبض عليه وزج به الى السجن ثم
أفرج عنه بعد التحقيق معه .
١٩٢٥ . يسقط فى الانتخابات فى عهد صدقى .
١٩٢٦ . يعود الى المجلس بعد ائتلاف الاحزاب وعودة الحكم الى
الشعب .
١٩٢٧ . انتخب سكرتيرا عاما للوفد .
١٩٢٨ . عين وزيرا للمواصلات فى أول حكومة النحاس .
١٩٢٩ . أوفده النحاس الى لندن اثناء مفاوضات محمد محمود - هند
رسوف .
١٩٣٠ . وزير مالية حكومة النحاس .
١٩٣٠ . سافر الى لندن مرة اخرى بمناسبة انعقاد المؤتمر البرلمانى الدولى
بهدف اقناع حكومة العمال بالعدول عن سياسة الحيدة المطلقة التى تتخذها ازاء
الأزمة المصرية الراهنة .
١٩٣١ . قام بجولة موسعة فى بلاد الشام زار فيها فلسطين وسوريا ولبنان .
وانتخب نقيب للمحاميين ثلاث مرات .
١٩٣٦ . شارك فى ابرام المعاهدة المصرية البريطانية .
١٩٣٦ . استقبل الزعيم النازى هتلر النحاس ومكرم فى برلين .
١٩٣٧ . شارك فى مؤتمر مونترو (بسويسرا) لانتهاء الامتيازات الاجنبية
الذى جعل المصريين والاجانب سواء امام القانون لأول مرة منذ قرابة أربعة
قرون .
١٩٣٧ . منح لقب الباشوية وعين وزيرا للمالية للمرة الثانية .
١٩٣٨ . اعتدى رجال البوليس على موكب النحاس أثناء سيره من المحطة
لداره وكان مكرم يجلس بجواره فاصابت هداوه أحد رجال البوليس رأسه
واحدثت فيه جرحا عميقا .

- ١٩٤٢ . عين وزير للمالية والتموين .
- ١٩٤٢ . قرر الوفد فصله من عضوية الوفد .
- ١٩٤٤ . أسس حزب جديد باسم الكتلة الوفدية .
- ١٩٤٤ . شارك فى وضع بروتكول الاسكندرية لانشاء جامعة الدولة العربية واشترك فى توقيع ميثاق الجامعة فى مارس ١٩٤٥ .
- ١٩٤٤ . عين وزيرا للمالية فى حكومة أحمد ماهر الأولى والثانية ١٩٤٥ .
- ١٩٤٥ . ثم عين وزيرا للمالية فى حكومة النقراشى ١٥ يناير ١٩٤٥ .
- ١٩٤٥ . اصدر جريدة الكتلة لسان حال حزب الكتلة الوفدية .
- ١٩٤٦ . استقال من وزارة النقراشى فى ١٤ يناير ١٩٤٦ احتجاجا على حوادث كوبرى عباس الشهيرة فى ١١ فبراير ١٩٤٦ .
- ١٩٤٦ . استقال من الوفد الرسمى بعد معارضته الشديدة لمفاوضات صدقى بيفن والدفاع المشترك .
- ١٩٤٧ . يحاول الملك اغتياله بالقاء قنبلة فى حديقة منزله ومرة أخرى باحراق كشك الحراسة الموجود أمام منزله .
- ١٩٤٩ . اشترك فى مؤتمرات سان فرانسيسكو .
- ١٩٥٣ . رشح لهيئة وضع الدستور الجديد التى كانت تضم الاساتذة العربى ومحمد الركيل ومحمود غالب وابراهيم شكرى وحسن الهضبى ومحمد حسين هيكى ثم الى اللجنة الفرعية للدستور التى كانت تضم الصنهورى وعبد الرحمن الرافعى والسيد صبرى .
- ١٩٥٣ . بعد الغاء الاحزاب يطبق عليه العزل السياسى .
- ١٩٦١ . توفى فى ٦ يونيو فى منزله بمنشية البكرى .

* * *

مذكرة الأستاذ إلى المستشار القضائي^(١)



كان الأستاذ مكرم عبيد سكرتير المستشار القضائي في هذا الوقت ضمن الموظفين الذين أضربوا عن تأدية وظائفهم ، فلما عاد مع الموظفين بعد هذا الاضراب ، قدم المذكرة التالية باللغة الإنجليزية إلى جناب المستشار القضائي وقد نقلها إلى اللغة العربية محمد لبيب عطية بك سكرتير عام النيابة العمومية وقتئذ والمذكرة في غير حاجة إلى مقدمة إذ هي غنية بما حوته من آيات الوطنية الصادقة ، وها هي ترجمتها :

سيدى العزيز :

« انى أشعر أن لكم على حق استيضاح ما قد يكون خافياً عليكم من أمرى فلقد وقفت على عدد غير قليل من التصريحات التى ترمى إلى الاعتراف باستقلال مصر ، وأشرت مرتين فى الاضراب عن العمل ، فمستولية وظيفتى ككاتب أسراركم تضعنى فى مركز دقيق ان لم أقل فى مركز كربه على أننى فيما صدر منى أنما كنت تحت تأثير عاملين :

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، يوميات مصر السياسية ، ج ١ ص ٢٦٥ - ٢٧٣ .

أولهما : أن واجباتى كمصرى تختلف اختلافاً بينا عن واجباتى كموظف وأنه لا يوجد بين هذه وتلك أى تعارض .

ثانيهما : أن دقة مركزى قد خفت عنها كثيراً هذه الصفة بسعة الفكر المعروفة فى ذلك الانجليزى الحر الذى تربطنى به أواصر العمل المصلحى ، وفوق هذا فانه يجدر بى نظراً للحالة الاستثنائية التى تمر بها أن أحيطكم علماً بأرائى السياسية ، لاسيما وأنى أعتقد بدعوة الوطن لنا فى هذه البرهة الخطيرة من حياتنا القومية الا ندع فرصة تمر من غير إيضاح الوجهة الوطنية لكل من تدفعه عوامل الانسانية إلى حب الخير لهذه البلاد .

« أن رأى السياسى هو رأى الجماعة « مصر للمصريين » وحرية بلادى واستقلالها والسلام وحب الخير للناس أجمعين . وأن المناهج السياسية التى يعنى بوضعها لهذه البلاد لثمة تعتور جمالها الرائع فى شرفه وبساطته .

« لا جرم أن المناهج والضمانات وما نصطلح عليه حلاً للاشكالات التى تقع بين الأمم هى أمور لازمة فى هذا العالم الغالب فيه شأن ما هو واقع على كل شأن آخر ، ولكن ليس فى هذا ما يعدل الكمال ذلك العامل الكريم الذى يهتز لجلاله القلب الانسانى .

وأنه لمن الحق الصراح أن ليس من نهضات انسانية يستظهر بها عهد تاريخى كان المحرك لها حقائق مشطورة ، أو قنعت بالسير عوضاً عن الكثير ، بل ان العامل الفعال فيها جميعاً كان ذلك الكمال الذى تنشده الجماعة ، الجماعة التى تنبذ بطبعها كل ما كان معقداً ، والتى لا تتردد فى الاندفاع بجهد الطاقة سعياً وراء ما قد يأتى به جهد الطاقة من جلال الكمال .

« أن أظهر ما فى هذه الحرب الضروس أنها كشفت عن مذهب فى الكمال أخذ فى أوربا شكل نهضة للاشتراكية المتطرفة ، وفى الشرق المتأنى أظهر أنواع الوطنية أو مشاعر القومية الحالية من شوائب الدين أو المؤثرات الخارجية ، وأنى لثابت اليقين فى أن ما سيسجله التاريخ من مميزات هذا القرن كنتيجتين ملموستين لهذه الحرب هما : الثورة الروسية بصورتها التى فى نفس الجماعة

فى روسيا ، والثورة المصرية بصورتها التى أعلنتها الجماعة فى مصر . أما الفطائع البولشيفية فىلوح لى رجحان رجوعى إلى رد الفعل الناتج من ظهور مذاهب جديدة فى المنظمات القائمة التى ثار القوم عليها على رجوعها إلى هدم المبادئ المعروفة .

« وليست ثورتنا - تلك الثورة التى حازت فخر هذا الاسم بتولى الجماعة عندنا الحركة الفكرية - بعيدة المرامى إلى هذا الحد فى ميدان الأفكار ، ولكنها مع هذا أشد ما يكون أثراً فى العالم الشرقى وخلق بأن عصورنا القديمة مهد المدنية يكون لها المكان الأول بين أمم الشرق فى تقبل ونشر الأفكار التى كانت أرضنا أول ما غرست فيه وماؤنا أول ما ارتوت منه .

« ان صيحة الحرية تلك الصيحة القديمة فى عهدنا والحديثة قد عادت ترن فى أجواء وادى النيل ، وتلك الشعلة التى لم يفلح استبداد القرون الطاحنة فى أطفائها ، لا يزال بصيصها فى قلوب الرجال منا ، بل والنساء ، وان الحكم المنصف الذى أتيح له أن يرقب عن كثب مظاهراتنا لابد وأن يكون شعر بعض قوة الكمال الذى سيح بجماعتنا فى ملكوت لم يسبق لأحد أن يردده أو يحلم بوجوده .

« أربعون يوماً فى هذا الخيال الصافى قد تغير بها وجه الأمة إلى حد كبير تنكرت به عن عارفيها . وكان من ذلك أن انمحي عنها وصمتا الشرق الكبيرتين التعصب للدين والتعصب على النساء ، وتم لنا ما عجزت أربعون حقبة من الخير المادى عن الاتيان به ، وليس هذا مما يغض من قيمة ذلك الخير ، ولكن البلاد وصلت فى تقدمها إلى منزلة لا يمكن معها رفعها إلى مكان أسمى فى المدنية والرقى إلا بفعل محرك أدبى من الحرية والقومية .

اننا الآن نجتاز سبيلاً فى حياتنا السياسية قد اجتازته من قبلنا أمم أوربا السعيدة ، وأننا نشعر ببلوغنا منزلة من الرشد لا تعودنا فيها يد من الخارج بل وأن تلك اليد قد تغوض تقدمنا إلى الغاية الوطنية التى نحن إليها ساثرون .

« لا نظنوا أننا نحقد على انجلترا تلك الأمة التى لها فى التاريخ من مبادئ الحرية ما كان يستهدى به الشرق على ممر الأحقاب ولو أن سياستها سارت على

نحو غير الذى صار ، وتمشت مع الكمال الذى تعرفه ، ووفت لنا بعهدا أن تتركنا أحراراً إذا ما قويت أرجلنا على حملنا ، لو أنها فعلت ذلك لكسبت قلوبنا أبد الأبدين .

« وإذا كانت أربعون حقبة قضيناها تحت الحكم البريطاني لم تكف لتقوية أرجلنا على حملنا فهل من عجب اذا تطلب المصريون عهداً فى الحكم غير الذى كان ؟ هذا ما يقوله أهل الجدل ولكن الواقع أن مصر قد بلغت من المدنية منزلة لا تتفق إلا مع الحرية والاستقلال . وهى فى ذلك لا تقل عن كثير من الأمم التى سفكت انجلترا - غير مرة - من أجل تحريرها دم أعز أبنائها .

« ومع هذا فإن خير ميزان يعرف منه أننا جديرون بالاستقلال أننا نطالب به ، أن هذا القول ليس من عند يأتى بل هو اقتباسى لقول كبير من أعيان كتاب الانجليز ، إذ قال : « ان مقياس استعداد الأمم للدستور هو مطالبتها به » فهاكم المصريين على بكرة أبيهم قد توافقوا من غير أدنى ريب على طلب الحرية والاستقلال باجماع لم يعهد التاريخ مثله . وأنى لأكره أن تكون هذه النقطة محلاً للأخذ والرد ولا سيما وأنى أشعر بموافقتكم إياى على أن الحركة لا ترجع إلى تهيج أو ارهاب بل انها حركة فجائية لا قبل لأحد على دفعها ، قامت فى نفس أمة أفادت إلى شخصيتها وأشرقت عليها شمس قوميتها .

« وإليكم دليلاً آخر ان كان ثمة من حاجة إلى دليل ، على سلامة الحركة وصدقها ، وهو أنه لا يوجد فيها على الإطلاق أى أثر للتعصب الجنىسى أو التعصب الدينى الذى سبقت منى الإشارة إليه ، وليست مذبحه الأرمن إلا حديث خرافة ففى كل الأحوال التى لم يستفز أحد فيها الغوغاء (ولقد أتيج لى أن أرى بعينى رأسى بعض ذلك الاستفزاز وكان أبعد ما يكون عن العقل وأقربه للجنون) ، كانت مظاهراتها بصفة عامة مثلاً للهدوء وسلامة القلب .

« ان الغوغاء فى مصر أسرع ما يكون قلباً وهى على عهد ما كانت أيام هيرودوتس من انبساط النفس ورهزة السرور ، ولقد عنيت بتعرف أن أقرر معه بجهد اليمين أن هذا الشعور الذى هو بشرى النهضة الوطنية ليس منحصراً فى الفئة المتعلمة بل انه أكثر ظهوراً فى الغوغاء التى رأيت لها بنفسى مواقف يطرب لها القلب الظهور .

« فكان قسوس بنى القبط القادة المنشودين لجموع المتظاهرين وما أحلى صبيحات البشر التى كانت تصعد من قلوب القوم كلما مر بهم علم يتعاقب فيه الهلال والصليب . ثم أن المكان الأول الذى اتخذته الأزهر الشريف منبع العلوم الإسلامية فى حركة التسامح هذه ، فيه ما فيه من المعانى ، واننى لا أرى فى ذلك من عجب ، فالطالب الأزهرى هو الطالب المصرى الوحيد الذى توضع العلوم الأدبية والفلسفية القومية الصحيحة ، وهو يفضل بكثير فى أدبه وحلاوة صيته الافندى العادى الذى كونه لنا التعليم المصرى « المتنجلز » أى ذلك التعليم الذى رأت السلطات الانجليزية نفحنا به .

« أما بنو القبط فقد ظهر للعيان اندماجهم فى الحركة قلباً وقالباً ، ولقد عزا بعض من لا يؤمن إلا باله المصلحة إلى خيبة رجائهم فى رفع الأنجليز عنهم ما منه يشكون . وقال آخرون ان القبطى ذا الدهاء سلك مع المسلمين سبيل الحكمة صوناً لعنقه ، وقال القاضى « ماك بارت أمامى فى معرض الكلام عن حوادث أسبوط أنه أصبح لا يعطف على بنى القبط ، وأنهم يستأهلون ما سيحره عليهم الأمر الذى كانوا له ساعين ، قال ذلك وأنه فيما قال لمن الخاطئين وليت شعرى أيجعل القاضى ماك بارت أن الأقباط هم من بنى الانسان وأن غريزة الوطنية فيهم لا بد من أن تجد لها مخرجاً يظهر منه وجودها وبه تستبين ، وإذا كان الأقباط ليسوا انجليزا مثله فلا مفر من أن تصبح وطنيتهم بالقومية المصرية كاسية .

« قيل هذا كله وقيل سواه وجميع ما قيل فى الضلال والبعد عن الحقيقة سواء . لقد دخل الأقباط فى الحركة عند أول عهدها ، لما لم يكن من خطر على الأعناق وأننى لأعلم علم اليقين أن نفراً منهم كانوا من بين أول المناهضين لها . ان أهل الرأى فيهم لا يقتلون فى حماستهم عن أخوانهم المسلمين ، وان صبغة الروح لدى العنصرين واحدة فى الوطنية الصادقة . . . انى أذكر ذلك وفى قلبى مرارة من التكلم عن الأقباط والمسلمين كأنهما فريقان قسمتهما السياسة . ان اختلاف الدين لا يجوز أبداً أن يغير شطر الوجهة السياسية فى أمة اتحدت لديها القومية والجنس واللغة وعهود التاريخ والعادات ، وانى لأشعر بأن الوقت قد قرب أو حان عندما يعرف بيننا إلا كلمة مصرى ، ولا يذكر المسلم والقبطى إلا فى دور العبادة . على أنه فى أوروبا وأمريكا قد اقتربت الساعة التى لا يكون فيها اختلاف

الدين فيها حتى داخل دور العبادة إلا اختلافاً في التعبير وتصبح عبادة مبدع الكائنات مناجاة روحانية وخلوصاً للذات الصمدانية .

لقد ولدت ثورتنا المباركة بطلاً للبلاد في شخص القس سرجيوس ولست أجد ما أختتم به رأيي في هذا الموضوع خيراً من قول مأثور عنه ، قال ذلك القس الكريم : « إذا كانت الحال تدعو لتضحية المليون قبطن في سبيل حرية سائر المصريين فإن التضحية واجبة وثمنها غير ضائع ، قد يكون في هذا تطرف ممن يؤمنون بالتطرف والكمال فهما خير ما تتشرف به روح الأمم وروح الأفراد .

لقد قصرت قولي حتى الآن على العموميات ولكن لا أرى بداً من إيضاح نقطة واحدة بعض الإيضاح وهي :

لماذا لا نقبل نحن بنو مصر الحماية ؟

« ان اعتراضنا على الحماية يتلخص في كلمتين وهما : أنها ليست إلا قيداً من الخضوع يضعنا على الدوام تحت حكم الانجليز أو رقابتهم أو وصايتهم كما يقولون والأمة المحتمية في أحسن صورها ليست إلا أمة غير مستقلة تحميها أخرى أجنبية عنها فهي أمة فاقدة لشخصيتها ولا سبيل لها إلى التحلي بشخصية الأمة التي تحميها .

« وإذا فرضنا جدلاً أن مصر قاصر في حاجة للصيانة كما يعبر الفقهاء ، فإن تلك الوصاية لا بد من أن تنتهي مهما بلغ القاصر رشده ، أما الحماية فهي على ما يعلم الناس باقية أبداً ، ولا سبيل لرفعها إلا بثورة أو عمل استثنائي يشبهها .

لقد سمعت بعض الانجليز يقولون : ان الحماية قد تصبح في النهاية ميزة للبلاد المحمية لا حملاً يثقل كاهلها ولكن هذه العلاقات الخالية من الأغراض لما هو غريب عن السياسة العملية ، ومبدأ العوض سيظل دائماً أساس العلاقات الدولية ، لا أقصد بذلك الطعن على وجهة هذا المبدأ ولكنني أريد أن أشير إلى أن تطبيقه بين أمتين أحدهما حاكمه والأخرى محكومة لا بد وأن يؤدي إلى رجحان العمل الثقيل على النفع اليسير لاسيما إذا اختلف الجنس ، فكيف الحال إذا كان فقدان الاستقلال الذي لا يعدله في العالم شيء هو أقل غبن في الصفة .

« لقد افترضت فى الصورة التى رسمتها حماية غاية فى الكمال ، ولكن لا يفين عنكم أن الحماية ليست إلا عهداً أو ارتباطاً فعلياً بين دولتين أحدهما أقوى من الأخرى ، وأن القوى مدفوع بحكم الطبيعة البشرية إلى أن يحرز لنفسه النصيب الأكبر . . أن هذا لهو عين الحق فالحماية على ما عهدنا ليست إلا ضمناً ، وهى لا تلحق إلا بالفئات الدنيا من طبقات بنى الانسان ، فهل فى شرعة الانصاف أن مصرأ التى كان لها مركز أمة مستقلة تقريباً أمام الشرع وأمام الواقع يقضى عليها بهذا الخضوع المهين رغم تطلعها للحياة والسير فى مدارج التقدم .

« ان ما يقولون به من منحنا قسطاً جديداً من الحكم الذاتى لا يعتاض به عما كان لنا من عهد سيادة تركيا الاسمية من الاستقلال الداخلى التام وليس من أهمية شكل هذا الاستقلال وكونه دستورياً أو ليس كذلك ، لأنه كان فى استطاعتنا الحصول على الدستور من خديوتنا ، فخلاصة الأمر أننا كنا متمتعين فى العهد الخارجى باستقلال داخلى تام وقسط غير يسير من الاستقلال الخارجى ومع كليهما رقابة بريطانية ، أما فى العهد الجديد بكل ما سيكون لنا هو قسط ضئيل من الاستقلال الداخلى ولا شىء من الاستقلال الخارجى ثم حكم انجليزى شامل أمام الشرع وأمام الواقع ، فالباب الوحيد الذى كان أمامنا أوصد إلى الأبد وكل مالنا من الأمانى القومية قد خط لها طريق مرسوم فلا يجوز أن تتعدى حداً معقولاً ، ولعلمهم يريدون حلاً مشروعاً . فالماء أمامك أيها الظالمى ، ولكن حذار من أن تبل عطشك . . . عفوا ياسيدى أن بدا لكم أثر من لوعتى فان نار اليأس تأكل قلبى كلما أبصرت الظلمة المخيمة على مستقبلنا المخيف . . . ثم أننى أنقلب لكم صورة صادقة لما يشعر به أغلب المصريين البرهة الحاضرة .

على أن ما يحاوله فكرى أكثر مما تقدم هو ما يقال من أننا سنمنح تحت ظل الحماية حكماً ذاتياً تدريجياً ، ان بدعة الحكم الذاتى التدريجى هى على ما يلوح لى بدعة ابتكرت خصيصاً للأمم الشرقية .

« لقد كنت أفهم دائماً أن الحرية الدستورية التى نالتها انجلترا وفرنسا من قديم العصور ، كان عهداً تاريخياً ليست لديك الأمتين فقط بل للمدنية بأسرها ، ومع هذا فان هاتين الأمتين لم يكن لهما فى المدنية الشاؤا الذى لهما

الآن فكانت نسبة الأمين فيهما تفوق نسبتها عندنا ، ثم انهما لم تكونا على علم بالنظامات الدستورية ولا بصنوف العلوم والمعارف التى يتميز بها العصر الحاضر ، وكاننا فوق ذلك قريبتى العهد باستبداد الملوك بل بما هو أشد من ذلك أى باستبداد الأشراف تحت نظام الاقطاعات ، فمصر فى ذلك هى بلارب أحسن حالاً وأكثر استحقاقاً للأحكام الدستورية ، وإذا تركنا جانباً عهد الخلفاء والمماليك الذين كانوا مصريين مثلما كان ملوك النورمان انجليزياً يظهر لنا بجلاء أن مصر كان لها من أيام محمد على أسرة مالكة كما لها قومية قائمة ، فمائة عام نحن فيها مستقلون استقلالاً يكاد يكون تاماً . وخمسون شملتنا فيها مدينة الغرب لارب تؤهلنا لحكم دستورى بل لاستقلال تام ، أجل فان الحكم الدستورى ليس مما يرغب فيه فقط بل هو من ألزم ما يكون لسرعة تكوين الأمم وتدريبها اللهم إلا إذا كانت من الأمم الهمجية . . . أما حد الانتخاب فهو أمر هين ، على أن ما جرت عليه المبادئ الحديثة هو التوسع فى ذلك قدر المستطاع لاسيما إذا وجد قيد لذلك فى شكل مجلس أعلى ، غير أنى أرى وجوب منح النواب كل القوة الدستورية مهما كانت طريقة انتخابهم ، والبرلمان الاستشارى انما هو نظام لا يرضاه إلا الملوك المستبدون أو القوم المستعمرون ، وليس أماننا ما قد يعترض به على وجود دستور كامل فى مصر ، إلا امتيازات الأجانب . على أن المصريين قد قبلوا أن تظل هذه الامتيازات سليمة لأننا نراها ضرراً لازماً ، اما انجلترا فترى الغاءها بحكم وجود الحماية . . ولقد سمعت كثيرين من الانجليز يقولون بأن ذلك جدير بأن يبرر لدى المصريين الحماية ، فما أعجب ذلك الحل الذى يروم به الانجليز رفع القيود التى تغل استقلالنا بمحو ذلك الاستقلال نفسه .

« ان جلية الأمر أن الحماية لا تتفق مع ما وصلنا إليه من المدنية ، ومع ما نرجو أن تصل إليه بفضل مبادئ الحرية المعروفة عن الانجليز والروح التى عندهم الآن وأمام مشروع عصبة الأمم التى ينشدها الناس جميعا .

لقد اعترف الرئيس ولسن بالحماية على مصر ، فيجب أن يسهل ذلك على انجلترا اتخاذها معنا سبيل سلام ، فلطالما أثبتت للقليل الضالين (كذا) إلا وسيلة لغلبها فى ميادين السياسة ، فأهل مصر يعلمون اليوم أن خلاصهم لا يكون

إلا بجهدهم هم أنفسهم وأنه قد لا يمد لهم فى ذلك يد المعونة إلا الشعب الانجليزى الحر .

« من أجل هذا ياسيدى أنادى فى شخصك الشعب الانجليزى الحر ليأخذ بناصرنا فى سعينا لتحقيق أمانينا القومية . . ليس فى ذلك من ضرر على أحد لاسيما الامبراطورية الانجليزية التى نحن على استعداد لمنحها كل ما يلزمها من الضمانات والامتيازات على شريطة ألا يمس ذلك استقلالنا وكرامتنا ، كامة لها منزلة مهما كانت صغيرة .

« ان مشروع عصبة الأمم الذى سنت فيه قواعد لمنع اعتداء الدول بعضها على بعض وصونها من مؤثرات الرجعيين سيسهل كثيراً حل المسألة المصرية ويرضى كل من له شأن فيها ، على أن أهم ما فى الأمر هو الروح الذى تنظر به المسألة .

« فما نرجوه هو أن الشعب الانجليزى الحر — الذى أعرفه والذى عشت بين أبنائه — يدقق فى بحث شكايئتنا من غير أن يشرك حزب الاستعمار ذاك الذى لا يرى بطبعه إلا ما يجب أن يرى .

« لقد ولدت مصر القديمة من جديد وبدأ لها عهد آخر فى الحياة وفى الحرية ، فمن بين الانجليز الأحرار يرضى لنفسه أن يكون آلة لقتلها أديماً أو آلة فى ضياع رجاء أمة حديثة ولوعتها وماذاك إلا أشد قسوة من قتلها .

« لقد عثرت بلادى على روحها ، فحق لها أن تعيش حياة من له روح . . لقد تطور العالم فأصبحت الرقاب لا تخضع إلا لحكم المحبة .

إذا كانت انجلترا تؤمن بآلة القوة فهى المنتصرة لا محالة ، ولكن أين لها إلى القلوب سبيل ؟ !! .

* * *

الموظفون ودورهم التاريخي *



سيدى الرئيس - ساداتى

موظفو الحكومة يجتمعون ولا دافع لهم سوى وظيفتهم ووجدانهم ليعملوا الآن كما أعلنوا من قبل . أنهم يكرمون أب الشعب ، وينضمون إلى صفوف الشعب ويستظلون بلواء قائد الشعب ، هذا هو المغزى الأسمى من حفلتنا اليوم بل ومن نهضتنا العجيبة التى قمنا بها نحن الموظفون منذ أن خفق قلب مصر لأول مرة سمع فيها صوت سعد .

قد يعسر أن نتفهم ذلك التطور العجيب فى نفسية الموظفين ، والدور التاريخى الذى لعبوه فى الانقلاب الحديث سيما إذا رجعنا إلى تاريخهم ضد الاحتلال الانجليزى ، فقد كان للورد كرومر سياسة استعمارية بعيدة المرمى ، عرف أن يصقلها ويهذبها ، فكان من السهل أن يدسها أو أن تندس من تلقاء نفسها فى كل مشروعاته الاقتصادية والإجتماعية ، غير أنه أدرك أن لا ضمان

* القيت هذه الخطبة فى حفله اقامها موظفو الحكومة فى فندق الكونتنتال لتكريم سعد زغلول رئيس الوفد المصرى فى يوم ٦ مايو ١٩٢١ وكان الاستاذ مكرم عبيد يومئذ استاذًا فى كلية الحقوق ولكنه لم يتردد فىلقاء خطابه السياسى الوطنى الاول ، والجدير بالذكر ان هذا الخطاب كان من الاسباب الذى برهن به الانجليز نفيه مع سعد زغلول فيما بعد .

لتحقيق سياسته إذا لم يتحقق أولاً من الأيدى العاملة على تنفيذها ، فحول اهتمامه إلى فئة الموظفين وعول على تهذيبهم هم أيضاً على الطريقة الاستعمارية .

وليس هنا مجال التوسع فيما اقتضته هذه السياسة من التعدي المحزن على برامج التعليم ، فقد انتزعوا من العلوم التي جعلها الله غذاء للنفوس ، كل مادة يمكنها أن تغذي النفس ، وأرادوا أن يكون المصريون المتعلمون موظفين ، وأن يكون الموظفون آلات عاملة على تنفيذ مرامي السياسة ، مؤتمرين وإن أمروا ، مرعوسين وإن رأسوا ، هكذا شاء اللورد كرومر ، ولكن الله لم يشأ ذلك ، فقد فات الانجليز شيء واحد لم يحسبوا له حساباً ، وهو في الواقع السبب الرئيسي في نهضتنا الحالية ، بل هو الكل في الكل ، فاتهم أن ذاك الفلاح المصرى الذى أرادوا أن يلقنوه العلم مبتوراً ، حتى يصبح أهلاً للتوظيف فى الحكومة هو هو ذلك المصرى القديم الذى كتب أول وأمجد صفحة فى كتاب المدنية ، وأن تلك المواهب الكامنة فيه لابد أن تنبثق انبثاقاً إذا ما وصلها القليل من ضوء الشمس ، وأنه بفضل استعداده الفطرى لن يرضى بذلك القليل ، بل سيسعى وسيصل إلى الكثير ، نعم وإن فلاحاً موظفاً سيصبح يوماً سعد زغلول .

تكريم شخصية سعد

سيدى الرئيس : أسمح لنا أن نحبيك نحن الموظفين المصريين بصفتك مصرياً صميماً قلت عنه مرة ولازلت أقول أن أربعين جيلاً تجرى فى عروقه ، أسمح لنا أن نحبيك كأول زعيم مصرى تجلت فى شخصه صفات الزعامة والبطولة المصرية ، وانه ليضحكنى أولئك الذين تدفعهم حماسة الألفاظ إلى القول أنهم لا يكرمون فى سعد زغلول سوى المبدأ ، ولست أدرى إذا كان الغرض مقصوراً على تكريم المبدأ ، فلم لا يكرمون كل زيد وعمرو ممن يدينون به ؟ لا ياسادتى ، انما نحن نكرم فى سعد شخص سعد ، لا مبدأه فقط ، انا نكرم تلك الشخصية البارزة المتدفقة - تلك الشخصية التى جعلت من المبدأ

المجرد روحاً ملتهبة تسرى فى القلوب فتحببها وتلهبها ، تلك الشخصية التى جعلت من المبدأ ديناً ومن الألفاظ وحيّاً ، تلك الشخصية التى جعلت من سعد زغلول علماً حياً ومن اسمه أنشودة وطنية ، تلك الشخصية التى امتزجت بنهضتها وطبعها بطابعها الأسفى فصار الأجانب يدعون رجال الوفد وأنصاره بازغلوليين ، وكلنا يعلم من هم أولئك الزغلوليون ، فهم الأمة بأسرها - وإذا كان فى الأمة أفراد يدعون أن فى مقدورهم أن يعملوا عمل زغلول فليبرهنوا أولاً على أن لهم شخصية زغلول .

مشروع ملنر

أيها السادة : فى البلاد حركة منظمة ضد سعد باشا ، وضد وحدتنا التى يمثلها الوفد ، حركة انقسام خطيرة ان لم نقض عليها قضت علينا . يقولون ان الخلاف منحصر فى الشكل والواقع أن الخلاف فى الجوهر والأساس ، ان الحقيقة المجردة - يصادتى - هى أن الخلاف دائر على نقطة أصلية وهى مشروع ملنر ، أو بعبارة أخرى هل يمكن للمصريين أن يقبلوا مشروع ملنر فى جوهره مع بعض التعديلات كحل للمسألة المصرية أم لا . هذه هى نقطة الخلاف الحقيقية . فمن جهة يعتقد الانجليز أن الوزارة المصرية تمثل حزب المعتدلين فى البلاد ، وأنها لا ترفض مثل هذا الحل ، ومن الجهة الأخرى هم يعلمون جيد العلم أن سعد باشا كان ولا يزال من أشد المعارضين لهذا المشروع الذى قال عنه أنه حماية واشتراك فعلى فى سيادة البلاد ، وأن قبولهم بعض التحفظات الشككية لن يرضى سعد باشا - ذاك المقهور - الذى يطالب باستقلال بلاده الحقيقى خارجاً وداخلاً ، وها أنا أتلو على حضراتكم أقوالاً صدرت من مصادر مختلفة ، وفى أوقات مختلفة ، ولحضراتكم أن تصلوا بينها وتستنتجوا منها ما تشاءون . قال لى وبعض زملائى أحد كبار الانجليز أنه علم أن الدوائر السياسية فى لندن لا تنظر بعين الرضا إلى دخول سعد باشا فى المفاوضات بعد أن هدم مشروع ملنر من أساسه فى كل خطبه التى ألقاها فى مصر ، وقال رشدى باشا لوفد طنطا أن الانجليز لا يقبلون أن يكون سعد باشا رئيساً للمفاوضات ، ولا أظن أن الانجليز تعنيهم التقاليد إذا كانوا يرون فى اشتراك سعد باشا مصلحة

لهم ، ثم قال لى ولغيرى بعض حضرات الخمسة العائدين أنهم لا يوافقون على دخول سعد باشا فى المفاوضات ، لا بسبب نظرية قبول التحفظات مقدماً التى يلهون بها الجمهور البسيط ، بل لأنهم يخشون من دخول سعد باشا أن يطول أمد المفاوضات إلى عشر سنوات ، وتساهل آخر فقدر المدة بثمان سنوات فقط . .

هاكم ياسادتى أقوالاً قيلت علناً فاجمعوا بينها وزنها حتى يتبين لكم مصدر المعارضة ومراها ، حاشاً لى أن أقول أن مصرياً يرضى لنفسه أن يتفق مع الانجليز على خذلان بلاده ، ولكنى أعتقد أن هناك فريقاً صغيراً من المصريين يرى أن مشروع ملتر يمكن أن يكون حلاً مناسباً للمسألة المصرية إذا أدخلت عليه بعض تعديلات أكثرها شكلية — أنى أتمنى أن أكون مخطئاً فى هذا الاعتقاد ولكنه لا ريب عندى على الأقل فى أن لدى الانجليز ما يحملهم على الاعتقاد بوجود هذا الفريق المعتدل ، وإن هذا الفريق أكثر تساهلاً من سعد باشا وأصحابه ، فلا غرابة أذن أن وقفوا وقفة المتفرح على النضال القائم بين الوزارة والوفد وعلى المساعى الذى تعمل فى الظاهر وفى الخفاء لهدم الوفد ، هذا وهذا يفسر لنا تمسك الحكومة المصرية — إلى حد الاستماتة — بمسألة الرئاسة التى يقولون هم أنفسهم أنها شكلية تافهة ، فهل تظنون ياسادتى أن الحكومة المصرية ، ومن ورائها السلطة الانجليزية الفعلية ، تبذل كل هذه الجهود فى جمع الامضاءات ومنع المظاهرات والحفلات ، ومحاربة سعد باشا محاربة يعلم الانجليز والوزارة أنها قد تؤدي وأدت فعلاً إلى نتائج خطيرة — هل تظنون أن كل هذه القوى والمساعى تبذل عبثاً لتأييد نظرية شكلية أكثر ما فيها أنها لا تتفق مع التقاليد السياسية ؟ . . . وإذا فرضنا جدلاً أن الوزارة تكون مدفوعة بعامل الجفاء الشخصى ، فهل يمكن أن نقول ذلك عن الانجليز الذين لا يدعون مجالاً للهوى حيث المصلحة . لا . . لا فالتتيجه التى لا مفر منها هى أن الانجليز لا يريدون مبدئياً أن يكون سعد باشا رئيساً للمفاوضات ، كما قال رشدى باشا ، بل أنهم لا يريدونه مفوضاً بالمرّة إذا أمكنهم بأى وسيلة من الوسائل أن يبعده عن المفاوضات دون أن يكون ذلك مثاراً لسخط الأمة ، فهل نجح الانجليز ؟ نعم ويا للأسف ، قد نجحوا فى الجزء الأول من برنامجهم وهو اقضاء سعد وأصحابه عن المفاوضات . ولكنهم لم ينجحوا فى الجزء الثانى منه وهو كسب رضا الأمة .

أن البيان الأخير الذى أصدره صاحب الدولة رئيس الوزراء يدل دلالة أكيدة على رغبة الانجليز فى فوز حزب المعتدلين ، ذلك الفوز الذى تمناه لهم صراحة اللورد ملتر فى تقريره ، قد يقول الوزراء أنهم لا يعتبرون أنفسهم معتدلين بالمعنى الانجليزى ، وأنهم أعلنوا فى برنامجهم أنهم سيعملون للاستقلال الذى لاشك فيه ، ولكن هذا غير كاف ياسادتى الوزراء ، طالما أنهم يتوهمون أن زغلولا ببرنامجه المتطرف قد غلب على أمره ، ثقوا أن لسفركم دون الوفد مغزى قد عرف أنصاركم هنا أن يستغلوه فكيف بالانجليز ، وإن المفاوضة بيننا وبين الانجليز ليست مفاوضة بين هيتين بل بين أمتين وأنهم سيعطونكم لا على قدر ما تطلبونه بل على قدر ما يتوخون أن الأمة تطلبه وترضى به ، فإذا كانوا يعتقدون أن الروح الشائنة التى يمثلها سعد زغلول قد ماتت أو همدت فلا أمل لنا فى الحصول على استقلالنا من أى مفاوضة كانت ، أنى أقول ولا أتعب من القول : ان الانجليز سيقسسون مطالبنا لا على مهارة هذا أو ذاك المفوض المصرى - فهم أساتذة الأمم كلها فى هذا المضمار - بل سيكون مقياسهم الوحيد ما أظهرته وتظهره الأمة من الإيمان بمبادئها الاسمى الذى يمثلها سعد : ذلك الرجل الذى قلده زمام أمورنا منذ بدء الحركة والذى توجهنا بالامس فقط بتاج من الثقة والفخر لم يكلل بها هام بشر سوى الأنبياء ، فإذا سافر الوزراء دون سعد فماذا يحقق الانجليز أن يعتقدوا فى مبلغ قوتنا المعنوية ؟ أنى أترك لكم الجواب .

رجاء إلى الوزراء

أنى أتقدم بكل احترام إلى حضرات الوزراء ، وأستحلفهم أن لا يندفعوا فى هذا السبيل الوعر ، وأن يتفهموا نفسية الشعب المصرى الذى وكل سعدا فى المفاوضة على مصير مصر ، سواء فى مؤتمر الصلح أو مع لجنة ملتر ، والذى أراد ويريد أن يكون لسعد الصوت المسموع والكلمة الفاصلة فى هذه المفاوضات الفاصلة ، انى أدعوكم ياسادتى الوزراء أن تبذلوا تلك الاعتبارات الشكلية التقليدية ، وأن تفهموا أنه من العبث أن تطبق الأقيسة العادية على أحوال غير اعتيادية ، أن الأمة جادة ولا تحتل أن يقال لها وهى فى مفترق الطرق بين

الحياة والموت أن الحياة كل الحياة فى التمسك بتقاليد واجراءات وأشكال
تافهة — فهل كانت التقاليد السياسية أو النظامية تقضى أن يقوم المصريون عن
بكرة أبيهم ويوكلوا بضعة أفراد من الشعب فى المطالبة بحقوقهم السياسية ، أو
أن تستقيل الحكومة النظامية الرسمية بناء على طلب لجنة عرقية من موظفيها
المصريين . أو أن يكون للوفد المصرى فى باريس وللجنة الوفد فى مصر الكلمة
السياسية العليا بين المصريين ، أو أن تعلن الوزارات المصرية الواحدة تلو
الأخرى بأنها وزارات ادارية فقط ، وأن العمل السياسى معهود إلى الوفد
المصرى ، أو أن تتكون وزارة تدعى وزارة الثقة لأنها محل ثقة الوفد وتعلن للأمة
اظهاراً لهذا الثقة أنها متفقة مع الوفد فى مبادئه ، وستدعوه للاشتراك معها فى
المفاوضات : كيف جاز لكم ياسادتى الوزراء وأنتم هيئة رسمية نظامية أن تعبثوا
بالتقاليد فتعترفوا بهيئة غير تقليدية بل وتستمدوا كل الثقة منها ؟ وإذا جاز لكم
هذا بالأمس فلم لا يجوز لكم اليوم ؟ لا لا . . فالواقع الذى لا ريب فيه أن الوفد
كان ولا يزال بمثابة وزارة سياسية عهدت إليها شؤون الأمة السياسية ، ولهذا
السبب لم تجترىء الوزارات السابقة إلا أن تسمى نفسها وزارات إدارية ، ولما
تشكلت الوزارة الحالية على أن تكون وزارة سياسية لم تجد مفرأ من أن تعاهد
الأمة على أن تعمل بمبادئ الوفد وبالاشتراك معه ، فهى اذن تستمد ثقتها من
الوفد وملحقه به ، ومادام الوفد قائماً ومحل ثقة الأمة فلا سبيل لها إلا أن تعمل
مع الوفد وتحت رئاسته . هذا هو حكم المنطق والتاريخ والواقع ، ولا ضمير على
الوزارة فى ذلك بل هو واجبها الوطنى وأنى أدعوها أنا الصغير أن لا تنساه .

سعد هو سعد

أيها السادة :

ليس فى الأمة من يمكنه أن يقول أنا الأمة إلا سعد ، ومهما يكن من الأمر
فسعد هو سعد فاض أو لم يفاض ، كانت لسعد الكلمة الأولى وستبقى له

الكلمة الأخيرة أيها المصريون انى أناشدكم أن تؤيدوا سعدا وتؤيدونه فبتأييده
تؤيدون الحق والحق يؤيدكم تؤيدون الله فى قلوبكم والكمال فى نفوسكم
والحرية والكرامة فى وطنكم تؤيدون تقاليدكم لا تقاليدهم ، وليقل كل مصرى
مع النبى عليه الصلاة والسلام (لو أعطونى الشمس يمينى والقمر بشمالى لكى
أترك هذا العمل قبل أن ينصره الله أو أهلك فى سبيله فلن أتركه) .

* * *

المفاوضات الرسمية شعبية لا حكومية



محاضرة قانونية

شعب يفصل فى مصيره بل فى وجوده الذاتى ، وقد تقرر أن يكون ذلك بطريق التفاوض الودى ، فمن المعقول أن لا يعهد أمر هذا التفاوض الحيوى إلا إلى هيئة شعبية تتوفر فيها صفة النيابة عن الشعب ، هذا هو الحق الطبيعى لكل شعب يت فى مصيره (راجع خطاب المستر اسكوث الأخير الذى اعترف فيه بحق الارلنديين فى انتخاب ممثليهم بعد الغاء الأحكام العرفية) .

ثم ان لشعبنا حقاً خاصاً فوق حقه الطبيعى ، فحق التفاوض أو الفصل فى مصيره لم يأت عفواً بل انتزعه انتزاعاً على أثر ثورة فكرية عظيمة أدهشت العالم وقد بدأ التفاوض فعلاً على أيدي نواب الشعب ، أولئك الذين أوجدتهم الثورة وأوجدوها ، فليس من الجائز أذن بل ولا على مصلحة العمل نفسه أن يعهد الجزء الختامى والجوهري منه إلى هيئة ليس لها بحكم الواقع وبحكم المركز الذى تشغله الصفة اللازمة لتمثيل الشعب فى ثورته السلمية الرائعة .

ليست وزارتنا هيئة ممثلة للشعب ولا لثورته بل هى هيئة حكومية محضة ان توفرت فيها الصفات القانونية للحكم فليس لها أن تنوب عن الشعب فى مفاوضات يتقرر فيها مصيره لاسيما وأن هناك هيئة شعبية — هيئة الوفد برئاسة

معالي سعد باشا - عهد إليها هذا الحق من الشعب نفسه ، واعترفت الوزارة رسمياً بضرورة أو على الأقل بفائدة الاشتراك معها في المفاوضات ، فإذا انفردت الوزارة بالمفاوضات ، خولت نفسها حقاً لا تملكه وحرمت الأمة من فائدة محققة ومعترف بها في برنامج الوزارة نفسها فلا مناص لها إذا بعد أن عجزت عن تنفيذ برنامجها من أن تترك حق المفاوضات لمفوضنا الأصلي (أي الوفد) بعد اعتماده رسمياً من ولي الأمر ، أو أن تنزل على حكم الشعب نفسه فتستشير بالطريقة الدستورية أي بواسطة عقد جمعية وطنية ينتخبها - هذا هو بالإيجاز رأى السواد الأعظم من الأمة ورأى وفدنا المصري ، وهو الرأى الذى نبغى أن نقيم عليه الدليل فى بحثنا من الوجهتين القانونية والعملية .

غير أن المعارضين يرون رأياً مخالفاً ويؤيدونه بالأدلة الآتية :

أولاً : أن مثل هذه المفاوضات تعهد عادة فى البلاد المتمدنة إلى السلطة التنفيذية وبالتالي إلى الوزارة .

ثانياً : أنه لا يجوز عقد جمعية وطنية لتعيين مفوضين وللفصل فى نزاع قائم بين أفراد وأن مجرد الطلب بعقد الجمعية بعد صدور المرسوم السلطانى بتعيين المفوضين يعد خروجاً على أمر السلطان وثورة - إلى آخر ما جاء فى مقاولات الأستاذ مرقس فهمى .

ثالثاً : أن الوزارة أعلنت فى بيانها أنها متفقة مع الوفد فى مبادئه ، ومادام المبدأ واحداً ووجهة الهيئتين هى الاستقلال فلا أهمية لأشخاص المفوضين ، سيما وأن نتيجة المفاوضات ستعرض على الجمعية الوطنية التى لها أن ترفض أى معاهدة لا تتفق مع الاستقلال التام .

هذه هى الأدلة التى يستند عليها أصحاب هذا الرأى ويرون فيها الكفاية وفوقها ، أما نحن فنقول أنها لا تكفيها بل هى النقص بعينه ، وسنرد على كل وجه على حدته متوخين فى ذلك الإيجاز والأخذ بالمبادئ العلمية الصحيحة .

الوجه الأول : (هيئة تنفيذية)

يقولون : أن القانون والعمل في أوروبا يقضيان بأن المفاوضات السياسية تعهد إلى الوزارة بصفتها الهيئة التنفيذية ، غير أننا نقول أن الوزارة المصرية ليست هيئة تنفيذية بالمعنى المصطلح عليه في البلاد الدستورية ، لأن وجود الهيئة التنفيذية في هذه البلاد يفترض وجود هيئة نيابية ولم يصطلح علماء القانون على هذه التسمية إلا في محال التفريق بين الهيئات التشريعية والتنفيذية ، فلا محل إذن للمقارنة بين وزاراتهم التي تنفذ إرادة الشعب ممثلاً في المجلس التشريعي ووزارتنا التي لا تنفذ إرادة هيئة تشريعية نيابية لأنها هي نفسها الهيئة التشريعية والتنفيذية معا . فلا حق إذن للوزارة المصرية في المفاوضة إلا الحق الحكومي الأوتوقراطي الذي لا يفترض وجوداً سياسياً أو قانونياً للشعب . أما في أوروبا فالمفاوضات السياسية تعهد إلى الوزراء باعتبارهم ممثلين للأحزاب التي تتكون منها أغلبية مجلس النواب ومنفذين لإرادة الأمة أو أغليبتها بل انه في الأوقات العصيبة تشكل عادة في البلاد الديمقراطية وزارات ائتلافية من جميع الأحزاب لتمثل الأمة تمثيلاً تاماً في أشخاص مفوضيها ، وقد رأينا ذلك في مؤتمر الصلح إذ كل كل وفد مكوناً من وزراء هم في الواقع زعماء أحزاب سياسية فكان المستر لويد جورج بصفته زعيماً للأحرار مشتركاً مع وزراء آخرين يمثلون المحافظين والعمال الخ . . . (راجع دفاع الموظفين وجه ١٤) .

يستخلص مما تقدم أن وزارتنا لا يمكن أن تعتبر هيئة تنفيذية بالمعنى الدستوري المعروف ، لأنه ليس لدينا هيئة نيابية تنفذ الوزارة إرادتها ، ولا سبيل للوزارة أن تكتسب تلك الصفة التنفيذية إلا إذا عقدت جمعية وطنية توليها تفقتها الرسمية القانونية . وهي ولا شك في حاجة إلى تلك الثقة بعد أن دب الخلاف بينها وبين وكيل الأمة .

أما إذا رفضت الوزارة أن تعقد الجمعية الوطنية بعد أن فقدت ثقة وكيل الأمة فيمكنها أن تقول أنها تمثل الحكومة ، ولكن لا يمكن اعتبارها ممثلة للشعب لا قانوناً ولا عملاً .

يمكن تلخيص آراء الأستاذ مرقس فهمى فيما يأتى :

١ - أن طلب عقد جمعية وطنية بعد تعيين المفوضين بمرسوم سلطاني يعد خروجاً على أمر عظمة السلطان وثورة .

٢ - أن الجمعية الوطنية غير مختصة بتعيين المفوضين أو بالفصل فى نزاع قائم بين أفراد .

٣ - أن مأمورية الوفد قد انتهت فلا وفد ولا يصح له على أى حال أن يحارب الحكومة .

٤ - ان سعد باشا رجل عظيم ولكنه متمسك بالرياسة خطأ (لا لسبب شخصى والحمد لله) ثم احذروا مثل روبسيير .

وليسمح لى حضرة الأستاذ الفاضل أن أقول له بكل اخلاص - ولكن بلا تردد - انه مخطئ ومخطئ جداً فى كل ماجاءنا به من الآراء الأربعة .

١ - الثورة : يقول الأستاذ (ان تعيين المفوضين بمقتضى قانوننا ونظامنا انما هو من حق عظمة السلطان وحكومته ، وقد صدر أمره بتعيين من اختارهم ، فقيامه الجماهير فى وجه هذا الأمر وطلب الغائه خروج ظاهر على عظمة السلطان وثورة) .

إذا سمح لى الأستاذ فلى ملحوظة تمهيدية أبديها قبل الدخول فى الموضوع ، ففى رأى الذى يقول به نقطة ضعف ظاهرة وهى أنه جاء متأخراً وبعد أوامره ، جاء مفسراً لحالة وقعت وفسرت تفسيراً مختلفاً بالمرّة من قبل الوزارة وأنصارها فقد كان هؤلاء يقولون أن عقد الجمعية متعذر لضيق الوقت ، وكثيراً ما حاول حضرات المعارضين أن يقنعونا بوجاهة هذا رأى من الوجهة العالمية فلم يفلحوا لأن الجميع رأوا بحق ان المسألة حيوية فوق كل اعتبارات زمنية ، ولكن جاء الأستاذ فى آخر الأمر وقال للوزارة مكانك . . . فانك لم ترفضى عقد الجمعية الوطنية لاعتبارات زمنية بل لاعتبارات نظرية . إذ أنه لا يجوز أن تعقد الجمعية الوطنية لتعيين مفوضين بل ان مجرد المطالبة بعقدها يعتبر ثورة . . حقيقة انك لما رفضت عقدها لم يكن هذا سبب رفضك ولم يخطر لك قط مثل هذا الخاطر . ولكن ماذا يعينى ، فقد خطر هذا الخاطر لى ويجب أن تتخذ به سبباً لرفضك مهما كان السبب الحقيقى . والنتيجة المنطقية من كل

ما تقدم هو أنه إذا فرضنا أنه لم يلهم الأستاذ هذا الرأي ثم حصل صدفة أن الوقت اتسع للوزارة وعقدت الجمعية الوطنية فعلاً لأصبحت الأمة بأجمعها وعلى رأسها عظمة السلطان والوزارة مرتكبة لجريمة الثورة الهائلة وهى غافلة عنها لا تدري ولا تشعر . أى ثورة هذه يأستاذ التى يثورها الناس دون أن يشعروا بها أنها ولا شك ثورة أفلاطونية ساكنة جامدة .

الواقع أن لا ثورة ولا خروج على السلطان بل خطأ فى التدليل وقع فيه الأستاذ وأوقع فيه سواء ، ما هى الثورة ؟ أن الأستاذ نفسه ليعرفها بأنها خروج الجماهير على السلطة القائمة بالأمر فى البلاد ، أو بعبارة أخرى انتزاع السلطة من ولى الأمر وحلول الجماهير محله . فهل إذا طلبنا من ولى الأمر أن يلغى أمراً أصدره يعتبر هذا انتزاعاً لسلطته أو خروجاً ظاهراً عليه كما يقول الأستاذ ؟ كلا وألف كلا فإن طلب الالغاء من عظمة السلطان معناه الاعتراف بسلطته فى الالغاء ، ليست الثورة ياسيدى الأستاذ فى أن يطلب الجمهور الغاء أمر سلطانى بل فى أن يلغى الجماهير فعلاً ذلك الأمر بالرغم من ارادة عظمة السلطان . ليست الثورة طلب الالغاء بل الالغاء الفعلى من قبل الجمهور ، أما الطلب فى ذاته فهو عكس الثورة بل هو حق قانونى لكل مصرى بمقتضى قوانيننا ونظامنا ، والأستاذ لا يجهل أن لكل مصرى الحق القانونى المطلق فى التظلم وتقديم العرائض لعظمة السلطان وإن هذا الحق الممنوح لنا بمقتضى قانوننا النظامى هو ركن من أركان الحرية المدنية التى يتمتع بها كل مصرى ، بل أننا إذا تصفحنا التاريخ وجدنا أن حق التظلم أو العرض كان هو الضمان الوحيد للشعوب قبل أن تنال حريتها الدستورية ، بل أن المؤرخين الانجليز يعتبرون أن هذا الحق كان بمثابة حجر الزاوية فى جهاد مجلس العموم للاحتفاظ بحقوقه وحرية ، قصارى القول أن حق التظلم أساس من أساسات حريتنا المدنية المعترف به فى قانوننا النظامى وفى قوانين جميع الممالك المتقدمة ، ولولاه لما أمكن أمة أن تغير قوانينها أو تطالب باصلاحها ، ولولاه لما تسنى لشعب أن يطالب بالدستور أو أن يتظلم من أى حاكم أو وزير ، ولولاه لما حق لأحد أن يعهد إلى الخديو اسماعيل أن يحكم بالاشتراك مع مجلس وزرائه بدلاً من الحكم الفردى الذى كان من حقه القانونى ولما صح لليابانيين أن يطالبوا بالدستور من ملكهم ، بل

لما صح لملكهم أن يقبل طلبهم بمحض ارادته لأن قبوله مختاراً لهذا الطلب يعتبر اشتراكاً منه فى الثورة ، ولولاه لأصبح كل مطالب بالاصلاح وكل مصلح ثائراً خارجاً على القانون ، لولاه لكان عدلى باشا نفسه ثائراً لما أشار على عظمة السلطان بتغيير الوزارة السابقة المعينة بأمر عال ، لولاه لما صح لمجلس التأديب المخصوص الذى انعقد فى أول عهد الوزارة الحالية أن يقرر فى قضية محمد أفندى فريد بأن لكل مصرى ولو كان موظفاً الحق فى تقديم عريضة إلى عظمة السلطان بطلب اسقاط الوزارة ، لولاه لأعتبرتنا محكمة الاستئناف العليا ثائرين لأننا طالبنا فى حفلة الموظفين بعقد الجمعية الوطنية لولاه لايصح الاستبداد قانوناً والجمود نظاماً وحرية الرأى وهما باطلاً .

لا يعزى الأستاذ فقد جمع بك المنطق هذه المرة ، فمجرد المطالبة ليست ثورة أو خروج على القانون بل هو حق مشروع مقرر بمقتضى المادة ٢٥ من القانون النظامى الصادر فى أول يوليو سنة ١٩١٣ والمادة ٥٠ من القانون النظامى الصادر فى مايو ١٨٨٣ .

٢ - يقول الأستاذ أن الجمعية الوطنية غير مختصة بتعيين المفوضين لأن هذا من حق عظمة السلطان ، وأنه لا يجوز لها على أى حال أن تفصل فى نزاع قائم بين الأفراد .

أما عن تعيين المفوضين فلا نرى مانعاً قانونياً يمنع السلطان من تخويل الجمعية الوطنية هذا الحق وقد حصل مرة أن أعطيت الجمعية الوطنية حق الفصل فى مسألة أقل أهمية بكثير وهى قتال السويس ، ومع ذلك فاذا لم يكن ذلك فى حيز الامكان الآن فالغرض الاصلى من طلب انعقاد الجمعية هو الاسترشاد برأى الأمة بطريقة نظامية فى من تقترح على عظمة السلطان تعيينه مفوضاً ولعظمته الكلمة الأخيرة طبعاً ، إلا أنه لنا أن نعتقد أن عظمته يقدر مشورة أمته حق قدرها .

أما قول المستر بويد ان الانجليز لا يريدون أن يعطوا الجمعية الوطنية حق الفصل فى تعيين المفوضين فقول لانفهمه منهم بعد أن أعلنوا مراراً وتكراراً أنهم يتركون الأمر للمصريين أنفسهم « راجع أقوال المستر هرمسورث فى ذلك وبلاغ اللورد اللنبى » ، ومع ذلك فاذا أصر الانجليز على ذلك وقبلت الوزارة منهم هذا

الأصرار فلا أقل من أن تعقد الجمعية الوطنية للاسترشاد برأى الأمة فى مفوضيها ، والا فليقولوا لنا صراحة أن الأمر غير متروك للأمة وحسب .

غير أنه قد يعترض على ما تقدم أن تعيين المفوضين ليس بطبيعته من اختصاص الجمعيات النيابية بل هو شأن الهيئة التنفيذية وقد ردنا على ذلك فيما تقدم بما فيه الكفاية ونضيف عليه أن الهيئة التنفيذية إذا عينت مفوضين لا يثق بهم مجلس النواب أسقطها المجلس ساحباً منها ثقته ، فالواقع أذن أن الجمعية النيابية تعين المفوضين بطريق غير مباشر حيث أن لها المرجع الأخير فى ذلك بل أن التاريخ يذكر لنا أمثلة على تعيين المفوضين مباشرة بواسطة الجمعية الوطنية فى أحوال خاصة وظروف خطيرة ، فعلى أثر حرب الاستقلال بين أمريكا وإنجلترا ، عينت وزارة الخارجية الأمريكية مفوضين لعقد الصلح أحدهم بنيامين فرانكلين السياسى المعروف ، ولكن بعض الأحزاب رأت تعيين مفوضين آخرين فعينت الجمعية الوطنية المستر جون آدمس والمسترجون جاى ليتيم تمثيل الأمة فى تلك المفاوضات الخطيرة ويقول المؤرخ الانجليزى كونراد هينلر أن ضعف المفوضين الانجليز كان السبب الأكبر فى حصول الأمريكان على أقصى ما كانوا يطلبونه « راجع تاريخ هرمسورث ، عن استقلال أمريكا صفحة ٦١٠١ » ولا حاجة للرجوع إلى التاريخ وأماننا ما حصل فى أوروبا الوسطى حين تعيين المفوضين فى مؤتمر الصلح فى فرساي ، فمن الجائز أذن فى الأحوال الخطيرة أن تعين الجمعية النيابية المفوضين مباشرة .بقى اعتراض الاستاذ بأنه ليس للجمعية الوطنية أن تفصل فى نزاع بين أفراد ويكفى للدرد على ذلك أن هؤلاء الأفراد هم معالى سعد باشا زغلول وكيل الأمة وزعيمها ودولة رئيس مجلس الوزراء . غير أن النزاع الحقيقى يدور فى الواقع حول الجوهر كما أثبتنا ذلك وأثبتته كثير من أصحاب الرأى معنا « راجع دفاع الموظف » ومع ذلك فقد سلمنا مع الأستاذ جدلاً أن الخلاف شخصى ، فقد نتج عنه أنه لا نزاع فى انه جوهرى إذ أن الوزارة نفسها ترى معنا أنه ذو أهمية كبرى فى ذلك الأمر هو أن الوفد قد اقصى عن المفاوضات ، وانفردت الوزارة بها مع أنها قامت على أن تشترك معه فيها ، أكرر أنه إذا كان الخلاف شخصياً - وهو ليس كذلك - فقد نتج عنه أمر مسلم بأنه جوهرى وهو ابعاد الوفد عن المفاوضات هذا هو الأمر الذى نود أن نعرضه

على الجمعية الوطنية ، فهل يمكن أن يقال انه غير جوهري مع اننا أعلننا من بدعحركتنا أن لا مفاوضة إلا مع سعد باشا والوفد المصري ، ومع أن الوزارة نفسها اعترفت بوجود اشتراك الوفد برئاسة سعد باشا فى المفاوضات ؟

٣ - يقول الأستاذ ما معناه أن مأمورية الوفد قد انتهت لأنها كانت قاصرة على مفاوضة مؤتمر الصلح ، والغريب أن الأستاذ ذكر فى صدر مقالته نص التوكيل وهو السعى للاستقلال اينما وجد لذلك سبيلاً . . ثم أنى اسائل الأستاذ إذا كانت مأمورية الوفد قد انتهت بانتهاء مؤتمر الصلح فكيف أحالت الأمة للورد ملنر على الوفد وبأى صفة تفاوض الوفد مع لجنة ملنر ؟ بل كيف جاز للوزارة أن تدعو الوفد للاشتراك معها فى المفاوضات ، فهل كان الوفد موجوداً أو غير موجود وقتئذ ؟ أن هذا تناقض لا يليق بك ياسيدى الأستاذ .

غير أن الأستاذ يقول فى مكان آخر - على سبيل الاحتياط - أن مأمورية الوفد قاصرة على العمل فى أوروبا ، وانها لا تشمل محاربة الحكومة هنا ، والرد الظاهر على هذا الاعتراض أن سعد باشا لا يناوىء الوزارة لذاتها بل لأنها تخالفه فى سياسته فى المفاوضات وهى سبيل من سبيل الاستقلال كما لا يخفى .

ان الوفد قائم وسيبقى قائماً مادامت المسألة المصرية لم تحل ، ومادام فى مصر شعب يطالب باستقلاله وحرية .

٤ - يقول الأستاذ : أن سعد باشا رجل عظيم ولكنه متمسك بالرياسة خطأ لاعتبارات وطنية لا شخصية ، أما مسألة الرياسة التى يستغلها المعارضون فى كل خطيهم فقد جاء الكلام عنها بتطويل فى دفاع الموظفين الذى أثبت أهميتها من الوجهتين النظرية والعملية ، فنحيل القارئ على تلك المذكرة .

أما القول بأن التمسك برياسة سعد زغلول معناه الاعتراف بعدم وجود كفاءات أخرى فى الأمة فهو قول مردود ، لأن القول برياسة شخص ما ليس معناه أن الأمة معدومة الكفاءات ، اننى لا أفهم وأريد أن أفهم : هل ينكرون علينا الحق فى اعتبار سعد باشا رئيساً ، أننا نريد سعد باشا رئيساً لأننا نعرفه كرجل عظيم والرجال العظام قليلون فى كل أمة ، ولأنه رئيس ثورتنا السلمية ورمزها الأسمى ، ولأنه الشخص الوحيد الذى يقدر شخصه ويهتف باسمه جمهور

الأمة المصرية ، ولأنه يمثل فى شخصه أكبر قوة معنوية فى البلاد فهو الوحيد الذى يمكنه أن يقول للانجليز أنا الأمة ، ولأن شخصيته كانت المهيمنة على نهضتنا منذ انبثاقها ، هذه هى الأسباب الايجابية التى نتمسك من أجلها برياسة سعد باشا وليس فيها انكار لكفاءة أحد .

غير أننا نتمسك برئيس موجود وإذا كان لابد من التساؤل فيجب أن لا يوجه السؤال إلينا بل إلى حضرات المعارضين الذين يطلبون الجديد منكبرين على سعد رئاسته ، لا تسألونا لماذا نتمسك برئاسة سعد بل يحق لنا أن نسألكم لماذا لا تريدونه رئيساً هل برهن على عدم كفاءته اللهم لا فالأمة كلها تعرف لما كان لتشدده ذلك الأثر فى نفوس الانجليز أو فى نفوسنا ، أما إذا كان حضرات المعارضين ينوون القيام بتجربة جديدة فى هذه الأوقات العصيبة التى تستدعى اتمام العمل لا أعادته من جديد فليعلموا أن التجربة لا محل لها لأن لنا رئيساً مجرباً وموثوقاً به فوق كل ثقة ، وإن رئيس الحركات الشعبية كرئيس الحركات الحربية لا يمكن تغييره بالسهولة التى يظنونها ، وإنه كما قال أحد القضاة الأجانب فى مصر لا يمكن للأمم أن تغير رؤسائها كما يغير الشخص رداءه وإن تغيير القائد يوقع الفشل فى صفوف الجيش فلا تلجأ الحكومات إليه الا عند الضرورة القصوى متى ثبتت لها عدم كفاءة هذا القائد فهل أظهر سعد عدم كفاءة ؟ اللهم لا ولا يمكن أن يقول بذلك أى مصرى ولو كان من حضرات المعارضين .

يقول الأستاذ مرقس احذروا روبسيير أما أنا فأقول له احذروا الفشل ، فإن مجموع الأمة من الاسكندرية إلى أسوان ينادى أن لا رئيس إلا سعد وإن لم يكن لسعد سوى هذا الدليل على استحقاقه للرئاسة لكفاه فإن أول شرط من شروط الرئاسة أن يكون الرئيس مقبولاً من رؤوسه . ويدهشنى مقارنة سعد بروبسيير فإن روبسيير كان رئيس حكومة ثورية واستبد بمقاليد الحكم فيها ، أما سعد فهو رئيس للشعب ولا يريد أن يكون رئيساً للحكومة ، فاين وجه الشبهة ؟

تصور ياسيدى الأستاذ فى مخيلتك الجمعية الوطنية الفرنسية وقد اجتمعت على أثر الثورة الفرنسية وانتخب قائدا للحملة على مصر . فأقرت أغليبتها تعيين نابليون باعتباره أقدر من يصلح للقيادة لما أظهره من الكفاءة النادرة فى

قيادة الجيش فى إيطاليا ، فافرض أنه على أثر هذا التعمين وقف أحد المعارضين وقال : انكم بتعينكم نابليون قائداً تنكرون على الأمة الفرنسية وجود قائد آخر يصلح للقيادة ، ثم إذا مات نابليون فمن تعينون بدله . فهل كان هذا الاعتراض يقابل الا بالضحك والسخرية ؟ وها أنا أيضاً أضحك إذا سمح لى حضرات المعارضين ، فان لنا نابليون وهو مملوء حياة وقوة ، ونريد أن نستعمل هذه القوة ونجنى ثمارها ولحضرات المفكرين أن يجهدوا فكرهم فى البحث عن خلفه بعد موته (بعد عمر طويل) .

الوجه الثالث

يقولون انه مادامت الوزارة أعلنت فى بيانها الرسمى أنها متفقة مع الوفد فى مبادئه فلا أهمية لأشخاص المفوضين ، خصوصاً لأن الكلمة العليا متروكة على كل حال للجمعية الوطنية التى لها أن ترفض التصديق على المعاهدة إذا شاءت .

نظرية يردددها المعارضون فى كل آونة ويقبلها بعض البسطاء بدون مناقشة ، وهى فى الواقع متناقضة متنافرة مع فكرة المفاوضات نفسها ، أن المبادئ ليست أجساماً حية عاملة فى أهمية عملية لها إذا لم تعهد إلى أشخاص هم أكثر الناس تمكساً بها وأقدرهم على تنفيذها . بل ان معنى المفاوضات هو أن يعهد المبدأ إلى أشخاص ينفذونه بطريق التفاوض ، فلا يصح اذن أن يقال أن لا أهمية لشخصية المفوضين ولما تمثله شخصيتهم من قوة الأمة ، أن المفاوضات هى المفوضون .

يقولون انه يمكننا أن نرفض إذا كانت نتيجة المفاوضات لا ترضينا ، وهو قول سلبى كقولهم ماذا تعملون إذا مات سعد ، اننا نعين المفوضين ليعملوا عملاً إيجابياً لا سلبياً ، أن الأمة ترجو أن تنال استقلالها وحريتها من طريق المفاوضات ، ولم تعين المفوضين إلا لهذا الغرض ، فلا يصح أن يقال : « ان عمل المفوضين لا يهكم طالما كان فى استطاعتك أن ترفض ، نعم انه يمكننا أن نرفض ، ولكننا أرسلنا أولئك المفوضين وكل مهمتهم أن يحصلوا على نتيجة يمكننا أن نقبلها وإلا فلا معنى لارسالهم ولا معنى لاهتمام البلاد الأوروبية باختيار من يمثلها فى المفاوضات ، وكثيراً ما سقطت وزارات لهذا الغرض ،

نذكر على سبيل التمثيل ما حصل أخيراً في إيطاليا لما سقطت وزارة أورلند وإذ طلبت البلاد تعيين مفوضين آخرين غير الذين عيّنهم أولاً في مفاوضات الصلح في فرسايل .

أما وقد ثبت أن لا أهمية للمفاوضة إلا بمفوضيها وما يمثلون من قوة فاني أسأل كل مصري من هو الشخص الذي يمثل أكبر قوة في مصر سواء بشخصه أو بصفته المعنوية . لا جدال في أنه سعد باشا ، أن لسعد باشا قوة شخصية باعتباره رجلاً عظيماً (لا رجلاً كفواً فقط) وقد عرفت الأمة فيه تلك العظمة بما أظهره من قوة الايمان والشجاعة التي لا يوهبها إلا عظماء النفوس ، ومن الجهة الأخرى فلسعد باشا قوة معنوية لا يملكها غيره . فهو كما دعت الأمة بحق وكيل الأمة . وهو الشخص الوحيد الذي يمكنه أن يقول للإنجليز أنا الأمة ، فإذا لم ترضوني لم ترضوا أمتي ، فهل من المعقول أن لا نستعمل تلك القوة الهائلة في آخر معركة نبغى أن نحصل فيها على النصر الذي لا يضارعه نصر — أى الحياة والحرية والاستقلال :

زد على ذلك أن الوزارة نفسها تسلم معنا أن لا يمكنها أن تعمل بمفردها ما كان يمكنها أن تعمله بالاشتراك مع وكيل الأمة ، وإلا فلماذا طلبت اشتراك الوفد ، أنها ولا شك لم تطلبه جزافاً بل على اعتقاد منها بنفعه .

يستخلص مما تقدم أن الضمان كل الضمان في شخصية المفوضين وما يمثلون من قوة . وانه لا يجوز أن نرتكن على قوة الرفض المعطاة للجمعية الوطنية ، فانا نريد أن نبني لا أن نهدم زد على ذلك أن الجمعية الوطنية وحدها ليست ضماناً كافياً وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : لأننا نعلم كيف تنتخب هذه الجمعية وممن تتكون ، فقد لا تكون الجمعية ممثلة لجميع طبقات الأمة خصوصاً الطبقات القوية الفتية منها ، والذي نفهمه أن الانجليز يعلقون مسألة انتخاب الجمعية وتكوينها على نتيجة المفاوضات ، فكيف يقولون إذ: أن الضمان ضد ضعف المفوضين هو الجمعية الوطنية مع أن تكوين هذه الجمعية مرتبط بالمفاوضات نفسها ومعلق على قوة المفوضين أنفسهم .

ثانياً : أن الوزارة إذا أتنا بمعاهدة فستكون هذه المعاهدة جزءاً من برنامجها السياسى الذى يتحتم عليها بطبيعة الحال أن تؤيده بكل قوتها ككل حكومة تعقد معاهدة سياسية ، وكلنا نعلم إلى أى حد يمتد نفوذ الحكومة وسلطانها فى سائر البلاد .

ثالثاً : تأثير الأمر الواقع على ضعاف النفوس الذين لا تخلو منهم أمة من الأمم ، أولئك الذين يكتفون من الاستقلال بظاهرة ومن الحرية بقشورها .

لهذه الأسباب وسواها أعتقد اعتقاد اليقين أن الضمان الحقيقى للأمة هو فى الاعتماد على قوة مفوضيها لا على جمعيّتها المستقبلية فقط ، ولا قوة حقيقية للمفوضين إذا لم يكونوا ممثلين للشعب ، ولا ممثل للشعب فى مصر أكثر من سعد باشا وكيل الأمة ورئيس وفدها المصرى .

* * *

رسالة من المنفى



في ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ وجهت السلطات البريطانية في القاهرة انذاراً إلى الشخصيات البارزة حول سعد زغلول تطلب منهم الإقامة في الريف والامتناع عن أى نشاط سياسي وإلا أقدمت على نفيهم من مصر ، ويذكر الأستاذ سليمان غنام في كتابه أن الخطب المتتالية التي ألقاها مكرم عبيد في محطات القطار أثناء طريقه إلى القاهرة والتهافتات المدوية ضد الاحتلال البريطاني التي تضمنت هتاف « يسقط اللنبي » بالإضافة إلى استعدادات الطلاب للاحتفال بنجاح مهمته في لندن وفشل مفاوضات (عدلي - كيرزون) كل هذه العوامل دفعت بالمندوب السامي إلى توجيه الانذار للوطنيين ، ولقى الانذار الرفض من سعد زغلول ومصطفى النحاس وفتح الله بركات وعاطف بركات وسينوت حنا ومكرم عبيد .

فتقرر نفيهم إلى جزيرة سيشل ، وكان في ذلك الوقت قد عقد خطبته على الأنسة عايذة كريمة مرقس حنا باشا وهذا نص الرسالة التي كتبها إلى خطيبته في أغسطس سنة ١٩٢٢ حينما كان مع سعد وزملائه في سيشل ثم ما لبث أن فوجيء بقرار ابعاد سعد منفرداً إلى جبل طارق ، وفيما يلي نص الخطاب :

سعد فى منفاه ، كيف غادر سيشل :
« يا أسفا : ماذا عسى الانسان أن يقول أو يكتب حين تدهمه حوادث هذا

مقدار ظلمتها ، ولو أن النور المنبعث من قلوبنا كفيل باختراق تلك الظلمة
المحيطة بنا من جميع الجهات ؟

فان صهرى المحبوب واصدقاءنا وزملاءنا فى غيابات السجن . ورئيسنا فى
المنفى ذلك الرئيس الجليل العزيز علينا الذى فصل منا بطريقة قاسية . ومصر
تتعذب . فيالله ما أشد تلك الآلام ؟

على أنى لم أفقد الأمل وأنتك لتعلمين مبلغ متانة ايمانى واعتقادى أننا بهذه
الآلام نصل إلى آمالنا السامية . فان قضيتنا مقدسة . وهى لذلك فى حاجة إلى
قديسين وشهداء . ولكن لنبدأ بالبداية .

« سفر الرئيس » :

حوالى الساعة الحادية عشرة من صباح ١٦ أغسطس تسلم رئيسنا خطاباً من
حاكم سيشل ينذره بأن بارجة حربية تصل غدا لتنقله وحده ومعه خادمه إلى مكان
جديد .

وقد كان لنبا ذلك الانفصال الأليم وقع الصاعقة من أنفسنا ، إذ كيف نتصور
انتزاع رئيسنا المحبوب من بيننا ليقوم بسياسة طويلة فى البحر تستنفد ثلاثة
أسابيع - وهو وحيد لا تحف من حوله عناياتنا وجمعنا - إلى جهة غير معلومة .
ولشد ما كان ذلك يمزق قلوبنا أسى وحزناً ولا سيما أنا الذى رأيت مريضاً فى
البحر فى خلال سفرنا من عدن إلى سيشل ولذلك لم أستطع أن أمسك دموعى ،
وأخيراً قررنا أن نكتب خطاباً مذيلاً بامضاءات خمستنا نطلب فيه أن يسمح
لواحد - على الأقل - منا أن يصحب الرئيس فى سفرته كى يعنى به وهو فى
حالته المعروفة حالة الشيخوخة والألم والضعف . ولكن طلبنا رفض ولم يسمح
باصطحابه إلا لخادمه . ثم لطاهيه بالحاح منا . وعلى ذلك فقد صار مقررأ أن

« سعدنا » يسافر وحده دون أن نكون معه وأن نبقي مبعدين لا عن أمتنا مصر وحدها ولكن عن أمتنا سعد أيضاً . وكيف أصف لك شعورنا فى خلال تلك الفترة القليلة التى كان لنا أن نقضيها معه قبل سفره ؟

كيف أصف لك كلمات الحب والبطولة التى كان يلقيها علينا كأنه — وهو كذلك — أب يفارق بنيه . نعم كيف أحدثك عن دموعنا ونحن نعالج تجفيفها خفية كأننا أبناء قضى عليهم أن يفارقوا آباهم ؟ وكيف أصف لك هذه الأوقات التى ساد فيها السكون الرهيب إذ كان كل منا مستغرقاً فى لجة من أفكارمحنة وذكريات عذبة ؟

وفى المساء عند تناول العشاء كنت أرى الرئيس على رأس المائدة وأحدث نفسى بأن هذه هى المرة الأخيرة التى يتعشى فيها معنا وهو رئيس لأسرتنا وكانت هذه الفكرة تملأ مآقى دموعى فتسيل مداراً .

وكيف أمسكها بل كيف أجففها دون أن يلحظ الرئيس ذلك ؟ أستعمل منديلاً ؟ كلا . فانه ما كان يجب التفكير فى ذلك . وعلى ذلك لجأت إلى منشفتى لاسمح فمى ثم عبنى ، وكان ذلك تدبيراً حسناً . ولكن الرئيس لاحظ على سكوتى وأراد أن أتكلم فاضطرت أن أتمتم بعض كلمات .

وبعد العشاء كان الرئيس يوجه إلينا كلمات رقيقة عذبة ، وكنا نجيبه بصوت يشرق بالبكاء . وعند ذلك اتجه إلى . ولا أزال أذكر وسأذكر دائماً — عباراته التى تفيض رقة وعطفاً على ورجاء إلى أن أعنى بصحتى وألا أستسلم إلى الألم لأن ذلك يزعجه . إلى آخر ما قاله مما كنت أجيب عنه بدمع يسيل سما غير قاتل ولا أستطيع أن أقول شيئاً . وفى كل لحظة كان أحدنا ينسحب بعذر ما فلم نكن ننخدع عن معنى ذلك فقد كان كل يبكى على حدة .

وقصارى القول أنى لا أستطيع أن أصف لك كل شىء لأن الذكرى لا تزال تؤلمنى ويكفى أن أقول لك أنا فى الساعة الثانية بعد ظهر اليوم التالى صبحناه إلى الشاطئ — إذ لم يأذنوا له أن نودعه على ظهر البارجة وقد لثمنأ يده ونحن نبكى كما أنه قبل خلودنا متأثراً متأثراً واضحاً .

فالواداع ياسعد الوداع .
الوداع رئيسنا ورمز أمانينا .
الوداع رئيس أسرتنا .
نسأل الله تعالى أن يحفظك لنا ولمصرنا .

وقد أحبط سفر الرئيس هنا بأشدد تكتم وضربت الرقابة على جميع
التلغرافات التي ترسل من أهالي سيشل حتى لا يعرف شيء عن سفره أو يرسل
إلى الخارج . وقد استخلص الناس كلهم من هذا أن سعد باشا سيمر بقناة
السويس وهم يريدون أن يكون مروءه سرأ مكتوماً حتى لا تعلم مصر عنه شيئاً إلا
بعد أن يمر بالقناة .

أليس هذا دليل على أنهم يعترفون بما لزغلول باشا من المنزلة في قلوب
مواطينة وأن مبدأ زغلول معناه الوطنية المصرية بكل ما يؤديه هذا اللفظ من
المعاني .

ولنتقل الآن من الزغلولية المنفية إلى الزغلولية السجينة ، أى من فخر إلى
فخار .

أنا لا نعلم سبباً للقبض على أصدقائنا ولا للحكم عليهم بالسجن سبع
سنين وبغرامة خمسة آلاف جنيه . ولكننا نعلم كما قالت - بحق - والدتك
العزيزة المبجلة انهم « أبطال خلقاء بالأعجاب » وأن موقفهم كان جديراً بهم
وبمصر . فانهم دون أن يدافعوا عن أنفسهم أعلن أنهم مذنبون . ولكن مذنبون
ماذا ؟

انهم مذنبون بحب وطنهم وانكار ذواتهم في سبيل قضيتنا العادلة المقدسة .
فما أعظم فخارى بل ما أعظم فخارنا جميعاً بهم .

فمر حى لاصدقائنا الأبطال مرحى لصهرى العزيز الذى مست أعماق قلبى
بطولته وتضحيتة ! لقد عرفت فيه شعوراً سامياً عميقاً وهو يقيم الدليل على ما
أولاه الله من شرف النفس . وقد سرت هذه الخلال الشريفة منه إلى قرينته
الشجاعة وكذلك إلى أبنائه (وأنا منهم) . ولاشك أن برقيات والدتك تجعلنى
أفخر بها كما فخرت به . ولا بدع فقد كانت المرأة ولا تزال مبعث الشجاعة

والنبالة . ان قرينة مرقص حنا بك جديرة بقرينها . ولا يخالجنى أى شك فى ان
قرينات واصف غالى بك وويصا واصف بك وسائر أعضاء الوفد هن أيضاً
لا يقللن جدارة بأزواجهن الأبطال النبلاء .

فلتحيا مصر دائماً .

وليحيا أبناؤها الأبطال وبناتها ذوات البطولة كما قلت فى برقيتى إلى
والدتك .

وإذا رأيت أباك (وهو أبى) فقبله عنى وقولى له ما أشد حبى له وأعجابى
به . وقولى للآخرين ما أعظم أعجابنا بشرف تضحياتهم ، كلاً الله بعنايته هؤلاء
الأبناء الاعزاء على مصرنا العزيزة .

وقد آن أن يعرف الانجليز والوزاريون أن القوة التى يعتزون بها هى عدوهم
الحقيقى ، وأن هذه القوة لا تقتل البطولة ولكنها تحيىها وتشجعها ، وأن حل
المسألة المصرية بطريق الاكراه لا يعد حلاً وانما الحل الوحيد المنصف هو اقامة
العدل ، والاعتراف بحقوقنا فى الحياة والاستقلال والحرية .

مسلمون وأقباط

سر الحياة

بقيت لى كلمة أخيرة ، عن تلك الدسيسة المنكرة التى يقوم بها
المستعمرون فى هذه الأيام ، للتفريق بين المسلمين والأقباط .

يقولون أقباط ومسلمون . . كلا — بل هم مصريون ومصريون وآباء وأمهات
وبنون ، أو قولوا هم أخوة لأنهم بدين مصر مؤمنون ، أو أشقاء لأن أمهم مصر
وأباهم سعد زغلول .

أيقال هذا القول فى مصر ، وعن مصر ، التى علمت العالم والشرق خاصة
معنى الاتحاد المقدس ، حتى ان الهنود فى ممباسا كانوا يقولون أن مصر أستاذة
الهند ومثلها الأعلى فى اتحاد طوائفها .

(١) خطاب حماسى جامع فى مجموعة من الشباب فى شبرا فى ١٩ يوليو ١٩٢٣ ، آخر ساعة ٢٣ مايو

وانى لأذكر أنه فى وقت خروج المشيقين من الوفد دب الضعف فى نفسى ، فذهبت مع بعض أصدقائى إلى الرئيس ، وقلت له انه لا يصح أن تكون الأغلبية فى الوفد من الأقباط ، فغضب الرئيس كل الغضب وقال « ماذا تقول فانى لا أعرفك أنت وأخوانك كأقباط بل أنتم مصريون وكفى » .

قولوا لهم ياسادتى : عبثاً تحاولون فصم وحدتنا ، فقد جمعتنا دماء أبنائنا التى تجرى فى عروقنا ، ودماء أبنائنا التى جرت فى شوارعنا . . عبثاً يذكروننا بانقسام مضى فقد غسلناه بدموعنا . . عبثاً يقولون هم أقباط ومسلمون فى وفدهم أو برلمانهم ، فقد كنا ولا نزال مصريين فى سجوننا . . عبثاً يفرقون بين آمالنا ، فقد اتحدت آلامنا .

عبث والله كل عبث ، فقد اكتشفنا سر الحياة ، وهو تلاخلاص ، وما اتحادنا الا اتحاد قلوبنا ونفوسنا ومشاعرنا ، ولن يفصلها فاصل بعد أن جمعها الواحد القهار .

* * *

في عيد الثورة*



سيداتي وسادتي :

أنى أعترف لحضراتكم أننى لم أقف موقفاً قصرت فيه رغبتى عن رهيبتى ،
ونبت فيه لوعتى عن غبطتى ، مثل موقفى اليوم أمامكم ، فانكم تنتظرون أن
تسمعوا منى أنشودة العيد ونغمة الجدل ، ولكن لسانى لم يكن ، ولن يكون ،
الاقشادة أعزف عليها أنغام نفسى ، ونفسى حزينة حتى الموت ، إذا ما ترنمت
ترنحت ، وإذا اهتزت اختلجت .

عيد الثورة

اليوم عيد الثورة ، ثورتنا السلمية ، لا ثورة العنف ، لأن العنف ليس من
عناصر الثورة أو مستلزماتها ، بل هو طارئ سىء من طوارئها ، وأننى أسألكم
والحزن يعقد لسانى ، هل نحن سامعو صوتها أو وارثوها ، وهل نحن خطباؤها أو
مؤرخوها ؟ .

أجيئونى بما تطمئن إليه نفسى ، فان فى النفس حيرة ، وفى القلب حسرة ،
غير أنى وأن حزنت ، فليس هو الحزن المميت : حزن الشك والقنوط ، كلا ،

* خطبه فى عيد الجهاد ١٣/١١/٢٤

١ - فى أعقاب فشل مفاوضات ١٩٢٤

٢ - اشارة إلى رفض الحزبية والدعوة إلى الاتحاد

فانى أومن أننا وان لم نكن فى ثورة ، فالثورة لا تزال فىنا ، وان لم ينبعث شعورنا فهو لا يزال فى القلب دفيناً ، وان لم تنهمر دموعنا فقد تجمعت فى ماقينا وان لم يحن وقت استشهائنا فلا تزال الوطنية لنا ديناً ، ولذلك يجب أن نستبشر بعيد الثورة وذكرها ، فالذكرى لا تورث حسرة إذا اقترنت ببريق الأمل ، والماضى لا يطويه الزمن إذا كان طريق المستقبل ، فلنحتف اذن بهذا العيد فهو يومنا ، انه يوم كسائر الأيام يقبره ظلام الليل شيخاً بعد أن ابتسم للنور وليداً ، ولكنه يوم قبضناه من شبكة الحياة طريداً فألبسناه من نهضتنا ثوباً مصرياً جديداً ، وأخذنا به على الزمن عهداً جديداً ، أن نصوغ له من أنفسنا ناراُ ومن عزائنا حديداً ، وأن نموت فى الحرية كراماً على أن نحيا فى الذل عبيداً . هاكم يومنا دون سائر الأيام ، يمر على الناس يوماً ، ويعود علينا عيداً . .

أدوار الثورة وتطوراتها

بدأت النهضة كما يجب أن تبدأ على أيدي بعض الزعماء أو الأشخاص المعروفين وقد كانوا فى الواقع معبرين عن رأى الطبقة المتنورة من الأمة ، وكلكم تذكرون أنها كانت فى أشد حالات الانفعال النفسانى فى أعقاب الحرب الكبرى ، وذلك طبيعى فان الثورات تبدأ فى الغالب فى الأوساط المتعلمة غير أنها لا تصبح ثورة بمعنى الكلمة إلا إذا سرت الفكرة فى صفوف الشعب ، عندئذ تنقلب الحركة الفكرية إلى ثورة نفسانية .

على أثر الحرب كون الرئيس الجليل مع جماعه من أصدقائه هيئة كانت النواة للوفد المصرى وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ذهب ومعه عبد العزيز بك فهمى والمرحوم على باشا شعراوى إلى الوكالة البريطانية ليطلبوا السفر الى لندن لعرض المطالب المصرى على الحكومة الانجليزية ، وليس لى ما أقوله فى وصف هذه الزيارة التاريخية وتعليل ما جرى بعدها أكثر مما قلته فى حفلة الطلبة فى الاسكندرية وهذا نصه : —

فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ تقدم إلى ميدان الجهاد لوطنى ثلاثة رجال : دسروفين سعد باشا زغلول ، وعبد العزيز بك فهمى ، وعلى باشا شعراوى :

سعى مشكور ولا ريب لكل منهم نصيب فيه ، فكان كل من الثلاثة محل عطف الجمهور على التساوى ، بل ان مجرى الحديث أو صدفته ، دفعت المرحوم شعراوى باشا إلى التفوه بالفاظ جميلة تناقلها الناس وأعجبوا بها أيما أعجاب . تساوت اذن شهرة الثلاثة وتساوى الاحتمال فى أن واحد منهم سيتولى قيادة الحركة الوطنية ، فما هو السبب فى أن سعدا تولى زعامة الأمة وأصبحت الحركة الوطنية مقترنة باسمه ؟ ..

هاكم حكم التاريخ ياساداتى لا حكم الصدفة ، لأن الصدفة كما قلت لا يطول عمرها ولا قوة لها على مصادمة الحوادث ...

كانت زيارة ١٣ نوفمبر هى الخطوة الأولى فى سبيل الجهاد ، خطوة صغيرة ولكنها خطيرة ، فقد حركت خيال الجماهير ، وأثارت حماسهم وكان جل اهتمام الناس بما ستؤدى إليه هذه الزيارة من النتائج وما يتبعها من خطوات . ولذلك كان أصحاب رأى يفكرون فى الخطوة الثانية على أن تكون حادثاً عليا ، أو قارعة يتردد دويها فى مصر من أقصاها إلى أقصاها ، وقد جاءت تلك القارعة فعلاً على يد الزعيم الحقيقى للحركة وقتئذ ، وزعيم الثورة بعدئذ ، سعد باشا زغلول . فإنه فى يوم اجتماع جمعية الاقتصاد السياسى ، وبحضور عدد كبير من الرجال الرسميين ، مصريين وانجليز ، قام سعد باشا خطيباً ، وأعلن لأول مرة أن الحماية المعلنة على مصر باطلة شرعاً ، وأنها لم تكن أكثر من ضرورة حرية زالت بزوال الحرب . وفى الواقع لقد كانت تلك الخطبة هى الصفحة الأولى من كتاب الثورة ، فان الحركة الفكرية التى كانت إلى ذلك الوقت قاصرة على طبقة المتعلمين امتدت إلى الجماهير وألهبت خيالهم ، فأصبحت الحركة بعد انضمامهم إليها ثورة فكرية بكل معانى الكلمة ، وهنا بدأ الانقلاب الحقيقى فى الفكرة نفسها ، فان الفكرة صارت عاطفة ، والخيال أصبح يقينا وإيماناً .

وبذلك أصبحت الحركة ثورة وكلكم تعلمون أن الثورات ، سياسية كانت أو دينية أساسها الايمان والعاطفة ، لا مجرد الفكرة أو التدليل العقلى ، ذلك لأن الايمان وحده يملك على مشاعر الانسان ، ويدفعه إلى أن يضحي بمصالحه وسعادته ، بل حياته فى سبيل ما يعتقد حقا وعدلاً ! .

المستقبل

« المستقبل لله ، والله هو الحق ، وقضيتنا هي الحق ، فالمستقبل لنا .
المستقبل هو الأمل ، كما أن الماضي هو الذكرى ، فان شئتم مستقبلاً عظيماً
فلتكن عزيمة آمالكم ، وان شئتم أن تكونوا أمناء لنهضتكم ، ولأنفسكم ،
فليكن حاضركم كغابركم ، لتطمئنوا على مستقبلكم .

الأمل والعمل

أما الأمل فكلمة سهلة ولكنها عاطفة صعبة ، فمن الهين على الانسان أن
يؤمل خيراً ، ولكن استمرار الأمل من أشق الأمور وأثقلها على النفس ، وذلك
لأن الأمل ككل عاطفة فى الحياة يحتاج إلى تغذية يومية ، ولا غذاء للأمل إلا
بالعمل ، أما مجرد الأمل ، دون العمل فهو الوهم ، وهو الأحلام الطائشة التى
لا تغنى ولا تشبع من جوع أذن فلا بد من العمل لتغذية الأمل واستمراره ، وكما
أن الأمل هو القوة الدافعة للعمل فالعمل هو القوة الحافظة له .

ولكن ما هو نوع العمل المطلوب هنا ؟ وجه لى هذا السؤال من بعض الناس
وأنى أعترف لكم أنى لا أفهمه أو بالأحرى أنى أخشى أن أفهمه ، ولكن يسوؤنى
أن أفهم أن مصريين ممن اشتركوا فى أعمال النهضة المصرية تخونهم الذاكرة
إلى حد أن يتساءلوا كيف العمل ؟ الجواب بسيط ، اعملوا كما عملتم ، وقاموا
كما قاومتم ، فكل مقاومة سلمية مشروعة ، مهما اشتدت فهى من حقنا ، بل من
واجبنا ، انما العمل من جنس الأمل ، فالذين اقتصرت آمالهم على الحكم
الداخلى فليكتفوا بالعمل الداخلى ، أما أولئك الذين كبرت آمالهم وصحت
عزيمتهم على الجهاد فليعملوا مباشرة للاستقلال التام أنى وجدوا إليه سبيلاً ،
وليس معنى هذا أن العمل للاستقلال التام لا يليه الاهتمام بشئوننا الداخلية ،
وهذه هى النظرية التى أخذت بها الأمة منذ نهضتها وأخذ بها الرئيس الجليل فى
برنامج الوزارى ، بل وفى خطاب العرش أخيراً ، فقطعت جبهة قول كل

خطيب ، وأول عمل أشار إليه خطاب العرش هو (السعى لاستقلال البلاد بجزئها مصر والسودان ، والمحافظة على حقوقنا المقدسة فى وادى النيل بقسميه من غير أن نتخلى عن شىء منها أو أن نقبل أو نعتزف بأى عمل أو أمر من شأنه المساس لها) أما النظرية العكسية التى تقول بالاكْتفاء بالعمل الداخلى لأنه طريق من طرق الاستقلال ومن شأنه أن يوصلنا إليه فى آخر الأمر ، فهى نظرية ظاهر بطلانها وخطورها ، أما بطلانها فظاهر لأن الاستقلال التام ميداناً خاصاً هو العمل المباشر ضد المغتصبين ، وهو العمل الذى قامت به الأمة فى الخمس السنوات الماضية واصصلح الناس على تسميته المقاومة السلبية أى مقاومة الانجليز بجميع الطرق المشروعة وقد قال الرئيس مرة أنه إذا اهتم بالعمل الداخلى قيراطاً فاهتمامه بالعمل الاستقلالى ٢٣ قيراطاً ، فإذا لم يكن هناك سبيل إلا العمل الداخلى ، فكيف يفسرون قول الرئيس ان اهتمامنا بالاستقلال التام يجب أن يزيد أضعافاً مضاعفة عن الاهتمام بشئوننا الداخلية . . ان العمل الاستقلالى هو العمل المباشر ، بينما العمل الداخلى غير المباشر ، فالقول بأفضلية العمل غير المباشر على العمل المباشر ، قد يتناقض مع نفسه ، ومع كل حركة استقلالية قامت بها الشعوب ، ولكنى لا أعبأ بالبطلان النظرى مثلما أعبأ بالخطر العقلى من هذه الخطة العقيمة ، والخطر هنا تجمعه كلمة واحدة هى القضاء على الحركة الاستقلالية فى البلاد ، وهذا الخطر نوعان : نفسانى وسياسى .

موت الثورة

أما الخطر النفسانى فهو خطر مزدوج (أولاً) قتل الثورة فى نفوسنا (ثانياً) أحلال المصلحة محل التضحية وهما فى الواقع وجهان لخطر واحد ، كلاهما سبب ونتيجة .

يقولون : علينا أن نهتم بشئوننا الداخلية أولاً ، وبعد أن نتقوى فى الداخل نرجع إلى الجهاد الخارجى ، كأنما نفوس الناس ألوية فى أيديهم يكيّفونها كيف شاءوا وكأنما العواطف تأتمر بأمر العقل فتولد وتموت وتبعث متى وأنى

(١) يقصد سعد زغلول

شاء ، إن الذين يقولون ذلك لا يدركون معنى العاطفة والإيمان والثورة ، فكل عاطفة أساسها الحماسة ، والحماسة ان لم تجد ما يغذيها انطفأت تدريجياً إلى أن تموت ، بل هي نار آكلة ، ان لم تجد ما تأكله أكلت نفسها ، ان الثورة كالدين تملك على الانسان مشاعره ، فتجعله يضحي كل شيء فى سبيل ايمانه ، وبالتالي فالثورة حالة غير فى النفس ، ومن شأنها أن تخرج النفس عن طورها ، وتدفع الانسان إلى تضحية مصالحه المادية فى سبيل شعوره النفسانى ، فأول واجب اذن على كل من يهيمه ابقاء تلك الحالة غير العادية فى نفوسنا أن لا يرجعها إلى شئون الحياة العادية فتتهدر من السماء إلى الأرض ، وأن لا يصرف النفوس إلى المادة فتتنصرف إلى الكسب بدل التضحية ، بأنكار ذاته وتضحيه شهواته .

قال المسيو جوستاف لويون : ان الثورة هي الإيمان بمبدأ وأعلانه فتأكيده ، فتكراره أو يشترط فى أصحاب هذه المبادئ أن يكون لهم نفوذ على الشعب ، وأن يقيموا من أنفسهم مثلاً حياً أعلى للمبادئ التى يعلنونها ، إلى حد أن يضحيوا مصالحهم فى سبيلها ، فمتى توفرت هذه الشروط أعقبتها حتماً العدوى الفكرية وسريان الثورة فى صفوف الشعوب ، اذن فالثورة إيمان فاعلان فتكرار ، فنفوذ ، فمثل ، فعدوى ، وانى أسألكم كيف تتفق هذه المبادئ مع خطة القائلين بالاهتمام بالشئون الداخلية ، فلا خطب ، ولا مظاهر شعبية للاعلان ، والتكرار ، ولا مقاومة ، ولا تضحية ، ولا شيء من كل هذا بل يؤجل كل ذلك إلى أجل غير مسمى إلى أن تنتهى من اصلاح شئوننا الداخلية . ومعنى التأجيل هنا هو الموت ، لأن الثورة الفكرية لا تتأتى إلا بالتكرار والمثل ، فاذا لم يكن هناك تكرار يومى ، ومثل للتضحية والبطولة يومياً ، ففى ذلك قتل للثورة فى نفوس الناس .

أيها الناس : لا غداء لتلك النار فى نفوسنا إلا باذكائها على الدوام ، وإلا عادت النار رماداً ، وليس يذكر بعد ما يخبو شعاع كما قال عمر الخيام .

أما القسم الثانى من الخطر السياسى فهو خطر الانقسام . والانقسام محقق إذا حصرنا اهتمامنا فى شئوننا الداخلية ، بل بالعكس فوجود الاحزاب فى مثل

هذه الأحوال ضرورة وواجب ، فبالله ماذا يكون مصيرنا إذا تشعبت كلمتنا وانقسمنا أحزاباً فى هذه الآونة الدقيقة وكيف يتسنى لنا جمع الشمل بعد تطرق الروح الحزبية إلينا وانبثاقها فينا .

أيها السادة : انا ندعوكم وندعو الأمة على اختلاف أحزابها إلى الاتحاد فى الاستقلال ، وفى سعد زغلول الذى هو رمزه وعنوانه أن كلمة الوفد هى اتحاد فجهاد .

أيها المصريون والسودانيون : طمئنوا نفوسكم فقد دنت ساعة حقكم بمقدار ما ابتعد عنه خصومكم ، فسيروا كما سرتهم رافعين علم جهادكم ، ملتفتين حول زعيم نهضتكم والله معكم . . . » .

قى. الاحتفال بنجاة سعد من محاولة اغتياله^(١)



وقعت محاولة لاغتيال زعيم الوفد سعد زغلول باشا فى يوليو ١٩٢٤ إبان أن كان رئيساً للوزراء ، ولكنه أصيب بجرح طفيف ، ولما كان مقر الحكومة صيفاً بالاهيكنديرية ، فقد أقام له أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب حفلاً بكازينو سان ستفانو ابتهاجاً بشفاؤه من الجرح الذى أصابه . وبطبيعة الحال كان مكرم عبيد فى مقدمة الخطباء الذين ألقوا خطبهم بهذه المناسبة . ويذكر محرر الأهرام عن مكرم ما يلى : « الأستاذ مكرم عبيد خطيب لا كالخطباء ، إذا تكلم فيحنانه قبل لسانه ، كانت له أمس وقفة أطربت الأسماع وأرقت القلوب ، فلما أقبل إلى منبر الخطابة تعالى الهتاف من كل جانب ، من جوانب السرادق ، ذلك أن الاسكندريين من عشاق بيانه ، فقد كانت له فيهم قبل اليوم مواقف مشهودة وكان كل مقطع من خطابه يقابل بالتصفيق والهتاف ، ولقد رأينا الدمع يترقرق فى عين سعد باشا لما التفت إليه الخطيب وذكره بأيام المنفى . . يقول مكرم فى هذه الخطبة :

(١) الأهرام : ٢٥ يوليو ١٩٢٤ .

سيدى الرئيس :

هنيئاً لك الشفاء يامسيدى ، بل هنيئاً لنا شفاؤك يا أبانا ، هنيئاً لنا بمقدار ما تألمنا ، فقد كان لجرحك جرح فى قلوبنا ، وحرام على أن آدمى ما ضمد من جروحنا أو أثير ما سكن من أشجاننا بوصف ما كان ، وما أظفح وما أجبين وما أخس ما كان ، كلا لن أعود إلى ذكر ما مضى ، فقد آلينا على أنفسنا أن نمحو غدر الجانى باخلاصنا ، وأن نتقم من أحزاننا بأفراحنا .

جريمة سوداء

غير أن الماضى يمضى ولا يتقضى ، والحوادث تمر فى أدوارها وتبقى بآثارها ، ولقد تركت الجريمة فى صدرك رصاصة ، وفى قلوبنا حسرة ولو أنها كانت جريمة فظيعة أو رديئة أو مخجلة فقط لهان الأمر بعض الشيء ، ولكنها فوق كل شئ جريمة سوداء . . . سوادها حالك كثيف لا أرى من خلاله إلا سوداً ، وأقسم أنه إذا نزل بقوم حجرهم جماداً . . أو بارض أقرها وهادا ، أو بقلب ألبسه حداداً أو بعين أسالها مداداً .

جريمة سوداء من جميع نواحيها ، لا نور ينيرها ولا نار تذكىها . . جريمة تدفع الانسان إلى الكفر بأخيه الانسان فقد كنا نحن البشر نتمسك بأهداب انسانيتنا ونرى فى كل جريمة ارتكبها الوحوش من البشر بقية باقية من الانسانية التى تميزنا عن الحيوان ، وكنا نعلل النفس أن لبعض الجرائم مبرراً ، ول بعضها عذراً ، أو ظرفاً مخففاً أو على الأقل تفسيراً ، أما هذه الجريمة فهى جريمة الجرائم ، فلا قلب يبررها ولا عقل يفسرها .

حللوا كيف شتم وقلبوا جميع وجوه الرأى فيها ، تجلدوا الاجرام متمثلاً فيها بجميع عناصره .

فتى غليظ القلب غليظ العنق^(١) مسلح بشبابه ورصاصة يهاجم شيخاً جليلاً
أعزل من كل سلاح إلا شجاعة إيمانه وقوة حنانه ، هذا الاعتداء هو الجبن
بعينه .

إنسان طفيل على الانسانية محسوب عليها لا لها ، يعتدى على رجل عظيم
قلما تظفر الانسانية بمثله . . هذا هو جنون الغرور أو غرور الجنون .

مصرى ليس له من المصرية إلا اسمها فقط يعتدى على أمته فى شخص
واحدها وبطل نهضتها ، وجندى جبان يأخذه الذعر فيعتدى على قائد جيشه قبل
المعركة الفاصلة ، هذه هى الخيانة العظمى التى تتضاءل بجانبها كل جريمة ويل
للجبان الخائن المفتون .

الجرائم السياسية

ولكنهم يزعمون أنها جريمة سياسية . . . والحقيقة أنها جريمة غير طبيعية
غير معقولة ولا يصح أن تنسب إلى أى مظهر معقول من مظاهر الاجتماع مثل
السياسة ، فالجرائم السياسية — لا الفوضوية — ليست إلا نتيجة من نتائج السخط
السياسى المنبث فى صفوف الأمة ، أو فى قسم منها . أو هى عبارة عن انفجار
بركان من السخط السياسى ، وانى أناشدكم الذمة هل من عاقل أو مجنون فى
مصر يمكنه أن يزعم أن رأى العام أو جزءاً منه ساخط على سعد زغلول وغير
وائق من وطنيته ، اسألكم أنتم الذين رأيتم كيف بكت الأمة لاصابته وكيف
طربت لسلامته وكيف حنت إلى ركابه بعد أن حنت على مصابه وكيف رفعتة على
أكتافها بعد أن ضمت صدره الجريح إلى صدرها . . . اسألكم أنتم الذين رأيتم
كيف وقف أهل الميت نعشهم عندما هل عليهم قطار سعد ، وكيف استبدلوا
بالبكاء على حياة أطفال الموت مصباحها الهتاف ، والزغردة لحياة أطال الله
صباحها . . . اسألكم هل يمكن أن تكون هذه الجريمة الا من عمل فرد أو أفراد
أكل الحقد صدورهم ونش الحسد قبورهم أرادوا أن يتخلصوا من سعد لأنه قذى

(١) هو عبد اللطيف الخالق الدلبشان

فى عيونهم وعقبة فى سبيلهم .. وأن يوقدوا نار الفتنة على مذبح شهواتهم ولغرض فى نفس يعقوب ، فوجهوا إلى صدر أبى الشعب وهو بين أحضان الشعب رصاصة لم يكذب يطلقها الجانى حتى اذاعوا فى طول البلاد وعرضها أن القتال أرمنى ، ولم يكن غرضهم من ذلك الا اذكاء نار الثورة ليرقصوا على لهيبها ، واثارة أشجان الأمة ليقوعوا أنغام نحيبها وهدم معالم النهضة ليقيموا قصورهم على أنقاضها . ولكنهم نسوا أن من يلعب بالنار يحترق بالنار ، وأنه لو أصيب أبو الشعب بمكرهه لانتقم الشعب لنفسه بيده وكان انتقامه فظيماً مروعاً ... حقاً لقد أعماهم غدرهم فمكروا ومكر الله والله خير الماكرين !

انى لأرتجف فزعا من هول ما كان يصيب الأمة لو أصيبت فيك ياسعد ، فالناس تبنيهم الحوادث وتهدمهم . وكان رجال الثورة الفرنسية لا يكادون يظهرون على مسرح السياسة حتى يكتسحهم تيارها الجارف ، أما أنت فقد وقفت كالطود الراسخ فى وجه الحوادث فعظمت عليها ولم تعظم عليك ، وقاومت المظالم فعلت عليها ولم تعل عليك ، فكنت ولا تزال محور الحركة وعمادها ، ولم تزدك الحوادث الا عظمة ورسوخاً فى قلوب الشعب ، وها نحن اولاء نرى يد العناية فى نجاتك فقد أعادك الله للأمة بأعجوبة كما بعثك فيها بأعجوبة ! .

لا مفاوضة

ولكن الجانى الاثيم يزعم ويزعم بعض الأفراد معه أنهم ساططون على فكرة المفاوضة^(١) ، وانى لأربأ بعقولكم أن أناقش هذه الفكرة التى لا يقبلها منطق . ويكفى أن أقول هنا أنهم يخلطون بين الأسباب والنتائج ، فلسنا نسعى إلى المفاوضة بل هى التى تسعى إلينا ، فقد طلبها الأنجليز منا بعد أن اضطروناهم إليها اضطراً بفضل حركتنا الوطنية ، ولولا قوة النهضة المصرية لما فكر ملتر أو كرزون أو رمزي مكدونالد فى مفاوضتنا ، فليست المفاوضات أذن دليل ضعفنا بل هى عنوان قوتنا ، وليست سبباً لمجهوداتنا بل ثمرة من ثمارها ونتيجة من نتائجها ، وإذا نجحت المفاوضات ، كان فى نجاحها اعتراف بحقوقنا وإذا

(١) كان الجانى يتنمى الى احدى جمعيات الحزب الوطنى الذى كان يرفض مبدأ المفاوضة انظر

د. لاشين : سعد زغلول ص ٣٩٤

فشلت كان فى فشلها إشهد للعالم على حقنا ودافع قوى لنا إلى مضاعفة مجهودنا . وما دامت الكلمة الأخيرة لنا فما من قوة على الأرض تمنعنا من أن نلفظ تلك الكلمة الصغيرة الخطيرة « لا نريد » .

ياسعد ، إذا ما فاضت الانجليز فقل لهم ان لا معارضة فى مصر إلا معارضة الأمة لاستعمارهم . . قل لهم ها هي يدنا لكم ولكل أجنبى أما قلبنا فللوطن ، وللوطن وحده .

التضحية سلسلة لا تنتهى

انى عالم ياسيدى أنها مسئولية خطيرة ألقىت على عاتقك ، وقد قلت أنت مراراً انه كلما ازدادت ثقة الأمة بك ، ثقل حملك ، وكأنى بك ياسعد وقد تركزت فيك آمالنا قد تجمعت فيك آلامنا . . ففضى عليك أن تشرب الكأس حتى الثمالة ، فلم يكفك أن اضطهدت وسجنت ونفيت ، بل تعهدت غرسك بنفسك ، وروبت شجرة الحرية بدمك .

رأيتك على فراشك فى المستشفى على أثر تلك الحادثة الشنعاء فكاد يطير لى لولا أن طار بى الخيال إلى سيشل فذكرتك مريضاً على فراش آلامك تقول هناك ما قلته هنا ؛ « أموت ولا تموت بلادى » وذكرت ما عانته شريكة حياتك من آلام وأصداقاً من سجن واعتقال وأولادك المتظاهرون من ضرب وتقتيل ، ذكرت كل ذلك ياسيدى فمحت طهر آلامك رجس غدرهم وذكرت أنك كنت تعاني الأمرين فى منفك بينما كان هذا الجانى وأشباهه يحتسون الخمر ليلاً ويتقيئون على صفحات الجرائد نهاراً . وكنت شريداً مبعداً بينما كانوا قابعين فى عقر ديارهم مختبئين فى أوكارهم يستغلون مجهودك ويجحدون فضلك !

تم لو أنك اكتفيت بما ضحيت به فى الماضى لكنت لك ذلك فى تاريخ البشر وسجل السماء . ولكنك آليت على نفسك أن تعمل إلى النهاية ، مهما كلفك ذلك من عناء ، فكنت بذلك المثل الأعلى للتضحية ، لأن التضحية بطبيعتها سلسلة من الخسائر يتبع بعضها بعضاً ، ولو كانت التضحية تنتهى بالكسب لكانت تجارة رابحة ولأصبح المضحون من تجار الحرية لأشهادها . . وها أنت بالرغم من شيخوختك وضعفك تعمل على الدوام لبلدك لا لنفسك ،

فرقاً ياسيدى بصحتك فان العمل المتواصل يكاد يذبلها ، ورفقاً بشيخوختك فان نار قلبك تكاد تأكلها .

احتمال المجد

غير أنك إذا كنت عظيماً لاحتمالك الألم فانت أعظم لاحتمالك المجد . . . فقد رفعتك الأمة إلى أعلى عليين ، وكلما ازدادت ارتفاعاً إزدادت إتضاعاً . . . وليس أجمل مما قلته قبيل حدوث تلك الفاجعة بدقيقة واحدة ، إذ رأيت الجماهير محيطون بك وقد ملأت عيونهم وأذانهم وحناجرهم فقلت ؛ « اللهم اكفنى شر الزهو والغرور » ! . .

هاكم العظمة الحقيقية ياساداتى ، وصدقونى ان احتمال الألم أهون بكثير من احتمال المجد ، لأن احتمال الألم يحتاج إلى شجاعة ضد ظلم الناس للناس ، أما احتمال المجد فيحتاج إلى شجاعة ضد ظلم النفس للنفس ، وليس أظلم للإنسان من نفسه الأمانة بالسوء .

فعش ياسعد عظيماً ، فان عظمتك من الأمة ، وإليها . . . وأنا نضرع إلى الله تعالى أن يسبغ على جسمك من قوة نفسك ، وان يطيل فى عمرك لتجنى ثمار سعيك ، وثمار نفيك ، وثمار دمك .

أما نحن فليس لنا مانكافئك به بعد أن أدخلناك هياكل نفوسنا ، ووهبناك خزائن قلوبنا . وكل ما نرجوه من الله أن يديم علينا نعمة الاعتراف بالفضل لذويه والشكر لمستحقه .



في قضية ماهر والنقراشي*



وقعت عدة حوادث اغتيالات لكبار الانجليز ، وبعض الضباط وجنود الاحتلال في خلال أعوام ١٩٢٠ - ١٩٢٤ ، كان أهمها حادث اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام في نوفمبر ١٩٢٤ ، وتم القاء القبض على عدد ممن اتهموا في هذه القضية ، وكان على رأسهم شفيق منصور المتهم الأول في هذه القضية والذي اعترف بارتكاب جرائم أخرى ضد الانجليز ، وذكر في اعترافاته بعض الشخصيات الوطنية مثل النقراشي وأحمد ماهر فتم القاء القبض عليهم ، وحوكموا أمام محكمة جنائيات مصر ، ولما كان مكرم عبيد المحامى والسياسى القدير كرس جهوده في الدفاع عن المتهمين في القضايا السياسية ، فقد تصدى للدفاع عن كل من ماهر والنقراشي وقال في مرافعته ما يلى :

(١) البلاغ : ٥ فبراير ١٩٢٦ .

* مقتطفات من دفاعه عن ماهر والنقراشي في الاتهام بالاشتراك في اغتيال السردار

أرجو حضرة القاضى أن يعذرنا إذا ما طمعنا فى الكثير من وقته وسعة صدره ، فهذا الكثير انما هو قليل بازاء ما نطمح فيه من عدله وحسن تقديره ، ولقد شاء الله أن يملوك فيجعل حياة المتهمين وديعة بين يديك وإن يشرفك فصور العدل كلمة تخرج من شفقتك ، فاقض بما أنت قاض فانا لقضائك مطمئنون .

الجرائم السياسية

غير أن القضية ليست قضية المتهمين بل هى من القضايا العامة قضية خطيرة فى ذاتها وفى نتائجها وليس ذلك ينصب على حزب من الأحزاب ، فان شفيق منصور كان سخيا فى توزيع التهم على أحزاب مختلفة أو بالأحرى أفراد ينتسبون إلى أحزاب مختلفة ، ولكن القضية قضية الوطن المصرى ، والنهضة المصرية من وجهتها السياسية وقضية الحرية الشخصية ، أو مأساتها من وجهتها الجنائية .

فمن الوجهة السياسية تنحصر القضية فى نقطة واحدة ، وهى هل حصل حقيقة أن عدداً من كرام المصريين الذين اشتركوا فى النهضة المصرية ووهبوا أقصى ما فى نفوسهم من خير ومن جهد ، قد اشتركوا فى جرائم القتل السياسى ، فكانوا فى الواقع قتلة سفاكين لدماء الابرياء من الانجليز وغير الانجليز .

أقول كلا وأنادى بملء فمى كلا .

ويكفى للتدليل على براءتهم أن أقول أنهم وطنيون ومخلصون فى وطنيتهم ، لأن الوطنية وهى القضية القصوى لا تتفق مع القتل وهى الرذيلة السفلى ، ولأنه من المحال أن يكون الشر سبيلاً إلى الخير كما أنه لم يقل أحد أن الخير طريق إلى الشر ، ولأنه ما من حق مهما سما يتعارض مع الحق الأسمى وهو حق الحياة .

فإذا استنكرت الوطنية المصرية جرائم القتل ، فليس ذلك لأنها ضارة بنا أو بغيرنا فحسب ، بل لأنها شر فى ذاتها وما نحن الا طلاب خير ، ولأنها اعتداء على حياة الغير وحريتهم وكل ما نطلبه هو أن نعيش تحت الشمس أحراراً ،

ولأنها ظلم بين وما نحن الا طلاب عدل ، وحرام ألف حرام أن نضيف إلى مظالم الغير ظملاً من أنفسنا ، لأنه إذا صح أن الظلم في يد القوى قوة فهو في يد الضعيف ضعف وسخافة .

ان اليد التي مددناها ولا نزال نمدها إلى الانجليز والأجانب يد شريفة طاهرة ، كما أنها يد حرة آبية ، فان أخذوها فهي لهم وان رفضوها فאלله لنا .

تصرفات النيابة

أما من الوجهة الجنائية فاني آسف جد الأسف لأننى - كمصرى - أرانى مضطراً للطعن على هيتين محترمتين من نظامنا المصرى ألا وهما النيابة والبوليس ويزيد أسفى لأنى كرجل من رجال القانون أرى من واجبى أن أقرر أن كثيراً من تصرفات النيابة فى هذه القضية كان مخالفاً تمام المخالفة للقانون فى نصه وروحه ، والواقع أن هذه القضية هى قضية استثناءات ، ولا أظن أن هناك قضية كان الاستثناء فيها قاعدة مثل هذه القضية التمسعة .

فالأصل فى التحقيق مثلاً أن يكون التحقيق مع المتهم أما هنا فالتحقيق يدور حوله وأن يستجوب المتهم عند القبض عليه ، أما هنا فالمتهم يبقى أسابع بل وشهوراً عديدة دون أن يستجوب الا مرة أو مرتين ، والأصل أن يكون التحقيق علنى أما هنا فهو سرى ، وأن يحضر المحامى مع المتهم فى التحقيق ليدافع عنه ، أما هنا فالمرة الوحيدة التى سمحت فيها النيابة لمحام بأن يحضر التحقيق مع المتهم كانت عندما أراد المتهم أن يتهم الغير لا أن يدفع التهمة عن نفسه والأصل أن تكون الشهادة شفوية أما هنا فكتابية ، وأن يكون الدليل هو الأصل والاستدلال هو الاستثناء أما هنا فالعكس هو الواقع ، والأصل أن يكون الشاهد حراً راشداً أما هنا فالشاهد الأساسى سجين محكوم عليه بالأعدام ، وأن يكون الشاهد على الأقل حياً يتكلم ويسمعه الناس أما هنا فالشاهد الأساسى ميت لا تسمع شهادته والشهود الآخرون سماعيون عن شاهد لا يمكن سماعه^(١) .

(١) كان قد تم تنفيذ حكم الإعدام فى شفيق منصور وقتذاك

الأصل يا حضرة القاضي أن لا يحبس المتهم حبساً احتياطياً حتى يقوم عليه الدليل أما هنا فالمتهمون حبسوا أشهراً عسى أن يقوم عليهم دليل . . الأصل أن لا يسجن انسان سجنأً انفرادياً لمدة أكثر من أسبوع بشرط أن يكون محكوماً عليه فى جريمة أولاً وارتكب ما يخالف لوائح السجن ، أما هنا فقد حبس المتهمون حبساً انفرادياً وبدلاً من الأسبوع الواحد أربعين أسبوعاً تقريباً دون أن يحكم عليهم فى تهمة ما .

لقد أثارت هذه القضية بين الناس على تباين نزعاتهم وأهوائهم شديد إهتمامهم ، وكامن عواطفهم ، وهذا طبعى ، لأن القضية سياسية والسياسة كانت ولا تزال مسرحاً لكل عاطفة ، وسوقاً لكل شهوة ، وميزاناً لكل ضعف وكل قوة ، ولقد نتج عن هذا الخلط بين السياسة والقانون ، أن اختلطت فى القضية أسباب الحق بالباطل ، والعدل بالظلم ، والصدق بالكذب ، حتى أصبحت مجمعاً لكل تناقض ، ومضرباً لكل مثل ، غير أن القضية قد أثارت هواجس الناس ومخاوفهم ، وهذا غير طبعى ، لأن القضايا يقصد منها أولاً وقبل كل شئ الوصول إلى العدل ، حتى تطمئن له النفوس ولا تجزع ، ولكن الناس يخافون . . . بحق لهم أن يخافوا لأنهم خشوا أن هذه القضية ذات الأهمية الاستثنائية ، قد يخل بها التوازن القانونى ، قبل أن تصل إلى حرمة القضاء ، فتجر إلى اجراءات استثنائية فى الاتهام والتحقيق ومن طبيعة الاستثناء أنه لا يعرف حداً لأنه لا يعرف قاعدة ، بل هو ضد كل قاعدة ولا يعبأ بعدل أو مساواة ، لأنه لا مساواة مع استثناء ، ولا يخضع لضمان لأنه لا يرى ضماناً فى هدم الضمانات ، ثم ان الاستثناء هو الفكك من كل قيد ، ومن سوء حظ البشرية أن هناك نفوساً إذا لم تكبح تجمع ، وإذا لم ترعولم تستح ، وهناك نفوس تجزع ونفوس تطمع ، وهكذا . . فالاستثناء مهما تكلفنا فى تسميته هو الظلم بعينه ، لأنه يفتح الباب لكل شهوة ويتنافى مع كل مساواة ، ولهذا قلت أن الناس قلقوا وأوجست نفوسهم خيفة لأن كل ظلم مهما كان فردياً فهو ظلم مزدوج ، ظلم واقع على الفرد ، وظلم يهدد المجموع ، فهو اذن فصل وتهديد وواقعة وسابقة .

نعم أن الجنائيات التى ارتكبت ضد المجنى عليهم فظيعة وفريدة فى فظائعها شأن كان فظيعاً أن يقتل عدد كبير من أبرياء الانجليز والمصريين لا لشر منهم ، بل لشر تشبعت به نفوس قاتليهم . . .

ليس أظف من قتل البريء ، ولكنى أعرف شيئاً واحداً أظف منه ، هو أن يقتل برئ آخر معه .. هو أن يذهب برئ ضحية اتهام خاطيء ، وأنه لأهون على العدالة ان يفلت مجرم فتبقى الجريمة قائمة ، من أن يعاقب برئ فتضاف إلى الجريمة جريمة أخرى .

ختام المرافعة

يا حضرات المستشارين ، لقد انتهى واجبي كمحام ، ولأرب أن واجب المهنة يتطلب كثيراً من الصنعة ، وأنه فيما بين الأوراق والدوسيهات وشهادة الشهود ، والاتهام والدفاع يخلق جو خاص ، وهو جو المحاكم ، وكثيراً ما تضيق على المتهم شخصيته في وسط هذا الزحام العلمى .. فيصبح المتهم ويمسى ، وإذا به قد تحول إلى نظرية قانونية أو دليل يتراشقه الخصمان : النيابة والمحامية ، فهو نظر النيابة مندمج فيه (الاتهام) ، وفي نظر المحامية هو عبارة عن (الدفاع) ... أما شخصيته ، أو حريته أو عواطفه ، فهي في نظر الاتهام مسألة ثانوية ، طالما أن القضية (مخدومة) ...

وأنى أؤكد لحضراتكم أن ليس أقسى على المتهم من هذا التجرد من شخصه ، هذا التنكر عن أهله وجنسه ، فاذا دخل ، فالى السجن ، وإذا خرج فالى القفص يجب ألا ننسى أن المتهم الذى هو فى السجن « نمر » هو فى بيته حياة ومعبة ، يجب أن لا ننسى أن المتهم الذى هو فى نظر النيابة اتهام ، وهو فى الوقت نفسه أب ، وزوج ، وولد ، وأخ ، وصديق ...

فلا تعجبوا إذن يا حضرات المستشارين إذا كلمتكم عن هؤلاء المتهمين كأشخاص وبشر ، فأنتم والله الحمد لستم قضاة أوراق كما وصف حضرة قاضى الاحالة نفسه ، أنتم — وأنى لأرتجف من هول ما أنتم — أنتم قضاة نفوس بشرية أودع الله مصيرها فى كلمة تخرج من أفواهكم ، اقضوا بين ضعفنا وقوة من إذا قال قدر ، فأنتم أقوى وأنتم أقدر ...



تكریم سعد فی ظل الائتلاف^(١)

كثيراً ما كان مكرم عبید يستشعر دسائس رجال الاحتلال البريطاني في خلق الأزمات الوزارية للإطاحة بحكم الوفد مثل جماهير الأمة المصرية ، والانيان بحكومة أقلية تحقق صوالحه الشخصية ، لذلك كان الائتلاف السياسى بين أكبر حزبين (الوفد والأحرار الدستوريين) كثيراً ما يتم لتفويت الفرصة على رجال الاحتلال في تحقيق رغباتهم ، وكان مكرم عبید بطبيعة الحال هو همزة الوصل لتحقيق هذا الائتلاف ، وفي هذه الخطبة البلغية يصيغ مكرم عباراته في أسلوب ساحر البيان للترحيب بزعيمه وأبيه الروحى سعد زغلول في ظل ذلك الائتلاف :

يادولة الرئيس لقد صحت عزائمتنا نحن النواب السعديين والأحرار الدستوريين والوطنيين ، كلا بل نحن المؤلفين ، كلا بل نحن المصريين ، ان نحبيك باسم مصر التى نحن نوابها ، فاقبل تحية كلها محبة من أولادك وكلها ولاء من جنودك وكلها ثقة واجلال من حلفائك .

(١) الأهرام : ٤ يوليو ١٩٢٦ .

نحييك تحية لم يحيى بمثلها زعيم سياسى من قبلك ، فالزعماء السياسيون
تتبدل زعاماتهم وتتغير تبعاً لتقلبات السياسة ، أما أنت فالسياسة هى التى تتقلب
حول زعامتك وتتطور بتطورك وسواء لديك أسرت السياسة نسيماً ، أم هبت
عاصفة ، فأنت أنت لا تعصف ريح بصخرتك ولا تلين قناة لصلابتك ، ولا يعبت
زهو أوغلو بحكمتك .

ولا تعجب إذا حينئذ نحن النواب ، فقد حيثك من قبل أمتنا بكل ما جباها
الله من السنة .

ومن منا لم يرى فى تجواله كيف كانت الألسنة تلهج باسمك فتتطق ،
والعيون تنم عنه فتشرق والأيدى تصيح فتصفق والقلوب تناجيه فتخفق .

سلنا فنبتك كيف فعل سحر اسمك فى نفوس ناخبينا وكيف غرده الأطفال
تغريدا ، ورتله الرجال نشيداً ، وكيف كان بوق سيارتنا فى القرية كأنه هاتف
الوحي أو يشير السعد ، فلا يكاد يرصداه فى جوف الوادى حتى يخرج إلينا
الأولاد الصغار وهم لا يكادون يخرجون من الأرض ، حفاة أقدامهم ، عراة
رؤسهم ، مشتعلة عيونهم مندفعين نحو السيارة فرحين ضاحكين طريين ، يحيوننا
بيحيا سعد ويضاحكوننا ببيحيا سعد ويسابقوننا ببيحيا سعد ، ويودعوننا ببيحيا
سعد .

سلنا نحن الذين انتخبنا باسمك كيف كنا ندخل بلدة فما أن ندخلها حتى
يصيح أطفالها حتى يهتف رجالها حتى تزغرد نساؤها ، حتى نفوز بأصواتها .

ولا تسألنا كيف كنا نحدثهم عنك بل سلنا كيف كانوا يحدثوننا عنك ، وكيف
كان خيالنا سقيماً عيباً ، وكيف كان خيالهم قوياً سخيماً ، وكيف أقسم البعض
جهد أيمانهم أنهم رأوا اسمك منقوشاً على بطيخة ، وقال غيرهم بل على أوراق
الشجر . . . وكلهم صادقون وإن اختلفت روايتهم فقد رأوا بعين قلوبهم ، وإن
لم يروا بعيني رؤسهم . . . !

حقاً أن الوطنية فى مصر قد ارتسمت آياتها فى قلوب الناس فأصبحت وحيّاً
مسطوراً وكأنى بها قد ضاقت بها قلوبهم فانتظمت فى أفواههم شعراً مثوراً ،
وكأنى بهم قد تمثلت للناس بشراً سوياً فكانت لهم سعداً ، وكان لهم سعد
بشيراً :

هذا بعض ما رأيناه وسمعناه نصرغوه لك تحية ونبلغه لك رسالة وما نؤدى بذلك إلا واجباً وطنياً ، بل وديناً شخصياً ، فقد أنتخبنا نحن السعديين باسمك ، وتحت لوائك ، ولا أغالى إذا قلت أن الناس انتخبوك فى أشخاصنا كما أدمجوا فى أسمك أسمائنا .

غير أننا إذا أطريناك فلأنك لا تتخذ من هذا الاطراء عزة لشخصك ، وزهواً لنفسك ، فأنت لست أنت إلا بنا نحن المصريين الذين وهبناك كل ما فى نفوسنا من ثقة ، وما فى خيالنا من سخاء ، وما فى طاقتنا من جهد ، وما فى حياتنا من تضحية ولقد برهنت وبرهنت الحوادث على أنك خير أهل لتلك الثقة السامية ، فأنعم بك وبأمة أنت أحد أبنائها .

سعد والاتلاف

أيها السادة : إذا كان لهذه الحفلة معنى خاص ، ومعنى سام ، فهو أنه قد أصبح لكل الأحزاب نصيب فى سعد ، كما أن لها نصيباً فى تكريمه ولا غربة فى ذلك ، فسعد كان ولا يزال رجل أمة لا زعيم حزب . وكلما اتلفت صفوف الأمة واجتمعت كلمتها ظهرت هذه الصفة بارزة فيه ، وتحققت الوحدة فى شخصه .

ومن نعم الله علينا أن الائتلاف قوى بل هو أقوى الآن منه فى أى وقت آخر ، فقد اتحدت كلمة الأحزاب جميعاً ، ومن دواوى الأعجاب بهذا الائتلاف أنه أوسع مدى بل وأصلب عوداً من أى اتحاد عرفته البلاد ، فقد جمعتنا فيما مضى نشوة الظفر أما الآن فقد جمعتنا صحوة الخطر ، أى أننا اتحدنا لندفع شراً ، لا لنقتسم خيراً .

هذه هى فكرة الائتلاف وغايتها ، الكلمة الأولى والأخيرة فيه ، فإذا كان لخصوم الائتلاف أمل فى انفصامه فليعلموا علم اليقين أن الأمة التى حنكتها الأيام والمحن لن يخدعها فى نفسها خادع ، ولقد جاء فى أمثال أهل الصين « إذا خدعتنى مرة فأنت المذنب وإذا خدعتنى مرتين فأنا المذنب » فلا خوف

على ائتلاف اليوم من ائتلاف الأمس فبمقدار ما ائتلفنا وبمقدار ما كانت هوة الخلاف سحيقة بمقدار ما كان المجهود لاقتحامها عظيماً ، والائتلاف الناتج عنه أكيداً وطيداً .

ويسرنا أن نفهم الأجانب عامة والانجليز خاصة أن هذا الائتلاف الذي هو خير في ذاته لا يمكن أن يتتبع إلا خيراً لنا ولهم ، فلم يقصد به إلا اجماع كلمة الأمة على حسن التفاهم معهم ، وتقريب مسافة الخلف بيننا وبينهم .

وختاماً أرجو الله أن يسدد خطواتنا في حياتنا الدستورية القادمة ، وأن يهبنا من الحزم في الحق والحكمة في تحقيق ما يليق برجال مسئولين عن حياة أمة وحريتها ، وأن يجعل الغد حداً فاصلاً بين زخرف القول وجد العمل ، وسراب الأمانى ، ونور الأمل .

* * *

عيد الجهاد^(١)



أجرى أحمد زيور باشا رئيس الوزراء انتخابات مجلس النواب ففاز الوفد بالأغلبية ، ولذلك صدر مرسوم بحل المجلس يوم انعقاده في ٢٣ مارس عام ١٩٢٥ .

رأى أعضاء البرلمان المنحل أن يجتمعوا من تلقاء أنفسهم يوم ٢١ نوفمبر وعقد مؤتمر وطني برئاسة سعد زغلول باشا يوم ٢٦ فبراير عام ١٩٢٦ ضم احزاب الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني طالب باحترام الدستور وإجراء الانتخابات فاضطر الملك أحمد فؤاد إلى النزول على إرادة الأمة .

وفي الانتخابات فاز الوفد وشكلت حكومة إئتلافية برئاسة عدلي يكن باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين في ٧ يونيه عام ١٩٢٦ وتولى سعد زغلول رئاسة مجلس النواب .
وجاء عيد الجهاد في ١٣ نوفمبر عام ١٩٢٦ فألقى مكرم عبيد باشا هذا الخطاب :

(١) الأهرام : ١٤/نوفمبر ١٩٢٦ .

إذا كان العيد احياء لما مضى فاسمحوا لى أن أحدثكم عن الماضى مليا ، فان لنا فيه ذكراً وحياة ووحياً ، ففى ١٣ نوفمبر ١٩٢٤ وهو ماض ما أقربه إذا قيست بحوادثها وخطوبها فى ذلك الماضى القريب البعيد احتفل الشعب بهذا العيد احتفالاً لم يروا فيه من غريب إلا انه كان شعبياً ، فتجلت فيه آمال أمة ناهضة تستقبل الأمل فتيا ، وما كان أعجبها آمالاً تلك التى دفنت نفوسنا فأصبحت شيئاً حياً ، ونقشت على ذاكرة الدهر فكانت ذكراً خالداً مروحياً . . آمال يعلم الله انها برثية متواضعة ، لا يرجو المصرى من وراثتها إلا أن يكون مصرياً ولا يطمع له فى الوجود إلا أن يكون حياً ، ولا فى عزة إلا أن يكون أيباً ، ولا فى قوة أن يكون بالحق قوياً ، ولا فى صداقة أو خصومة إلا أن يكون على الحالين ، كريم النفس رافع الرأس شريفاً وفيماً .

ولكنها الآمال عدها الجد العائر علينا آثاماً واحتسبتها الأيام آلاماً . قضت الأمة سنتين كاملتين وهى حيرى بين حيكَم الدهر ، وظلم البشر ، إلى أن أدركت ، وما أسرع ما أدركت أن الدهر كالدُّغْر ، وكل ما فى الدهر للناس صور ، فهو كالظل يتبعهم أن خيراً فخير وإن شراً فشر ، فلا تبكوا الدهر بما ليس فيه ، فانما الدهر أنتم ، وهو قلب إذا انقلبتم وهو صلب جامد إذا ثبتتم ، وهو مغلوب على أمره إذا غلبتم وغالب إذا تغلبتم .

غير أن الأيام تمر وتفى والرجال كالأشباح تظهر وتختفى ، اما يومنا ، ذلك اليوم ، الذى انبثق فيه فجرنا ، وفك اسرنا ، فهو دون سائر الأيام مسطور فى لوحة الأزل . . أما رجلنا هذا الذى اجتمعت فيه رجالنا واثقلت آمالنا ، فهو لا يزال فى جبهة الأسد وفوق هامات البشر إذا امتدت إليه يد الحوادث ارتد القدر ، وإذا ارتطم الموج بصخره عج وانحسر ، وإذا انطلق السهم إليه رد وانكسر .

عجيبة والله تلك الأمة ، وعجيبة نهضتها ، فمن عيد إلى عيد استردت النهضة بهجتها ، والصفوف وحدتها ، ومن عيد إلى عيد قوضت الأمة أركان الاستبداد

وبنت على أنقاضه دستورها ، فأصبح الدستور الآن أقوى منه فى أى وقت مضى ، ولا بدع فقد انتزعه الأمة انتزاعاً من حزب الاستبداد فرفعت على أكتافها قوائمه ، وبنت على ائتلافها دعائمه .

عندما تغير الاتجاه الفكرى بين الأحزاب ، بدأت بذور الائتلاف تتأصل فى تربته ، فكانت تنمو ببطء إلى أن حان وقت ازدهارها فادهشت العالم بل الزارعين أنفسهم بجمالها وروائها .

ومما يجدر بالذكر هنا أن هذا الائتلاف ليس من صنع صانع ، ولا هو بالبيان المصطنع الزائف كما يتوهمون ، بل هو وليد الاضطهاد ، وابن الحاجة والضرورة ، ولذلك جاء تدريجياً ، وتطور تطوراً ، والآمال معقودة ان يصبح الائتلاف مع الزمن اندماجاً ووحدة .

وأجمل ما فى هذا الائتلاف انه مستمد مباشرة من روح الأمة فهى التى أرادت فكان . . . وعندى أنه إذا كان هناك دليل يدل على حيوية هذه الأمة وقوة نهضتها ووحدة قلبتها ، فاليكم هنا الدليل من ألف دليل على قوة نهضتها ، ولا سيما انى لا أريد أن أتهم بما اتهم به الامام فخر الدين الرازى من قبل ، فقد روى أن بدوية من قبائل العرب رأت هذا الامام الكبير ، وقيل لها انه عالم عظيم لانه أقام ألف دليل على وجود الله ، فقالت اذن كان فى قلبه ألف شك . . فلا تنتظروا منى أى دليل على فوائد الائتلاف لانه ليس فى قلبى أى شك .

لقد سردت عليكم حوادث هذا اليوم المجيد وتلوت عليكم ما قيل فيه تلاوة حتى لا يفوت التاريخ صفحة واحدة من كتاب نهضتنا الوطنية ، ولا مشاحة أنه يوم من أيام التاريخ ، وليس لى أو لغيرى أن يتهم على التاريخ ويتطفل على المستقبل ، فينبأ بما سيكون لهذه الحوادث من أثر فى مصير البلاد ، ولكن إذا لم يكن فى مقدورنا أن نستشف الغيب ، فالتائج الماضية والحاضرة ماثلة أمام أعيننا ، ومن السهل استيعابها أو على الأقل استقصاؤها .

وأول نتيجة لهذا الاجتماع هو ظهور الائتلاف بشكل عملى محسوس ، والواقع أن بذور الائتلاف كانت قد بذرت من قبل ولكن هذا الحادث كان الثمرة الأولى لتلك البذرة الصالحة ، وإذا صح لى أن أتكلم بلغة القطن التى لا يتكلم.

الناس إلا بها فى هذه الآونة ، فقد كان اجتماع الكونتنتال هو الجنية الأولى من شجرة الائتلاف ، واجتماع المؤتمر هو الجنية الثانية ، واجتماع البرلمان هو الجنية الثالثة ، اما النتيجة الثانية لاجتماع الكونتنتال فهى أن الأمة برهنت لنفسها وللعالَم أجمع أنه لا غنى لها عن الدستور ، وانها من أكثر الأمم استحقاقاً للنظم الدستورية ، لأن أول دليل على استحقاق الأمة للدستور هو شعورها بالحاجة إليه والمطالبة به كما يقول علماء الدستور ، ولقد ضحت الأمة فى سبيل الدستور كل شئ حتى أحزابها ، حتى أحقادها .

مصريون لمصر^(١)

أنى لا أعرف ، وأكره أن أعرف ، أن هناك موظفين أقباطاً ومسلمين ، فإن الموظفين الذين خلدت وطنيتهم وتضحياتهم فى كتاب النهضة المصرية ، هم الموظفون المصريون ، ولا أعرف سواهم ، ومن الحرام أن تثار مسألة قبطى ومسلم ، بعد أن قبرناها وغسلنا ما خلفته من أرجاس بدماء شهدائنا الزكية ، وإنى أحمد الله أن القائمين بهذه الحركة هم نفر قليل يعدون على الأصابع ولا يمثلون طائفة ولا فريقاً ولا رأياً معدوداً ، ولقد أتيحت لى فرصة التحدث مع كثيرين من الأقباط الموظفين وغير الموظفين ، وفى مقدمتهم رجال الدين ، فوجدتهم جميعهم ساخطين على تلك الضجة المصطنعة التى قامت فى يوم وليلة من غير مقدمات ، دون أن يدري بها أو يحس بالحاجة إليها أحد ، ورأيت الموظفين منهم متاججين وطنية وسخفاً على أولئك الذين أعطوا أنفسهم حق الكلام باسمهم من غير مسوغ ولا مبرر .

أما عن الشكاوى فى ذاتها فالمعروف أن كل تصفية عامة كالتى تقوم بها لجنة الموظفين العليا ، قد تجر وراءها بعض المصاعب الفردية كما حصل فى انجلترا وغيرها من البلاد ، ولكن هذا الشرط ضرورى كما يقولون ، وإن وقت بعض هذه المصاعب على الموظفين المصريين فهى تشمل المسلم والقبطى معا

(١) من حديث لمكرم عبيد فى فبراير ١٩٢٨ حول الضجة التى كانت قد اصطنعت اذ ذاك بدعوى المساس ببعض الموظفين الاقباط .

من غير تمييز ، ولا تفريق ، فلا معنى أذن للطنطنة على صفحات الجرائد والضرب على نغمة التفريق المردولة مما تنور له وطنية كل مصرى قبطياً كان أو مسلماً ...

وأنى أرجو كما قال ذلك المصرى الصميم محمد باشا محمود وزير المالية ، أن تكون هذه آخر مرة يذكر فيها أن هذا مسلم وهذا قبطى ، فأننا كلنا مصريون ، وطنناً ودماً وشعوراً .

ومن العبث تكبير هذه الحادثة التافهة ، ومحاولة استغلالها ، كما فعل بعض مراسلى الجرائد الأجنبية فما هى الا زوبعة فى فئجان ، وليعلم الناس قاطبة أن اتحادنا - أستغفر الله بل وحدتنا - التى أصبحت مضرب الأمثال عند أمم الشرق جميعاً ، قد صارت فوق متناول الألسنة بعد أن عمزت الحوادث والتجارب عن أن تنال منها منالاً ، فقد كنا وسنكون جميعاً ، مصريين لمصر .



احتفال الوفد بعيد الجهاد الوطني^(١)



ألقى مكرم عبيد خطاباً في الاجتماع الذي عقده حزب الوفد في ١٣ نوفمبر ١٩٢٩ للاحتفال بذكرى عيد الجهاد ، حيا فيه الزعيم الراحل سعد زغلول بوصفه رائد الحركة الوطنية المصرية الحديثة ، وانتقد دكتاتورية محمد محمود^(٢)، وتحدث عن العلاقات بين المسلمين والأقباط ، ورد على الادعاءات والمزاعم التي أطلقها خصوم الوفد وصحفهم ، وذكر أنه حينما اكتشفت الحكومة أن الأمة ظلت متحدة رغم الارهاب والدكتاتورية قررت تقويض ذلك البنيان المتناسك ، وبذلت من أجل ذلك محاولات لإحياء الخلافات الدينية ، لكن منيت تلك المحاولات بالفشل الذريع وها هو نص هذا الخطاب :

سيداتي وسادتي :

العيد هو الذكرى

اليوم عيد ، والعيد هو الذكرى ، فاذكروا روح الزعيم في سماء خلودها ، فيوم النهضة يوم عيدها ، اذكروا اليوم سعد حيا في مجده ، كما ذكرتموه بالأمس

(١) البلاغ : ١٣ نوفمبر ١٩٢٩ .

(٢) الذي كان قد عطل الدستور تأليف ما أسماه وزارة اليد القوية

ميتاً فى لحده ، فالموت والحياة تتنازعان السيطرة فى مملكة الانسان ، ويتبادلان النصر والهزيمة فيتساويان ، ولكن الغلبة للحياة مع الذكران ، والموت مع النسيان ، فالميت حى لديك إذا ذكرته ، والحي ميت لديك إذا نسيته ، فاذكروا فى عيد الجهاد موتاكم وشهداءكم فى الذكر حياة لهم ولكم .

ذكرى سعد

بالأمس القريب اجتمعت طوائف الأمة تذكر فجميعتها فى سعد ، وكأنى بها وقد تدافعت مشاعرها وجوارحها إلى بكائه ، تلمست بعض العزاء من رثائه ، والانسان مسكين تغلبه المنايا على أمره ، فيتحایل على أحزانه ، وتلهب جبينه جمرة الأسى ، فيستمطر ندى العيون على وجدانه ، ويوشه أن يضم القبر جثمان الحبيب ، فيختلس الخيال من بين جدرانه ، ويوحشه أن يغيب فى الأعماق صوت الفقيد ، فيقنع بصدى أقوال وردت على لسانه .

تلك شرعة الأسى ، وقد كانت ولا تزال شرعتنا منذ أن نكبتنا فى سعد ، ففى كل عام نستجدى من الدهر الشحيح يوماً نسترد فيه الراحل العزيز من غربته ، ونسمع صدى صوته ورنين فصاحته ، ونتملى بما ترسمه الذاكرة من صورته ، ثم نبكى بكاء اليأس لبعد ما بين خياله وحقيقته .

فلا بدع أن يعز فيك ياسعد عزاء ، وينضب فيك ياسعد بكاء ، وإذا كان جرح القلب دامياً غير ملتئم ، وكلما عاودته الذكرى عاد يثلم ، فما أهون ما تبكى به الأعين من دمع مضطرم ، وما أرخص ما تجود به الألسن من غوالى الكلم .

عيد الحياة

ولكن إذا كان الأمس عيد الموت فالיום عيد الحياة ، عيد الجهاد ، والجهاد حياة قوية غلابة ، يغذوها عمل ، ويحدوها أمل ، بل حياة دائمة مستمرة ،

يتخللها الموت دون أن يقطعها ، وتعرضها المحن فلا تموتها بل تدفعها ، فإذا قيل لكم أن الحياة جهاد فمن الحق أيضاً أن تذكروا أن الجهاد حياة ، إذ الحياة كم ومعنى ، وكل معنى الحياة فى قيمتها دون مدتها ، فمن جاهد شهراً فقد عاش لنفسه ولغيره فقد أضاف أعمار الغير إلى عمره .

عيد هو التاريخ

أيها السادة :

إذا كانت الحياة حافلة بالحوادث الجسام فمن العبث أن تقاس بمقياس الأيام والأرقام ، فأين نحن من مثل هذا اليوم فى السنة الماضية ؟ هى سنة من العمر وكأنها العمر فى سنة ، فلقد تعاقبت فى فترات التطورات بما لا تتسع له سنوات متواليات وتلاطمت فى خضمها الحوادث كالموج العاصف ، لا يكاد يطفى حتى يتكسر ، ولا يتجمع حتى ينثر ، سنة جمعت بين برديها سواء الهزيمة وبهجة الظفر فلا يكاد النور يختفى حتى ينتشر ، ولا يكاد الباطل يستوى حتى يتدهور .

فحيوا اليوم عيد الجهاد فهو يوم النصر ، عيد هو التاريخ نقشت على لوحته مختلف الصور ، وجمعت فى كتابه شتيت العبر ، وأعلنت من منبره كلمة القدر ، وما أدراك ما كلمة القدر ، هى كلمة الحق زودوا بها أولادكم ذخيرة صالحة منذ الصغر ، هى صوت النذير أسمعوها لمن فى آذانهم وقر ، هى سر الخليفة تهب بها الرياح وينطق الحجر ، هى هذه فاذكروها ... الله واحد والحق واحد ، ولئن تعددت موازين الباطل فلن يستوى فى الحق مؤمن وجاحد ، ولئن أبطل الجزاء فكل لجزائه واجد ، ولئن اعتدى على الحق فى جنح الظلام فللحق فى ضمير الكون شاهد ، ولئن مد للظالم فى أسباب ظلمه ، وسدت فى وجهه فريسته الموارد ، فللحق من نفس أسباب الظلم شباك يحوكها ، بحيث تقلت الفريسة ويقع الصائد .

قيام الدكتاتورية

(الباب الأول) - مقدمات الدكتاتورية :

خذوا مثلاً تلك الدكتاتورية السائدة البائدة ، ففي مصيرها أبلغ عظة لمن طغى واستكبر ، وأوفى جزاء لمن آمن وصبر .

ولم تكن الدكتاتورية بنت يومها ، بل هي نتيجة مهدت لها أسباب ومقدمات وتنحصر تلك الأسباب في سياسة المستعمرين بازاء الدستور ، وموقف الأحرار الدستوريين بازاء أمتهم .

تاريخ الدستور بيننا وبين المستعمرين من الانجليز كان لمصر دستور وليد ، وضعته تلك الأم الرؤوم بعد ياس السنين والأجيال ، وبذلت في سبيله أعز ما ادخرته من دم ودمع ومال ، فكان الدستور هو الصفحة الأولى من كتاب حريتنا وثمرة ناضجة من ثمار نهضتنا ، أعلنت فيه سيادة الأمة ، وبيوت كلمتها مكاناً علياً ، وتجلت فيه ارادة الشعب ، فكان لها مظهراً حياً .

بيد أن الدستور لم يحقق للأمة أقصى غايتها ، ولم يكفل لها كامل حريتها والحرية لا تقبل بطبيعتها تجزئة ولا قيوداً ، فهي عنصر طليق كالهواء ، لا يهب إلا في وسيع الفضاء ، وما الحرية المغلولة إلا عبودية معسولة ، والحر يدمى كرامته حرير قيوده ، وكالعبد يدمى قدميه حديد أصفاده .

ولقد كسبت الأمة دستوراً ، ولكنها حرمت صحيح استقلالها ، فنالت حريتها مجزأة مبتورة ، وأمكنها أن تقدر ما لم تنله بالقياس إلى ما نالت ، فكان ما نالته حافزاً إلى ما عجز مناله ، ولا يحس بالنقص مثل من طلب كمالاً .

استمسكت الأمة جميعاً بدستورها فكان العروة الوثقى بين طوائفها وأحزابها وكان جل قصدها أن تثبت للعالم أنها أهل لما كسبت ، فلا ينكر عليها أحد ما حرمت ، وما إليه نهضت وسعت ألا وهو الاستقلال التام .

خطة طبيعية مشروعة تنفق مع طبيعة الأشياء والأحياء ، ومع سنة التطور من حسن إلى أحسن ، ولكنها خطة لم تروق للمستعمرين من الانجليز لتعارضها مع سياستهم .

كانت السياسة الاستعمارية البريطانية بازاء الدستور المصرى ترمى إلى أن يكون الدستور وسيلة لتناسى مطلب الاستقلال وأغفاله ، بينما الخطة المصرية هى على الضد من ذلك ، أن يكون الدستور وسيلة لتحقيق الاستقلال واستكماله .

فكرتان أساسيتان كتب لهما أن يشتبكا فى المعتقد السياسى المصرى ، فكلما يشت السياسة الاستعمارية من تحقيق فكرتها ، عمدت إلى البرلمان فحلته ، وإلى الدستور فحطمته ، عسى أن يتسرب اليأس إلى قلوبنا فنعدل عن مطعمنا ، أو نخفف من غلوائنا وماكنا ، علم الله طامعين ولا مغالين .

ولما كان الوفد رمزاً للنهضة الاستقلالية فقد كان على الدوام هدفاً للسياسة الاستعمارية التى كانت ترمى إلى غرض من ثلاثة ، فى دستور من غير اشتراك الوفد ، وأخيراً فإذا لم يكن بد من الوفد فلا دستور .

تلك أدوار السياسة الاستعمارية بازاء الدستور المصرى ، ومنها نفهم لماذا حل البرلمان المرة بعد المرة ، ولماذا انتهى الأمر إلى تلك الدكتاتورىة ، التى أريد بها أن تقضى على الدستور قضاء أخيراً ، فلم تفلح إلا فى القضاء على نفسها .

فعندما وضع الدستور كان سعد وأصحابه مبعدين فى المنافى ومعتقلين فى السجون بينما كان الأحرار الدستوريون ينزلون إلى الميدان يجولون فيه وحدهم ويصلون ، وبعبارة أخرى قد كانت النية معقودة على أن يكون دستور من غير الوفد ،

وكان الأحرار الدستوريون يمتنون أنفسهم والاستعماريين معهم أن الأمة ستسنى الوفد وزعماءه ومبادئه بسبب اشتغالهم بالانتخابات البرلمانية ، وما يتبعها من مهام الحياة الدستورية ، ولكن ثبات الأمة فوت عليهم قصدهم ، فعاد سعد وكان الدستور ولكن مع الوفد .

ومن الحق أن نقول هنا أن حكومة العمال البريطانية لم تتبع تلك السياسة الاستعمارية بازاء دستورنا فى سنة ١٩٢٤ ، كما تتبعها الآن ، ولذلك كان عهد الوزارة الشعبية الأولى أقرب العهود إلى الاستقلال الفعلى ، إذ اجتمع فيه الوفد والدستور معا .

ثم حل مجلس النواب للمرة الأولى والثانية ، لا لسبب إلا لأن السعديين يكونون الكثرة الساحقة ، وان تلك الكثرة لم يشغلها شاغل عن المطالبة باستقلال البلاد والاستمسك بعزتها .

عاد المستعمرون أذن إلى سياستهم الأولى وهى استبعاد الوفد باستبعاد الدستور ، ثم عاد جهاد الأمة سيرته الأولى مما اضطرهم إلى التسليم بعودة مجلس النواب ، ولكنهم اشترطوا أن تكون الوزارة الائتلافية ، وأن لا يكون سعد رئيساً للوزارة ، وعززوا اشتراطهم هذا بالبوارج الحربية ، كما تعلمون .

وهنا نصل إلى المرحلة الثالثة من السياسة الاستعمارية بازاء الدستور ، وهى السياسة التى انفرد بها اللورد لويد دون وزير الخارجية البريطانية ، فقد كانت سياسته أن يعود الدستور بشرط أن لا يكون للوفد الكلمة النافذة فيه ، وأن يكون النفوذ منحصراً فيه أو فى رجاله من الأحرار الدستوريين ، ولكنه لم يفلح فى سعيه مع الوزارات البرلمانية ، وأخيراً على أثر تلك الوقفة الوطنية الرائعة التى وقفها دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا بازاء مشروع - ثروت تشمبرلين - تكونت وزارة النحاس باشا فلم يكن بد للورد لويد من تخير طريق من اثنين :

إما بقاء الدستور والتسليم بنفوذ الوفد ، أو هدم نفوذ الوفد وهدم الدستور معا .

وانتهى الأمر به إلى هدم الدستور ، فأقام دكتاتوريته مطلقة من كل قيد واختار لتحقيق أغراضه من هدم الدستور حضرات من يتغنون بأنهم بناءة الدستور من أصحابنا الأحرار الدستوريين . . . ولم يكن فى اختياره مبتكراً ولا مبتدعاً ، فقد كانت للأحرار الدستوريين سوابق فى تعطيل الدستور والعبث بأحكامه .

فلتحدث أذن عن الأحرار الدستوريين بصفتهم عمال الدكتاتورية ، قبل أن نتحدث عن الدكتاتورية فى ذاتها .

الأحرار الدستوريون

مساكين ، حتى فيما تخيروه لأنفسهم من اسم يدل عليهم ، وصفة تميزهم ، فقد تقلبوا وتقلبت بهم الأهواء ، حتى لم يعودوا يعرفون أنفسهم ، فما بالكم باسم يعرف عنهم .

أحرار ودستوريون ! ... هو ذا الاسم لا يعرفونه ولا يعرفهم ، فلم تعد ألفاظه تشير إليهم ، بل أصبح كل حرف من حروفه ينهض شاهداً عليهم ، ويسخر ضاحكاً منهم .

ولو أن لى أن أتطفل بتقديم النصح إليهم ، لأشرت عليهم وهم أهل مرونة وكياسة وبعد نظر وسياسة ، أن لا يقيدوا أنفسهم بالأسماء الجامدة ، أو يحدوا نشاطهم بعبارات محددة ... فللالفاظ فى اللغة مدلول واستقرار ، بينما السياسة فى عرفهم تنافى كل استمرار ، فيوم هجوم ويوم فرار ، ويوم سكوت ، ويوم حوار ، ويوم انحناء ، ويوم استكبار ، ويوم لهم وبعدهم الدمار ، هذا شعارهم ، ويشس الشعار .

وانى أخشى أن يتسرب إليهم بعض الشك فى تلك النصيحة البرئية التى أسديتهم إياها ، ولذلك فانى أقدم لهم الأدلة التى تثبت صدق ما أشرت به عليهم من عدم التقيد بأسماء مربكة ، فقد كانوا فيما مضى وفدين فأين هم الآن من الوفد ، وكانوا عدليين فأين هم الآن من عدلى ، وكانوا أحراراً وكانوا دستوريين فأين هم من الحرية ومن الدستور .

وقد كنت فى انجلترا اخطب فى جمع من الانجليز ممن لم يكن لهم العام خاص بشئوننا المصرية ، وأشرح لهم موقف الأحزاب المصرية من الدستور والاستقلال ولما بدأت الكلام عن الأحرار الدستوريين سألتى أحدهم هل هذا اسم شعبة من شعاب الوفد ، فأجبت بل هو اسم الحزب الذى يرأسه محمد محمود باشا ، فحملق الرجل بعينيه والدهشة آخذة منه كل مأخذ ، وقال : ولكن هل لا يزالون يدعون أنفسهم بهذا الاسم بعد إعلان الدكتاتورية ؟ قلت : نعم ياسيدى بل هم الآن دستوريون أكثر منهم فى أى وقت آخر ، لأنهم يقولون أنهم

هدموا الدستور لينقذوه ، فضحك الرجل وضحك السامعون ، ضحكاً امتلأت به افواههم ، ورقصت به أساريهم ، وكلهم مستظرف تلك النكتة التي لم يكن لى مع الأسف فضل ابتكارها .

ولكن دعونا من الاسم إلى المسمى فما هى حقيقة هؤلاء القوم ؟ لا أريد أن أتعرض إلى تكوينهم وأغراضهم وأعمالهم فكلها أمور عرفتوها وخبرتوها اختباراً مرأ ، ولكن أحدثكم بإيجاز عن نفسيتهم .

قيل لكم أنهم صنعة المستعمرين ، وهو صحيح إلى حد ما ، ولكن لا تنسوا أنهم ، وقبل أن يخرجوا على امتهم خرجوا على ضمايرهم ، ولذلك عزت فيهم الحيل ، لأن موت الضمير هو علة العلل .

هم قوم صنعهم الهوى فأذلهم ، وطوح بهم الفكر فأضلهم ، يشتهون أولاً ، ويفكرون ثانياً ، مخضعين تفكيرهم لشهواتهم وأطماعهم ، ولذلك فالرأى عندهم نزوة والعاطفة شهوة .

فهل من عجب وقد باعوا أنفسهم لشهواتهم ، وسخروا ذكاءهم لتزواتهم ، أن يكون لهم فى كل يوم فكرة ، لأن لهم فى كل يوم شهوة ، وأن يكون الرأى عندهم سلعة تباع وتشتري بثمن أعلى أو أدنى بحسب أسعار السوق وتقلباتها .

ياله من قوم بائسين ، لا يهتمهم فى سبيل أطماعهم أن يتخذوا من الطامعين ناصراً وظهيراً ، ولا يهولهم وهم فى رغد العيش أن تشرب أمتهم كأس الحياة مريراً ، ولا يزعجهم أن يحرم المخلصون نعمة الحرية فى منافعهم وسجونهم ، طالماً أنهم يمشون فى الأرض مرحاً ويستنشقون النسيم عبيراً ، ولا ينجلبهم - مع كل هذا - أن يجمعوا الفئات من حول موائد الوفد ليصنعوا بها لأنفسهم خبزاً وفطيراً ، ولا يشينهم أن يستغلوا جهد العاملين ويرفلوا فى مجد مستعار ، فما كانت الحياة عندهم إلا مظهرأ وقشوراً .

الباب الثانى

عهد الدكتاتورية

عهد مشنوم كاد أن يلبسنا الحداد ، لولا روح الضحايا أهمتنا الجهاد ، ولولا أن صمدنا له فباد .

عهد أريد به الفناء بأمة كل مطعمها من الوجود أن تعيش لترقى ، وبيت فيه الشقاء لها من نفر من أبنائها ، ما أكثر ماشقيت بهم وما أكثر ما تشقى .

عهد ظالم وما أجبن الظالم فى قسوته ، فهو يرتكب الظلم ويتخذ من الظلم حجة على تضحيته ، ويمنع الشكوى ويستمد من السكوت أدلة على عدالته ، كمن يقتل ويقبل العزاء فى جنازته .

عهد لم تنكب البلاد بمثله ، من قبل اعتدت فيه يد الإثم على نهضتنا وحريرتنا ، ووحدتنا ، ورجولتنا ، ونزاهتنا ، وسمعتنا ، فلما أن ارتفع الإثم ، تجملت لدى الناس رائحة نهضتنا ، وحريرتنا ووحدتنا ، ورجولتنا ونزاهتنا وسمعتنا .

بيد أنه يجب علينا إذا شئنا أن نتبع تطورات هذا العهد وأدواره أن نذكر الفكرة الأساسية التى قام عليها ، والغاية التى كان على الدوام متجها إليها .

فلم يكن الغرض الأول من الدكتاتورية القضاء على الحياة الدستورية فى ذاتها ، بل القضاء على النهضة المصرية والحركة الاستقلالية ولما كانت الحركة الاستقلالية ممثلة فى الوفد تحتم القضاء على الوفد ، ولما كان الوفد هو الأمة لم يكن بد للدكتاتورية من أن تحاول القضاء على الأمة ، بما لها من وجود سياسى وكرامة وطنية .

أدوار الدكتاتورية

واليكم تفصيل الأدوار التى اجتازتها الدكتاتورية والوسائل التى اتخذتها للوصول إلى غرضها الأساسى من هدم الحركة الاستقلالية ممثلة فى الوفد ، فهى أولاً هدم الوفد كهيئة حاكمة ، ويكون ذلك بهدم الدستور ، ثانياً : هدم الوفد كهيئة شعبية ، وذلك بتلوين سمعته ، ومنع دعايته ، واضطهاد لجانه وأنصاره ، ثالثاً : هدم النهضة من أساسها وبذلك يهدم الوفد بهدم حركته .

الدور الأول : هدم الوفد كهيئة حاكمة :

وتحقيقاً لهذا الغرض بدأت وزارة محمد محمود باشا عهدها بحل البرلمان الوفدى وهدم الدستور إلى أجل غير مسمى ، وإدخال اليأس إلى قلوب الناس من عودة الدستور بشكله الحالى ، وبالأحرى من عودة الوفد إلى الحكم .

وللمذكرة الوزارية بحل مجلس النواب والشيوخ صريحة في هذا المعنى ، فلم تكف بحل المجلسين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بل أشارت بصريح اللفظ إلى الفئة القليلة ومالها من مؤثرات مصنعة لا يمكن أن تنقطع أسبابها في وقت قصير ، وقالت (إن الوزارة ستنتظر في قانون الانتخاب وما يتصل به من أحكام الدستور تعديل ما قد يكون في تعديله إصلاح الحالة التى سبق وصفها) وإن تلك الانتخابات التى ستؤجل إلى الوقت الذى يرجى فيه أن تتجلى إرادة الأمة على وجهها الصحيح) وبعبارة سهلة إلى الوقت الذى ترى فيه الوزارة أن الوفد قد مات وقبر . هذا ما قاله محمد محمود في بيانه الوزارى في ١٩ يوليو ١٩٢٨ فاسمعوا ما جاء في كتابه المزرى كتاب (اليد القوية) بعد مرور سنة من الدكتاتورية :

(حينما التمس محمد محمود باشا - بالاتفاق مع زملائه الوزراء منذ سنة تقريباً - من جلالة الملك اتخاذ ذلك التدبير الجرىء بتعطيل البرلمان لمدة ثلاث سنوات شك كثيرون من المهتمين بالسياسة المصرية في نتيجة هذه التجربة ، وخيل إليهم أن تحديد هذه المدة مبنى على مبالغة في التفاؤل . . لكن رئيس الوزارة كان أصدق حكماً على مواطنيه وميولهم الوطنية من خصومه السياسيين ، بل ومن أولئك الذين كانوا مع أعجابهم بقراراته الجرئية يرتابون في إمكان تنفيذها ، فان الذين تقدموه في الحكم قد حبطوا لأنهم لم يستطيعوا أن يخفوا خوفهم من الوفد ، أما محمد محمود باشا فقد رسم لنفسه خطة أخرى وهى أنه قبل أن يعطل البرلمان دعا المعارضة إلى معاونته ، ولكن لما رفضت المعارضة دعوته أعلن بصورة قاطعة أنه يتولى الحكم وحده دون أن يسمح للوفد بالتعرض للشئون العامة ، وبناء على ذلك صدرت الأوامر إلى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة . . وحيل بين الطلبة والسياسة ، وأصدر قانون جديد لتأديب المحامين ، ولم تحتج الحكومة إلا إلى أشهر قلائل لتقضى على حالة الفوضى والاضطراب . ولتعيد حياة الأمة سيرتها الطبيعية

من الاعتدال والنظام ، فتوطدت سلطة الأمة من جديد وتخلصت البلاد من كابوس الاستبداد الذى أناخت به عليها عصابة باغية من أناس غير مسئولين أطلقوا على أنفسهم اسم « لجنة الوفد التنفيذية » .

سبحان الله حقاً إن يده لأقوى من كل يد قوية ، اذن قد قضى على الوفد وانتهى الأمر ، ولن يعود الدستور فى شكله الحالى كما يقول البيان الوزارى ، وبما أن عودة الدستور رهينة بمشيئة الدكتاتور - وهولن يشاء وفى الوفد بقية باقية - فلن يعود الوفد للحكم ، منطلق بسيط مقنع ، لولا أنه ينقصه شيء واحد لو ذكره محمد باشا محمود لثم له المنطق ، ذلك أنه فاتته أن يذكر تلك الآية الكريمة « ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله » .
ولقد شاء الله ألا تكون للدكتاتور مشيئة .

الدور الثانى . هدم الوفد كهيئة شعبية :

بعد أن هدمت الحكومة الوفدية والدستور معها ، كان على الدكتاتورية أن تهدم الوفد كهيئة شعبية تمثل الحركة الاستقلالية ، ولقد اتخذت لتحقيق ذلك وسائل شتى تتلخص فيما يأتى :

أولاً : تلويث سمعة رئيس الوفد وأعضائه بتوجيه الاتهامات الباطلة إليهم ومن ذلك نشأت قضية سيف الدين وقضايا الفرسان التى انتهت بخذلان ميين للوزارة ولما جوريها من الملقين والمبطلين ، وستكلم فيما بعد عن قضية سيف الدين وأثرها .

ثانياً : منع الدعاية الوفدية : وذلك بتضييق الخناق على الجرائد الوفدية التى لها حظ من الحياة ومصادرة منشورات الوفد ونداءاته ، ومنع اجتماعات الوفد ولجانه ، وذلك فى الوقت الذى أباحت فيه الوزارة لخطبائها وأعراس الوفديين وكرامتهم .

ثالثاً : إرهاب . الوفديين بجميع وسائل الإرهاب - من محاصرة بيت الأمة والنادى السعدى ، وقبض وتفتيش وجاسوسية ، وفصل موظفين وعمد ، ومشايخ وحرمان من حقوق سياسية واقتصادية مما لا يقع تحت الحصر .

وسرى أيضاً فيما يلى كيف ارتقت الوزارة من اضطهاد الوفد والهيئة الوفدية واللجان الوفدية إلى اضطهاد الأمة بأسرها إذ تبين لنا أن الوفد هو الأمة وألا قوة له إلا بها .

قضية أتعاب سيف الدين :

صورة مصغرة للدكتاتورية فى ظلهم ، ثم إثمها ، فى طغيانها ، فى خذلانها . كان المغفور له سعد زغلول يقول إن الانجليز خصوم شرفاء ، وكان الذى يقول هذا الكلام رجل نفاه الانجليز وعذبوه ، ولكنه عرف معنى الخصومة ، وشرف النضال ، فقدر خصمه كما قدر نفسه ، والرجال تعرف أقدار الرجال . والخصومة الشريفة هى التى لا تنزل إلى الدس والخسة ، بل تناضل فى وضوح النهار فقد تنفى وقد تسجن ، وقد تنزل إلى ميدان الحرب فتقاتل ، ولكنها لا تلتقى التهم ، ولا تعمل فى جنح الظلام ولا تحتاتل .

ولقد أدركت الدكتاتورية أن فى الخصومة الشريفة تشريعاً لخصمها ، وأن النفى والسجن يكبران من قدره ويرفعانه إلى أعلى عليين . فلماذا إذن لا يلجأون إلى الخصومة غير الشريفة ومم يخافون ؟ أينشون حساب الضمير ؟ كلا فلن يكون حسابه عسيراً أو يسيراً ، فقد صفى حسابه وظائف معدودات وذهباً نظيراً .

لم يترددوا إذن فى التنزل إلى أدنى وسائل الخسة فى محاربة رجل هو مثال الشرف والأمانة والطهارة فعمدوا إلى قضية أتعاب سيف الدين يلفقونها ويستغلونها استغلالاً مزيهاً ولا أراى فى حاجة إلى تفصيل حوادثها وحسبى أن أسجل عليهم ما سجله حكم القضاء العادل من أنهم لم يتورعوا عن الدس والسرقة والتزوير وشراء ذمم الشهود فى سبيل خصومتهم الدنيئة .

الدور الثالث : هدم النهضة المصرية :

أو العمل على القضاء على الأمة كمجموع سياسى له وجود قومى وكرامة وطنية . ذلك أن الدكتاتورية أحست منذ أول الأمر أن هدم الوفد ليس من الهنات العينات وزاد هذا الإحساس قوة بعد صدور الحكم ببراءة زعيم الوفد وزميليه فلم تر مناصاً من أن تهدم النهضة فى ذاتها وتدمر الحركة الوفدية من أساسها ، فعمدت

إلى الأمة في مجموعها ، وهيئاتها ، وطوائفها وحرقاتها ، بل وسمعتها ، وأعطت فيها معاول التدمير والتشويه ، فلم تبق ولم تذر وإلّكم قائمة سوداء من بعض أعيالها ضد طوائف الأمة وأنظمتها وحرقاتها :

١ — الصحافة : وهي لسان الأمة ومرآة رأيها عطلتها جميعاً بكم أفواهها ، أقول جميعاً ولا أقولها عفواً فالأفواه تكم إما بأقوالها فعلاً أو بإقوالها حكماً ، ويكون ذلك بالتهديد بإقوالها أو بحشوها ذهباً .

لم يكف الدكتاتورية تعطيل المادة الـ ١٥ من الدستور ، وبعث قانون المطبوعات من رسمه ، ومخالفة هذا القانون نفسه في كثير من أحكامه ، بل فتحت خزائنها — خزائن الأمة — لشراء ضائير بعض الصحفيين ، عسى أن يفسدوا على الأمة ضميرها فتضل سبيلاً .

ومن عجيب ما يذكر في هذا الصدد ذلك البلاغ الرسمي الذي أصدره محمد محمود باشا في ٢٩ يناير ١٩٢٩ ينذر فيه الصحافة بالويل والثبور ، وفيه يقول : (أما التحقير والتشهير والرمي بالباطل بل القذف بحوادث يجهلها هؤلاء النقاد أما ذلك والظعن في وطنية الوزارة فإنها لا تقبلها بحال عن الأحوال ، وتحظرها على كل جريدة من الجرائد ، ومن يفعل ذلك من الصحف فلا مناص من تعطيله تعطيلاً نهائياً) .

ولا ريب أن دولة الدكتاتور لم يكن متمتعاً بصفو مزاجه يومئذ فأبرق وأرعد ونهى وتوعد ، وهكذا تكون حرية الصحافة في القرن العشرين .

ولا يفوتنا ونحن في عيد الجهاد والتضحية أن نسجل في قائمة الشرف أسماء الصحف التي سقطت أو جرحت في الميدان دون أن يسقط علم الجهاد من يدها وهي الجرائد اليومية وفي مقدمتها :

جريدة البلاغ لصاحبها الأستاذ عبد القادر حمزة .
جريدة كوكب الشرق لصاحبها الأستاذ أحمد حافظ عوض بك .
جريدة وادي النيل : لصاحبها محمد أفندي الكلزة .
جريدة الشرق الجديد التي حررها الأستاذان محمد توفيق دياب وعباس محمود العقاد .

جريدة لا تبرى لصاحبها الأستاذ غانم .
والجرائد الأسبوعية وفي مقدمتها :

مجلة روز اليوسف لصاحبها السيدة روز اليوسف ومحورها الأستاذ محمد
التابعى .

الرقيب لصاحبها الأستاذ جورج طنوس ومحورها الأستاذ محمد التابعى .
الشرق الأدنى لمحرره الأستاذ التابعى .

المستقبل : لصاحبه الأستاذ إسماعيل وهبى .
البلاغ الأسبوعى لصاحبه الأستاذ عبد القادر حمزة .

هذا فضلاً عن الجرائد الأخرى التى ألغيت رخصتها أو عطلت فهى تنوف عن
المائة عدا ، وترتب على ذلك أن كثيرين من الكتاب والعمال راحوا ضحية
للدكتاتورية وعسفها .

٢ - الاجتماعات : ذكرنا فيما قبل أن الدكتاتورية لم تطلق صبراً على اجتماعات الوفد
ولجانها فمنعتها منعاً يكاد يكون باتاً بمقتضى قانون الاجتماعات السابق ، ولكن ذلك
القانون مع ما فيه من نصوص مقيدة للحرية لم يستوفى في نظر الوزارة شرائط القهر
والإرغام فعدلته بقانون من عندها هو الكلمة الأخيرة في الرجعية والإرهاب ، فقد
أقامت من رجال البوليس قضاة يمنعون ويفضون الاجتماعات حسبما يشاؤون ،
وعاقبت بالحبس أو الغرامة الباهظة من يخالف نصوص هذا القانون ، وفيما يلى
ملخص وجيز لما أدخله ذلك القانون الباطل من تعديلات على تشريعات البلاد :

أولاً : لرجال البوليس الحق في اعتبار كل اجتماع خاص اجتماعاً عمومياً وأن
يأمروا الداعى أو الداعين إلى هذا الاجتماع بالغائه ، فإن توقفوا عدوا مخالفين
ووقعوا تحت العقاب .

ثانياً : وكذلك يعد الداعى مذنباً إذا صدر الأمر إليه من رجال البوليس بعدم
إقامة احتفال لتكريم أى شخص ثم خالف الأمر بأن شرع في إقامة الاحتفال .

ثالثاً : ويعاقب أيضاً المدعو الذى يعد بتلبية الدعوة بعد أن يكون البوليس قد
أصدر أمره بمنع الاجتماع .

وقد استصدر هذا المرسوم في ظروف غريبة ، ان دلت على شيء ، فعلى عقلية نوع معين من الوزراء الدكتاتوريين .

قبل صدور هذا القانون كانت تقام حفلات سمر ليلية ابتهاجاً بحكم البراءة في قضية أتعاب سيف الدين ، ولم تكن هذه الحفلات إلا مظهراً لذلك الفرع الصميم الذى انتشر في البلاد من أدناها إلى أقصاها .

بيد أن مراحل الغيظ كانت تغل في قلب معالى أحمد باشا خشية وزير الحقانية ، إذ بينما هو يعانى الأتراح ، كان الناس لا يحترمون له حزناً ، يقيمون الأفراح والليالى الملاح . وبلغ الأمر متناه عندما امتدت الأفراح من القاهرة إلى الجيزة ، وأعلن حضرة عبد المجيد بك رضوان أنه سيقم في الجيزة حفلة تكريم لدولة الرئيس الجليل وزميلنا الأستاذ ويصافى واصف في يوم الجمعة ٢٢ مارس ١٩٢٩ .

كلا ، فإن هذا لا يطاق ، أمة أنقذناها بهدم دستورها ، أفلا تشترك في أحزان دكتاتورها ، بل وتظهر الشئمة بإظهار سرورها . إذا ان مثل هذا المجون لا يعالج إلا بقانون .

وبناء عليه استصدر القانون في بضع ساعات ، ولما كان لابد من صدوره قبل الحفلة بيوم واحد على الأقل فقد صدر في ٢١ مارس من غير أن ترفق به مذكرة تفسيرية ، إذ المذكرة تنتظر أما الحفلة فلا تنتظر .

وهكذا خسرنا حفلة وكسبنا قانونا . . سخف في سخف ، لولا أنه مضحك لأبكى . ومنذ صدور هذا القانون منعت الحفلات باتاً حتى انه لما عقدت اتفاقية النيل وكانت الوزارة وأنصارها يروجون لها بكل وسائل الترويح ، طلبت جميع المديرية عقد اجتماعات لدراسة هذه الاتفاقية الحيوية ، فكان المنع باتاً استناداً إلى القانون الجديد .

وأشد من ذلك وأدهى أن البوليس كان يستند على نصوص هذا التشريع الدكتاتورى لفرض اجتماعات الزباين في مكاتب المحامين كما حصل في دمنهور في مكتب الأستاذ سعد الأنصارى ، أو فرض اجتماعات لجنة الوفد في دار الأستاذ عاذر

جيران المحامى برياسة الأستاذ النقيب محمود بك بسيونى وكيل مجلس الشيوخ ،
وفى غيرها من البلاد .

٣ - الموظفون :

الاهتمام بالسياسة : أما عن الرأى السياسى فمما لا شك فيه أنه ليس للموظف
فى أثناء تأدية وظيفته أن يتأثر بأهوائه أو ميوله السياسية أو يدخل السياسة فى أى
شأن من شئون عمله ، ولكن الموظف خارج وظيفته إنسان له حقوق الانسان
ومصرى له ما للمصرى ، غير أن الدكتاتورية حرمت على الموظفين - وهم من
خيرة الأمة وصفوتها - أن يعنوا بمصير بلادهم ، فحظرت عليهم السياسة بتاتاً ،
ونصت على ذلك فى التعديل الذى أدخلته على المادة ١٤٤ من القانون المالى (يحظر
على الموظفين والمستخدمين أيضاً أن يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية
آراء أو نزعات سياسية ، وكل مستخدم يخالف حكماً من هذه الأحكام يكون قابلاً
للعزل) .

إذن حرم على الموظف خارج وظيفته ما لم يحرم عليه حتى فى سنة ١٨٨٢ ،
وأرجعتنا الدكتاتورية بجرة قلم خمسين سنة إلى الوراء . ولو أنها أخلصت النية فى
هذا المنع لكان الأمر بعض الشيء ، ولكنها أحلت لقوم ما حرمتهم على آخرين ،
وأطلقت أبدى موظفى الإدارة بل وكثيرين غيرهم من الموظفين فأمعنوا فى العمل
السياسى والدعوة السياسية ، فى الوقت الذى اضطهدت فيه آخرين لمجرد الشبهة
فى ميولهم السياسية ، والأمثلة على ذلك عديدة .

المحسوبة : نفشت المحسوبة والحزبية فى وظائف الحكومة فى عهد الوزارة
السابقة إلى حد مريع لم تبلغه فى أى عهد آخر ، ولدينا إحصاء دقيق عن التعيينات
الاستثنائية فى الثلاثة الشهور الأولى من العهد الدكتاتورى فقد بلغ عدد التعيينات
الاستثنائية فى تلك المدة ٥٧ ، بينما بلغ عددها ٣ فقط فى عهد وزارة النحاس باشا
و ٦ فى الثلاثة الأشهر الأولى من وزارة عدلى باشا البرلمانية .

ويلاحظ أن التعيينات الاستثنائية فى المدة الأخيرة من العهد الدكتاتورى زادت
أضعافاً مضاعفة عما كانت عليه فى الشهور الأولى ، فقد حشر أنصار الوزارة

والمقربون إليهم في الوظائف الكبيرة والصغيرة على السواء ، ومن لم يظفر بوظيفة فاز
بمرتبة ضخمة من المصاريف السرية .

وهكذا أصبحت وظائف الحكومة وقفاً على نفر يعد على الأصابع من رجال
العهد البائد ، وهكذا دب الفساد في كل فرع من فروع الحياة في عهد هو الفساد
بمعناه .

٤ - القضاء :

لم يتورع العهد البائد عن المساس بقدسية القضاء والتعريض بعدالته ناسياً أن
واجب الحكومة الأول هو أن يطمئن الناس إلى عدالة القضاء وأن تكفلها لها من
منازعاتهم ، وأنها إذا عملت على نزع ثقة المتقاضين من قضائهم فلا مناص من أن
يقتص الناس لأنفسهم ويأكلوا بعضهم بعضاً وفي هذا انهيال لسلطان الحكومة
نفسها .

قواعد أولية ، هي الألف والباء في كل حكم ، ولكن الدكتاتورية تجاهلتها
فسعت إلى خنقها .

فلقد كانت وزارة الحفانية تحاول السيطرة على ضباط القضاء فإذا لم يصادف
حكم المحكمة هوى من نفس الوزير أو تعارض مع سياسته بادر إلى حرمان تلك
المحكمة من سلطتها ، إما بتشتيت أعضائها بطريق إدارى أو بتشريع خاص .

٥ - المحاماة :

المحاماة والطلبة هما الفريقان اللذان اختصها كتاب اليد القوية بشرف
الذكر ، كما خصها الشارع الدكتاتورى بشرف التشريع الخاص ، ولئن استهدف
المحامون لغضب الدكتاتورية فعن جدارة واستحقاق .

فعلى أثر حل المجلسين ووقف الدستور أضرب المحامون عن العمل احتجاجاً
على عدوان الوزارة ، وفى أواخر ديسمبر من السنة الماضية اجتمعت الجمعية
العمومية للمحامين الأهلين لانتخاب النقيب والوكيل ، وخمسة أعضاء لمجلس
النقابة بدل الذين انتهت مدتهم وكانت الحكومة قد بذلت مجهود الجبارة لإنجاح
مرشحيتها ، وإليك ما أسفر عنه هذا المجهود : فشل على طول الخط لمرشحيتها

يقابله نصر على طول الخط للوفدين فأعيد انتخاب الأستاذ النقيب محمود بك بسيوني والأستاذ كامل بك صدقي وكيل النقابة وانتخب الاساتذة محمود فهمى جندية وعبد الله الحديدي ويوسف الجندى وميخائيل غالى وزهير صبرى أعضاء لمجلس النقابة وفاز الجميع بغالبية ساحقة من الأصوات .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قررت الجمعية العمومية بإجماع الآراء تجريد احتجاجها على وقف الدستور وتعطيل الحياة النيابية والحريات الدستورية .

ثم جاءت قضية سيف الدين ، وكان نصر جديده للمحاماة وللمحامين على الدكاتورية والدكتاتوريين .

فهل من عجيب إذا خرج وزير الحقانية عن طوره ، وصب عليهم جامات جوره ؟ فشرع وقن وتحايل وتفنن ، وراح يضيق الخناق على المحامين فى أتعابهم ويهدد فى أرزاقهم ثم ينقل الاختصاص فى التأديب إلى محكمة ليس فيها مندوب عن نقابته . وقد أضرب المحامون أسبوعاً احتجاجاً على هذا القانون الباطل لما فيه من مساس بالدستور واستقلال القضاء وكرامة المحاماة فأكرم بالمحاميين والمحاماة .

٦ - الدعوى العمومية والحرية الشخصية :

باسم قانون حماية الموظفين اعتدت الوزارة السابقة على حق من أقدس الحقوق واعترف لكل مصرى منذ أن كان لمصر قانون ، وهو حق المجنى عليهم فى رفع شكواهم إلى القاضى مباشرة بطريق دعاوى الجنح المباشرة ، سواء أكان المشكو موظفاً أم غير موظف .

حق من حقوق الانسان أولية تقضى به القوانين بل وناموس الاجتماع سلبته وزارة محمد محمود من أفراد الشعب ، فسمحت بذلك لعمالها من رجال الإدارة أن يعتدوا على الناس الأمنين فى بيوتهم وفى أعيالهم ، ويتهكوا الحريات المقررة فى الدستور من غير أن يكون للمجنى عليه الحق فى أن يذهب إلى القاضى مباشرة ، قائلاً لى ظلمت فأنصفنى . . بل عليه أن يرفع شكواه إلى النيابة العمومية وليس للنيابة - وهى صاحبة الحق فى الدعوى العمومية - أن تحقق أو ترفع الدعوى من غير إذن الوزير ، وحاشا أن يأذن وهو المعتدى .

اعتداء على الأمة وعلى القضاء ، وعلى الموظفين أنفسهم إذ لا ضمان لموظف يتعدى عليه موظف آخر بأمر الوزير ، بل هو اعتداء على أبسط قواعد العدالة فما من عدالة مهما كانت عرجاء تسلب المظلوم حق التظلم حتى ولو لم تنتصف له .

ولقد اتخذت الدكتاتورية من هذا القانون شعاراً لإجرامها بل وحافزاً له ، فكان البوليس يدخل البيوت وينتهك حرمانها ويقبض على الناس من غير وجه حق ، ويعتدى على الشيوخ والنواب في المساحة الملكية ويقسو في الضرب ، والإيذاء إلى حد إصابتهم بجروح وكسور خطيرة ، فيرفعون الشكوى إلى النيابة ، وهذه ترفعها إلى الوزارة ، وهذه تودعها سلة المهملات .

٧ - الطلبة :

لم تتحرج الدكتاتورية عن شيء فحاولت بحجة منع الطلبة عن الاشتغال بالسياسة أن تستميلهم إليها ، وتستخدمهم لأغراضها ، وبالرغم مما أصدرته من منشورات وقوانين لحظر السياسة على الطلبة سمحت لبعضهم وهم نفر يعد على الأصابع أن يخطب ويكتب عجزاً سياستها ، مروجاً دعوتها ، وحاولت فوق ذلك أن تنشر الجاسوسية والإرهاب بين صفوف الطلبة الأبرياء ، ففصلت منهم من فصلت واضطهدت من اضطهدت ، وتذرعت بأسباب واهية للتكيد بهم ، كإرسال تلغراف تعزية لدولة الرئيس الجليل أو الذهاب إلى بيت الأمة أو ما إلى ذلك .

وأنا نرجو من الوزارة الحاضرة أن تعيد هؤلاء الطلبة المفصولين إلى مدارسهم فتحمو بذلك صفحة سوداء للوزارة الماضية وتعيد للحق نصابه .

هذا بالإضافة إلى ما قامت به وزارة محمد محمود - بالاتفاق مع الدكتاتور الحقيقي - لورد لويد - من عقد اتفاق النيل - والاتفاقات المالية ، وقد أصدر الوفد المصرى مذكرة فنية نشرت على الأمة ، ورفعت إلى السدة الملكية بين الوفد فيه خطورة هذا الاتفاق من الوجهتين الدستورية والفنية ، والتمس من جلالة الملك أن يعقد البرلمان للنظر في هذه الاتفاقات الخطيرة التي يتعلق بها مصير الأجيال الحاضرة والمقبلة ويدرسها دراسة مستوفاة تمهيداً لإبداء الرأي فيها طبقاً لأحكام الدستور .

المصاريف السرية : أما المصاريف السرية التي بددتها الوزارة في مصر وفي رحلة محمد محمود باشا إلى إنجلترا فالفهم أنها تربو على ٣٨٠ ألف جنيه وما خفى كان أعظم . . تبديد لأموال الدولة وشراء للذمم ، وضياع للأموال ، وضياع للرجال ، ذلكم هو العهد المشؤم الذي أنقذت من شره البلاد .

مرتبات الوزراء : لم ينس الوزراء أنفسهم فرتبوا لكل منهم مرتباً خاصاً اصطلمحوا على تسميته بمرتب التمثيل ، فللرئيس ٥٠٠ جنيه ولكل وزير ٣٠٠ جنيه ، ماعدا وزير الخارجية له من المصاريف السرية عشرة آلاف جنيه ، هذا بينما الوزراء في عهد البرلمان أنقصوا من مرتب كل منهم ٣٠٠ جنيه سنوياً .

الضرائب غير الرسمية : غير أن النهم لا يشبع فللدكتاتوريين حاجة لا تنقطع إلى الجاه والمال ، فقد جمع حزب الأحرار ما ينيسف على الخمسين ألف جنيه لتأسيس ناد لحزبهم حتى ضج الناس بالشكوى .

وفوق هذا فقد كان أنصار الوزارة وأقرباؤها وأذناها يبيعون وظائف العمدة والمشايخ بأثمان محددة ، ومن شاء نموذجاً لهذه الفضيحة فليذهب إلى أسيوط ويسمع ما يقوله القائلون ويؤكداه العارفون .

البوليس السرى والجاسوسية : أما عن الجاسوسية فحدث ولا حرج فلمحمد محمود أن يفخر بعهدته التعس الذي يز في الجاسوسية والإفساد عهد الاستبداد القديم في تركيا وروسيا ، فقد كان الجواسيس ينثون حول الناس الأميين يتبعونهم كظلمهم ويتلصصون على جهرهم وسرهم ، ويفترون على ذمهم والدكتاتورية من

ورائهم تتحرش بالأقوياء منهم ، وتبطل بالضعفاء فيهم ، وفوق هؤلاء وهؤلاء عين الله ناظرة وساهرة .

ولقد كان عدد الجواسيس الذين يحيطون بفندق سان استفانو أثناء إقامة دولة الرئيس الجليل فيه يبلغ الـ ٨٧ من رجال البوليس السرى ، فإذا خرج دولته إلى الزهرة في سيارته تبعته سيارة البوليس ، وحدث مرة أن سيارة الرئيس غابت عن أنظارهم فراح المساكين يطوفون الشوارع ويدخلون البيوت ، ويسألون بلهف هذا وذاك ، إذا كانت سيارة الرئيس قد ذهبت من هنا ، أو من هناك .

البوستة : منعت الجرائد من نشر نداءات الوفد وبيانات الهيئة الوفدية فاضطر الوفد لإصدارها في نشرات توزع على الناس ، فصدرت الأوامر بالقبض على الموزعين ، والطابعين وبتفتيش المنازل الخ . . ولكن بقيت النشرات التي ترسل في البوستة ، فهل من سبيل لضبطها غير العبث بالمراسلات الخاصة ، ما من سبيل إلا بتحويل موظفي البوستة سلطة دكتاتورية في فتح الخطابات بالرغم من نص قانون العقوبات الذي يعاقب في المادة ٣٥ منه كل من فتح مكتوباً من المكاتب المسلمة للبوستة بالغرامة وبالعزل في الحالتين ، ولكن هل لقانون العقوبات أهمية توازي مصادرة بعض النشرات ؟

وهل للدكتاتورية دستور أم قانون ؟ كلا .

تفتيش المنازل ومصادرة عريضة الشعب المصرى :

استفحلت الحالة في شهرى فبراير ومارس من السنة الحالية وعلت صيحة الغضب من مظالم الدكتاتورية ومخازيها ، فوقع مئات الألوف من المصريين على عرائض جاء فيها « انهم يفرعون فيها إلى السدة الملكية مما نزل بالبلاد بسبب تعطيل الحياة النيابية تعطيلاً فعلياً أدى إلى حرمانها من حرياتنا المقدسة وإلى تصرف الوزارة في شئون الأمة الحيوية فكان من ذلك أن مضت الوزارة في تنفيذ مشروع خزان جبل الأولياء والاتفاقات المالية وسواها مما يكلف الخزنة ملايين من الجنيهات ، ولذلك يلتمسون عودة الحياة النيابية فعلاً حتى يتمكن ممثلو البلاد من إبداء رأيهم في تلك المشاريع الخطيرة وغيرها من شئون البلاد الحيوية » .

هذه العرائض البريئة التي هى حق مشروع لكل مصرى أقضت مضاجع الوزارة فأمرت بمصادرتها وبتفتيش منازل الوفديين في جميع نواحي البلاد ، وكانت فظائع وكانت أهوال ، ففى جميع البلاد اقتحم البوليس دور الأهالى يبحث عن تلك العرائض فلم يتمكن من العثور عليها ، ولئن عثر عليها فلم يكن فيها ما يعاقب عليه ، فهل قرأتم أو سمعتم في بلد غير مصر أن حكومة متمدنة تهىء رجالها ليقترحموا منازل الأمنين في كل وقت من الليل ، أو النهار للبحث عن عرائض بريئة إذا وجدوها أهملوها ، وإذا لم يجدوها خرجوا من الدار كما دخلوها .

إنما هو الفرع أرادوا أن ينشروه ، بل هو الخذلان أرادوا أن يستروه ، فانتهكوا حرمة المنازل وحرمة الحرائر .

سمعة الأمة ووحدها :

ما الذى بقى للأمة ولم تمتد إليه يد العبث والتدمير ؟! بقيت لها وحدتها فى الداخل وحسن سمعتها فى الخارج .

أما عن سمعة البلاد فإن الدكتاتورية إذا لم تبذل فيما مضى مجهوداً كبيراً لنشر دعوتها فلأن المحافظين من الانجليز كانوا فى مراكز الحكم وكانوا غلاة الاستعماريين يقومون بنشر الدعوة عنها فى جرائدهم ولا بدع فالمصلحة واحدة مشتركة أما حزب العمال وتأييده للدستور المصرى والديمقراطية المصرية فأمر لا قيمة له أو اعتبار ، فهم جماعة من حثالة القوم مثلهم مثل الوفدين فإذا نشر الوفد دعوته فى أوساطهم وكتبت جريدة مصر فى لندن ما كتبت ، وتكونت لجنة من الديمقراطيين الانجليز لتأييد الحياة البرلمانية فى مصر — كان هذا لا يجدى فتيلة فهم ثائرون يؤيدون ثائرين ، ولن يعود العمال الانجليز إلى الحكم كما لن يعود إليه أحد من الوفدين .

ولكن الزمان قلب .. وها هم العمال يعودون إلى الحكم فهل أسقط فى يد أصحابنا الدستوريين ، كلا — فهم حكومة للعمال ، وإن كانوا ارستقراطيين وهم أنصار الديمقراطية وإن كانوا دكتاتوريين .

بمثل هذا السخف ملأوا كتاب اليد القوية الذى وزعه بصفة خاصة على حكومة العمال ونوابها وهيئاتها ، وفيه طعنوا على الأمة وكفائها ونزاهتها طعناً فاحشاً مدعين أن الأمة لا تحكم إلا باليد القوية فلا تستحق حرية ولا دستوراً ، وراح محمد محمود إلى لندن يندد بسمعة أمته فى جريدة الديلى اكسپريس بتاريخ ٢٤ يونيه ١٩٢٩ قائلا : (انى أقول بكل صراحة ان نظام الحكم الحاضر فى مصر هو الوحيد الذى يليق بها ويطابق حاجاتها) .

ولكن دعوتهم فشلت ومخازيم فضحت ودولتهم سقطت ، فماذا يفعلون ؟ مسلمون وأقباط :

بقيت للأمة وحدة مقدسة لم تمتد إليها يد بالرجس حتى الآن ، فليمزقوها وليخربوا بيوتهم بأيديهم وبعدهم الطوفان .

هذا مسلم وذاك قبطى ، نعم ولكن هذا مصرى وذاك مصرى .

مصر الجليلة الفتية ، هي هي ، وقد اندمجت جميع العناصر في عنصرها مصر
الناهضة . . مصر المشرقة هي هي وقد تفتحت جميع العيون لنورها . . . مصر
المجيدة ، مصر الشهيرة هي هي وقد تعانق أولادها الشهداء في قبورها .

أما هذا الضعيف العاجز فخذوا دمه فدية واتركوا وحدتنا سليمة ، ولئن
غاظكم منه أن يكون أكثر احتراماً للنبي الكريم من بعضكم وأن يرى في رسول الله
أسوة حسنة للناس يتشبهون به في أمانته وقد بعث ليتمم مكارم الأخلاق ، لئن
غاظكم ذلك منه ولم يغظكم في الواقع إلا إخلاصه لوطنه فاطلبوا إلى الله أن يهبكم
شيئاً من الإخلاص ، وهو تعالى مصدر الإخلاص واذكروا ما جاء في حديث
قدسي : (الإخلاص سر من أسرارى أودعه قلب من أشاء من عبادى) .

القسم الثانى

سقوط الدكتاتورية

أما سقوط الدكتاتورية فالعهد به حديث ولا يزال حاضراً في أذهانكم فلا
حاجة للإسهاب فيه .

ويكفى إن نقول أن لسقوطها أسباباً خارجية وداخلية :

أما الأسباب الخارجية أو السياسية ، فهي :

أولاً : الانتخابات الانجليزية وفوز العمال فيها . وكانت جريدة السياسة
كعادتها في الصلح تعلن حتى اليوم الأول من الانتخاب فوز المحافظين بالرغم من
ظهور النتائج لمصلحة العمال .

ثانياً : سقوط اللورد لويد ، والفضل فيه للأحرار الدستوريين زادهم الله صدقاً
على صدق .

ثالثاً : المقترحات البريطانية : والفضل فيها لساعى البريد كما تعلمون . ولا حاجة
بنا إلى العودة إلى حديث المفاوضات ، فقد شرحناه من قبل .

رابعاً : الحشرة الأخيرة : لما رجع محمد محمود من لندن حاملاً المقترحات حاول هو وجماعته أن يعدلوا قانون الانتخاب كما فصلنا ذلك من قبل ، ولكن الانجليز أرادوا في الواقع أن يتفقوا مع الشعب المصرى وأن يكون اتفاقاً حراً لا مزيفاً ، فكانوا في ذلك متفقين مع الرغبة الصادقة في أن تكون بين الشعبين مودة خالصة لا تزعمها الحوادث ، ولما لم يكن للدكتاتورية حياة مع عودة الدستور فقد اضطر محمد محمود رغم أنه أن يستقيل بعد أن بقى شهراً ونيفاً وهو يتلاعب تارة ويتذلل أخرى ويتحمل جميع صنوف الهوان من الجرائد وغير الجرائد ، فكان دكتاتوراً بوالا يبدى حراكاً ، ولا يهدر ولا يزجر ، منتظراً كلمة القدر من بين شفتى خصمه العنيد دولة النحاس باشا .

وهكذا هوت الدكتاتورية إلى الهاوية وبس بها قرار ، وانتقم الله للأمة منها فهانت أخيراً بعد أن ماتت مراراً .

الانسحاب من الانتخابات :

وكان الله أراد للدكتاتورية أن تموت موتاً أبدياً فألهم الأحرار الدستوريين أن ينسحبوا من الانتخابات لأسباب أتحدى أى عاقل أن يفهمها اللهم إلا إذا كان الانسحاب من ميدان النضال هو هو النضال الذى توعدنا به محمد محمود باشا في حديثة في أوروبا في بلاغه الرسمى الذى أصدره من أوروبا .

أما السبب الحقيقى فهو توقعهم هزيمة محققة في جميع الدوائر ، وهو سبب يعرفونه هم قبل غيرهم ، ولا نرانا بحاجة إلى التدليل عليه وليس يصح في الأذهان إذا احتاج النهار إلى دليل .

السوزارة العدلية

وعلى أثر انهيار الدكتاتورية بسقوط وزارة محمد محمود باشا عينت الوزارة العدلية ، وهى وزارة لا يشك أحد في حيادها ونزاهتها ولقد أخذت الوزارة على عاتقها التمهيد للانتخابات البرلمانية وعودة الحياة الدستورية ، وهو عمل جليل برهنت الوزارة على أنها جديرة به ، وقديرة على تحمل أعبائه .

تلکم لمحۃ وجیزۃ عن الاسباب الخارجیۃ والمباشریۃ والمباشرة التی أدت إلى سقوط الدكتاتوریه . أما الاسباب الداخلیۃ وهی الرئیسیۃ فتنحصر فیما یأتی :
أولاً : ثبات الأمة وجهادها ومغالبتها للحوادث ، وهو المحور الذی تدور علیه خطبتنا وتکلمنا عنه طویلاً فیما تقدم .

ثانیاً : جهاد الوفد والهیئة الوفدیۃ .

أیها الشیوخ والنواب . . .

لقد استحققتم ببطولتکم تقدیر الوطن

أیها السادة . . لقد عاد الدستور .

* * *

خطبة الاستاذ مكرم عبيد في حفلة الشاي في الاسكندرية*



سادق واخوانى

أشكر فضلكم وأكرر شكرى وادعا وفخورا ، فمن كان مثلى صغيرا كفاه فخرا
أن يكون شكورا ..

ومن كان يطلب فضلا فحسبه أن يكون للفضل ذكورا ، ومن رام رفعة لنفسه
فليرتفع بأتمته ، فإن له على أكتافها طريقا الى السماكين قصيرا .. (هتاف) .

ومن راح يسعى الى سؤدد فما أقل من كان بغير أتمته كثيرا .. ومن ظل يزهو
بمجد شخصه ، فيالبؤس من شاد على أنقاض أتمته قصورا ..

ومن لم يستمع صوت الضمير مناجيا ، فان للحق صوتا سيسمعه الغافلون
زئيرا ..

ومن استمر الظلم والغلبة لأتمته ليكتب الظفر لشهوته ، فليرتدع فالظلم يقسو
على المظلوم دهرًا وعلى الظالمين دهورًا .. (هتاف عال) .

مصر الأزلية

أيها المواطنون الكرام

ليس لى بإزاء هذا الشعور الوطنى المحتشد ، والإخلاص البرىء المتقد ، إلا
أن أحنى الرأس إكبارا واجلالا لتلك الوطنية المصرية العجيبة التى إذا ما بجلت

* بمناسبة عودته من إنجلترا في ٧ سبتمبر ١٩٢٩ .

حينما فلتندخر ، أو خبت فلتستعر ، وسواء عليها أتستعجل الهجوم أم تدفع وتنتظر ، فهي في الحالين تريد فتقتدر (هتاف) .

مرحى لهذه الأمة العريقة الجد ، الفتية الولد ، ربيبة المجد حليفة الأبد ؛ . . .

مرحى لأمة كلما أرادوا لها فناء اشتقت من عناصره خلودا ، أو أنزلوا بها ظلما اتخذت من أعوانه جنودا ، أو استلنوا لها قناة ثبت الله أقدامها فبرزت أقوى يقيناً وأصلب عودا .

مرحى لأمة تعبت الحوادث في مرادها ، ونفدت الحيلة في استعبادها ، فلئن مزقوا دستورها فليس ذلك لمطعن في جدارتها كما افتروا عليها كذبا بل لأنهم رأوا في الدستور سبيلا قريبا إلى بعيد أطاعها ، ولئن حظروا اجتماعها فلأنهم خافوا إجماعها ، ولئن انتهكوا رأيها وشعورها فذلك حتى لا يتدفق للناس نورها ، ولئن أرادوا لوفدها وأدا ، فلأن المصريين قطعوا باسمه عهدا أن يتخذوا من المجد مهذا ، أو لحدا ، وأن يكونوا في بطولتهم كما كان زعيمهم في حياته سعدا وفي موته سعدا (تصفيق حاد) .

فليريدوا إذن ولترد الأمة فمشيئة الأمة فوق ما يشاءون . . تلك عقيدتي في أمي ، بها أدين ، ولها أحيا ، وعليها أموت ، تلك تحيتي إلى مصر ، تحية ناء وقد عاد إلى ربوعها ، صاد وقد انتهل من ينبوعها « هتاف » .

الرئيس مصطفى النحاس

غير أنى أرى واجبا فرضا على ، هو فرض الرغبة لا الإلزام ، وواجب الاخلاص والاجلال أن يحيى في هذه الأمة الكريمة في شخص زعيمها وابن زعيمها ، الأمين ، صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى .

عندما قبض سعد إلى رحمة ربه كانت نكبة الأمة فيه مزدوجة لأنها لم تحسر فيه زعيما فقط بل رجلا عظيماً أيضاً .

أما الزعامة فميسورة ، وأما العظمة فنادرة إذ الزعامة منصب من عمل البشر ، أما العظمة فقوة كامنة من صنع الله ، لا تبرزها إلا الحوادث والعبر ، فهي قيس إلهى تلهبه يد القدر ، كلما مست الحاجة أو وافى الخطر (تصفيق) .

كان على الأمة إذن أن تبحث عن زعيم لا عظيم ، إذ العظيم يبحث عن نفسه ، أو تبحث الحوادث عنه . ولقد اجتمعت كلمة الأمة على مصطفى النحاس الذى توافرت فيه صفات الزعامة فجمع بين صلابة تدعو إلى الرهبة ، وبساطة تبعث على المحبة ، وبين إرادة تأمر وقلب يأتمر « هتاف ليحي النحاس باشا » .

وكان مصطفى معروفا بين المصريين بما عرف عن المصطفى عليه السلام عند القرشيين . فالكل أجمعوا على نعته بالنزبه الأمين . أمينا لنفسه ، أمينا لغيره ، أمينا لقوله ، أمينا لفعله ، أمينا لربه أمينا لأمته . (هتاف عال) .

والأمين كما يحب يهاب ، فهو يرجى ويخشى ، إذ الصديق يرجوه أمينا لوعده ، والخصم يخشاه أمينا لوعيده (تصفيق) .

أجمعت الأمة والوفد على أن يكون مصطفى النحاس رئيسا وزعيما ، ولم يخرج على هذا الإجماع إلا مصرى واحد هو مصطفى النحاس نفسه ، فقد لبث يؤكد فى الوفد وفى كل مجال أنه لا يقبل الزعامة ، لا لأنه يحذرهما بل لأنه يقدرهما ، ولأنه اعتقد أنه لا يستطيع أن يملأ الفراغ الذى تركه سعد ، ولكن الوفد قرر بإجماع الرأى إسناد الرئاسة إليه فأذعن مضطرا ، وكان البعض منا يظن أن فى فرضه للرئاسة تواضعا منه ، والحق لم يكن فى ذلك متواضعا ولا دعيا ، بل كان أمينا فقط ، أمينا لتلك الأمة التى أحبها ووهب لها نفسه ليكون هى كبيرة لا ليكنز هو كبيرا (تصفيق) عندئذ بدأت أرى فى الزعيم الجديد عظمة كامنة ، إذا أتيت لها الظروف برزت رائعة ، إذ العظيم من عظمت نفسه وتضائل وهمه وكبر عمله وقل زعمه . . .

وقد كان لى وأنا الأخ الصغير أن أتبع غو العظمة فى نفس أحنينا الكبير الذى أصبح لنا أبا بعد أبينا ، فرأيت رئيسا لمجلس النواب ورئيسا للوزارة ، ولكن المناصب من مستلزمات الزعامة لا العظمة ، بل قد يكون المنصب قبرا للعظمة كما يكون مهدا لها ، ومظهرها لضعة النفس كما قد يكون مظهرها لكبرها ، إذ الكبير من كبر المنصب به ولم يكبر بمنصبه (تصفيق) .

ولقد كان المنصب كبيرا بمصطفى النحاس الذى توافرت فيه صفتان بارزتان أحس بهما كل من اتصل به فى عمله ، فقد كان لا يأخذه فى الرخاء زهو ولا فى

الشدة ضعف ، فإذا جد الجد وادلهم الخطب رايت القوة كأنها تتربع بين فكيه ،
وتقدح شررا من ناظره .

ففى إبان أزمة قانون الاجتماعات كان الكثيرون يحاولون أن يوهنوا من عزمه ،
ولكن نظرة واحدة الى شفتيه المطبقتين ، وعارضيه القوين ، كانت كفيلة بإقناع
مخاطبة بأن القوة فيه طبيعة لا صفة ، وانه إذا اقتنع أراد ، وإذا أراد آمن .

وإذا لم يكن لمصطفى النحاس من فخر إلا أنه لم يلبث فى الحاكم أياما حتى
اصطدمت قوته بقوة اللورد لويد ، فلم يطق هذا الأخير أن يواجه حديد ارادته إلا
بحديد بوارجه ، لكفاه . فلقد أعاد أيام سعد وجدد ذكرى بطولته . (هتاف
حاد)

ولعل من المفيد هنا أن نقول إن يد محمد محمود باشا الحديدية لم ولن تصطدم
أبدا بحديد البوارج الانجليزية ، ولعل ذلك راجع إلى أن الحديد من نوع
انجليزى واحد ... (ضحك)

سر يكشف عن بطولة الرئيس

أيها السادة

لعل أبلغ وأروع مثل على بطولة النحاس باشا هو الذى اكشف لكم الآن عن
سره . فبعد أن وقف الناس على الأسرار الخطيرة التى أذيعت فى البرلمان الانجليزى
لمناسبة إقالة اللورد لويد أصبح من حق الجمهور المصرى أن نكشف له دورنا عن
أسرار خطيرة تبيض لها وجهه وتسود وجوه .

وهاكم أعضدا ، قبيل إقالة وزارة النحاس باشا ، وفى الوقت الذى نشرت فيه
وثائق سيف الدين المزورة تمهيدا لهدم النحاس والدستور معا - فى ذلك الوقت
عندما كانت وزارة النحاس باشا تشرف على النهاية وكان الوزراء الكرام يستقبلون
الواحد بعد الآخر جاءنا تلغراف مرقوم من انجلترا هذا نصه : « تقابلت اليوم
مع وهورجل رسمى كبير من الانجليز - فاخبرنى أن أيام وزارة النحاس
أصبحت معدومة وأنها ستقال قريبا وأن الأولى بالنحاس باشا أن يسحب نهائيا
قانون الاجتماعات ولا يصمم على إعادة النظر فيه فى نوفمبر الآتى : أفيدونا » .

إذن هو ذا الباب مفتوح على مصراعيه . فما على النحاس باشا إلا أن يلججه لينجو بوزارته وشرفه ، وسمعته ؟ ؟ ؟ فإن أزمة قانون الاجتماعات كانت قد سويت منذ شهر بتأجيل القانون إلى نوفمبر ولكن الانجليز كانوا يعلمون من الوزارة والبرلمان تصميميا على نظره في الدور المقبل : فما كان على النحاس إلا أن يعددهم بأن يقبر القانون لتعيش وزارته ويقضى على المؤامرة في مهدها .

صوروا لأنفسكم ما كنا نعانيه وما كان في وسعنا أن نتقيه . صوروا لأنفسكم كم كان الخطر قريبا والفرج أقرب ، صوروا لأنفسكم كم كانت التجربة قاسية وخلافة معا . صوروا لأنفسكم كل هذا واسمعوا ما يلي :

أخذ النحاس باشا التلغراف بيده وقرأه مليا ثم سكت وأشحت بوجهي عنه حتى لا أدخل عليه وهو في حرم تفكيره ، ولا أتطفل على سر قد تكشف عنه لعب أساريه ، وبيننا نحن كذلك إذا بي أسمع صوتا ساكنا هادئا يقول : « مالك ساكت يا مكرم إيه رأيك » رأيي ، ماذا أقول ؟ هو ذا أخى وصديقي ورثيى على سلم المشقة . وهو ذا الجلاد واقف ويده الحبل ليهوى به على عنقه ، فهل أقولها كلمة ينجوها هو وموت بلدى ؟ كلا . يقطع لسانى ولا أقولها . ولكن ... هل أقبل أن أكون أنا القاتل للجلاد هيا اشتق أخى وزعيم أمى وحامل لوائها ... كلا أيضا فما كان هذا في مقدورى ولا في طاقة بشر ...

إذن لا هذا ولا ذاك . فلم يكن إلا أن أسكت . فبقيت صامتا ولم أحر جوابا .

ولكن الرئيس لم يسكت . اسمعوه يتكلم وكأنه يخطب ، وإليكم ما قاله لى « اسمع يا مكرم أنا لا أقبل ذلك ولو فيه سقوط وزارق وتلويت سمعتى بل وموت . فرد على هذا التلغراف بما يفيد عدم سحب هذا القانون وليفعل الله ما يشاء » (هتاف عال) .

فنظرت إليه والدمع يجيش في صدرى قبل عيني ، وأخذت يده وضممتها ساكتا ، وكتبنا التلغراف كأمير الرئيس . وبعد يومين سقطت وزارة الرئيس ، وبعد ذلك عاش الرئيس ... « هتاف ليحي النحاس باشا » .

بطولة الرخاء

ذكرت لكم شيئا عن بعض مواقف البطولة التي امتاز بها الرئيس الجليل في أوقات الشدة ، فاذكر لكم الآن نزا يسيرا عن بطولة له من نوع آخر ، هي بطولة الرخاء ، وللرخاء بطولة قد تدل على متانة في الخلق أكثر منها في بطولة الشدة . إذ النفس البشرية أقرب إلى الزهو وقت الرخاء منها إلى الجبن وقت الشدة . والواقع أن كلنا النقيصتين تدلان على ضعف في النفس ، غير أن مقاومة الزهو والغرور تحتاج إلى قدر من الشجاعة ومتانة الخلق أكثر مما تحتاجه مقاومة الجبن والخور ، ولا أعرف مصريا توافرت فيه إلى الحد بعيد هاتان الشجاعتان أو امتنعت عنه النقيصتان - وهما الزهو والجبن - مثل مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى وزعيم البلاد (هتاف) .

مصطفى النحاس هو البساطة والصرامة مجسمتان ، هو الوداعة في إنسان ، يكفى أن تراه أو تتحدثه لتعتقد أن تلك الطبيعة الصافية القوية لا تعرف المخادعة ولا تريدها ، فلا هو يخادع نفسه بالزهو والغرور ولا هو يخادع غيره بالمداخلة والمهارة .

هو سيف حاد قاطع ، ولكنه أبيض لامع ، هو كالنار قد تحرق أو قد تنير ولكنها لا تحمل ظلاما ، هو عدو يقاتل ولا يخاتل ، هو صديق يحب ولا يجامل (هتاف) .

هذا هو مصطفى النحاس في شخصه كما يعرفه أصدقاؤه وأعداؤه معا ، أما مصطفى النحاس في وظيفته فهو كذلك من أبعد الناس عن الزهو والغرور . وإنى أضرب لكم مثلين صغيرين يحملان معنيين كبيرين .

لما انتخب مصطفى النحاس باشا رئيسا لمجلس النواب هتف له النواب والزائرون وحيوه تحية رائعة تحرك الغبطة والفخر في قلب كل إنسان ، ولكن رأيتهم واجما ساكنا ، وفي فترة الاستراحة قام ليدخل غرفة رئيس مجلس النواب وصحبته ومعى بعض أخوان أعضاء الوفد ولكنه ما كاد يدخل الغرفة ويجلس على الكرسي الذي أخلاه سعد حتى طفق يبكى بكاء مرا . .

وقفنا جميعا والدمع ينهمر من عيوننا وأراد أحد الزملاء أن يهون عليه .

فقال له كفكف الدمع فقد يدخل المهنتون ويرونك تبكى بل ليتهم دخلوا
ورأوا فقد كان هذا المنظر جديرا بملائكة السماء يرونه أما البشر فقد
لا يستحقونه . . .

وكذلك عندما عين النحاس باشا رئيسا للوزارة فقد علم مرءوسيه أن يجبهه
ويحترمونه معا . إذ كان يكره من الوظيفة الفخفة ويحب منها العمل ، وكان عندما
ينتقل من بلد إلى آخر ينفر من مظاهر الأبهة الجوفاء وحدث أن سافرت مع دولته
مرة إلى الأسكندرية فكان المديرون يستقبلونه على طريقتهم المعتادة ومعهم تابور من
العساكر والبوليس ولكنه أمرهم في شيء من الحدة ألا يحولوا بينه وبين الشعب بمثل
هذه الكردونات من البوليس . ونبه على المديرين ألا يستقبلوه إلا في عمل ، ولم
يكتف بذلك بل رفض أن يبقى في منزله حارسا من البوليس السرى (كما هو
مألوف في بيوت الوزراء) وأمر بسجبه ففعلوا .

العرض والجوهر

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإن منذ شهور قليلة كنت في القطار في محطة
مصر ومعى في نفس الديوان أحد كبار المحامين من خصوم السعديين ، وبيننا نحن
في انتظار قيام القطار إذا بهرج ومرج في فناء المحطة وإذا بالرصيف السكان يموج
برجال البوليس وهم يصيحون بباعة الجرائد و« السميطة » أن قفوا أو اختفوا . .
فاطلت من النافذة لاستطلع الخبر فرأيت صاحب الدولة الدكتور محمد محمود
باشا يسير في مقدمة رهط كبير من الموظفين من وكلاء وزارات ومستشارين ملكيين
وموظفي الداخلية والوزارات الأخرى فضلا عن كبار الضباط وصغارهم من
الجيش والبوليس والسكرتيرين والكتبة والحجاب والسعاة ورجال البوليس
السرى . . رأيته يمشى الهوينا والموظفين بين يديه ينحنون ويتهافتون . . . وهو يجتال
بينهم مرحا وكأنه يقول أنا ربكم الأعلى لا أسأل عما أفعل وأنتم تسألون ؟ . .
وكانت بيده عصا يتوكأ عليها وهي تميل وتنثنى كأنها عصا موسى ، وكاد يغريق
الشیطان فاعتقد أن له فيها مآرب أخرى . . (ضحك) وتساءلنا أنا وزميل إلى
أين يظعن صاحب الدولة ، وفي أى مهمة من مهام الدولة ؟ فقبل لنا إنه مسافر إلى
الأسكندرية لقضاء يومين فيها ترويحاً للنفس ؛ « ضحك » فنظرت إلى الزميل ونظر
إلى وضحكنا وسكتنا .

قارنوا هذه الحادثة بتلك . ولكن حرام أن نقارن بين الرجلين ، فهذا جوهر
وذاك مظهر . وهذا كبير وذاك يتكبر . وهذا يعمل لغيره وذاك يطبل لزمرة . وهذا
دعة وذاك دعوى . وهذا شجاعة وذاك جرأة . وهذا لمصر وذاك عليها (هتاف
عال) .

فهل يجتمع الضدان ويأتلف النقيضان ؟

سياسة محمد محمود باشا

لا تنتظروا منى أن أقسوفى الطعن على سياسة محمد محمود باشا للسبب البسيط
أنه ليس لمحمد محمود باشا سياسة خاصة في شؤون البلد فهو منفذ لسياسة غيره أيا
كان هذا الغير . ففى أيام اللورد لويد كان محمد محمود باشا قانعا بأن يكون يد
اللورد لويد الحديدي ، وكذلك فيما يختص بالمقترحات الانجليزية الأخيرة فهو ليس
إلا بوقا لوزارة الخارجية البريطانية ، أو كما قال لى أحد النواب الانجليز هو
اسطوانة فونوغراف لإيصال الحكومة البريطانية الى الشعب المصرى . أما محمد
محمود باشا الدكتاتور ومحمد محمود المفاوض فهذان شخصان وهيمان لا وجود لهما إلا
فى ذهن محمد محمود باشا نفسه (ضحك)

لست أريد أن أدلى بحجج من عندى ، بل سأترك الكلام للوقائع نفسها
مؤيدة بالأدلة التى لا يأتيتها الباطل من أى ناحية من نواحيها . بيد أنى أؤكد
لحضارتكم غير عمار ولا مغال أنى لو كنت فى مركز محمود باشا وسمعت المستر
هندرسن وزير الخارجية البريطانية يكشف تلك الفضائح المخزية بمناسبة إقالة
اللورد لويد ، ورأيت الانجليز يعزلون رجلا من موظفيهم لأنه مزق الدستور
المصرى ، لما ترددت لحظة واحدة فى هجر السياسة والسياسين والانزواء فى عقر
دارى عسى أن أنسى ما كان أو ينسانى الناس .

يا ناس ، إذا كان الانجليز أنفسهم لا يقبلون لواحد منهم أن يمزق الدستور
المصرى فما بالكهم بالمصرى الذى استخدم لتمزيق دستور مصر ، واقفال برلمان
مصر ، والاعتداء على حرية الصحافة فى مصر ، وحرية الجماعات والأفراد فى
مصر ، والقانون فى مصر والقضاء فى مصر ، والمحاماة فى مصر ، والطلبة فى
مصر ، والرى فى مصر والخزينة فى مصر ، والكرامة الشخصية والوطنية فى مصر ،
ولم يكفه كل ذلك بل ذهب إلى الخارج فأساء سمعة مصر ، ونادى بعدم أهلية

شعب مصر ، وحاول أن يتفاوض وأن يمضى معاهدة باسم مصر من غير رأى مصر ، وهو لا يزال يحاول أن يبت فى مصر مصر من غير رضا الأمة مجتمعة فى برلمان تنتخبه انتخاباً حراً من غير قيد ولا شرط . .

ألا يرى محمد محمود باشا معنا انه كان الأولى به أن يطلق السياسة بتاتا قبل أن تطلقه هى ، ولكنه اختار أن يبقى فعليه وحده مسئولية ما سأكشفه للملأ من الوقائع والفضائح منذ أن كان وزيرا إلى الآن . وإذا كانت هذه الوقائع قاسية عليه فهى لا تخلو من فائدة وعبرة له ولغيره ممن قد ينهجون نهجه ، هذا فضلا عما فيها من إيضاح وتنمة للوقائع التى كشفها وزير الخارجية البريطانية بمناسبة اقالة اللورد لويد ، وتفصيل واف لذلك الدور الغريب الذى لعبه محمد محمود باشا فى الأزمة الدستورية وفى المقترحات البريطانية الأخيرة .

الوزارة أولا وآخرأ

قلت لحضراتكم إنه ليس لمحمد محمود باشا سياسة ما فى الشؤون الوطنية العامة إلا إن يكون منفذاً لسياسة غيره أيا كانت هذه السياسة ، وإذا صح من باب التجوز أن نقول أن له سياسة خاصة فهذه السياسة تبتدىء وتنتهى فى شخصه هو ، وبعبارة أخرى فإن هذه السياسة الشخصية تجملها كلمة بسيطة واحدة هى « الوزارة » فقبل أن يكون وزيرا كانت سياسته : « كيف أكون وزيرا » وبعد أن يصبح وزيرا أصبحت سياسته : « كيف أصبح رئيسا للوزارة » . وبعد أن عين رئيسا للوزارة انحصرت سياسته فى شئ واحد : « كيف أبقى رئيسا للوزارة » . وإليك التفصيل والدليل .

كيف يكون وزيرأ

انشق محمد محمود باشا على سعد باشا مع المنشقين الذين لما استبطلوا الاستقلال ، استعجلوا الاستغلال ، . . ومن الغريب أن محمد باشا محمود الذى اتفق مع زملائه فى الغاية والوسيلة لم يكن على وفاق مع أكثر زعماء حزبه فكانت خصومة بينه وبين المرحوم ثروت باشا إلى آخر أيام حياته . وبينه وبين إسماعيل باشا صدقى ، وفى وقت ما بينه وبين عبد العزيز باشا فهمى رئيس حزبه ، والدكتور حافظ عفيفى وكيل حزبه ، إلى آخر ما هو معروف للناس ولا يسعه

انكاره . فلما هذه الخصومة مع قوم بقى فى حزبه وعلى مبدئهم ؟ .. لا تذهبوا بعيدا فالسبب قريب فان المغفور له ثروت باشا شكل وزارته فى سنة ١٩٢١ بعد نفى سعد باشا وزملائه الى سيشل ولم يفكر حتى مجرد التفكير فى محمد محمود باشا كوزير مع انه استوزر غيره من المنتمين الى الاحرار الدستوريين وفى مقدمتهم اسماعيل باشا صدقى ؛ .. ثم دار الزمان دورته وشكلت وزارة ائتلافية من الدستوريين والاتحاديين فإذا بعبد العزيز بك فهمى المحامى وزيرا وإذا بمحمد بك على المحامى وزيرا وإذا بتوفيق بك دوس المحامى وزيرا وإذا .. بيننا سعادة محمد محمود باشا المدير السابق لم يترك له من فخر إلا أنه كان مديرا ..

حقا أنها لقسوة بالغة وزاد الطين بلة أن اسماعيل باشا صدقى عين وزيرا للمرة الثانية ... ووزيرا للداخلية .. بيننا بقى محمد محمود باشا مديرا . ومديرا سابقا ...

إذن قد أوصدت دونه أبواب حزبه وأبواب الحزب المؤلف مع حزبه ولم يبق إلا السعديون ... ولكن هل يجرؤ ؟ وإذا رضى هو هل يرضى سعد ؟ كلا هذا محال .

ولكن إذا استحال المصاهرة فلا أقل من المغازلة ، وإذا لم يكن ود فتودد ... وهكذا كان . فإننا فى يوم وليلة رأينا حفى بك محمود يتقرب إلى السعديين ويؤكد ميوله السعدية ثم تأخذه حماسة الحديث فيعلن أنه لم يكن فى وقت من الأوقات إلا سعديا ثم استمر الخلاف بين الاحرار والدستوريين والاتحاديين واتخذ الاختلاف مظهرا مؤلما إذ الاحرار الدستوريون لم يصبحوا بعد وزراء ولا وزارين ...

ولما كانت الحاجة أم الاختراع نبتت بين الدستوريين فكرة ائتلاف مع السعديين عسى أن يردوا به الجميل للاتحاديين والسعديون طيبو القلب يصدقون الناس فيصادقون ... ثم سارت فكرة الائتلاف سيرا حثيثا ورأى فيها محمد محمود باشا فرصة « وزارية » فلما يجود بها الدهر فتقرب بنفسه بعد أخيه إلى سعد والوفد وأصبح وزيرا بعد حين . شكرا للسعديين .

إلى هنا أصبح محمد باشا محمود وزيرا فتمت له شهوة خلافة ، ولكن الشهوة لا تكون إذا لم يكن له على الدوام شئ تشتهيه . فاشتتهى محمد باشا الوزير

أن يكون رئيسا للوزارة وكانت شهوة غلبة ركب لها كل مركب خشن ، والمضطرب
يركب الصعاب .

كيف يكون رئيساً للوزارة

وهو فصل في الدس ضد ثروت باشا والنحاس والدستور استقالت وزارة
عدلى باشا الائتلافية في ظروف لم يحن الوقت لتفصيلها فرأى محمد محمود باشا أن
الفرصة قد سنحت من جديد لكنه في هذه المرة كان عجولا فلم تمهله شهوته ليتقن
التدبير بل أرسل الى سعد باشا الرسل مباشرة ليقترحوا عليه ترشيح محمد باشا
محمود لرياسة الوزارة بعد عدلى باشا . أخبرني المغفور له سعد باشا بهذا السعى
وهو يضحك ضحكة لو سمعها محمد محمود باشا لما دخل بعدها بيت الأمة .

عين المرحوم ثروت باشا رئيسا للوزارة البرلمانية الائتلافية فكان في هذا التعيين
خسارة مزدوجة على محمد محمود باشا ، إذ لم يكفه أنه لم يعين هو رئيسا للوزارة بل
عين ثروت باشا رئيسا له مع ما بينهما من خلاف وتنافر ، ولذلك بقى محمد باشا
محمود يقيم الصعاب للمغفور له ثروت باشا حتى انتهى الأمر أن سعى الى إسقاطه
صراحة وكان هذا السعى معى أنا .

لم تكن لى بمحمد محمود باشا صلة خاصة ولم يكن بيننا اختلاط ولكنه دق لى
التليفون يوما ودعانى الى مقابلته فى منزله معتذرا بمرضه فذهبت الى داره وقابلته .
فقال لى ما أذكره لكم بالكلام الدارج كما جرى . قال يا أستاذ مكرم إنت عاجبك
الحال ده .

قلت حال إيه يا باشا !

قال انت يعجبك ان ثروت باشا يتفاوض مع تشمبرلن منذ عشرة شهور
ولا حدش منكم عارف حاجة . جرى إيه . . فين الوطنية بتاعتكم .

قلت هذا صحيح يا باشا والغريب ان الوزراء أنفسهم لا يعرفون شيئا حتى ان
مرقص باشا حنا وزير الخارجية نفسه لا يعرف شيئا عن هذه المفاوضات .

قال أنا أؤكد لك أن المشروع الذى اتفق عليه ثروت باشا مع السير تشمبرلن
هو أسوأ من مشروع كرزون بكثير وإنى عرفت ذلك نقلا عن عدلى باشا فكيف
تسكتون على هذا . ثم قال عندى طريقة افكرت فيها ولم أر أمامى من يقوم بها

غيرك لأنك رجل وطني . وهنا وصفني بعدة أوصاف لا أريد أن أكررها الآن لانه أنخلجل بها تواضعي (ضحك) .

قلت العفو يا باشا . استغفر الله .

قال أنا رأيي أن تقدم أنت استجوابا في البرلمان تستجوبه فيه لماذا يتفاوض بهذه الطريقة السرية وتعلنون استهجانكم لخطئه . . . أؤكد لكم يا سادة أنني رجل بسيط ولكنني غير عبيط (ضحك وتصفيق) . فقلت له إنني يا باشا سكرتير الوفد ولي بين الوزراء أصدقاء وزملاء فإذا قدمت استجوابا فمعنى هذا ان الوفد دبر هذا الاستجواب وقد يؤخذ علينا ذلك ونتهم بالعمل ضد الائتلاف فالمسألة خطيرة كما ترى ولذلك أرى أنه من الحكمة أن يقدم أحد الأحرار الدستوريين هذا الاستجواب ويؤيده السعديون .

وهنا قال محمد محمود باشا إن هذا غير ممكن فقلت له لماذا لا نستقيل من الوزارة احتجاجا ؟

ولكن محمد محمود باشا لم ير العمل بأحد هذين الرأيين لأنه أراد أن يستخدم غيره ليعمل لحسابه ويبقى هو خفيا وراء ستار . وانتهى الأمر .

غير أن محمد محمود باشا لا يمل ولا يكل في سبيل أغراضه فلما أشرفت وزارة ثروت باشا على السقوط وكان الكلام دائرا حول من يخلفه في رئاسة الوزارة دعا إخوة محمد محمود باشا عضوا كبيرا في الوفد إلى عزيتهم في أبي تيج ولما علم محمد باشا محمود بوجود هذ العضو الوفدى هناك سافر إلى البلدة حيث عرض البضاعة مزجاة . ولقد كانوا يقولون لزميل عضو الوفد لماذا لا يكون محمد محمود باشا رئيسا للوزارة القادمة . وذكروا أنه تخابر في الأمر مع مستر هندرسن الذى كان وزيرا مفوضا في دار المندوب السامى وقتئذ وان محمد محمود باشا اشترط أن يدخل الوزارة معه شبان أقوياء مثل زميلي العضو الوفدى وقالوا إن أخاهم ذكر اسم مكرم بين أعضاء وزارته ، وكان الغرض من هذا القول أن تنقل الرسالة إلينا ، كان الغرض رشوة مكرم والعضو الوفدى مع أن الانجليز ما كنوا ليرضوا عنه مطلقا . ولعلكم عرفتموه من هذه الإشارة (أصوات الدكتور ماهر . تصفيق) .

دسيه تلو دسيه تمهد الطريق للدسيه الكبرى

واليكم العجب أيها السادة فإن سأكشف لكم عن فضيحة خطيرة . ففى إبان أزمة قانون الاجتماعات جاءنى فى وزارة المواصلات اثنان من كبار الانجليز وبقيا معى نحو ساعتين وكانا يحاولان التأثير على لسحب قانون الاجتماعات فقلت لهما إننا جميعاً واقفون وقفة رجل واحد والأمة من ورائنا . فنظرا إلى نظرة ذات معان وقال

أحدهما هل أنت متأكد مما تقول . قلت كل التأكيد قال وأنا أؤكد لك أنكم يا وزارة لستم متفقين فى رأى . فقلت له إننا كنا ولانزال متفقين بالاجماع فكرر انكاره لقولى . ثم خرجا وقال لى أحدهما وهو منصرف انه لمن الخسارة يا مكرم بك ألا تكون وزيراً . فقلت له إننى فى مكتبى كمحام خير مكانا منى فى الوزارة ، وتوجهت على أثر ذلك الى مجلس الوزراء وصارحت زملائى بما دار بينى وبين هذين الانجليزين الكبيرين ، وسألتهما هل منا من هو غير متفق فى رأى معنا . فساد سكوت ووجوم وانتهجت بنظرى إلى محمد محمود باشا لأن الشك تسرب إلى نفسى وأحس منى محمد باشا محمود بذلك .

وفى يوم تال اجتمعت فى وزارة المالية مع محمد محمود باشا فى لجنة سكة حديد الرمل ، ولما انتهى بحث مسائل اللجنة خرج الأعضاء الموظفون وبقيت معه وحدى . ففأتحنى فى مسألة قانون الاجتماعات وقال إنه ليس من رأينا فيه وإنه أحاط الانجليز وغيرهم علماً بذلك . فقلت وكيف لم تقل ذلك لنا صراحة بدلا من قوله للانجليز . فقال انتم عايزين تخربوا البلد علشان قانون الاجتماعات فقلت له كلا المسألة مسألة الدستور وانصرفت على ذلك .

وقبل ذلك ببضعة أيام جاءنا من وزير مصر المفوض بلندن تلغراف رقمى يقول فيه إنه علم من كبير فى وزارة الخارجية أن الوزارة الانجليزية لن تشدد فى قانون الاجتماعات وأن الأمر سيكون قاصرا على هجوم فى الصحف ، ولكن مما يؤسف له انه فى هذا الوقت كان محمد محمود باشا يسمى مع اللورد لويديشيت جيهتنا ويمزق وحدتنا وليضعفنا أمام الأجنبى (أصوات . خيانة) .

نعم . خيانة كبرى ، ولقد تبين لكم من تصريحات مستر هندرسن وزير الخارجية أن سر تشمبرلن لم يكن من رأيه تمزيق الدستور ولا التشدد فى قانون

الاجتماعات ، وما زاد خطورة أنه في اليوم التالي لانتهاؤ أزمة قانون الاجتماعات بينما كان النواب يهتف بعضهم بعضا والأمة فرحة جذلة جاء محمد محمود باشا لمقابلة النحاس باشا وفي جيبه استقالته وأمسك بيد الرئيس قائلا : إننى أقبل يدك فاعمل معروف يا باشا خلينى أستقيل . فما الداعى ، لهذه الاستقالة الفجائية ، ولهذا الالحاح فى قبولها ، إنما السبب هو أنه اتفق مع اللورد لويد على خلق أزمة باستقالته . ولكنه اضطر لاستردادها بعد ثلاثة أيام لأن الانجليز فى لندن رأوا أنه إذا لم يكن بد من أزمة فلتكن مبنية على أسباب داخلية ، ولذلك عدل محمد محمود باشا عن الاستقالة حتى تحاك أسباب الأزمة وتدبر المؤامرة ولم يمض شهر إلا وهو مستقبل استقالة جديدة . فبينما نحن فى مجلس الوزراء سأله دولة الرئيس الجليل حفظه الله وأبقى له صفاء قلبه معالى خشبة باشا عن صحة محمد محمود باشا الذى لم يكن حاضراً فقال خشبة باشا أن محمد محمود باشا يشكو من ألم فى ضرسه فطلب دولة الرئيس من خشبة باشا أن يذكره قبل انصرافه ليذهب إلى دار محمد محمود باشا للاستفسار عن صحته . فى هذه الدقيقة أيها السادة جاءنا رسول من قبل محمد باشا محمود حاملا استقالته فغضب الرئيس وقال إنها الدسيسة وإنه يقبل هذه الاستقالة .

ولقد كان الدكتاتور الصغير خشبة باشا (ضحك) أشدنا حماسة فى استنكار هذا العمل وكذلك جعفر ولى باشا وإبراهيم فهمى بك . وبعد أيام استقال هؤلاء الوزراء بطريقة مزرية كما تعلمون وعندئذ تمت المؤامرة ضد النحاس باشا وضد الدستور . فقد هدم الدستور فى جو من المثالب والمطاعن والوثائق المزورة وكان ما كان مما تعرفونه ويخجل كل مصرى صميم .

اذن أصبح محمد باشا محمود رئيس وزراء وهذا وصلنا إلى الفصل الثالث والأخير .

كيف يبقى رئيساً للوزارة

كان للورد لويد غرضان فى هدم الدستور ، الغرض الأول هدم الحركة الوطنية بهدم الوفد ، ولكنه لم يصل إلى مأربه لأن الوفد فى حما الله وفى حما الكنانة ، ولما لم يفلح فى هدم الوفد بالوسائل الاستبدادية والقوانين الاستثنائية اتجهت أغراض اللورد لويد إلى الحصول على امتيازات تقوى مركزه بإزاء وزارة الخارجية ؟ ومن يحصل على هذه الامتيازات اذا لم يكن من محمد محمود باشا ؟

فلقد حصل أولاً على زيادة عظيمة في عدد الموظفين الانجليز وعلى تعديل قوانين استخدامهم ، وهو الامتياز الأول .

كنت موجوداً في البرلمان الانجليزى أصغى إلى تصريحات مستر هندرسون وقد سمعناه وهو يقول ان السر تشمبرلن رأى أن في سياسة زيادة عدد الموظفين الانجليز منافاة للانصاف والعدالة ولهذا لم يوافق عليها ، ولكن اللورد لويد وجد من يؤيده مثل مستر تشرشل ومحمد باشا محمود فمضى في تنفيذ هذه السياسة .

دفعنا الملايين من الجنيهات لكى نعوض على الموظفين البريطانيين وظائفهم ونعطى للمصريين نصيبهم في وظائف بلادهم فجاء محمد محمود يدفع الملايين للموظفين الانجليز ليشتري هو وجاعته المناصب لأنفسهم على حساب بلادهم . وبذلك قبل محمد باشا محمود ما لم يقبله تشمبرلن الذى رأى أن هناك إجحافاً بحقوق مصر ؛

والامتياز الثانى الذى وصل إليه اللورد لويد هو اتفاقية مياه النيل التى رفضت وزارة النحاس باشا السير فيها .

والامتياز الثالث هو الاتفاقات المالية ، إلى آخر ما تعرفونه ، وكان لابد من مكافأة الدكاتور ، ولابد له من لقب جديد ، فمنحوه لقب الدكتور ، وقد سعى إلى ذلك اللورد لويد وكان الغرض الظاهر من ذلك منحه لقباً علمياً أما الغرض الباطنى فهو تمكين محمد محمود من السفر إلى لندن قبل أى مصرى غيره للسعى في توطيد مركزه .

محمد محمود في لندن

نتحدث الآن عنه في لندن . ذهب محمد محمود إلى لندن وعرف أن اللورد لويد سيقال ، وكان قبل سفره إلى لندن قد دار بينه وبين اللورد لويد حديث خطير أكشف لكم سره وأخفى أيا كان أن يكذبه فإن محمد محمود باشا قال للورد لويد إنه يريد أن يعرض المفاوضات على حكومة العمال وأن يوقع المعاهدة ويضع المصريين أمام الأمر الواقع ، وقال إنه يعلم أن من المحال أن يقبل الوفد أو مجلس النواب توقيع معاهدة مع الانجليز وبناء عليه يجب أن تعقد المعاهدة من غير البرلمان وأن يواجه المصريين بها كأمر واقع كما ووجهوا بتصريح ٢٨ فبراير واتفاقية مياه النيل فأجابته اللورد لويد انه يعتقد أن حكومة العمال تحتم الاتفاق مع وزارة وطنية تشترك

فيها عناصر أخرى ، فقال محمد محمود إنه إذا لم ينجح في عقد الاتفاق معهم فعلى الأقل يعدهم بالتمهيد لهذا الاتفاق في الشتاء القادم وتعدّد المعاهدة في الصيف وبهذا يتسنى لوزارته أن تبقى سنة أخرى ؛

ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان فإن اللورد لويد تلقى في يوم ٣ يوليو خطاب الإقالة فأدرك لويد أن وزارة محمد محمود أصبحت قضية مرضوضة فارسل إلى زيور باشا وطلب منه أن يسبقه إلى لندن إذ سيكون في حاجة إليه هناك فسافر زيور باشا وهو لا يدري السبب « ضحك » ول هذه المناسبة أقص عليكم فكاهة لطيفة وهي أن زيور باشا قابلني قبيل سفرى وقال لى ألا ترى أننى أستحق أن تقيموا لى تمثلاً إذا قارنتم بينى وبين محمد باشا محمود فقلت له نعم إنك تستحق التمثال ولكنه استحقاق نسبى « ضحك » .

سافر محمد باشا محمود إلى لندن وعرض المفاوضة فى مصر مصر فى حين انه أعلن قبل سفره أنه لن تكون مفاوضة فى المسألة المصرية . ولقد قلت فى خطبة لى ألقيتها قبل سفرى من لندن ونشرها « البلاغ » - وبهذه المناسبة أؤكد ان كل ما نشر فى البلاغ من أخبار لندن إنما كان الحق الصراح « هتاف بحياة البلاغ وبحياة صاحبه » . قلت فى هذه الخطبة « علمت أن محمد محمود باشا عرض ان يتفاوض فى المسألة المصرية مع الحكومة البريطانية على أساس مشروعى ملنر وتشمبرلن لينال تأييد الحكومة البريطانية للدكتاتورية بل تجرأ على طلب توقيع المعاهدة وفرضها على مصر قسراً فلم يكن من محمد باشا محمود إلا أن أصدر بلاغاً رسمياً بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٩ قال فيه بعد أن تفضل بشتى ما يأتى :

« إنى لم أطلب قط من الحكومة البريطانية المفاوضة أو البحث فى المسألة المصرية برمتها الخ » وردى على البلاغ الرسمى هو أن ما جاء فيه لا يتفق مع الحقيقة وأظن أنكم تتفقون معى أن البلاغ الرسمى قد يكذب ولو أن الفرق بينه وبين الكذب العادى أنه كذب رسمى ...

ودليل على كذب البلاغ الرسمى ينحصر فى مصدرين رسميين أحدهما محمد باشا محمود نفسه فقد قال فى خطبته الأخيرة فى الاسكندرية ما ترجمته نقلاً عن جريدة الماتان :

« لما وجدت نفسى فى لندن فى وقت الانقلاب السياسى الانجليزى انتهزت الفرصة فطرحت المسألة كلها ووصلت إلى النتائج التى تعرفونها » .

أليس هذا تكذيباً صريحاً من محمد محمود لمحمد محمود ؟ ...
وإذا سمح لى دولة الباشا أن آدم له النصح خالصاً فإنى أرجوه وهو رجل رسمى أن يتذكر ما يقوله ويكتبه أما إذا كان دولته لا يكتب بنفسه فنصيحته له أن يعهد إلى كاتب واحد كتابة تصريحاته اجتناباً للتناقض وتوفيراً للبلاغات الرسمية فى تكذيب الصادقين (ضحك وتصفيق)

غير أن لنا دليلاً رسمياً آخر يؤيد صدقنا وهو دليل مستمد من تصريحات وزير الخارجية البريطانية فى مجلس النواب : « وعلى أى حال يظهر أن معنى جديداً أعطى لكلمة المفاوضة فإننا لم نفعل سوى أن أصغينا لرئيس وزارة مصر وهو رئيس وزارة مصر فى الوقت الحاضر » .

اذن لم يكن الأستاذ مكروم هو المخلوق الكذوب « أصوات حاشا » .
أما أن محمد باشا محمود طلب أن يمضى المعاهدة أو على الأقل أن يوقعها بالحروف الأولى من اسمه وانه لم يكن فى نيته أن يعرضها على برلمان مصرى فالأدلة على ذلك دامغة قاطعة واكتفى منها بما يأتى :
أولاً - حديثه مع لورد لويد الذى ذكرته آنفاً وقال فيه : « إن المعاهدة يجب أن تعقد فى غيبة البرلمان وأن توقعها وزارته فتضع الأمة أمام الأمر الواقع » وإنى أتحدهاء للمرة الثانية أن يكذب هذا الحديث .

ثانياً - تصريحات محمد محمود باشا نفسه . لقد صرح دولته فى جريدة الديلى اكسپريس أن النظام الدكتاتورى هو النظام الوحيد الذى يليق لمصر فى الوقت الحاضر وأعقب هذا التصريح بتصريح مثله فى « اسوشيتد پريس » فى منتصف شهر يولييه وفوق ذلك فإن دولته أرسل فى طلب مكاتب المقطم فى لندن بتاريخ ٤ يولييه وقال له بحدّة وهياج شديد : « كيف تذكر فى تلغرافاتك فى المقطم أن فريقاً من وزراء ونواب العمال يرغب فى إعادة الحياة النيابية فى مصر . فهل تقصد بذلك أن تولد الأمل فى نفوس المصريين بعودة البرلمان » وكان بين يدى دولته جريدة « البلاغ » فخط بيده على المنضدة وقال له « انظر كيف علق البلاغ على تلغرافاتك »

ارحم نفسك ووفر غضبك يادولة الباش فالمصريون لا يعلقون آمالهم فى عودة البرلمان عليك ولا على وزارتك « هتاف وتصفيق » .

ثالثاً - صرح وكيل الخارجية البريطانية فى خطبته الأخيرة أن مستر هندرسون هو الذى حتم عرض المقترحات على برلمان مصرى وأن يكون الانتخاب مباشراً .

رابعاً - كانت مأمورية حافظ باشا عفيفى الأخيرة فى لندن أن يقنع وزارة الخارجية بالاكْتفاء بعرض الاقتراحات على الشعب المصرى بواسطة الحصول على إمضاءات بالقبول بطريق الإدارة والعمد طبعاً ؛ فإذا لم تقبل ذلك وزارة الخارجية فتعرض الاقتراحات على جمعية وطنية وتعمل مباشرة بعد إبداء رأيها وإذا لم يكن هذا ولا ذلك فتعرض على برلمان ينتخب بعد تعديل قانون الانتخاب .

فهل يصح لمن يرفض عقد البرلمان حتى بعد نشر الاقتراحات أن يقول إنه كان راضياً بعقده قبل إعلانها ؟ ...

خامساً - جاء فى حديث محمد محمود باشا مع مكاتب « السياسة » بتاريخ ١٢ أغسطس ما يأتى . « سأبحث مع زملائى النظام الذى يتبع فى أخذ رأى الأمة » إذن إلى هذا التاريخ لم يكن محمد محمود قد استقر على رأى فى عقد البرلمان من عدمه .

سادساً - وأشد من ذلك وأدهى أن « السياسة » قالت بصريح العبارة فى افتتاحيتها بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٩ « سيقضى رئيس الوزارة هو وزملاؤه بما لهم من السلطة فى النظام الذى يؤخذ به رأى الأمة . ونعود فنقول كما قلنا أمس أن هذا النظام قد يكون انتخاب وقد لا يكون » وهذا قاطع فى أنه قد يكون برلمان أو لا يكون فسبحان الذى أنطقهم بالحق بعد طول كذب وبهتان والنتيجة المحزنة من جميع ما تقدم أن دولة محمد باشا محمود لما علم بسقوط سنده وعماده « أى اللورد لويد » عرض أن يتفاوض فى المسألة المصرية وأن يعقد معاهدة بغير أن يعرضها على البرلمان وذلك بالرغم من تصريحه الرسمى قبل سفره بأنه لا ينوى مفاوضة فى المسألة المصرية وبالرغم من أنه لم يخبر أحداً من زملائه بهذه المفاوضة ولا أى مصرى آخر صغيراً كان أو كبيراً وبالرغم من أنه لم يكن معه مستشارون عسكريون أو اقتصاديون أو فنون ؛ فيهاها من مفاوضة عجيبة - إذا كانت مفاوضة - وسترون أنه لم يفاض ولم يكن إلا إداة لنقل الاقتراحات البريطانية .

أليس مخجلاً ياسادق أن نرى الانجليز يصمم على عرض المقترحات على برلمان مصر ويرفض حرمان الشعب المصرى من حقوقه الانتخابية المباشرة بينما المصرى ابن المصرى هو الذى يعارض فى عقد البرلمان المصرى وفى تمتع الناخب المصرى بحقه كاملاً .

مخجل هذا ومخزن ولكنه مع الأسف صحيح « أصوات استنكار »

اسطوانة فنوغراف

ادعت الجرائد الوزارية وادعى محمد محمود باشا أنها انتزع هذه المقترحات بفضل مجهوداته العظيمة فى المفاوضات التى جرت بينه وبين وزير الخارجية .

ولأنى أصرح لحضراتكم أن محمد محمود باشا لم يدخل فى مفاوضة مع الحكومة الانجليزية بما يفهمه كل انسان من معنى المفاوضة وأنه لم تكن له مجهودات كبيرة أو صغيرة فى نقل المقترحات بل هو « مجرد أسطوانة فنوغراف » كما جاء فى تعبير أحد النواب الانجليز .

وأكثر من ذلك فإن الخطابات البسيطة التى وقعها بإمضائه لم يمررها إلا أحد كبار الموظفين الانجليز فى مصر وفى هذه الاشارة كفاية .
وإليك الأدلة قاطعة فى تأييد ما ذكرنا :

أولاً الدليل المستمد من التواريخ . فى يوم الجمعة ٥ يوليو علمنا من مصدر موثوق به أن الحكومة الانجليزية عرضت على محمد باشا محمود اقتراحات على أساس مشروع ملنر وأنه قبلها ، وأبلغنا هذا الخبر فعلاً إلى دولة النحاس باشا وبعد أيام نشر البلاغ هذا الخبر نقلاً عن مكاتبه فى لندن والمعروف أن محمد باشا محمود ذهب إلى اكسفورد فى ٢٦ يونيه فهل من المعقول — إذا كانت هناك مفاوضة فعلية فى المسألة المصرية — أن تنتهى فى بضعة أيام بينما المغفور له ثروت باشا استمر يتفاوض زهاء عشرة شهور وعدلى باشا بضعة أشهر وكذلك المغفور له سعد باشا فى مفاوضاته مع اللورد ملنر .

لكن قد يقال ما الدليل على صحة ما تدعون ؟ والجواب أن دليلنا هو محمد باشا محمود نفسه كما سيجىء فى الدليل الثانى .

ثانياً - الدليل المستمد من أقوال محمد باشا محمود : أخبرني معالي إسماعيل صدقي باشا الذى اجتمعت به عرضاً فى الطريق إلى فيثى بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٩ بما أسمع لنفسى أن اذكره لكم إذ لو أن معاليه قصد أن يبقى الخبر بيننا لما تردد لحظة فى التوصية بكتابه . ولما ترددنا نحن فى الاحتفاظ بالسِر - وإليكم تفصيل الخبر .

قال لى معاليه إنه زار فى اليوم السابق محمد باشا محمود فى باريس وإنه بدأ الحديث بتهنئته على نتيجة جهودة التى ساعده فيها بلا ريب معالي حافظ باشا عفيفى . وهنا قاطعه محمد باشا محمود قائلاً « لا ياسيدى كل شيء كان قد تم فى ٩ يولييه ولما جاء حافظ باشا إلى لندن لم يشترك فى شيء لأن كل شيء كان قد تم » والمعروف أن حافظ باشا وصل إلى لندن فى ١١ يولييه .

وحدثني معالي إسماعيل باشا صدقي أيضاً أن محمد باشا محمود أخبره أنه عرضت عليه ثلاثة مشروعات وأنه اختار المشروع الذى نشر الآن . إذن طبقاً لما صرح به محمد باشا كان كل شيء قد انتهى فى ٩ يولييه فلا مفاوضة ولا جدال وكفى الله المؤمنين القتال ! « ضحك » .

ثالثاً - إذا استئينا خطاب مستر هندرسن بتبليغ الاقتراحات لمحمد باشا محمود المؤرخ ٣ أغسطس وكذلك رد محمد باشا محمود عليه نجد الاقتراحات نفسها والخطابات المتبادلة بين الطرفين خالية من التاريخ وهذا أمر غريب فى المخابرات الرسمية التى تحمل كل ورقة منها تاريخها (راجع الكتاب الأبيض فى مفاوضات ثروت باشا .

رابعاً - الدليل المستمد من التصريحات الانجليزية

(أ) تصريح وزير الخارجية فى البرلمان « وعلى أى حال يظهر أن معنى جديداً أعطى لكلمة المفاوضة » .

(ب) مقال الدليل هيرالد وهى لسان حال العمال فى تاريخ ٧ أغسطس على أثر نشر الاقتراحات (أن رأى فى مصير مصر الآن فى أيدي الأمة المصرية لأن الاقتراحات معروضة عليها لاعلى الحكومة الحالية) ثم قالت « ونرجو الوفد أن لا يصيب حكمه فيما يتعلق بمقترحات مستر هندرسن بصيغة خلافهم مع محمد محمود باشا الذى كان واسطة نقل هذه المقترحات » .

(ج) مقال جريدة التيمس في ٢٧ أغسطس « يكفي أن يقدم محمد باشا محمود وجهة نظر الحكومة البريطانية وذلك لأن الاقتراحات ليست مقدمة له شخصياً بل ولا للحكومة المصرية الحالية بل لجميع الأمة المصرية ولأنه يفترض لموافقتنا عليها هنا أن توافق عليها مصر بالطريقة الدستورية » .

(د) الدليل المستمد من شكل الاقتراحات والخطابات المتبادلة .

من المعروف في كل مفاوضة « كمفاوضات سعد وملتر وعدلى وكرزون وتشمبرلن وثروت » أن هناك مشروعاً مصرياً ومشروعاً انجليزياً أما هنا فمشروع واحد انجليزى لم يسموه مشروع اتفاق بل مجرد اقتراحات . أما الخطابات المتبادلة بين مستر هندرسن ومحمد باشا محمود فكانت تشمل صيغة بسيطة وهى « هذا هو ما اتفقنا عليه » وأكثر الخطابات الممضاة من محمد باشا محمود تتضمن موافقة عامة في بضعة أسطر . وتبلغ عدد صحائف الكتاب الأبيض المشتمل على هذه الاقتراحات والخطابات ثلاث عشرة صفحة فقط بينما الكتاب الأبيض المشتمل على مفاوضات ثروت وتشامبرلن يشتمل على ٦٢ صفحة وعلى مذكرات طويلة وردود ومناقشات وتفسيرات وإيضاحات ، فضلاً عن مشروعين مختلفين من الطرفين فأين هذه المفاوضة من مفاوضة محمد باشا محمود المزعومة .

كلمتنا إلى حكومة العمال

بقيت لنا كلمة صريحة نوجهها إلى حكومة العمال البريطانيين فلقد قرر الوفد المصرى والأمة معه قراراً حكيماً رائعاً إلا تبحث مقترحات الحكومة البريطانية إلا في جو الحرية والدستور وفي دار البرلمان ، وعندى أنه إذا كان يعوز الحكومة البريطانية الدليل على حسن نية الشعب المصرى ورغبته الأكيدة في الاتفاق مع الشعب البريطانى اتفاقاً مشرفاً دائماً فهذا القرار السديد هو الدليل كل الدليل ، إذ فيه الضمان لمصر بأن كل اتفاق يعقده البرلمان يكون محققاً لمصلحة البلاد ومتفقاً مع أمانها في الحرية والاستقلال كما أن فيه الضمان للشعب البريطانى وحكومته بأن كل اتفاق يقبله البرلمان بعد بحثه في جو هادئ بعيد عن كل ضوضاء يكون اتفاقاً ثابتاً ومقبولاً من الشعب المصرى لأنه يضمن للانجليز صداقة المصريين الحقيقية التى هى الغرض الأول والأخير من كل المعاهدات .

بيد أنه إذا لم يكن من حقنا أن نتعرض لنصوص الاقتراحات الآن فمن الحق أن نقول أن مجرد فكرة الاتفاق التي أبدتها الحكومة البريطانية هي في ذاتها خطوة ودية يقدرها الشعب المصرى حق قدرها بل هي في نظرنا خطوة جدية في سبيل محالفة الصداقة التي ينشدها الشعبان .

أن الشعب المصرى الذى ابتهج بفوز العمال في الانتخابات يعتقد أن وجود حكومة منهم على رأس الامبراطورية البريطانية تمهد فرصة نادرة لتحقيق الاتفاق والمودة الخالصة بين الديمقراطية البريطانية والمصرية .

وكل ما نطالب به وهو عدل أن ينتخب البرلمان المصرى انتخاباً حراً من غير تغيير ولا تعديل في قانون الانتخاب وأن يترك للوزارة الدستورية عقد الاتفاق بين الأمتين على قدم المساواة والعدل وهو اتفاق مرغوب فيه ولا ريب ، ولكن بما أنه من المسلم بأن المحالفة يجب أن تعقد على قدم المساواة بين الشعبين فلا مساواة مالم تتوافر للشعب المصرى الضمانات التي يتمتع بها الشعب البريطانى لبحث هذه المعاهدة بل إن هذه الضمانات هي أكثر أهمية لنا منها لهم فنحن شعب صغير والمسألة المصرية هي مسألة حياة أو موت لنا بينما هي ليست بمثل هذه الخطورة لبريطانيا فلا أقل إذن من أن نكون متساوين مع الانجليز في حرية البحث فيكون لنا برلمانا كما لهم برلمانهم وكذلك كامل حقوقنا الانتخابية وحرية صحافتنا واجتماعاتنا وجميع الضمانات الدستورية التي لا تتحقق بدونها مساواة بيننا وبينهم .

هذا هو الشرط الأساسى في كل معاهدة أما ما يدعيه مراسل التيمس من أن مبدأ الوفد هو « الحكم أو لا معاهدة » فهو مجرد قلب للواقع وتشويه للحقيقة إذ الحقيقة الكاملة التي لا غل ترددها وسرردها حتى نلفظ النفس الأخير هي احترام الدستور أولاً وقبل كل شيء ذلك لأن الدستور هو السبيل الوحيد للوصول إلى معاهدة يقبلها الطرفان وينفذها بصدق وأمانة .

ويقول مراسل التيمس أن الأمر المهم هو تنفيذ المعاهدة ثم يشير من طرف خفى إلى ضرورة بقاء محمد محمود باشا ليعقدها ، ونحن نتفق معه في رأيه من أن تنفيذ المعاهدة له أهمية حيوية ولهذا السبب نفسه نطلب بل نحتّم أن تشرف على تنفيذها حكومة دستورية حائزة لثقة البلاد فهي وحدها الكفيلة بتنفيذ المعاهدة لمصلحة الحليفين .

أما إذا كان المقصود من المعاهدة إرغامنا فليبق محمد محمود لتنفيذها إذا استطاع لذلك سبيلاً . وأما إذا كان المطلوب صداقتنا فالسبيل الوحيد لتحقيق هذه الصداقة هو إعادة برلماننا ودستورنا كاملين من غير قيد ولا شرط حتى يتسنى للبرلمان أن يبحث المقترحات المقدمة باعتبار مالها من القيمة في ذاتها دون أى مؤثر آخر ثم يعقد معاهدة نهائية بعد مفاوضات حرة بين الحكومتين الدستوريتين المصرية والبريطانية .

هذا كلام صريح لامواربة فيه ولا خفاء ، وما كنا في ذلك مغالين ولا متجنين بل نحن نطالب بما يقضى به الدستور نفسه من أن كل معاهدة لا يقرها البرلمان لا تكون نافذة ولا تقيد الأمة بشيء .

ثم إذا غضضنا النظر عن النظم الدستورية فهل من المعقول أن يحرم المصريون برلمانهم في الوقت الذى يبت فيه في مصير بلادهم وأن يحرموا من حقهم المباشر للانتخاب في الوقت الذى يجب أن يعطوا فيه هذا الحق إذا لم يكن لهم فما بالكهم وهم يريدون أن يأخذوه منكم . هل تقبلون هذا ؟ « هتاف كلا » .

أجيبوني . أسمعوني صوتكم لتطمئن نفسي ولأطمئن على كرامة أمتي « هتاف حاد . كلا . كلا » .

وأخيراً فإنى أوجه القول من جديد إلى حكومة العمال البريطانية مذكراً إياها أنها قد عقدت فعلاً مع الشعب المصرى عهداً هو بمثابة معاهدة صغيرة وقد أكد وكيل الخارجية البريطانية في خطاب علنى أن وزير الخارجية حتم ألا يكون هناك تغيير في القانون البرلمانى الذى يضمن حقوق الشعب المصرى الانتخابية والمصريون بأجمعهم يعرفون أن وزارة محمد محمود باشا لا تملك لنفسها نفعا أو ضرراً فإذا عدل قانون الانتخاب الآن بعد هذا الانتظار الطويل فالملعى الصريح هو أن حكومة العمال نكثت أول عهد لها مع الشعب المصرى وأنها تريد أن تفرض علينا دكتاتورية جديدة في شكل معاهدة تحالف مع محمد محمود باشا لأمع الأمة المصرية ، وهذا ما لا نظنه ولا نعتقده مطلقاً في رجال حكومة العمال الديموقراطيين وها نحن نتظر ولنا ملء الثقة أن يتحقق ما يرجوه الفريقان من الوصول إلى صداقة كريمة حرة بين الشعبين .

كرماء لضيوفنا

تكلمنا عن الصداقة بين مصر المستقلة والشعب البريطاني وأرى أن هذه الصداقة يجب أن تمتد بحق إلى جميع الأجانب النازلين بين ظهرائنا فهم ضيوفنا وقد كان شعارنا ولا يزال « أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا » وإذا كانت الحرية حقاً فازاء كل حق واجب ، وواجبنا نحو ضيوفنا هو الواجب الأول الذى نستمد منه حريتنا يجب أن يطمئن الأجانب إلى مصر المستقلة التى أفسحت لهم وتفسح على الدوام مجالاً واسعاً لنشاطهم وخبرتهم وخدماتهم التى يقدرها المصريون حق قدرها .

لقد حيانى اليوم جمهور غفير من الأجانب مع أخوانهم من المصريين فكان لتحتيهم معنى جميل رائع وليس لى إلا أن أرد باسم مصر التحية بأحسن منها وأنا لتأمل أن يأتى قريباً اليوم الذى توطد فيه أواصر الصداقة والثقة بين المصريين والأجانب فلا تعود هناك حاجة إلى التفرقة بينهم فى سبل العيش أو فى القضاء والتشريع .

المجاهدون المصريون بأوروبا

أخيراً يقضى على واجب عرفان الجميل أن أطلب إليكم أن تقدروا وتطروا معنى مجهودات أخواننا المصريين فى أوروبا فكلهم مجاهدون فى سبيل الوطن وإنى أذكر فى مقدمتهم صديقى وزميلي الدكتور حامد محمود « هتاف بحياته » واهتفوا معنى بحياة الجمعية المصرية ببريطانيا العظمى ومؤتمر الطلبة فى أوروبا ولا أنسى مجهودات حضرات الزملاء الأساتذة حافظ بك عوض وعزيز ميرهم ومحمد صلاح الدين فقد جاهدوا فى سبيل القضية المصرية بما هو جدير بكل مدح وثناء أما الحرية التى أشار إليها حافظ بك عوض فلا تستحق منى رداً أو اهتماماً ، فهى كذبة مفضوحة وغير معقولة . ولن أنسى أن أتوجه بالشكر والثناء إلى لجنة الوفد بالاسكندرية وعلى رأسها ذلك الشيخ الجليل السيد بك مرسى فان اللجنة جديرة بالاسكندرية وبوطنيتها بارك الله فى السكندريين وحماستهم وجعل منهم ذخراً صالحاً لمصر وبنيتها .

بقى على واجب أخير . هو الواجب الأول - أن أتوجه باسم حضراتكم إلى
السدة الملكية العلوية ملتتمساً من جلالة الجالس على العرش المفدى أن ينقذ الأمة
من هذا الموقف الخطير بإعادة دستورها وحرياتها ولا أراى فى حاجة إلى أن أشيد
بولاء الأمة للمليكها فهذا الولاء فرض وهذا الفرض مقدس (تصفيق حاد متواصل
وهتاف) .

وقد هتف الأستاذ مكرم بك باسم صاحب الجلالة الملك وردد المجتمعون
التهتاف وهتف لصاحب الدولة الرئيس الجليل وصاحبة العصمة أم المصريين وردد
الحاضرون التهتاف .





المسلمون والأقباط^(١)

اعتاد الأستاذ مكرم عبيد في كل خطبه أو مقالاته الحديث عن الأمة المصرية ، فالمسلم والقبطى في رأيه هم المصريون ، فإذا ما حاول الاستعمار البريطانى - وما أكثر محاولاته - أن يفرق بين جناحي الأمة ، تصدى له مكرم لشجب تلك النعرة الطائفية ونفيها عن المصريين ، وهى نفس الروح السمحاء التى اتسم بها الوفد منذ تكوينه ، فقد كان شعاره الذى ارتفعت ألويته فى ساء مصر وترنم به المصريون بكل طوائفهم واتجاهاتهم « ليحى الهلال مع الصليب » .

وفى هذه الخطبة يرفع مكرم عبيد نفس الشعار القديم مستشهدا بالأحاديث النبوية ، فقد كان مطلقاً قارئاً حافظاً للقرآن الكريم والأحاديث النبوية ، بجانب حفظه للتوراة والإنجيل . يقول فى هذه الخطبة :

« ... ها آنذا أحذرکم للمرة الثانية من أن يخدعکم خادع فى إرادتکم ، وفيمن يليق بتمثيلها فى مجلس الأمة ، قيل لى إن منافس الأستاذ ... قد لجأ إلى

(١) من خطبة انتخابية لمكرم تأييداً لمرشح الوفد فى ستريس سنة ١٩٢٩ .

ما يلجأ إليه اليائسون من ترويح نغمة شوهاء نكراء ، تتحرك لها عظام الشهداء في قبورها ، وتمتحن بها الأمة في أقدس شعورها ، ألا وهي نغمة التفريق بين أبناء الوطن الواحد ، فيقولون إن هذا مسلم وذاك قبطى ، ونسوا أن ما جمعه الله لا يفرقه الإنسان .

ساعدنى حظى مرة أن أقرأ فى كتاب أدب وتاريخ اسمه (حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة) حديثاً نبوياً كريماً عن القبط فى مصر ، فقد جاء عن رسول الله - ﷺ - أنه قال : « استوصوا بالقبط خيراً فانهم قول لكم وبلاغ إلى عدوكم بإذن الله » .

وجاء فى حديث آخر أن رسول الله ﷺ - مرض فأغمى عليه ، ثم أفاق فقال : « استوصوا بالآدم الجعد » ثم أغمى عليه للمرة الثانية ثم أفاق فقال مثل ذلك ، فقال القوم لو سألنا رسول الله ﷺ من هم آدم الجعد فأفاق فسأله فقال قبط مصر ، فإنهم أحوال وأصهار ، وهم أعوانكم على عدوكم . انظروا إلى هذا القول الكريم الحكيم ، وقد وجه إلى العرب قبل فتح مصر ، وكانوا أجنب عنها ، فكم يكون الأمر بين المصريين أنفسهم وهو أبناء الوطن الواحد ، والأمة الواحدة ؟ انها لنغمة نكراء يمضى بها أهل السوء بين الشقيفين ولن يفلح سعى المشائين بنميم .

* * *



المحامون يكرمون مكرماً*

ألف عدلى يكن باشا الوزارة فى ٣ أكتوبر عام ١٩٢٩ ، فى اليوم التالى لاستقالة محمد محمود باشا . وجرت الانتخابات يوم ٢١ ديسمبر عام ١٩٢٩ ففاز الوفد .

وأقام المحامون حفلا لتكريم مكرم عبيد باشا فى محل « جروبى » يوم ٢٨ ديسمبر عام ١٩٢٩ فخطب فيهم قائلا :

سيداتي سادق :

لعل أبلغ ما يقوله محام صناعته الكلام ، انه عاجز عن الكلام ، للتعبير عما يتخالج نفسه ويملا حسه . . وهى بلاغة صامته أقل ما فيها أنها نادرة فينا نحن المحامين كما يقول بعض الخبثاء ، إذن ليس لدى ، وقد غمرتمنى بفضل ينعد له لساني ، الا أن أحنى الرأس خجلا من جحودى أمام بركم ، وشحى بقليل إزاء

كثيركم ، وأن أقتصر على تقديم تحيتى وشكرى إليكم ، والتحية والشكر عبارتان بسيطتان ، ولكن اليها ينتهى كل ثناء مهبا هذب وثقى ، وعاطفتان بريتان ولكنها

* من خطبة لمكرم فى حفلة المحامين لتكريه فى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٩ .

كريمتان وثابتان ، فإذا لم تجد لهما منفذا من لسان ينطق أو يد تصفق ، ضاقت بهما رحبات القلب ، فراح يبتليج بهما ويخفق ، فلا عجب إذا ضننت على لسانى بالإفصاح عن عميق شكرى ، فقد ثملت به نفسى وطاب شعورى ، ثم إذا ملكت زمام شعورى فانى وإيم الحق لفى حيرة فيما عسأى أن أقوله فى هذا التكريم الذى فاق حد الكرم ، فهل أدعى أننى غير جدير به لتنسبوا إلى التواضع بريئا ، وتكيلوا إلى الشناء وتوفروا الكيل مليئا ؟ ولكنى إذا فعلت انتفى التواضع من أصله ، فان أول شرط من شروطه ألا يعلن صاحبه عنه ، بل ولا يحس به ، إذ التواضع صفة يراها الغير فينا ، ولا تراها فى أنفسنا ، لأن من أحس فى نفسه التواضع اضطر أن يتصنعه ، فانقلب التواضع غرورا ، وشر منه من يعلن عن تواضعه فهو تاجر يتجر بالفضيلة ويرجو من ورائها الكسب ثناء وفرا ، لافرق بينه وبين من يبيع فى السوق بضاعة مزجاة ، ويتقاضى عنها الثمن ذهباً نصيراً .

ولكن إذا لم يصح لى أن أدعى التواضع حتى لا يكون الادعاء غرورا ، فهل يصح لى أن أدعى أنى أستحق هذا التكريم ، فيكون الادعاء زورا ؟ تلك حيرى يا حضرات الزملاء ، وتلك قضيتى . وإنى كما قلت ، وكما ترون ، عاجز عن المرافعة فيها ، فإذا خسرتها فقد أسأتم الاختيار ، وأنتم وحدكم المسئولون عنها .

بيد أن الواقع الذى لا مرية فيه أنكم تكرمون فى شخصى هذا الضعيف ، ناحية من نواحي الحق الذى تحسونه شيئا حيا فى نفوسكم ، وتشددونه غرضا ساميا من أغراض مهنتكم ، ولئن جذبتكم شيئا من عملى فإنكم تحبذون مظهرها من مظاهر ذلك النشاط الإيجابى الذى لا يفتأ يتجدد فى جهودكم .

ان من دواعى فخرنا نحن المحامين المصريين أن المحاماة فى مصر قد تطورت تطورا عجيبا ، وسارت فى طريق الكمال سيرا حثيثا خيل إلى البعض أنه أقرب إلى الطفرة منها إلى التطور ، وفى الواقع أن المحاماة بل الأمة فى جميع طوائفها كانت تسير فى طريق الرقى بخطوات تدريجية طبيعية ، وإن كانت هادئة ساكنة ، فلما أن جاءت النهضة الاستقلالية وفعلت فعلها الساحر فى النفوس وفى الأنظمة ظهر التطور رائعا خلابا ، فظن البعض أنه انقلاب فجائى لا يقوى على تقلبات الزمن ، وبلغ الأمر ببعضهم أن قال إنها شعلة تطفئ بسرعة ، ولكن ما أسرع

ما تبينوا أن الشعلة الملتهية ، إنما هي نار آكلة وأن الفكرة الثائرة إنما هي عقيدة متأصلة ، وأن النهضة ليست بنت يوم أو ظروف مواتية بل هي ربيبة السنين المتعددة ، والتجارب القاسية ، وفي مقدمة الطوائف التي تطورت وكأنها طفرت ، ونهضت وكأنها وثبت ، طائفة المحامين التي لنا شرف الانتساب إليها ، فلقد كانت المحاماة في مصر مهنة تنطوى على مصلحة ، فأصبحت مع الزمن مهنة تنطوى على فكرة ، وبلغ التطور أشده على الحركة الوطنية ، فتطورت المحاماة من مهنة القانون إلى فكرة الحق ، وبعبارة أخرى فقد كانت المحاماة للمحامى مجرد مهنة مكسبة تدر عليه من الخير قليله أو كثيره ، فأصبحت فوق ذلك فكرة سامية يغذى بها نفسه ، ويبدل منها لغيره . وقد بلغ من جمال هذا التطور أنه كلما تعارضت الفكرة العامة مع المصلحة الخاصة ، لم يتردد المحامون في أن ينبذوا المصلحة الذاتية ظهريا ، وأن يفسحوا للفكرة العامة مكانا من نفوسهم بل ومكانا عليا ، وليس أدل على ذلك من تلك المواقف الوطنية الرائعة ، مواقف الكرامة والتضحية ، التي وقفتها المحاماة منذ بدء النهضة المصرية ، وفي إبان الدكتاتورية على وجه خاص فكم من مرة أضرب المحامون عن أعمالهم ، فأضربوا عن موارد رزقهم في سبيل مصلحة عامة ، أو فكرة وطنية ، وكم من مرة اجتمع المحامون في جمعية عمومية هرعوا إليها من جميع نواحي القطر ، دانيها وقاصيها ، ولا دافع لهم إلا ذلك الواجب المقدس ، الذى هو أمانة معلقة بذمهم ومفخرة من مفاخر مهنتهم ، الا وهو الدفاع عن الحق بكل ما أوتوا من قوة ، هي قوة الحق .

أيها السادة لم يكن المحامون في دفاعهم عن الدستور والحرية رجالا سياسيين ، بل كانوا أولا وفوق كل شيء محامين ، يدافعون عن حق هو حق الوطن تلك هي المحاماة كما هي الآن في رائع تطورها ، تلك هي المحاماة في أسمى مظاهرها تدافع عن الحق باعتباره فكرة لا مهنة ، وتذود عن المظلومين أفرادا وجماعات .

المحاماة فكرة الحق أولا ، ومهنة القانون ثانيا ، ذلكم شعارنا نحن أبناء النهضة من المحامين المصريين ويجب أن يبقى كذلك على الدوام ، وما القانون إلا صيغة من صيغ الحق ، وقد لا تكون أحسن الصيغ إذ هي قابلة للتعديل :التبديل

ولقد أدرك المحامون هذه التفرقة الجوهرية بين الحق والقانون فقاموا يستنكرون تلك المهازل التشريعية التي أسمتها الوزارة السابقة قوانين ، والتي لم تتورع عن أن تتوجهها باسم صاحب الجلالة ملك البلاد ، ولقد أعلن المحامون بصفقتهم رجال القانون والحق بطلان تلك القوانين لتعارضها مع الدستور ، وهو قانون القوانين ، ومع الحق - وهو روح القانون .

* * *

في لندن (*)



لعلكم تدركون من تلقاء أنفسكم تأثرى وسرورى حينما سئلت أن أخطبكم في هذا الاجتماع السياسى ، فان الاجتماعات السياسية محرمة علينا في مصر تحت نظام الحكم الحاضر ، كما حرمت شجرة التفاح على أبنينا آدم . ومثل هذا الاجتماع تحت ظل الدكتاتورية الحاضرة يعد جريمة .

والدكتاتورية عندنا تفسر السياسة تفسيراً واسعاً جداً ، فإن مجرد إرسال الطلبة تلغراف تعزية إلى النحاس باشا في وفاة والدته اعتبر عملاً سياسياً فصل الطلبة من أجله بينما حث الدكتاتورية لبعض الطلبة - وهم قليلون لحسن الحظ - بأن يشتغلوا بالسياسة مادامت هذه السياسة تأييداً للوزارة .

والآن آسف لضيوفنا البريطانيين لأنهم قد لا يدركون أنهم بقبولهم تناول فنجان شاي بىء مع المصريين الحاضرين هنا يعتبرون في المنطق الدكتاتورى مشجعين على الإجرام فهم لذلك مجرمون بالاشتراك .

* تولى محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين رئاسة الوزارة : في ٢٧ يونيو عام ١٩٢٨ فحل البرلمان وعطل الدستور وأهدر الحريات وأيد الانجليز الوزارة : فسافر مكرم عبيد إلى لندن وكتب في الصحف البريطانية ضد حكم اليد الحديدية في مصر وألقى خطاباً شاملاً في المؤتمر السنوى للجمعيات المصرية في أوروبا يوم ٢٧ ديسمبر عام ١٩٢٩ ضد ديكتاتور مصر الذى يسانده الانجليز .

إن الحرية وهى خبز الحياة يجب أن تحصلوا عليها بجهدكم واجتهادكم وعرق جبينكم كما يحصلون على خبزكم اليومى سواء بسواء ، فإذا أنتم لم تكسبوها بعرق جبينكم فإنكم تضطرون إلى استجداثها وحينئذ لا تحصلون إلا على ما يحصل عليه الشحاذون أى الفئات .
ثم قال فى لهجة جدية : إذا كان من الإجرام عمل المرء لإنقاذ وطنه والسعى لإعادة الدستور والحرية والإخاء الإنسانى فيجب أن نذكر أنه لمثل هذه الجريمة مات جميع الرجال العظماء وعاشوا ، وأن رجلنا العظيم سعد زغلول باشا نفى إلى جزيرة سيشل لجريمته وهى الوطنية .

هل الأمة المصرية راضية ؟

وتقول الحكومة ان البلاد هادئة قانعة تحت ظل الدكتاتورية ولكن تاريخ الأشهر الأخيرة يدل على نقيض ذلك ، والعادة أنه بعد مضى الأشهر الأولى من عهد الدكتاتورية وإجراءاتها العنيفة تخضع الأمة بتأثير الخوف أو التعود فلا تحتاج الحكومة إلى إجراءات صارمة بل تلتطف إجراءاتها الأولى ، ولكن التطور الذى حصل فى مصر كان على العكس من ذلك ، فكلما استمرت الدكتاتورية زاد قلق المصريين واستياؤهم فزاد معها اضطراب الحكومة لأن تتخذ إجراءات تعسفية جديدة ، وهذا يدل دلالة واضحة على أن مصر لم تكن قط هادئة ولا راضية ولكنها تصبح كل يوم أكثر قلقا واستياء .

وذكر الأستاذ مكرم مثالا على ذلك جميع القوانين الأخيرة لحماية الموظفين ، وحماية نظام الحكم الحاضر وحماية الطلبة ومنح البوليس السلطة لفض الاجتماعات ، وكل الاجراءات الأخرى التى باتت ضرورتها لأن القوانين القديمة وجدت غير كافية لصعد شعور الاستياء المتصاعد من الأمة .

تعطيل الصحف

وكذلك كانت الحال فيما يختص بالقبض على الأفراد ، فقد بدأت الحكومة بالقبض على المتظاهرين ، ثم صارت تقبض على الأشخاص الذين يرجع أو ينتظر

أن يتظاهروا كما حدث حين قبض على أكثر من مائة شخص بقصد منعهم من التظاهر قبل زيارة محمد محمود باشا لطنطا ، وأخيرا صارت الحكومة تقبض على مجرد الزائرين كما فعلت حين قبضت على أشخاص من أهالى الأسكندرية فى كل مرة زار فيها النحاس سان ستفانو .

وتفتيش المنازل بدأ للبحث عن منشورات ثورية وانتهى بالبحث عن العرائض التى ترفع إلى جلالة الملك بطلب إعادة الحياة النيابية .

تفتيش بيت الأمة وبسالة أم المصريين

وهنا ذكر مكرم تفتيش بيت الأمة فى بكرة الصباح ومسلك البسالة الذى سلكته أم المصريين واحتج على ذلك أشد الاحتجاج وطلب من الوزارة أن تحترم سيدة يجعلها جميع المصريين ويعتبرونها أما لهم .

تم تلا الأستاذ مكرم تلغرافا ورد من مصر وفيه نبأ عن تعطيل جريدتى الشرق الأدنى والمستقبل .

مسئولية الانجليز عن الحالة الحاضرة

وقال : إن نظام الحكم الحاضر قد أتى به تدخل بريطانيا غير المشروع فى أمورنا الداخلية ، ويحفظه الآن سند دار المندوب السامى ، على الرغم من أن جميع المصريين بمختلف طبقاتهم يكرهونه .

المفاوضات والباعث عليها

وقد نشد محمد محمود باشا تأييد الحكومة البريطانية للحاضرة له بواسطة عرض المفاوضات لعقد معاهدة بأية شروط ممكنة على الرغم من تصريحاته قبل سفره إلى انجلترا وقد نشر فى جريدة السياسة تصريحاً له ينكر فيها إنكاراً شديداً قيام أية مفاوضات .

حكومة العمال والاتفاق مع مصر

ولحسن الحظ يبدو أن حزب العمال وحكومته يعارضان في عقد معاهدة مع وزارة غير نيابية بعد أن أيقنا أن الوزارة لا يمكنها أن تعطيها سوى قطعة من الورق ، وأنها لن تستطيع أن تعطيها صداقة الأمة المصرية التي هي الجوهر اللازم للمعاهدة ، وقد قالت الدليل هيرالد في ذلك وأصابنا أن الشرط الأساسي قبل أية تسوية هو عودة الحياة النيابية .

المصريون لا يطلبون تدخل بريطانيا

ثم قال : نحن لا نطلب التدخل البريطاني في شئوننا الداخلية ، بل نحن على العكس نطلب ألا تتدخل بريطانيا لتسند نظام الحكم الحاضر لأن مثل هذا السند ليس فقط منافية للمبادئ الديمقراطية التي تعتنقها حكومة العمال بل هو مضاد لحقوق السيادة التي لمصر .

المسألة المصرية ليست مسألة حزبية

وليست المسألة المصرية مسألة حزبية لا في مصر ولا في إنجلترا ، وجميع الأحزاب البريطانية لها مصلحة في أن تفي بريطانيا العظمى بالتعهدات التي تعهدت بها لمصر خاصة بالاستقلال والسلم لأنه منذ عقدت الهدنة التي أتت بالسلم لأوروبا لم يكن في مصر سلم .

المحالفة على قدم المساواة

والمحالفة بين مصر وإنجلترا أمر مرغوب فيه جد الرغبة ، ولكن على شرط أن تكون على قدم المساواة وأن تضمن المصالح البريطانية إذا كانت هذه المصالح لا تتعارض مع السيادة المصرية على أراضيها .

مقاومة استبداد صدقي^(١)



دفاعه في قضية حسن النحاس

يا حضرات المستشارين :
القضية المعروضة على حضراتكم قضية سياسية .

القضايا السياسية

وإذا قلنا قضية سياسية عنيها هذا النوع التعس من القضايا التي نمت وتكاثرت في هذا العهد الأخير حتى كادت تنوء بها أنظمتنا القضائية ، بل وأنشئت للبعض منها محاكم خاصة ذات إجراءات استثنائية لم يعهدها القضاء المصري من قبل .

والواقع أن ظهور القضايا السياسية يمثل هذه الكثرة في أى عهد من العهود إنما هو النذير الأول بمرض السياسة المتبعة في هذا العهد وكلما تجددت هذه القضايا وتكررت كانت دليلا على تأصل المرض واستعصائه ، ولذلك لا تكثر القضايا السياسية إلا في الأزمان السياسية الخطيرة ، وعلة ذلك ظاهرة ، فإن السياسة عندما تحس بحرج مركزها تحاول أن تجد مخرجا من الأزمة أو ملطفا لحدتها بتمهيد السبل للقضايا السياسية التي ترجو من ورائها فائدة مزدوجة أولا : التنكيل

(١) جريدة الضياء ٢٢ يونيو ١٩٣١ .

بخصوصها السياسيين ، وثانيا : تحويل أنظار الجمهور عن القضايا العامة إلى القضايا الخاصة .

النيابة : أعترض على ذلك فالدفاع سياسى .

الأستاذ مكرم : أرجو عدم الاعتراض .

الرئيسى : المحكمة هى التى تدير الجلسة . الأستاذ مكرم يستأنف الدفاع : ذلك ما تحاوله السياسة المريضة المحرجة ، ولكنها محاولة فاشلة فى نهاية الأمر مهما كان لها من أثر موقوت ، لأن الأزمة وقد بلغت عندهم حد اليأس لا تزيدها القضايا السياسية إلا فضيحة على فضيحة ، ويأسا على يأس . . . ولأن القضية وإن كانت سياسية فالقضاء فوق السياسة .

وسيتبين ذلك لحضراتكم جليا فى قضيتنا الحالية التى اتهم فيها الأستاذ حسن النحاس بتهمة سياسية من الصنف الذى أشرنا إليه ، ولكن الذى يهمنى إبرازه من الآن أن هذه القضية هى كما قلنا واحدة من مئات القضايا السياسية التى امتاز بها هذا العهد ، وإن لتكاثُر هذه القضايا معنى هاما يستفيد منه المتهم ، ويرجو من المحكمة تقديره فى حكمها .

ولتبيان هذا المعنى يجب أن نتساءل أولا ما معنى تكاثُر القضايا السياسية فى عهد دون سواء ؟ ولماذا نرى مثلا مئات من القضايا السياسية فى عهد وزارة صدقى باشا ، بينما لا نرى فى عهد وزارة النحاس باشا الا قضيتين أو ثلاث من قضايا القذف والظعن فى الأعراض ؟

لماذا نرى هذا الفارق العظيم بين عهد وآخر بينما الشعب المصرى هو هو وأخلاقه هى هى وقانون العقوبات فى مجموعه هو هو والنظام القضائى هو هو والنيابة هى هى ، إن الرد ظاهر واضح ، فالسياسة ليست هى هى .

نعم قد تغيرت السياسة وتغيرت الحكومة التى تدير دفة السياسة ، وكان طبيعيا أن ينتج عن هذا التغير تغير مماثل فى القضايا السياسية فى نوعها وعددها ، ولا غرابة فى ذلك ولا عجب ، فهى سياسة تضع الحكومة فى صف والأمة فى صف آخر ، ولذلك كلما يشت الحكومة من اجتذاب الأمة إليها مهدت الطريق إلى القضايا السياسية لتحاول الإيقاع بخصوصها ، وستر فشلها .

وعلى أى حال ، مهما راعينا القصد وعدم التحيز فى القول ، يكفى حسن النحاس أن يقول إنه بناء على تغير فى السياسة قد تكاثرت فى هذا العهد القضايا

السياسية ، وأن قضيته ليست الا واحدة منها ، وإن في ذلك الدليل كل الدليل على أن هذه القضايا ولدت في كنف السياسة قبل أن تدخل كنف القضاء .
حسب المتهم أن يبين هذا بل ويكفى القاضي أن يرى أن للسياسة أى شأن في القضية ليتنبه إليها ضميره حلدا ، ويوجس منها على العدالة شرا .

السياسة والعدالة

ذلك لأن السياسة والعدالة ضدان لا يجتمعان ، وإذا اجتمعا لا يتأزجان والواقع أنهما مختلفان في الطبيعة والوسيلة والغرض ، فالعدالة من روح الله والسياسة من صنع الناس والسياسة توازن بين شتى الاعتبارات والعدالة تزن الأمور بالقسطاس ، وكذلك يختلف الغرض منها ، فالعدالة تطلب حقا والسياسة تبغى مصلحة ، سواء أكانت تلك المصلحة حقا أم باطلا .

على أن أخطر ما في السياسة أنها ترى من حسن السياسة أن تخلع على المصلحة رداء الحق تلبسه دواما ، وأن تخدع الناس عن ظلم الساعة فتطوره عدلا لزاما . . هذا شر ما يخشى من السياسة ، ولذلك فليس أشد خطرا على نظام الدولة وأخلاق الشعب من أن تتخذ المنازعات السياسية شكل الدعاوى القضائية فتدخل السياسة هيكل القضاء متباكية متمسحة بأعبائه ، وتتجنى على العدل باسم العدل منتحلة اسمه متشحة بجلبابه .

ولقد عودتنا السياسة أن تقلب الأوضاع فتتباكى وهي الجانية ، وتشكو والناس منها شاكية .

وليس أدل على ذلك من القضية التي نحن بصدددها ، فهي وليدة السياسة وربيتها وضحيته ، ومع ذلك وجدت النيابة سبيلا إلى إقناع نفسها ، وهي تحاول أن تجد السبيل إلى إقناعكم أن حسن النحاس قد ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون وأن النزاع بينها وبينه نزاع قانوني محض يدور حول القانون والفقه والأحكام .

ولو أن النيابة وضعت الأمور في نصابها ودخلت البيوت من أبوابها ، لأدرت

أن النزاع الذى بينها وبين الأستاذ حسن النحاس هو بعينه النزاع القائم بين صدقى باشا والنحاس باشا وبين دستور الحكومة ودستور الأمة ، بل هو ذلك النزاع القديم الجديد الذى نشأ منذ سنة ١٨٨٢ وتفاقم منذ سنة ١٩١٩ بين الاستقلال المصرى والاستعمار البريطانى ، هذا ولو أن النزاع اتخذ مظهرها محزنا من التلاحن والتناحر بين المصرى وأخيه .

وأظنكم توافقوننى على أن مثل هذا النزاع لا يصح بل ولا يجب أن يتخذ من دور المحاكم مقرا ، أو من منصة القضاء منبرا ، بل هو نزاع من شأن رجال السياسة أن يصفوا حسابه فيما بينهم على صفحات الجرائد وعلى منابر الخطباء ، وحسبكم نظرة عامة إلى ظروف هذه القضية وأسبابها ، ومواد البحث فيها لتقتنعوا لأول وهلة أننا بصدد خلاف سياسى وحوار سياسى وأغراض سياسية هى أبعد ما تكون عن القانون أو القضاء أو الفقهاء .

ما هو موضوع القضية الحالية ؟؟ هو بحث فى سياسة الوزارة الحالية بإزاء الدستور ، وبحث فى سياستها بإزاء الحريات العامة والحقوق الوطنية وبحث فى سياستها الاقتصادية ، فهل هذه موضوعات سياسية أم قضائية ؟ نظن أن السؤال هو من البداية بحيث لا يحتاج إلى جواب .

كل ما فى الأمر اذن أن السياسة فى حاجة إلى مظهر القانون لتحتمى وراءه ، وتستتر بين صيغه وألفاظه ، فتظهر بمظهر الحق فى محاربتها لخصومها بالباطل ، ولذلك وصلت القضية إليكم وعليها طلاء القانون بينها هى معجونة بالسياسة ، وكذلك أيضا رأيتم النيابة ترفع ، فتكلم بلغة القانون ، وتناقش بصيغ القانون ، وتذهب فى شرحه مذهب شراح القانون ، بينها هى فى الحقيقة تعبر عن فكرة سياسية فى موضوعات سياسية لأغراض سياسية .

هذا هو الوضع الصحيح للقضية — الفكرة سياسية والصيغة قضائية .
ولسنا فى ذلك القول مجازفين أو متبرعين بل سنبيين لحضراتكم فى كل باب من أبواب دفاعنا أن التهمة سياسية محضة لا يعاقب عليها القانون .

وينقسم دفاعنا إلى بابين رئيسيين :

أولا : موضوع التهمة بقسميها .

ثانيا : التهمة من الوجهتين الدستورية والقانونية .

الباب الأول

التهمة من حيث موضوعها

التهمة من حيث موضوعها تنحصر في أن الأستاذ حسن النحاس وزع منشورا بإمضائه قال فيه :

أولا : ان الحكومة استحدثت دستورا جديدا تأبى كرامة الناس طاعته واحترامه .

ثانيا : ان الوزارة قتلت الحريات واستباححت المحرمات وأن عهدا عهد ظلم وطفيان وغدر .

ومن الوجهة القانونية اعتبرت النيابة التهمة مزدوجة فوصفت العبارة الأولى بأنها تحريض على كراهة نظام الحكومة المقرر في القطر المصرى وعلى الازدراء به (المادة ١٥١ ع معدلة) . والعبارة الثانية بأنها إهانة لإحدى الهيئات النظامية وهى الوزارة (١٦٠ ع) .

وسنبين عند البحث في التكيف القانونى للتهمة أن القانون براء من هذا التكيف ، وأن ما قاله الأستاذ حسن النحاس لا يعاقب عليه أى قانون . ولكن الذى يعيننا الآن هو ما تمتاز به هذه الدعوى عن سواها — هو أنه لم يكن هناك محل أو مبرر لرفع هذه الدعوى من الوجهة الموضوعية البحتة ، لأن موضوعها لا يختلف عما يكتب أو يقال كل يوم ، من غير أن يكون محلا لمؤاخذه أو اتهام .

قرارات المؤتمر الوطنى

والى حضراتكم الدليل تسوقه من الواقع المحسوس ، وليس مثل الواقع دليلا ، فهو يدل على نفسه بنفسه ، وأعنى به الدليل المستمد من قرارات المؤتمر الوطنى .

لم يقل حسن النحاس فى منشوره غير ما قاله المؤتمر الوطنى فى قراراته الخطيرة التى وقعها أمراء الدولة ونبلاؤها ، وزعماء الأمة ، وممثلو هيئاتها وكبار أصحاب

الرأى فيها ، واليكم بياناً حرفياً لما جاء فى منشور المتهم وفى قرارات المؤتمر ، وسترون من مقارنتهما التشابه بينها تماماً فى المعانى بل ويكاد يكون فى الألفاظ .

أولاً : قال حسن النحاس فى منشوره عن الدستور : (إن الحكومة استحدثت دستوراً جديداً تأبى كرامة الناس طاعته واحترامه) .

وقال المؤتمر فى هذا الصدد أنه يقرر ما يأتى (التمسك بالدستور الذى صدر فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ واعتبار النظام المقرر به النظام الوحيد الذى لا ترضاه الأمة لحكمها) .

وقال أيضاً : (إن الانتخابات التى تجربها وزارة صدقى باشا فى ظل النظام الذى استصدره صدقى باشا فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ لا تعبر عن رأى الأمة ولا تعتبر استفتاء لها بحال ، والمؤتمر يعلن أن البرلمان الذى قد يعقد على أثر هذه الانتخابات لا يمثل الأمة ، ولذلك فكل معاهدة أو اتفاق يعقد مع حكومة تستند إلى هذا البرلمان لا تنقيد الأمة بنصه أو تنفيذه) .

إذن فحسن النحاس يقول إن الحكومة استحدثت دستوراً جديداً والمؤتمر يأبى عليه هذا الاسم ويسميه « النظام الذى استصدره صدقى باشا فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ » .

وحسن النحاس يقول : إن كرامة الناس تأبى طاعة واحترام الدستور الجديد والمؤتمر يقرر أن الأمة لا ترضاه لحكمها ويزيد على ذلك أن البرلمان القائم على النظام الجديد لا يمثل الأمة وأن الأمة لا تنقيد بنص أو تنفيذ أى معاهدة أو اتفاق يعقد مع حكومة تستند إلى هذا البرلمان فى هذا ترى أن قرارات المؤتمر تجاوزت الأوصاف المعنوية إلى عدم الاعتراف بالنتائج العملية .

فالأستاذ حسن النحاس لم يقل إذن عن الدستور الجديد إلا ما قاله المؤتمر ، بل وأقل مما قاله .

ثانياً : قال الأستاذ حسن النحاس فى منشوره عن الوزارة : (اسألوا الله الرحمة مما أنتم فيه من ظلم وفقر ومعسرة) ، ثم قال : (الوزارة الحاضرة قتلت

الحريات واستباححت الحرمان ... هل تريدون أن يطول عهد هذا الحكم ويمتد بكم ظلمه وطمغانيه .

وإلى حضراتكم ما قاله المؤتمر في الوزارة الحالية وتصرفاتها : (قرر المؤتمر الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقي باشا من مصادرة حرية الرأي بتعطيل الصحف ومراقبتها إداريا ، والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان إلى آخر مما أدى إلى سفك الدماء ، وإثارة الخواطر ، وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظائفهم أو واجباتهم إلى غير ذلك من الأعمال الخائفة لحرية الفرد والمجموع ، مما كان له أسوأ الأثر في حياة البلاد من جميع نواحيها اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية) .

تلك صحيفة الاتهام للوزارة صادرة من الأمة في مجموعها ممثلة في مؤتمرها الوطني ، ولم يقل حسن النحاس في منشوره الا القليل المقتضب مما قرره المؤتمر وفصله تفصيلا .

اذن يقول المؤتمر انه ما من ناحية من نواحي الحياة الا وتغلغل فيها الفساد من جراء مظالم الوزارة ومصادرتها للحريات جميعا ، فلا الحياة الاقتصادية ، ولا أمانى البلاد السياسية ولا أخلاقها الاجتماعية سلمت من تصرفاتها التي كانت لها أسوأ الأثر فيها ...

فأين ذلك كله مما قاله حسن النحاس .

يا حضرات المستشارين :

لو أني أردت الاقتصار على دفاع موضوعي حاسم في الدعوى ، وهادم للتهمة من أساسها ، لكان في قرارات المؤتمر وحدها ما يغني عن كل دفاع آخر .

فحسن النحاس لم يقل إلا ما قاله المؤتمر باسم الأمة جميعا فقله إذن صحيح بشهادة هؤلاء السادة الأعظم ، وقوله برىء كما هم أبرياء من كل إثم أو غرض ، وما كان للنبيانة أن تطعن على براءتهم وهى لم ترفع الدعوى عليهم .

ثم من هم السادة أولئك الذين لم يقل المتهم إلا بعض ما قالوه ، ولم يعلن الا ما قرروه هم الأمة ممثلة فيهم بجميع طبقاتها وهيئاتها : أربعة هم من كبراء أمراء العائلة المالكة ، وإثنان من نبلائها ، هم رئيس الوفد المصرى ورئيس الأحرار

الدستورين ، هم أربعة رؤساء وزارات سابقين ، وخمسة وعشرون وزيرا ، وشيخ الجامع الأزهر السابق ، ووزيران مفوضان سابقان ، وأعضاء الوفد المصرى ، وأعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين ، ورؤساء ، وأعضاء مجلسى الشيوخ والنواب السابقون ، وكثير من كبار الضباط المتقاعدين ، وأعضاء مجالس المديریات السابقون ، وأعضاء المجالس المحلية والبلدية السابقون والحاليون ، وأعضاء مجالس نقابات المحامين الأهلية والشرعية والمحامون المصريون أمام المحاكم المختلطة وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الطبية ومجلس إدارة نقابة الصيادلة وأعضاء النقابات الزراعية العامة ، وأعضاء مجالس إدارة الغرف التجارية ومندوبو اتحاد نقابات العمال ورئيسات وأعضاء الجمعيات النسوية — ممن بلغ عدد توقيعاتهم حوالى الألف بالنيابة عن مختلف الطبقات والهيئات التى تتكون منها الأمة المصرية الكريمة .

إننا نسائل النيابة ونتحداها أن تجميعنا على هذين السؤالين :

أولا : ما هو الفارق بين العبارات التى وردت فى منشور الأستاذ حسن النحاس وبين قرارات المؤتمر الوطنى .

ثانيا : لماذا رفعت الدعوى على حسن النحاس ولم ترفعها على أعضاء المؤتمر والموقعين على قراراته .

أما عن الأمر الأول فقد تبين أن لا فارق بين عبارات المنشور وقرارات المؤتمر اللهم الا اذا كانت قرارات المؤتمر أشد وطأة على الوزارة وأعمالها ، وأكثر تفصيلا .

أما عن الأمر الثانى فهذا ما نطلب الى النيابة أن تجميعنا عليه ، وليس لها مفر من الإجابة على أحد هذين الفرضين ، فلما أن تكون قرارات المؤتمر قرارات سياسية بريئة ، فلماذا رفعت الدعوى على حسن النحاس وهو لم يقل غير ما قاله المؤتمر ؟ وإما أن تكون هذه القرارات معاقبا عليها بقانون العقوبات فلماذا لم ترفع الدعوى على أعضاء المؤتمر كما رفعتها على النحاس ؟

ليس للنيابة مهرب من التسليم بأحد أمرين : فلما أن تعترف أنها لما رفعت هذه الدعوى على حسن النحاس كانت تعمل لتأييد سياسة الوزارة التى أرادت أن تتعقب خصما سياسيا وجدت السبيل سهلا إليه ، ولما أنها رفعت الدعوى متأثرة

بأحكام القانون والعدالة فكان عليها أن ترفعها على أعضاء المؤتمر أيضا ، لأن القانون لا يكيل بكيلين ، والعدالة ميزان دقيق لا يرجح بين كفتين .
لماذا وأيضا لماذا لم ترفع الدعوى على أعضاء المؤتمر كما رفعت على النحاس ، إذا كانت هناك مسئولية جنائية ؟
ولكن مالنا والتساؤل وأماننا الأمر الواقع نستفيد منه ، ونحتاج به النيابة والواقع هو أنها لم ترفع الدعوى على أعضاء المؤتمر ، ومعنى ذلك قانونا أنها لم تر مسئولية جنائية في قراراته ، وبما أن هذه القرارات متفقة في معناها بل وفي ألفاظها مع ما جاء في منشور الأستاذ حسن النحاس فلذن لا مسئولية جنائية فيما قاله النحاس وإذن رفع الدعوى عليه إنما هو تعسف من قبل النيابة ، بل هو خطأ وتناقض من قبلها .

يا حضرات المستشارين :

هناك أمر خطير إن تغاضت عنه النيابة فحاشا لعدالتكم أن تتجاهله ، ذلك ان الأمر ليس مقصورا على قرارات المؤتمر ، بل إن الجرائد والكتاب والخطباء يكتبون ويقولون يوميا مثل ما قاله الأستاذ النحاس في منشوره ، فإذا صرفنا النظر عن تناقض النيابة في تصرفاتها فهل هي تدرك خطورة ما تطلبه من المحكمة ؟ هي تطلب من حضراتكم باسم القانون أن تضعوا كرامة على أفواه الناس ؟ وأن تضيقوا أغلالا قانونية إلى الأغلال الإدارية والسياسية التي ترسف فيها أمتنا المكبلة المعذبة . . هي تطلب إليكم أن تحطموا أقلام الكتاب ، وتكسروا أعواد المنابر ، وتأخذوا السبل على الضمائر ، وتسدوا منافذ الهواء على مصر السجينة في بلادها المنكوبة في نفر من أولادها . . بل هي تطلب إليكم أن تسجلوا بحكمكم على حسن النحاس الإجرام على أمراء الدولة وزعمائها وكتابها وخطبائها وأصحاب الرأي فيها ، فتحكموا بالإجرام على أمير جليل مثل الأمير عمر طوسون ، وعلى دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا ، وصاحب الدولة محمد باشا عمود ، وصاحب الدولة عدلى باشا يكن ، وصاحب الفضيلة الشيخ مصطفى المراغى ، وغيرهم . وهكذا تصبح النيابة وتسمى فإذا بها ترفع الدعوى بل الدعاوى الجنائية على أفراد الأمة من جميع طبقاتها وهيئاتها زاجة بهم في السجون إن اتسعت لهم مضايق السجون .

تصرفات النيابة

ثم استؤنفت الجلسة واستأنف الأستاذ مكرم عبيد مرافعته :

يا حضرات المستشارين :

لم يقتصر تصرف النيابة على اتهام الأستاذ حسن النحاس بتهمة باطلة لا أساس لها من القانون ، في الوقت الذي لم تر فيها مأخذاً على غيره ممن قالوا قوله ، وفعلوا فعله ، بل أبت إلا أن تصب عليه جام غضبها فزجت به في السجن وما كان موضوع التهمة ليستدعى زجه بين المجرمين وما كان مركز المتهم أو مقامه الأدهى والعلمى ليبرر مثل هذه المعاملة القاسية .

وقد يدهشكم أن أقول إن هذا ليس رأيى وحدى ، بل هو رأى النيابة نفسها وهنا موضع العجب ومحل التساؤل .

فثبت في التحقيق أن النيابة أمرت بإخلاء سبيل المتهم مرتين :

أولاً : عند تفتيش منزل المتهم أثبت معاون البوليس في محضر (ص ١٠) ما يأتى : (وكلفنا حضرة الضابط بالقيام فوراً إلى منزل المتهم عند حضوره وتفتيشه وسؤاله ثم الإفراج عنه بدون ضمان بناء على أمر حضرة وكيل النيابة تليفونيا لنا عند الإخطار إن لم يتضح ما يستدعى خلاف ذلك) .

ثانياً : بعد التحقيق بواسطة حضرة وكيل النيابة قرر اخلاء سبيل المتهم (ص ٢١) .

ثالثاً : بعد أربعة أيام حقق حضرة رئيس نيابة مصر معه ، ولم يكن قد استجد شيء في التحقيق بل المنشور هو هو ، فقرر القبض عليه .

وإننا نترك هذا التصرف ، ووجه التعسف الظاهر فيه ، تقدير المحكمة العادل .

الباب الثانى

التكييف الدستورى والقانونى للتهمة بقسميها

ينقسم هذا الباب إلى قسمين ، أحدهما خاص بالقسم الأول من التهمة وهو

(الحرض على كراهة نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى) ويتناول هذا القسم البحث الدستورى وما يتفرع عنه من بحوث ، والقسم الثانى يتعلق بالقسم الثانى من التهمة وهو : (إهانة إحدى الهيئات النظامية وهى الوزارة) ويتناول هذا القسم البحث القانونى فى الإهانة وموضوعها ، وفيما يعد نقداً مباحا الخ .

القسم الأول

البحث الدستورى

ومعنى الحرض على كراهية نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى

اتهمت النيابة الأستاذ حسن النحاس فى التهمة الأولى الموجهة إليه بأنه : (حرض علنا على كراهة نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى وعلى الازدراء به بأن قال فى منشوره إن الحكومة استحدثت دستورا جديدا تأبى كرامة الناس طاعته واحترامه . وطلبت تطبيق المادة ١٥١ ع معدلة) .

ودفاعنا ينحصر فى أن ما قاله الأستاذ حسن النحاس بهذا الصدد لا عقاب عليه مطلقا - لا بالمادة ١٥١ ع ولا بغيرها من المواد - ونبنى دفاعنا على الأسباب الآتية :

١ - أن الدستور الجديد الذى استصدرته وزارة صدقى باشا عمل غير مشروع طبقا للدستور كما أن فرضه بالقوة عمل (مخالف) لقانون العقوبات الذى يعاقب بالأشغال الشاقة الشروع فى قلب الدستور أو تغييره بالقوة .

٢ - أن جلالة الملك أقسم اليمين على احترام دستور الأمة الصادر فى سنة ١٩٢٣ ولم يقسم اليمين على احترام الدستور الذى استصدره صدقى باشا ، فواجب الولاء للملك يقضى باحترام دستور الأمة .

٣ - أن المتهم أقسم اليمين على طاعة دستور الأمة واحترامه ، فما أن له أن يبحث بيمينه .

٤ - أن نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى المنصوص عليه فى المادة ١٥١ ع معدلة لا يشمل جميع مواد الدستور بل هو المنصوص عليه فى المادة الأولى منه تحت عنوان « نظام الحكم فى البلاد » وهو أن حكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى ، وبما

أن المادة الأولى الخاصة بنظام الحكم لم تتغير في الدستور الجديد بل بقيت بنصها وعنوانها فالطعن على الدستور الجديد لا يشمل نظام الحكم الذي لم يتغير ويؤيد ذلك ما يأتي :

وهنا قدم مكرم عبيد بعض الأسانيد الدالة على ذلك وهي نصوص قانونية عديدة ، ثم قال :

البحث الأول

الدستور الجديد وفرضه بالقوة

يا حضرات المستشارين :

عندما سمعت مرافعة النيابة وهي تتحمس لما أسمته الدستور الجديد وتدافع عن الدستور الجديد وتتهم الأبرياء في سبيل هذا الدستور الجديد تولاني حزن مفاجئ لم يكن لي أن أسبر غوره لأنى لم أكن لأنتظره ، بل أننى على الضد من ذلك كنت أنتظر أن تقول النيابة ما قالت ، وأن تذهب بها الحماسة إلى حيث ذهبت . ولعلى حزنت لأنى سمعت هنا في دار العدالة ما كنت أتوقعه ، ومع ذلك لا أريد أن أسمعه ، شأن كل منكوب لا يريد أن يعتقد بحقيقة مصابه من هول ما أصابه ، وأى مصرى لا ينكب يا حضرات المستشارين عندما يرى النيابة تقف في دار العدالة والحق لتبرير الاعتداء على الدستور وإسناد الاجراء إلى من يدافع عن حقوق البلاد .

اعتدت الوزارة الصديقة على دستور البلاد ، وتدرجت في اعتدائها عليه إلى حد إلغائه ، واستبداله بنظام آخر ، ويجدر بنا قبل أن نبحث في شرعية هذا الدستور الجديد أن نتكلم عن الظروف التى أحاطت به ، والأسباب التى أدت إلى استصداره عسى أن تبين النيابة الأشياء على حقيقتها فتخفف من غلواء حماستها .

عندما انقطعت المفاوضات بين الوفد الرسمى المصرى برياسة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا وبين ممثل الحكومة البريطانية برياسة المستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية توقع الكثيرون من العارفين أن تنشب في البلاد أزمة دستورية خطيرة فقد اعتاد المصريون ألا يروا برلمانهم مغلقا ودستورهم منتهكا إلا على أثر

فشل مفاوضة مع الحكومة البريطانية ، وكانت حكومة العمال بين عاملين يتجاذبانها تارة إلى سياسة الصداقة مع الشعب المصرى ، ومواصلة السعى إلى إتمام المعاهدة بين الشعبين ، وأخرى إلى سياسة المستعمرين من الانجليز في مصر وفي بريطانيا الذين لم يكن لها غنى عن تأييدهم سيما بعد فشل المفاوضات ، والسياسة الاستعمارية معروفة فهي تتلخص في كلمتين : هدم حريات الشعب المصرى من جهة واستغلال موارده المالية من جهة أخرى .

ولم يكن هناك ما يرجع سياسة على أخرى الا موقف المصريين أنفسهم ، فلو وجد في مصر من المصريين من يمالئ المستعمرين رجحت كفة الاستعمار ونفذت سياسته ، وإذا وقف المصريون كلهم كتلة واحدة في وجه الاستعمار كان الفوز للسياسة الديمقراطية الحرة ، سياسة التفاهم مع الشعب المصرى طبقا للمبادئ التى طالما نادى بها حزب العمال .

ولكن وبالأسف وجد من المصريين من قبلوا أن يكونوا عونا . . وأن يرضوا لأمتهم ما لم يرضه لها الأحرار من الأجانب فأغلغوا البرلمان ، وعطلوا الصحف ، وألغوا الدستور وشهروا حربا على الحرية في مصر ، والنهضة في مصر ، والثورة في مصر .

تلكم هذى الظروف التى ألغى فيها دستور البلاد ، فإذا تحمست النيابة للدستور الجديد وللاعتداء على حريات البلاد ، وذهبت بها الحمية إلى حد القول في مرافعتها أمام قاضى الإحالة انه ما من انسان يستطيع أن يلوم النيابة اذا حاسبت المتهم على جريته وكان حسابها عسيرا فلنذكر - والذكرى تنفع المتحسين - أن فوق حسابها حساب العدالة الماثلة في ضمائركم وحساب الله والوطن .

وكفى بصدقى باشا شاهدا على أسباب فعلته ، فهو يعترف في المذكرة الرسمية الملحقة بدستوره أن دستور الأمة الذى صغر في سنة ١٩٢٣ « يصح أن يعتبر بحق صورة سوية لما بلغته الديمقراطية في أوروبا في العصر الحاضر » ثم يقول : (ولا يخجل من القول) ان هذا الدستور لا يوافق مصر لأن مصر لم تبلغ درجة الرقى التى بلغتها البلاد الحرة الديمقراطية ، وأنه « ليس من يشك في أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة في مصر خصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها لا تشبه في كثير أحوال البلاد التى نقل عنها الدستور المصرى . . .

وأنه كان من الواجب إذن لأحكام ملاءمة الدستور أن يغير بين دساتير البلاد التي عاجلت النظام النيابي دهرا طويلا وبين ما يوضع لنا بقدر ما يقتضيه اختلاف الشبه بين أحوالنا وأحوالها ، وإن دستور سنة ١٩٢٣ منقطع الصلة بالماضى وليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية أو ما سبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية صلة أو نسب .

والله ما كان لجريدة المورنج بوس المستعمرة والعريقة في الاستعمار أن تقول أكثر مما قاله صدقي باشا المصرى فى مصر والمصريين . . . وفى أهلية مصر والمصريين للدساتير الحرة والأنظمة الديمقراطية ، ما كان لها أن تقول أكثر من هذا لأن الأمة التى لا تستحق دستورا حرا تنظم به شؤونها الداخلية ولا تستحق من باب أولى استقلالا كاملا لتنظم به شؤونها الخارجية مع الدول الأجنبية ، هذا هو معنى التغيير الدستورى الذى تحاكمنا النيابة ، لأننا قلنا إن الكرامة تأبى احترامه . . .

ولا رد لنا على مطاعن صدقي باشا ودستوره على دستور الأمة وبرلمان الأمة أبلى رد على مما جاء فى خطاب العرش الذى ألقى فى السنة الماضية فى ١١ يناير ١٩٣١ ففيه أبلى رد على ما جاء فى الدستور من أنه وضع اعتبارا بتجارب السبع السنين الماضية ، وإليك ما جاء فى هذا الخطاب السامى منذ ما يقرب من عام واحد .

وتلا مكرم عبيد نص الخطاب ، ثم قال :

إذن لا صحة للأسباب التى ارتكن عليها صدقي باشا فى إلغاء دستور البلاد وهدم حرياتنا ، ولم تكن هناك أى ضرورة لذلك كما يدعى بل على الضد كانت الضرورة تقضى بتمكين دعائم الدستور ليظل منبع الجانب مصون الأحكام .
بقى أن نبين بطلان هذا التصرف قانوناً وقد تبين بطلان أسبابه فعلا .

أما أن تغيير الدستور أو تعديله من غير موافقة البرلمان عليه أمر باطل بطلانا تاما طبقا لنص الدستور فهذا أمر مسلم به ، ولا نظن أن صدقي باشا نفسه ينكر أن المادتين ١٥٦ و ١٥٧ من الدستور تحرمان بتاتا تعديل الدستور إلا باتفاق الملك والمجلسين وبأغلبية ثلثي الآراء .

ولا ينص الدستور على أى ضرورة تبيح التعديل من غير الطريق المرسوم .

وأشد من ذلك فإن المادة ٧٨ من قانون العقوبات تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من شرع بالقوة في قلب دستور الدولة أو في تغييره ، وهذه المادة لا تزال باقية في قانون العقوبات ولا يمكن لمكابر أن يدعى أنها تنطبق على غير دستور سنة ١٩٢٣ لأنها صدرت في نفس السنة التي صدر فيها الدستور ولغرض حمايته من كل اعتداء بالقوة .

فإذا كان لا بد للنيابة أن تتهم فلتنتظر في تطبيق هذه المادة وهي مادة صريحة من مواد قانون العقوبات لا تحتاج إلى استرسال في البحوث الدستورية ، أو تعمق في النظريات القديمة والحديثة .

بيد أن النيابة في مرافعتها أمام قاضي الإحالة وأمام حضراتكم ترد على دفاعنا بشأن الدستور الجديد بما يأتي :

أولاً : أن الدستور منحة من ملك البلاد فجلالته أن يسترده .
ثانياً : ليس للمحاكم أن تبحث في دستورية القوانين ، وأن الدستور الجديد يعتبر من أعمال السيادة التي تخرجها من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة من اختصاص القضاء وسند على هذين الاعتراضين بكل إيجاز :

الدستور ليس منحة

وردنا على ذلك : أولاً : أن النيابة لم تكن موفقة في زج اسم جلالة الملك في النزاع بيننا وبينها من غير ضرورة ملجئة .

أما من جهة الموضوع فردنا واحد لا يتجزأ فليس الدستور منحة تسترد بل هو حق مقدس من حقوق الأمة والقول بغير هذا إنما هو لغو باطل لا يقبله الملك ولا تقبله البلاد والأدلة على ذلك ما يأتي :

١ - نص الدستور - حتى دستور صدقي نفسه - على أن الأمة مصدر السلطات .

٢ - العهد بين جلالة الملك والأمة وبينه وبين الله سبحانه وتعالى باحترام الدستور هذا العهد المزدوج مستمد من يمين جلالة الملك ومن مذكرة وزير الحاقية الملحقة بدستور الأمة .

الأمة مصدر السلطات

بما أن الأمة مصدر السلطات فلا يمكن أن يقال إن الدستور الذى هو عنوان سيادة الأمة إنما هو منحة من جلاله الملك وقد نص دستور الأمة بل والدستور الذى استصدره صدقى نفسه فى المادة ٢٣ على (أن جميع السلطات مصدرها الأمة) .

وبهذا النص الوارد فى الدساتير الحديثة حكمة تاريخية معروفة ، فلقد كانت النظرية السائدة فى العصور الوسطى عندما كان الملوك يستبدون بالأمر ويحكمون من غير رقيب من الأمة ، أن للملوك سلطة إلهية أو حقا مستمدا من الله تعالى ، ولكن هذه النظرية تضاعلت مع حكم الفرد وحلت محلها الآن النظرية الحققة التى تجعل سلطة الملوك مستمدة من الأمة مباشرة ، إذ الملك من الأمة وبالأمة ، والأمة مصدر السلطات جميعا .

ولا يظن ظان أن الدستور المصرى عندما قرر هذا المبدأ بين نصوصه كان ناقلا أو مقلدا بل الأمة المصرية أولى من بعض الأمم الأخرى بأن تكون مصدر السلطات فعلا ، لا نظرا فقط وذلك أنها منذ مدة تنيف على الخمسين سنة حصلت على دستورها كاملا ولم يجرمها منه الا الاحتلال الأجنبى ثم ما فتئت تجاهد وتناضل حتى وثبت وثبتها فى سنة ١٩١٩ مطالبة بالحرية كاملة فى الداخل وفى الخارج ، وبإلغاء الحماية البريطانية التى أعلنت على مصر ضد إزادتها وبالرغم من أن حقها فى الاستقلال رد إليها بمجرد أن قطعت الصلة بينها وبين تركيا فى أثناء الحرب .

والواقع أنه لولا غضبة الأمة المصرية فى سنة ١٩١٩ لما أُلغيت الحماية البريطانية ، فالفضل فى الاستقلال وما ينطوى عليه الاستقلال فى الداخل وفى الخارج وكان من نتائج هذا الاستقلال أن أعلن عظمة السلطان فؤاد الأول بيانا إلى الشعب المصرى ، معلنا اتخاذه لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية .

بإدراك عظمة السلطان إلى توليه الملك بما له من حق شرعى وفى الوقت نفسه أعلن شعبه الكريم باستقلال الأمة المصرية وسيادتها ، وكان فى ذلك أول تقرير من

جلالة الملك لسيادة الأمة ، وتلا ذلك صدور الدستور الذى قرر جلالته فيه بسامى حكمته أن الأمة مصدر السلطات جميعا .

ومن ذلك يتبين أنه إذا كان لأمة من الأمم أن تباهى باسترداد سيادتها وسلطاتها ، وبأن لها الحق كل الحق فى أن تكون مصدر السلطات نظرا وفعلا ، فهذه الأمة هى الأمة المصرية .

* * *

مكرم عبيد في بلاد الشام



قام مكرم عبيد - خلال جولته الطويلة في الشام سنة ١٩٣١ - بزيارة الأقطار الثلاثة : سوريا ولبنان وفلسطين ، وكانت كل من سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، وفلسطين تحت الانتداب البريطاني ، وكان سكان هذه الأقطار من أكثر العرب ثقافة ووعيا حتى انهم ثاروا على الحكم العثماني الجائر منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وظهرت الحركة القومية العربية في مواجهة سياسة الأتراك الرامية إلى ترك الشعوب العربية ، وفي الوقت الذي كانت شعوب هذه المنطقة تواجه التسلسط العثماني ، دهمت بالانتداب الفرنسي البريطاني ، في الوقت الذي كانت فيه مصر خاضعة للاستعمار البريطاني ، وكان في مصر دعوة منذ أوائل هذا القرن تنادى بفرعونية المصريين ، وتعمل على فصل مصر عن شقيقاتها العربية بهذه الحججة الواهية ، فلا عجب أن نظر العرب إلى تلك الدعوة نظرة شك وريبة .

وهكذا كانت زيارة مكرم عبيد للأقطار الثلاثة قد عكست بعدا جديدا في الموقف المصري تجاه العروبة ، وقد ألقى عدة خطب في بيروت ودمشق وشتورا والقدس وعكا وحيفا أشار فيها أن فكرة الفرعونية التي تعكسها اتجاهات أدبية معينة ، كانت تمثل حركة لفصل مصر عن الدول العربية الأخرى . وبين - من خلال خطبه - أن عروبة مصر أمر واقع لا شك فيه ، ونادى بضرورة أن يتكاتف العرب في تجمع عربي موحد ، فكانه كان ينادى بفكرة الجامعة العربية قبل أن تظهر إلى الوجود تلك الفكرة ، التي تمت فيها بعد في أواسط الأربعينيات .

من مظاهر الاحتفال بمكرم عبيد في لبنان^(١)



تحت عنوان « أهلا » بالضيف الكبير . . مكرم عبيد على
ضفاف البردوني . . شباب الوادي يهللون لرسول الوفد
والوطنية ، ونقتبس من مقال شكرى بخاش صاحب جريدة
زحلة الفتاة هذه الفقرات التي تدل على مدى تهافت أهل لبنان في
الاحتفاء بضيفهم الكبير ، يقول :

« والتفتنا حلقة حول نابغة رجال وادي النيل ، فأخذ يحدثنا عما سمع ورأى في
لبنان ودمشق وبعلبك ونحن مترايدون إعجابا بآبن سعد الحبيب الذي أبدى رغبته
بعد العشاء في التمتع بمراى ساء البردوني ومشاهدة (جارة الوادي) عن كتب
فراقته إلى الوادي وما كدنا نطل على مدخله حتى دهمنا فريق من شباب العراق
المصطافين بين ظهرانينا وإذا بهم يقبلون يدي مكرم ويحيون فيه شعلة الوطنية في
الشرق .

ولما دخلنا قلب الوادي تعالى الهتاف والتصفيق والتهليل من شبان زحلة
وأخذوا ينادون بحياة مصر ورسولها الأمين الذي اهتز طربا لهذه التظاهرات
الفجائية الطبيعية .

(١) زحلة الفتاة ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٣١ .

ألا مرحبا بالضيف الكبير مرحبا بالمجاهد الذى دوى اسمه فى المشارق
والمغارب مرحبا بابن سعد الحبيب ، رسول الوفد المصرى بل رسول الوطنية فى كل
بقعة من بقاع الشرق .

مرحبا بوزير الشباب الذى أبى أدبه العالى الا أن يشاركنا فى فاجعتنا بناهتنا
جبران (الشاعر اللبناني المشهور) فمشى فى مأتمه وبكى مازجا دمة مصر بدمعة
لبنان .

هذه جارة الوادى التى تغنى بها وخلدها بالأمس شاعركم أمير الشعراء تفتح
ذراعيها لاستقبال مكرم عبيد حامل علم الوطنية أينما حل ، وارتمل ، بل رمز
النهضة المصرية ونابغة رجال وادى النيل أبطال الاستقلال .
باسم هذه المدينة نحييك ونحى فيك راية مصر المحبوبة المتموجة بدلال فى
سواء النزول الذى آنستموه .

ولمصر يا سيدى الأستاذ مكانة فى القلوب ورثناها أبا عن جد ، ولقائكم
الشهير إبراهيم باشا صلة خاصة بهذا الوادى يوم تطوع رجالنا فى صفوف جيوشه
لمقاومة نير الأتراك ، فكان يعجب ببسالة أولئك الرجال ويناديهم أولادى أولادى
سباع الوادى .

ولمصر يا سيدى الأستاذ فضل كبير على الألوف من إخواننا النازلين على ضفاف
وادى النيل يتمتعون بالضيافة المصرية ، بل لمصر الفضل الأول على مصايفنا وقد
تمكنت بيننا وبين المصريين علائق الولاء فأخذنا نتمزج بهم امتزاج الماء بالراح فى كل
عام يتهاقون على مصايفنا ويسرحون فى جبالنا وأوديتنا وعمرحون .

إن زحلة الجميلة تهلل اليوم لقدومك وقدم عقيلتك الفاضلة وشقيقتك
المكرمة وصحبك الأفاضل ، وهى ترحب بالضيف الكبير الذى لا نرى فيه رمز
الوطنية فحسب ، بل رمز الاتحاد المسيحى الإسلامى الذى بدونه لا نهضة للشرق
ولا فلاح .

اننا ونحن ضمن نطاق هذا الوادى رافقنا نهضتكم المصرية بكل جوارحنا
فتألمنا لآلامكم يوم كان النفى إلى مالطة وسيشل وجبل طارق حالا من عذاب
جهنم ، وفرحنا لفرحكم يوم كدتم تعانقون الاستقلال المجيد وبكىنا لبكاكم يوم
فتقدتم زغلول الشرق وسعده ، وصفقنا إعجابا للمعزة التى بدت منكم تحت سواء

انجلترا يوم رفضتم تلك المعاهدة المشوهة وإن قلوبنا اليوم لتدعوا لكم في جهادكم
المجيد في سبيل استرداد دستوركم الصحيح ، وتؤمن ايمانكم بالغد . ان الغد هو
لرجال الجهاد المخلصين ، ومصر انما هي محيية روح النهضة في صدر كل أمة من
هذه الأمم الشرقية الراكضة وراء الحياة .

ألا مرحبا بكم ، لقد نزلتم أهلا ووطأتم سهلا ، هذا هواؤنا ، هواء صنين ،
فتنشقوه وهذه سماؤها سماء عروس لبنان فاستوحوا منها نشاطا جديدا ، وتلك
مياهنا الصافية فارووا منها الغليل ، وتلك عرائشنا فتذوقوها وطيبوا بها نفسا .
وهذه قلوبنا الخافقة بالإعجاب بنايعة مصر الكبير الذي عرفناه وأحببناه يوم كان
بعيدا ، وزاد إعجابنا ومحبتنا له بعد أن صار قريبا .

فلتحيا مصر وليحيا مكرم عبيد بلبل المجالس والأندية في كل قطر ومصر .

* * *

الثورة النفسية في الشرق الأوسط^(١)

خطاب مكرم عبيد في دمشق

أحتفت دمشق احتفاء كبيرا بالزعيم المصرى الشهير الأستاذ
مكرم عبيد ، وقد أقيمت له حفلة تكريمية في دار فخري بك
البارودى ، وقد ارتجل مكرم عبيد الخطاب التالى الذى تناول فيه
جميع وجوه الحالة الروحية في الشرق ، قال :

سادق - استغفر الله - بل أخوانى :
وهل يسعنى بعد الذى رأيت وسمعت وأحسست أن أجد فى أعماق نفسى غير
الإخاء عاطفة تخالجنى نحوكم ، أيها الأخوان دنيا وديننا جوارا وشعورا ، ألما
وأملًا ..

الرابطة العربية

نعم نحن أخوان تجمعنا وإياكم وسائر البلاد العربية الناطقة بالضاد روابط
وثيقة خصنا التاريخ بها دون سائر البشر ، بل وروابط مجيدة تسير المجد حيث سار
أو استقر « وهنا أشار إلى الراية العربية » .

(١) زحلة الفتاة ٢٩ آب (أغسطس ١٩٣١) .

هى روابط الماضى .. وهل ماضينا وماضيكم الا ماضى الإنسان منذ أن علمناه الحضر .. وهل التاريخ الا بعض ما جادت به تربتكم وتربتنا وبلادكم وبلادنا من باكر الشار وخالد الفكر .
ثم هى روابط الحاضر .. وهل حاضرننا وحاضركم إلا تناوب وتفاعل بين الأكمل الأسقى والألم الأمر .
أوهى الجهاد المستمد من كل ما جمعه الزمان من عزائمنا وعزائمكم من جهد مدخر .

ثم هى أيضا روابط المستقبل .. وما كان لثلكم اولثلنا الا أن يستقبل العيش حرا ، ويشقى من المعركة نصرا .. وما النصر إلا لمن غالب الهزيمة وأراد الظفر .

ثورة النفس الشرقية

أيها السادة :

لا أظننى أستطيع أن أصف ما قام بنفسى من شعور بالغبطة يمازجه الشيء الكثير من الرهبة والعجب عندما رأيت الجمهور فى سوريا ولبنان وفلسطين يتحمس لذلك المعنى السامى الذى يتحمس له الجمهور فى مصر ، وتأخذهم فى تلك الحماسة صيحة الفخر ونشوة النصر ، بل وما أعجب أن تتشابه حماسهم حتى فى ألفاظها ورموزها فيهتف الجمهور هنا لمصر وللوفد وللسعد وخليفة سعد ، مما جعلنى أنا المصرى أدرك لأول مرة أن لمصر معنى فى المجد جديدا يتخطاها ربوعا وبلادا ، وإن الوفد فكرة مجردة ، وعقيدة سامية ، يعتنقها المجاهدون كلما اعتزموا جهادا .
ما هو إذن هذا المعنى المقدس الذى يحرك جمهوركم وجمهورنا بعاطفة واحدة وفكرة واحدة وألفاظ واحدة .

ما هو هذا الوعى الجديد الذى نزل على بلاد الوعى فألف بين قلوبنا وأصبحنا بنعمته إخوانا .

هل هى الحرية — وهى وعى الطبيعة — قد تفتحت لها مع النور والهواء أكمام نفوسنا فاتخذنا منها عقيدة وشعارا ، وأصبحنا بمجرد الايمان بها أحرارا ؟ !
أم هل هى الوطنية — وهى وعى الغريزة — قد اختلجت بها مشاعرنا فلم يهدأ لها ناثر حتى هتفت بها أفواهنا وترنمت أسارىنا ؟ !

أم هي عوامل سياسية واجتماعية ساعدت الحرب العالمية على إبرازها في العالم الشرقي والعالم العربي ، بعد أن رأى الشرقيون أنهم سفكوا دماءهم لحساب غيرهم وأن كل ما نالهم من ثمرة النصر هو أن الدول المنتصرة تألبت على استثمارهم ؟ أم هل هي - كما أعتقد كل تلك العوامل مجتمعة تساندت وتفاعلت فاستمدت من الطبيعة والاجتماع قوة مضاعفة وولدت في النفس الشرقية ثورة لا تقبل بل تزيد خطورة على الثورة الفرنسية .

هذا في نظري هو التفسير الوحيد لذلك الشيء العجيب الذي سرى في نفوسنا فأقامها وأقعدنا ، فإن البلاد الشرقية ثورة سليمة رائعة تجاوبت أصدائها جميع البلاد الشرقية الدانية منها والقاصية ، فتراها في الهند وفي الصين كما هي في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق وتركيا وغيرها من بلاد الشرق البعيد والقريب .

أيها السادة :

لوجاز ، لمعاصر أن يتكهن عن تاريخ الأجيال المقبلة لقلت ان ما يجري الآن في الشرق سيغير وجه التاريخ ، والواقع أن العالم يشهد الآن ثورة شرقية محايده ، هي أكبر خطرا وأوسع مدى وأقل أثرا في مصير الإنسان من الثورة الفرنسية . فلقد كانت الثورة الفرنسية تبشر بالحرية والعدالة والمساواة بين أفراد الشعب

الفرنسي وطبقاته ، أما ثورتنا فتقرر تلك الحقوق المقدسة للشعوب جميعا ، وتكفل الحرية والمساواة بين أمم الأرض طرا ، فتلك الثورة الفرنسية للفرنسي ، وهذه ثورة الشرقي للشرقي بل ثورة الإنسان للإنسان ، ولذلك تشابهت ثورة البلاد العربية والشرقية في جوهرها ومظهرها كما تشابهت في أسبابها وآثارها ولذلك أيضا رأينا عناصر تلك الثورة السليمة واحدة في البلاد في كل بلد من البلاد هي الإيمان فالجهاد فالاستشهاد ، وذلك من غير ماتهم ولا اعتداء .

إيمان فجهاد فاستشهاد . . عبارات ترد على اللسان سهلة جزلة ، ولكن ليس لأحد أن يفهم ما تنطوي عليه من جمال وجلال ، وآلام وآمال الا إذا استلهم روح الشرقي النائر فرأى بعيني نفسه قبل عيني رأسه وسائل الجهاد التي تلجأ إليها الشعوب الشرقية لاسترداد مجدها المفقود والاستمتاع بنصيبها من نور الشمس ونعمة الوجود .

ليس أجمل ولا أروع من مظاهر هذه الثورة النفسية أو النهضة الوطنية بين شعوب الشرق ، فالشرق بلاد الإيمان ، وما أسرع ما يؤمن الشرقيون بمبادئ الحق ، وما أسرع ما يلتهب خيالهم لها فيضحون بكل عزيز ويحملون كل ظلم وعنت في سبيلها ، بل وتراهم يضربون المثل الأعلى في التضحية فلا يكتفون بتضحية ما عر وغلا بل يضحون فكرة التضحية ذاتها معتقدين أن لا تضحية فيما يضحون وأن كل ما في الحياة هين في سبيل ما يؤمنون ، وهكذا أترى الشرق اليوم مثله بالأمس فليس هو فقط بلد الوحي والأنبياء بل هو أيضا موطن الشهداء .

ولا يظن ظان أن هذه الثورة النفسية بشت وقتها وأن الزمن كفيل باخادها أو بتلطيف حداثتها ، فالذين يقولون بذلك لا يعرفون الشرق والشرقيين ، فكما أن الشرق بلد الإيمان فهو أيضا بلد التعصب لهذا الإيمان ، وإذا كانوا يتهموننا نحن الشرقيين بأننا متعصبون فلعلهم لا يدركون أن التعصب ليس مناه كراهة الغير ، بل أساسه الثبات على العقيدة والتمسك بما يقتضى به الدين . . ولقد اعتنقنا الوطنية دينا فنحن لهذا الدين متعصبون ، وعليه ثابتون ولو كره الظالمون .

اذن فقد استيقظ الشرق لا ليرقد ، وقد شبت الثورة في نفوسنا وأفكارنا لا لنهمد ولا لتخمد ، ولا أراى في حاجة إلى التدليل على ذلك بما هو واقع ومشاهد في معظم البلاد الشرقية اليوم ولكن اذا سمحتم فإنى أمثل بشعبنا المصرى الذى يصح لى أن أتكلم عنه أكثر من سواء هذا ولو أننى عرفت عن جهاد سوريا الشىء الكثير ، وربما أدهشكم مبلغ ما علمته عنه .

وهنا سرد الأستاذ مكرم عبيد أحداث الثورة المصرية سنة ١٩١٩ ودور سعد زغلول الرائد . . ثم دور خليفته بعد وفاة مصطفى النحاس فى استكمال مسيرة سعد من أجل الحصول على الاستقلال ، ثم تحدث عن انعقاد المؤتمر الوطنى تنفيذاً للميثاق الوطنى بين الوفد والأحرار الدستوريين فى مواجهة دكتاتورية اسماعيل صدقى المدعوم بقوة الاحتلال البريطانى . وقال : ان الأمة المصرية على اختلاف هياتها وطبقاتها ممثلة فى أمرائها وزعمائها وأصحاب الرأى فيها ومنادى هياتها أجمعت فى سنة ١٩٣١ على ما أجمعت عليه فى سنة ١٩١٩ وهو أن الأمة صاحبة السيادة فى الداخل والخارج لا كلمة إلا لها ولا اتفاق الا مع ممثلها الحقيقيين وان المظالم مهما تفاقمت لا تقوى على إرغامها بل وتزيدها تصميا .

ولكن ممثل الشعب فى المؤتمر لم يبلغوا بقراراتهم المجيدة ذروة المجد التى بلغها الشعب نفسه ، فقد أبى هذا الشعب الكريم الا أن يتولى بنفسه إعلان تصميمه ولو كلفه هذا الإعلان بدل الطاهر البرىء من دمه ، ولو أنكم رأيتم أياها السادة بطولة هذا الشعب فى إبان الانتخابات الأخيرة لحرك الاعجاب صدوركم وبلل الدمع شعوركم ، فقد كانت مقاطعته للانتخابات معجزة من معجزات الإيمان الوطنى ، فكنت ترى الفلاح والتاجر والطالب والعامل لا هم لهم فى يوم الانتخابات الا أن يهجر هذا زراعته وذاك تجارته وذلك مدرسته أو صناعته والكل مجتمعون على هجر قراهم الى الجبال أو المدن المجاورة ، ولكم كان منظر القرى المهجورة والشوارع المقفرة موحشا رهيبا كان نازلة قد نزلت بالأهلين فلم تبق ولم تذر .

أما أولئك الذين لم تمكنهم شيخوختهم أو أمراضهم أو ظروفهم القاهرة من مغادرة القرية فكان كل منهم يلزم داره محكما إقفال بابيه ، مستعيذا برحمة ربه .

وحدث أن توفى أحد السكان فى إحدى القرى صبيحة يوم الانتخاب فلم يدفن إلا فى الليل ولم يحفل القرويون بجنائزه طوال النهار خشية أن يسوقهم رجال الحكومة إلى صناديق الانتخاب فيشتركو فى جنازة الدستور ، بيد أن الكثيرين لم يسلموا من عصي البوليس ورصاصهم فكنت ترى الأبرياء يصيحون بحياة الدستور ويموتون .

أياها الجنند المجهولون :

لقد افتديتم الدستور بأرواحكم الطاهرة وما اعتديتم وما أجرتم ، فإذا لم تقم لكم الأمة الآن نصبا تخلد ذكراكم فما حاجتكم لأحجار تمثلكم والخلود مثواكم ولقد كان الشاعر العربى يقول : « ومن يحطب الحسنة لم يغلبها المهر » ولكن ما أبلغكم شعراء اذا قلتم وكتبتم بدم قلوبكم : « إن الخلود سبيله القبر » . اذن يتلخص مما تقدم شىء واحد لا مرية فيه هو أن النهضة المصرية ككل نهضة شرقية هى اليوم مثلها بالأمس مثلها غدا .

نهضة الشرق والمصلحة الإنسانية

بقيت النقطة الأخيرة من بحثنا فقد بينا أن الثورة الفكرية أو النهضة ما برحت في الشرق قائمة ، وأنها مستمرة ، فلم يبق إلا أن نتساءل هل للإنسانية أو للغرب مصلحة في محاربتها ؟

أما عن الإنسانية فلا يعقل أن تكون لها مصلحة في أن يظل نصف العالم مسلوب الحرية ضائع الشخصية معطل النشاط لكي يستثمره القسم الآخر استثماره للمادة الجامدة وإذا لاحظنا أن القسم المعطل هو الشرق الذي كان مهبط الوحي ومصدر المدنية والعلم فهما مدى الخسارة التي تلحق الإنسانية جمعا إذا ظل الشرق مغلول اليد ، مقيد الحرية لكي يتمكن المستعمرون من استغلاله .

التدرج في الحرية

ولا يعترض على ذلك بما يردده بعض المتحذلقين أو المغرضين من أن الشرقيين يجب أن يتدرجوا في الحرية حسب ارتقائهم وتطورهم وأنهم لم يبلغوا حتى الآن درجة من التطور تؤهلهم لها . . تلك نظرية خاصة معكوسة إذ لا بد للإنسان أن يتحرر ليتطور وليست الحرية هي الخطوة الأخيرة التي ينتهي إليها التطور ، بل هي الخطوة الأولى التي بدونها لا تطور . فالحرية للنفس كالخبز للجسم هي قوت الحياة التي بدونها لا حياة . أما الحرية الجزئية فهي أيضا عبودية جزئية فإذا كانت أمة نصف حرة وخطت بها الحرية إلى الأمام فهي في الوقت نفسه نصف عبدة ولا بد أن تردها مساوية العبودية إلى الوراء أو في القليل تمنع تطورها ، أو على الأقل تعوق هذا التطور بينما إذا استكملت الأمم حريتها كملت شخصيتها ولم يبق في سبيل تطورها أي عائق .

تلك نظريات بدهية يؤيدها الاختبار والعمل وها هي إنجلترا وفرنسا قد سبقتا غيرها من الدول إلى الحرية فكانت استعرض تطورا وأسرعها فورا ولم يعقها ما أعاق غيرها من قيود على الحرية ، سواء أكانت داخلية أم خارجية — تلك القيود التي استنفدت من الأمم الأخرى كل مجهودها للتحرر منها بينما كانت الأمم تمشي طليقة من كل قيد في سبيل التقدم والنمو .

هل للغرب مصلحة في محاربة النهضة الشرقية ؟

أما الأمم الغربية — بوجه خاص — فلا مصلحة لها هي أيضا في مقاومة نهضة الشرق وذلك لأسباب عديدة نكتفي منها بسببين رئيسيين :

١ — ان نهضة الأمم الشرقية ليست معادية للغرب ، بل هي على الضد من ذلك متفقة مع مبادئ الحرية والديمقراطية السائدة بين الشعوب الغربية ، ومن حسن حظ الإنسانية أن سائر الأمم الشرقية التي تطالب بحريتها واستقلالها تطلب في الوقت نفسه صداقة الأمم الغربية على أن تكون صداقة الحر للحر أو صداقة الند للند لا العبد للسيد .

٢ — ان نهضة الشعوب الشرقية هي كما رأينا نتيجة حتمية لأحكام الطبيعة والتطور البشرى فلا مصلحة للغرب إذن في مقاومة مالا يقاوم إذ لا بد مما ليس منه بد . والحرية آية لا بد منها ، لأنها أصبحت للشرق ضرورة روحية واقتصادية لا غنى عنها ، ولن تغلح مقاومتها لا في تغذيتها فمن قاومها فقد قومها .

وطنية دمشق

أيها الدمشقيون الكرام :

لقد تغنى شاعرنا العظيم شوقي بجمال الطبيعة في دمشق وازدهار جناتها ، فأنى لى شاعرية أعظم من خيال كل شاعر لأنغنى بنفسية دمشق وجمال وطنيتها وكريم حفاوتها . : تلکم هي البلدة السعيدة حقا التي جمعت بين سخی الجمال وسخی الخصال ، فلقد حييتموني تحية ليس في طاقة ضعيف مثل أن يحييكم بمثلها أو بأحسن منها ، ولكني وقد عمجرت عن تحية الأحياء بجميل قول أو فصيح عبارة فلا أقل من تحية أبطالكم وشهدائكم

أيها السادة سترك دمشق في نفسى أثرا من الوطنية لا يمحي ، فقد تكون عاصمة الأمويين أو عاصمة السورين ولكنها في نظري عاصمة الوطنيين .

نعم هنا الوطنية الكاملة ، والوطنية العاملة فلقد رأيت وطنية زعمائكم وتضامنهم فقلت أنعم بهم من كتلة وطنية ، ورأيت وطنية جهوركم وحماستهم

فقلت أنعم بها من شعلة وطنية ، ورأيت تجارتكم وصناعتكم وفنادقكم ومقاهيكم وملاهيكم كلها في أيدي الوطنيين فقلت أكرم بها من ثورة وطنية .

حرام أن يكون هذا رأسالكم الوطنى وذاك رأسالنا ، ولا نتضامن ونتعاون أدبيا واقتصاديا ، وإذا كان الأقوياء يتضافرون لاستغلالنا أفلا نتضافر نحن الضعفاء لمصلحة استقلالنا ؟ !

أيها السادة :

أشكركم مرة أخرى ، لأنكم أكرمتكم مصر الكبيرة بشخصى الصغير ، وتحببى الأخيرة لكم هى : فلنعمل معا للحرية ، وما كانت الحرية متعة ينعم بها المترفون بها ، بل طلبه يشقى المجاهدون لها . . فإلى الامام فاننا اذا سرنا كنا من الواصلين والى العمل ، فإننا إذا عملنا فالله ولى العاملين .



فلسطين ومصر



لقد تبين من زيارة الأستاذ مكرم عبيد لبلاد الشام وفلسطين ، مدى اهتمام الأهل هناك بهذه الزيارة تعبيراً عن أواصر الأخوة والتاريخ واللغة التي تربط الشعب المصرى بشعب بلاد الشام ، واعتبروا مكرم عبيد هو همزة الوصل وحلقة الاتصال بينهما . وهذه مقالة يرحب فيها محررو جريدة فلسطين بمكرم عبيد ومصر .

هذه المظاهرات الترحيبية الفخمة التي تقام للمجاهد الكبير الأستاذ مكرم عبيد سكرتير الوفد المصرى أينما سار وأينما حل فى ربوع فلسطين ، إنما هى مظاهرات تكريم لمصر كلها .
لمصر المجاهدة فى سبيل الاستقلال .

لمصر التى تعدها البلدان العربية (الشقيقة الكبرى) والتى تعلق على ظفرها بحريتها أكبر الآمال .

إننا نحب أن تكون مصر المتحدة بعنصرها هى ملاذ هذا الشرق العربى بأجمعه ، بل أن تكون هى ذات يوم منقذته مما يكابده .
ولقد كان فى وسع مصر أن تكون كذلك لولا أن ابتلاها الله بنفر من أبنائها الذين أرجأوا يوم استقلالها التام .

هم الذين نكيوها أروع النكبات فى اقتصادياتها وفى نفوس أبنائها .
هم الذين يجاهد ليخذلهم ، ضيفنا العظيم مكرم عبيد .
والضيف الذى يرحب به كل رجل وكل سيدة وكل آنسة فى فلسطين من
أقصاها إلى أقصاها .
الضيف الذى له من عظمته شمس يستضىء بنورها كل إنسان من العرب .

الوفود الفلسطينية تستقبل مكرم عبيد^(١)

ذهبت اليوم وفود عن لجنة الاستقبال في حيفا ومن وجوه المدينة وجمعية الشبان المسلمين العكية والنادي الأرثوذكسي العكي وكشافة خالد بن الوليد وأديب فلسطين الكبير الأستاذ الناشيبي ووفد يافا الجمعية القروية العربية وكثيرون من أبناء الجالية المصرية إلى نقطة الناقورة لاستقبال المجاهد الكبير الأستاذ مكرم عبيد ، وقد بلغ عدد المستقبليين ما يزيد على المائة شخص في نحو أربعين سيارة .

وقد وصل الأستاذ إلى مخفر الناقورة اللبنانية في الساعة الرابعة بعد الظهر فحياه المستقبليون وصافحوه ثم ركب الجميع السيارات وسار ذلك الرتل الكبير ووجهته عكا .

وقد كنا نرى أهالي القرى بين رجال ونساء وأطفال مصطفين على جانبي الطريق يصفقون ويهتفون وينادون بحياة المجاهد الكبير والنساء يزغردن له .

(١) فلسطين : ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ .

الاحتفال بالمجاهد الكبير في عكا

ثم تابع الموكب الحافل سيره على هذا المتوال حتى وصل إلى عكا ، فاستقبله على المحطة جمهور كبير جداً بالتصفيق الحاد وفتيان الكشافة بتحية الكشافة ، ومن هناك سار الموكب إلى دار جمعية الشبان المسلمين حيث ألقى ساحة الأستاذ الشقيرى كلمة ترحيبية بالضيف الكريم وطلب منه أن يقدم تحية الفلسطينيين إلى أم المصرية ولخليفة سعد دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا وأن يقرأوا الفاتحة على قبر سعد بالنيابة عن فلسطين المنكوبة .

مكرم يقول : أنا لكم وأنتم لى

وقام بعدئذ المجاهد الكبير وألقى كلمة صغيرة قال فيها : إننى فى عكا بينكم ، وأنا لكم وانتم لى وإننى لأتخذ من وطنيتكم الحارة ذخراً جديداً يكون لى قوة أقاتل بها الظلم .

ثم قال : إن هذه المدينة لم يستطع الفاتحون أن يهدموا حصونها لقوة قلوب أبنائها .

ثم شكر الأستاذ الشقيرى وقال :

إننا مسلمون وطنا وإن كنا مسيحيين ديناً .

ونختم خطبته بالهتاف: بحياة فلسطين ثلاثا وغادر عكا إلى حيفا مودعاً من الجماهير الغفيرة .

استقبال المجاهد الكبير في حيفا

ووصلنا حيفا حوالى الساعة السادسة مساء فوجدنا الجماهير وفرق الكشافة عيطة بفندق ماجستيك حيث أقيمت حفلة الشاى التكريمية للمجاهد الكبير . وقد استقبلته فرقة الكشافة الإسلامية بمبارش سعد زغلول ثم خطب كل من زعماء وأعيان المدينة مرحبين بالمجاهد الكبير .

خطبة خطيرة للأستاذ مكرم

وروقف المجاهد الكبير وألقى خطبة طويلة قال فيها :
أيها السادة أيها الأخوان بل أقول أيها المصريون الكرام :
نعم ، هنا مصر ، وهذه الحماسة الجارفة والهتاف لذكرى سعد ، كل هذا يدل
على أن مصر خالدة في قلوبكم كما أن فلسطين تسكن قلبي الصغير .

ينقصكم شيء واحد أشكر الله على أنه ينقصكم وهو أنكم لستم من خصوم
مصر ، خصوم الوفد ، ولو كنتم في مصر لقالوا لكم أيضاً أنكم مآجورون على هذه
الحفارة .

نعم أنتم مآجورون وأجركم في قلب مصر وسودائها وهذا أجركم .
سألني شاعركم كيف حالنا فأقول : حالنا حالكم متمثلاً بقول شوقي :
« كلنا في الهم مشرق » ولو أنه رأى حفاوتكم اليوم لنادى أيضاً : « كلنا في
المجد مشرق » .

وليست هذه هي المرة الأولى التي أراى فيها مأخوذاً بهذه الحفاوة الوطنية التي لا
ينضب لها معين وأن هذه الحماسة العربية أول ما رأيتها في مدينة عكا ، وكل
الحفاوات التي لاقيتها في كل بلدة في سوريا ولبنان وفلسطين وفي هذه المدينة إنما
هي حفاوة صادرة عن مصدر شريف وأسبابها هو الكرم الفياض المشهور عن البلاد
العربية .

وقد قلتها وشكرت واننى كما جاء في الآية الكريمة « ولئن شكرتم لأزيدنكم »
ولذلك كلما زدتم ثناء زادنى سخاء .. وإذن فليس هذا بتحليل لهذه الحفاوة ،
وقد قلت إنها غريزة في نفوسكم وأنها ليست غريبة ، وهذه لم أجد لها تعليلاً ،
فالمصرى يذهب إلى غير بلاده فلا يلقي ما لاقيت ولهذا فإنى أقول إنى أخطأت في
التعليل وأسأت فهم المدلول إذ ليست هذه حفاوة بل هي عاطفة ، وليس هذا كرمًا
بل مودة وليست هذه الأيادى التي تمدونها لمصر إلا الاخوة فهناك عاطفة ، هناك
مودة هناك وطنية وشعور بل هناك إخاء .

ثم عرض المجاهد الكبير للرابطة العربية وبين ما يتشاعم به المتشائمون

ويتفاءل به المتفائلون وقال إن هذه الرابطة تحتاج إلى روابط سياسية هي الإيمان بالحرية والاستقلال وترقية الثقافة ، وأن الأمم كالأفراد يجب أن يكون لها رابطة اقتصادية تتبادل فيها المنافع وقد اخترنا بأنفسنا بعد ظروف مريرة فوائد هذه الروابط بعد أن أصبح المصرى غريباً في داره مثلما يراد أن يجعل منكم غرباء في بلادكم .

إذن فلنوحّد الجهود والأعمال والأفكار ، وستتخذ من هذه الوحدة العربية دروعاً تقف أمام المستعمرين ، وعلينا أن نتبادل المنفعة ونتبادل الألم فيكون ألمكم لنا وألمنا لكم ، فإذا تعلمنا أن تكون لها وحدة الألم فإن هذا الذي يجمع بيننا إذا كان نصيبكم نصيبنا فلنجعل من نار الألم نور الأمل .

ما كنا يوماً هازلين بل جادين نطلب سلاماً دون أن نكون مستسلمين وفي سبيل هذه الغاية الشريفة سنلاقي بصدر رحب كل ما يقف أمامنا من عقبات .



خطبة في تكريم النحاس^(١)

دولة الرئيس :

حضرات الاخوان :

إذا كانت الاسكندرية ثغر مصر - كما قال صديقنا الفاضل الأستاذ عباس محمود العقاد فدولة رئيس الوفد هو لسان الأمة ولسان الوفد ولا ينبغي لسكرتير الوفد أن يتكلم فقد تكلم الرئيس :

يا دولة الرئيس :

إذا كان لفريق من الأمة أن يختص بتكريمك - وأنت الزعيم الأمين تكرم فيك الأمة معنى الزعامة والوفاء - فإن لنا نحن المحامين أن نكرم فيك معنى خاصاً بنا فقد كنت أنت المحامي مهنة ، ومازلت أنت المحامي فكرة ، ولئن اضطرت بحكم رسالتك عن الأمة أن تخلع عنك رداء المهنة فلازلت وستبقى على الدوام متشحاً بجلال الفكرة فالدفاع عن الوطن والدفاع عن الحرية ، والدفاع عن الإنسانية ، والدفاع عن الدستور ، والدفاع عن القانون ، والدفاع عن البريء ، والدفاع عن المظلوم ، كل أولئك مسميات لفكرة واحدة هي الدفاع عن الحق .
وأن لنا نحن المحامين أن نفاخر أن الدفاع عن الحق هو الفكرة التي أصبحت

(١) كوكب الشرق : ١١ أغسطس ١٩٣٢ .

لنا مهنة وإذا رجعتم إلى التاريخ الماضي — والرجوع إليه حاجة ماسة في ظروفنا الحاضرة — تبين أن المحاماة كانت قديماً تعتبر مهنة من أسمى المهن وأشرفها حتى لقد كان الرومان يعتبرونها مهنة لا تجزى بالمال ولكن تجزى بشرف الدفاع عن المظلوم فلما دعت دواعي العيش وتشعبت أسباب الحياة إلى مكافأة المحامي بشيء من المال ، يستعين به على تكاليف الحياة سعى الرومان باسم مشتق من كلمة الشرف وجرت على ذلك الممالك اللاتينية إلى يومنا هذا فهي تسمى أجر المحامي أى أتعاب الشرف .

يؤخذ من ذلك يا اخوان أن المحاماة التي تصدر عن الشرف هداية وتنتهى إلى الحق غاية ، لا يشرفها أن تنتسب إلى أى صنعة أو مهنة أخرى ، فإن لنا فى كرامة مهنتنا الذاتية ما يغنى عن أى كرامة مستعارة .

يا دولة الرئيس :

أنت الوكيل عن الأمة والمحامي عن المجموع وقد ضربت لنا نحن المحامين عن الأفراد أحسن الأمثلة باستمساكك بالحق وصلابتك فيه وثباتك عليه ، ولذلك يجب على المحامي الذى يتخذ من الحق غاية أن يتخذ من الحق عقيدة ، ومن واجبه أن يعرف كرامته .

فإذا حيل بينه وبين ما يراه حقاً وجب عليه أن لا يساوم فى الحق ، أو يجامل فيه ، أو يتذبذب ، الحق سلاح بئار إذا لم تقطع به قطعك .

أيها الاخوان :

لقد اتخذنا فى الدفاع عن الحق ونحن أمة عزلاء سبيل الإقناع ، بيد أن أولى مراتب الإقناع هى الإقناع ، فإنك إذا لم تقتنع بأمر كان من العبث أن تحاول به إقناعاً ، وإذا حيل بينك وبين الإقناع كان من العبث أن تحاول دفاعاً .

تلك هى الحال فى قضايا الأفراد فكيف بها فى قضايا الامم .

إذا كان المحامي فى قضايا الأفراد لا بد له من الاقتناع فإن المحامي فى قضايا الأمم لا بد له من اقتناع يسمو إلى اليقين ومن يقين يسمو إلى الإيمان ، ومن إيمان يسمو إلى التضحية .

إليكم عبرة عرضت لنا بالأمس وفيها أبلغ الدلالة على تغلغل الإيمان في قلوب المصريين من كل طائفة وفي كل مكان .

كنت مع دولة الرئيس تنتزه على شاطئ البحر في سيدى بشر فإذا جمع حاشد يشيع رفات فقيده ، والمشييعون من وراء الجنائز بكاء ناثحون . فلما شهدوا سيارة الرئيس كفوا عن بكائهم وأقبلوا هاتفين للزعيم بالحياة وهم في حضرة الموت ولا عجب أن ينسوا مصابهم في فقيدهم وأن يهتفوا بحياة رجل يمثل حياة أمة .

رأيت هذا المظهر المبكى والمفرح معاً فتضاعف إيماني بإيمان الأمة ، وأحسست بما أحس به دائماً بأن رئيس الوفد ليس يمثل أشباحاً بل يمثل أرواحاً وأن هذا الشخص قد أصبح فكرة وأن الفكرة قد أصبحت فيه شخصاً .

أيها الاخوان :

الوفد هو هذا الجمهور مادام الجمهور المصرى ملتقاً حول الوفد ، هاتفاً للوفد مضجياً من أجل مبادئ الوفد الوفد حتى لا يموت .

تلك هى آية الوفد فى هذه الأمة فما دتم ترون الجمهور ملتقاً حول النحاس أينما حل أو ارتحل ، يهتف بحياته رغم ما ترونه من صنوف العنت والإرهاق ومادتم ترونه لا يشخص إلا وهو محفوف بقوتين احدهما قوة الأمة والأخرى قوة الحكومة فابقنوا أن الوفد لم يمت وأنه فوق حياته قوى بقوة هذا الشعور وهذا الإيمان .

تحدث إلى أحد الانجليز ذات يوم فى شأن الخارجين على الوفد ، وبينما نحن فى الحديث إذا مظاهرة يقوم بها الجمهور احتفاء بدولة رئيس الوفد فقلت لمحدثى (هذا هو الوفد) ولن ينهار بناؤه حتى يخرج عليه هذا الجمهور الذى هو الأمة فى مجموعها فمهما اقتطعوا من أطرافنا أفراداً فالأفراد ليسوا هم الوفد بل الوفد هو الجمهور ، هو المجموع ، هو الشعب .

هنا لم يسع محدثى سوى أن يعترف بهذه الحقيقة ، حتى لقد جاهر بعبارة مؤداها أن الإيمان بالوفد قد تغلغل فى الجمهور المصرى وعم طبقاته حتى صار أشبه ما يكون بخرافة راسخة لا سبيل إلى نزعها من النفوس ، فأجبتة ضاحكاً : فليكن

هذا الإيمان في نظرك عقيدة أو فليكن خرافة فإن قيمته لهذا الوطن أنه إيمان لا ينتهى فإنه يحمل الأمة على هذا الإجماع العجيب على الانضواء تحت رؤية الوفد ورئيسه .

قولوا إذن لصدقي باشا أن الوفد باق ما بقى هذا الجمهور في قلوبه هذا الشعور واليكم رواية أخرى أسوقها على سبيل الفكاهة ، ذلك أن أحد كبار الصديقين قال في بعض الأندية وقد انتهى إليه ما قوبل به دولة الرئيس وإخوانه في بور سعيد والاسكندرية من الحفاوات البالغة والحجاسة المشتعلة قال محققاً مغيضاً (أبعد سنتين من حكم صدقي يقابل النحاس بمثل هذه المقابلات ويتظاهر له بمثل هذه المظاهر والله إنها لأمة ميثوس منها وخير لصدقي باشا أن يستقيل فإن الأمة لا تستحقه) .

أما نحن فنقر الكبير الصدقي على أن صدقي باشا يجب أن يستقيل سواء أكانت الأمة هي التي لا تستحقه أو
أخوان :

لم تبق لى إلا كلمة ختامية وهي أنه إذا كان المستعمرون ومن إليهم من أنصارهم يحكمون على شعور الأمة بما يتراءى لهم من مظاهر السكينة والهدوء فليعلموا أن هناك كرامة هي كرامة العواطف المحتبسة والشعور المكظوم ، وإن هذه الكرامة قد تأبى أن يعرف الناس عنها أنها تتالم .

المرأة في الميدان^(١)

يا حضرات القضاة :

لقد عاهدت نفسي احتراماً للقضاء المقدس واحتراماً لهؤلاء السيدات الطاهرات ، أن أكون هادئاً في هذه المرافعة ، ولكن النيابة شاءت غير هذا ، شاءت أن تستغل مركز الاتهام فتصب جام الغضب على سيدات من أشرف العائلات وأطهر البيوتات ، فوصفتن بأنهن كاذبات ومتطفلات ، وأن عملهن نخل بالكرامة .

(١) من مرافعته في قضية مظاهرات السيدات المصريات أمام محكمة الجنب المستأنفة . مارس ١٩٣٢ .
ضمن القضايا التي ترفع فيها ضد عهد صدقي

باللهول ! أين هذا في قاموس الأدب والعفة ، وعرف اللياقة ، أى إخلال بالكرامة فى إبداء عاطفة شريفة لا تتحرك إلا فى نفوس الشريفات والأشراف ، واسمحوا لى حضراتكم أن أقول اننى غير مستطيع الرد على هذا لأننى لم أجعل قاموس لغتى وأدبى شاملاً لألفاظ السباب .

القضية المعروضة على حضراتكم هى أيضاً قضية سياسية . . . أو هى حلقة من سلسلة غير منقطعة من هذه القضايا التى رزئت بها البلاد والمحاكم فى السنين الأخيرة ، ولقد كانت السياسة تلعب فى كل قضية دوراً نحسبه غريباً فى نوعه ، فلا يلبث الغريب حتى يتضاءل أمام ما هو أغرب فى القضية التى تليها ، وبذلك أصبحت القضايا السياسية فى بلادنا وكأنها مسرح عام تمثل عليه السياسة أفانيتها والأعيابها ، فتتحرك الرجال وأشباه الرجال كما تحرك الدمى والصور وتبرز للناس أنكى المهازل وأروع العبر . . .

ولقد كانت الخصومة السياسية فى كل هذه القضايا تدور حول خلافات جوهرية واسعة المدى بعيدة الأثر ، فكانت الآراء تتطاحن وتختلف على معانى العدالة والحرية والدستور والفضائل القومية والفردية ، ولكنها كانت كلها تجتمع عند فكرة واحدة ، هى أن هناك خصومة شريفة أو غير شريفة بين قوتين متعارضتين ، ولكنها متعادلتان متكافئتان يليق بهما أن تتصارعا فتقتاتلا . أما هنا فى هذه القضية فقد نزلت السياسة فى خصومتها إلى حد مخزن ومخجل معاً ، فهى خصومة مزرية ليس فقط بمصريتنا نحن المصريين ، أو بوطنتينا نحن الوطنيين ، أو بحريتنا نحن الأحرار ، أو بكرامتنا نحن الكرام ، بل برجولتنا نحن الرجال .

. . . رأين كل ذلك فصاحت مصر المعذبة بالسنتهن صارخة ، مستغيثة هاتفة . . . ماذا كان من أولئك الرجال الأشداء ؟ كان منهم أن فزعو إلى معقل الأعداء الحصين بصدور النساء . . . وكن كلهن من فضليات الأمهات والعقائل والكريمات فهذه زوجة وتلك بنت لمستشار ، أو لواء فى الجيش ، أو شيخ ، أو نائب محترم ، أو موظف كبير ، أو طبيب أو معلم أو محام ، أو ثرى وجيه فى قومه ، بل كان هن جميعاً شرف الأنوثة وضعفها ، وأى رجل يحترم رجولته يرضى لنفسه أن يعتدى على تلك الأنوثة القوية بضعفها ، المصونة بحشمتها ولطفها .

خصومة وحشية

تلك هي الخصومة التي نعنيها والتي تأبأها شهامة الرجال وكرامة النساء ،
خصومة وحشية لا فكرية انحدرت إليها السياسة في آخر المطاف ، هي خصومة
النمر للحمل ، فما بالك إذا كان مسلحاً وهذا أعزل .

تلك هي الخصومة التي نعترض عليها ، أما الخصومة السياسية الفكرية
فالسيدات خير أهل لها وهن يرحبن بها ويتمسكن بها ، لأنها خصومة الحق
والشرف ، لا خصومة العنف والاعتداء .

* * *

الوفد والثورة*



عندما عهد إلى بشرف التحدث إلى هذا المؤتمر الجليل في موضوع الوفد المصرى ، ونظامه وأغراضه ، حسبته أسعد ما أكون بهذا التوفيق النادر ، الذى جعل من نصيبى حديثاً هو أقرب الأحاديث إلى نفسى ، بل لعل لا أغلو إذا قلت ان حديث الوفد قد أصبح حديث نفسى منذ أن تحركت الثورة فى نفوس المصريين ، فعلمتني أن أنصت إلى نفسى محدثة ، مستلهماً من حديثها حياً ، ومن إرشادها هدياً ! ...

ذلك الحديث الذى سكنت إليه نفسى ؛ وجدت معه أحلامى وهواجسى ، هو الذى عهد إلى أن أدلى به أمامكم فى بحث مستفيض ، فلا عجب إذا ما حسبته ميسراً كل اليسر فى أمرى ، لأننى إذا ما أعيانى البحث ، فما على إلا أن أستمد من شعورى مادة لفكرى

هذا ما ظننته ، ولكنى ما لبثت أن تبينت أن الأمر على نقيض ما قدرت ، وأننى

* تعتبر خطبة مكرم عبيد التى ألقاها فى المناسبات المختلفة ذات أهمية فى كشف أسرار الصراع الحزبى بين الوفد والأحزاب الأخرى ، ولعل من أهم هذه الخطب تلك التى ألقاها فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ فى ظروف الأزمة الحبشية الإيطالية ، فمن المستحيل دراسة معاهدة ١٩٣٦ بطريقة مستوفاه دون الرجوع إلى هذه الخطبة التى تبين انطباعات الأزمة الدولية على الموقف الداخلى فى مصر ، فالأزمة الدولية التى وقعت بين إيطاليا والحبشة فى عام ١٩٣٥ قد ضغطت على الزعماء المصريين لإيجاد تسوية مع إنجلترا

كلما حاولت أن أحدث الناس بحديث نفسى ، فكأننى أعتصره من دمي ، ليكون عصاره لقلعى ..

ذلك أن أكثر البحوث مشقة ، ودقة ، هى التى يحف بها شعور الباحث من كل جانب ، فيقص دونها تفكيره ... والفكر مهما اتسعت جوانبه ، فإنه ليضيق بذلك الشيء الدقيق غير المحدود ، الذى نسميه شعوراً ، أو إيماناً أو حباً ، أو خيالاً ، ذلك الشيء الخافق الدافق الذى يهبط ويعلو بالصدر ، فتحس به النفس البشرية ، تارة فى حسرة يترجها الناس آلاماً ، وأخرى فى نشوة يترجمونها آمالاً .. أو قل هو ذلك الشيء الطهور المقدس ، الذى يدعو إليه الأنبياء والفلاسفة فيجعلون منه للكمال مثلاً ... أو هو ذلك الخيال البديع ، الذى تجسمه أخيلة الشعراء والفنانين ، فيصلحون منه للجمال تمثالاً !

ذلك الشعور المقدس الذى هو الأصل فى كل وطنية ، وكل فضيلة ، والسرفى كل جمال ، هو الذى أحس به ويحس به المصريون جميعاً نحو الوفد المصرى ، فهو شعور ما كاد ينبت بيننا حتى غما ، وسما ، فأمسينا وأصبحنا فإذا بالوفد المصرى هو الوطن المصرى !

أيها السادة :

الوفد المصرى حقيقتان ، أو هو حقيقة من شقين ، فهو حقيقة من حقائق النفس ، وحقيقة من حقائق الحس ، مثله مثل كائن حى فرداً كان أو جماعة ، إلا أنه يختلف عن غيره من الجماعات فى أن العنصر الروحى غالب فيه على العنصر المادى والعلة فى ذلك ظاهرة ، فإن الهياث المختلفة مهما سمت أغراضها إنما هى وليدة فكرة ، أما الوفد فوليد ثورة ! ...

والثورة حالة نفسانية لا يقدر عليها إلا القليل من بنى الانسان .

نعم إن الوفد كغيره من الهياث قام فى الأصل على مجرد فكرة - هى فكرة الاستقلال - اعتنقها جماعة من المفكرين المصريين ، إلا أن الفكرة ما كادت تلقى بذورها فى جمهور الشعب ، حتى أفرخت فى حقل محدود ، وانتقلت من المحدود إلى غير المحدود ، أى أنها انتقلت من الرؤوس إلى النفوس ، فاستحالت الفكرة شعوراً ، وانبثق الشعور نوراً

ثم إن هذا الشعور النفساني لم يقف عند حد الشعور ، بل صادف خيالاً في أمة عريقة في الخيال ، فاستحال الشعور أملاً ، ثم قوى الأمل فصار يقيناً ، ثم رسخ اليقين فاستوى إيماناً ، ثم ما كاد الإيمان يلقي اضطهاداً حتى ثارت النفوس فتطور الإيمان جهاداً ، وما ثارت النفوس حتى رخصت ، فأنمر الجهاد استشهاداً !

الشورة

عندئذ كانت الثورة ، وكان أن سمعنا ورأينا ما لم نر من قبل — كان أن سمعنا للأنفاس المحتبسة دويًا ، ولم نسمع لها من قبل إلا نداء خفياً !
وكان أن رأينا روح مصر القديمة يتمثل في المصري الحديث بشراً سوياً . . .
فيثور لكرامة مصر ويعلن في لهجة الواثق مما يريد ، وما يستطيع ، أن استقلال مصر يجب أن يكون حقاً مقضياً ، والجللاء عنها وعداً مأثياً . . .
فأني للشعب المصري هذا الاطمئنان العجيب ، ومن أين له هذه الثقة القادرة الظافرة ؟؟

لا شك أنه استشفها من أعماق نفسه ، واستجمعها من ذكريات بني جنسه ، فقديمًا كان المصري إذا ما صاح في طلب المجد أنصت له الدهر ملياً
ثم كان أن رأينا فلاحاً مصرياً صميماً — وهل هو إلا سعد زغلول ؟ ! — رأيناه ترفعه الزعامة مكاناً لا يداني في مصر وفي الشرق معاً — فكان يقف خطيباً ، وكأنه ينفث فيهم روحاً من روحه نارياً ، ولكم نادى في الشرق المتجادل ، والمتقاتل ، أن لا وطنية إلا بتوافر الإخاء بين مختلف الطوائف والأديان ، وأن المحبة بين الناس إنما هي شريعة بنى الانسان . . . تلك كانت رسالته إلى الشرق ، فكانت للشرق ديناً وطنياً

ثم كان أن تفتحت نفوس المصريين لهذا الدين الجديد — دين الإخاء الوطني — فإذا بالنفوس عطشى تطلب رياً ، وإذا بأولئك الذين فرقت بينهم الأديان ، قد جمع بينهم الدين الواحد سوياً . . وإذا بالشيخ والقسيس يتعانقان ويتضامان فيتسامعان دقات قلب واحد ، ولا عجب فقد ضم المصري مصرياً !! . . .

بل ما كان أروع أن يتعانق الأخوان الشهيدان تحت الثرى - فتنظر إليهما ملائكة الرحمن وتبكي رحمة لما ترى !!

بل إن المصريين جميعاً على اختلاف طبقاتهم ، ووظائفهم ، وأعمالهم وأعمارهم ، القاضى منهم والمحامى والموظف والطبيب والمهندس ، والتاجر والمزارع ، والضابط والجندي ، والمعلم والطالب ، والعامل والفلاح - الجميع أخذتهم من هذا الدين نشوة ، وحركتهم نخوة ، فكانوا يخرجون إلى الشوارع مهللين مرتلين ، مغتبطين بهذا الدين الفرح المرح ، حتى انك لترى له هذه فى أصواتهم وفى نظراتهم !

ومن عجب أن المرأة المصرية خرجت هى أيضاً من دارها ، فرآها الرجال وكأنهم رأوها لأول مرة وضاعة الجبين ، براقعة العينين ، حتى خيل لهم أن نور الوطن يكاد يشع منها ، مثلها مثل الزهرة عندما تشق أزوارها ، فإنها تأخذ من الشمس ثم تعكس نورها ! ...

خرج الجميع نساءً ورجالاً إلى الشوارع والميادين ، هاتفين متظاهرين ، وكأنهم كرهوا أن يقيموا بينهم وبين السماء حجاباً ، وأبوا إلا أن يرفعوا إلى الله الدعاء مستجاباً ، فنادوا بحيا الوطن ، وبحيا الوطن بكرة وعشياً ...
وأخيراً لشد ما ذهل الناس وحارت أفهامهم عندما رأوا المصرى الفقير المجهول ، يقدم على مذبح هذا الدين المقدس تقدمه هى لعمري أغلى جوهراً ، وأطيب عنصراً ، من تيجان الملوك لأنها من جوهر الدم المسفوك ، وليس مثل الدم المسفوك قرباناً زكياً ...

الثورة حالة نفسانية

تلك هى الثورة ، وذلك هو التاريخ الروحى للفكرة التى قام بها الوفد ، فقد تدرجت من فكرة حائرة ، إلى عاطفة ثائرة ، وسرى أن الحركة المصرية لم تخرج فى جميع تطوراتها عن هذا المحور الأول ، وأنها مدينة ببقائها وحيويتها إلى هذا الانقلاب الخطير من الفكرة إلى الثورة ، بيد أنى أرى لزماً على أن أفرق هنا بين الثورة وبين أعمال القتل والعنف التى يظلم بها أعداء الثورة فكرة الثورة ! ...

كلا . إنما هى الحروب الاستعمارية التى ينظمونها ويسلحونها - ثم لا يفتأون

يمجدونها — نعم هي تلك الحروب الظالمة التي تؤدي بطبيعتها إلى سفك الدماء ،
وتقتيل الأبرياء ، بوصف أنهم أعداء

أما الثورة فإن عظمتها في تضحية أبنائها ، قبل أعدائها ، لأن الأصل فيها أن
تنشأ بين صفوف الشعب ضد القوات الحاكمة أو المهيمنة . والشعوب عزلاء من
السلاح ، أو في القليل غير معدة للنضال المسلح ، لذلك تجدونها تندفع بادية الأمر
كتلاً مترصة ضد القوات المسلحة غير عابئة بما هي معرضة له حتياً من أذى
وتقتيل . . . بل انها لتدرك كل الادراك أن لا سلاح لها في هذا القتال ، الظالم غير
المتكافئ ، إلا إيمانها المجيد القتال — وهو لعمري قتال لصاحبه قبل عدوه ، لأنه
طريق الفداء ، لا طريق العداة !

نعم إن أفراداً من الشعوب قد يخرجون عن طورهم ، فيندفعون إلى العنف
دفاعاً أو تهجماً ، ولكن هذا لا يغير من الوضع الأساسي للثورة فهي في مجموعها
حركة بريئة ، وفي جوهرها حركة نفسانية ، موجهة ضد قوات الظلم المادية . . .

لذلك كانت الحركة المصرية هي الثورة في أسمى معانيها ، فقد كانت ميدان
مباراة بين المصريين ، أيهم يعطى فلا يأخذ شيئاً ، وأيهم يبذل حياته ليظل الوطن
حيّاً . . .

نعم أيها السادة فقد كان بين المصريين وقتئذ فضيلة ذائعة ، بلغت عند
بعضهم مبلغ الشهوة الجائعة ، فهل تعرفون هذه الفضيلة الذائعة — هذه الشهوة
الجائعة ؟

إنها فضيلة التضحية ، فقد كان كل مصري يسعى إليها ، فمن لم يجدها
اشتهاها أو ادعاها ، وكنا إذا تفاخرنا أو تفاضلنا قلنا ضحينا وخسرنا ، ولم يخطر
ببال أحد أن يقول — بل ما كان أحد يجرؤ أن يقول — كسبنا وظفّرنا — كما كان
يقول رجال العهد البائد من الزهراء والشرفاء . . .

أيها السادة :

لقد تبيّنتم أن الثورة المصرية لم تكن مجرد فكرة ساذجة ، أو عاصفة جائحة ،
بل هي ثورة واسعة النطاق عمت البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، وسرت في جميع

طبقات الشعوب على تباينها ، مما دل على أنها حالة نفسانية عميقة ، تغلغلت في النفوس فتأصلت

- ١ — إيمان بالوطن المصرى وبالفكرة الوطنية المصرية — تولد عنها التضامن بين أبناء مصر وإعلاء شأن ما هو مصرى .
- ٢ — إيمان بالنفس وقد تولدت عن هذه الصفة الجوهرية ، صفة الحماسة للفكرة والعمل ، وتولد عن الصفتين معاً ثبات وإقدام متلازمان متعاونان !!
- ٣ — نزعة إلى الحرية فى جميع صورها بلغت حد العقيدة ، وتولدت عنها فكرتان شقيقتان ، هما المساواة ، والعدالة ، إذ لا حرية من دونها .
- ٤ — تضحية فى سبيل المجموع تدرجت من الإيثار إلى التفانى ، بل إن التفانى بلغ حد الفناء عند المتفانين من الشهداء ...

تلك الأسس الأربعة هى الدعائم التى شيدنا عليها بناء الثورة ، وهى كما ترون صفات جوهرية من دعائم الخلق الانسانى ، ولا ينحصر أثرها فى الناحية السياسية أو فى أية ناحية معينة ، بل يمتد إلى جميع مناحى النشاط الإنسانى ! ومن ثم كانت الثورة المصرية متشعبة الميادين ، مختلفة النواحي والاتجاهات . ومع أن الحركة بدأت سياسية ، فإنها لم تلبث قليلاً حتى امتدت وتشعبت ، فأصبحت ثورة اجتماعية أخلاقية ، علمية فنية ، وبذلك استحققت اسم الثورة ، لأن الثورة هى التى تجمع ما فى النفس من عواطف ومنازع فلا تكتفى بناحية واحدة من نواحي النفس ، أو من نواحي الحياة ...

تشعب ميادين الحرية

خذوا مثلاً الدعامة الأولى من دعائم ثورتنا وهى الحرية ، فما من شك أن الحرية لا تكون (حرة) إذا لم تبدأ بتحرير نفسها ، ومن ثم لا معنى للحرية المقيدة ، إلا أنها عبودية جديدة ، وكذلك لا يكون معتنق الحرية حراً إذا تجزأت الحرية فى شعوره ، فاكتمى مثلاً بأن يحرر من ربة المستعمرين ، ورضى أن يظل عبداً للحاكمين المستبدين ، أو العكس فى العكس ! .

لذلك قلنا ان الحرية التي آمنّا بها في إبان ثورتنا هي الحرية في حقيقة معناها ،
إذ انها امتدت من الحرية السياسية ، إلى الحرية الدستورية ، إلى حرية المرأة ، إلى
حرية الصحافة ، إلى حرية التعليم إلى حرية الفن ، إلى حرية العمل ،
وهكذا . . .

ولذلك ما كاد رجال العهد البائد يثرون على مبدأ الثورة ويحاولون تحطيمها
بأيديهم حتى رأينا تلك الأيدي المجرمة ، تمتد أول ما تمتد إلى هذه الحريات جميعاً ،
فلم تبق حتى على الحريات الأولى كحرية الفكر والتنقل ، والاجتماع ، وحرية
الفرد ، وغيرها من الحريات التي هي للأمم العناصر الأولى للحياة .

أثر الثورة في الاقتصاد

وكذلك الأمر إذا ما نظرنا إلى دعامة أخرى من دعائم الثورة وهي التضامن
الوطني بين المصريين ، فلقد كان لهذا التضامن أثره الاقتصادي والاجتماعي فضلاً
عن السياسي ، فرأينا بعد الثورة المشروعات الاقتصادية تنبت وتزدهر ، وتأسست
شركات مساهمة كثيرة كان نصيبها من النجاح عظيماً ، مع أن الشركات التي أنشئت
قبل الثورة لم يكن لها حظ يذكر من النجاح ، لأن فكرة التضامن الصحيح لم تكن
قد ولدت بعد . . . وهل من دليل على ذلك أبلغ وأقطع من أنه لم تكد تَمْضِ سنة
على الثورة حتى تمخضت عن مشروع مالي خطير هو دعامة استقلالنا الاقتصادي ،
والخطوة الحاسمة في سبيل تحريره ، وأعنى به بنك مصر الذي أنشئ في سنة ١٩٢٠
وبما يدل دلالة صادقة على أن الثورة والاقتصاد كانا يتمشيان جنباً إلى جنب ، أنه لما
نفى سعد وزملاؤه إلى سيشل رد المصريون على هذا النفي أبلغ رد بأن ضاعفوا
اكتسابهم في أسهم بنك مصر ، فارتفعت نسبة الاكتسابات إلى ثلاثة أضعاف ، وقد
تلا تأسيسهم البنك إنشاء شركات مصرية قوية كشركات مصر للغزل والنسيج
والطيران والملاحة والحليج وبيع المصنوعات الوطنية وغيرها من الشركات النامية
التي أسسها بنك مصر وغيره من المصريين . وكذلك قامت في البلاد نهضة مباركة
تكاثفت على تشجيعها شركات من أفراد المصريين ، بل شركة مجيدة من مجموع
شبابنا المصري ، بارك الله فيما يصنع ، وفيما يجمع من قروش مشرة ، ستكون بإذن
الله دعامة من دعائم استقلالنا الاقتصادي - وكذلك أصبحت لنا معارض وأعياد

صناعية مثل عيد الوطن الاقتصادى ، وهو أيضاً عمل مجيد من أعمال الشباب . . .
ولم ينحصر أثر التضامن فى النهضة الاقتصادية بل تعداه إلى الناحية الاجتماعية ، فرأينا جمعيات التعاون ونقابات العمال وغيرهم من أرباب المهن الحرة ، وكذلك رأينا الجمعيات تنبت بعد الثورة فى كل مكان ، حتى ذهل الناس من سرعة انتشارها ، وفاتهم أن بذرة التضامن التى بذرت قد وجدت خصباً فأنثرت وأعطت الناس من ثمرها .

أثر الثورة فى الشرق

يؤخذ مما تقدم أن الثورة المصرية - إنما هى ثورة اجتماعية فى أوسع معانى الاجتماع ، وقد كان لهذه الثورة أثر فى الشرق لا يقل ، إن لم يزد ، على أثر الثورة الفرنسية والنهضة الإيطالية معاً فى الغرب .
ولا أظننى أغلوا إذا قلت ان النهضة المصرية كانت مصدر الوحي للحركات الشعبية وحركات الإصلاح العامة التى قامت فى الشرق منذ الهدنة ، وليس أبلغ مما شهد به غاندى للحركة المصرية وفضلها على الحركة الهندية ، وكذلك ليس أوقع فى نفس المصرى من أن يرى شعور البلاد الشقيقة فى الشرق العربى نحو الوفد المصرى ونحو سعد وخليفته ، لقد قال لى مرة بعض إخواننا العرب فى فلسطين إنهم جميعاً وفديون ، وإن غير الوفديين لا يوجدون إلا فى مصر بلد الوفد ! . . .
فقلت نعم هذا حق وإن كان بعضه مراً ، إذ لا عجب أن تنبت شوكاً تلك الأرض التى أنبتت زهراً !

ولقد حظيت منذ أمد قريب بالتعرف إلى بعض كبار الصينيين فما أكثر ما دهشت إذ حدثنى أحدهم عن سعد والوفد حديث العارف ، وما أجمل ما قاله من أن الحركة المصرية هى حركة الشرق جميعاً لأنها من روح الشرق . . . ! .
ولكنى أطمع فى أكثر من ذلك ، لأنى أعتقد أن هذه الحركة قد تكون أساساً لتفاهم عتيق بين الشرق والغرب ، وعلة ذلك أن الروح واحدة فى جوهرها ، مهما تباينت فى مصدرها ، والوطنية إن هى إلا حركة من حركات الروح فى بنى الانسان مهما اختلفت الأوطان وتعددت ، وبعبارة أخرى ، فالخطوة الأولى ، والخطوة التى لا بد منها إلى الإنسانية هى الوطنية إلخ . إلخ .

الميزانيات البرلمانية والبيروقراطية*

... إن التطور البرلماني في مصر قد ترتبت عليه ، وتدرج معه تطور مقابل في نظامنا المالي ونظام الميزانية نفسها ، بحيث أصبحت الميزانية برلمانية شعبية ، أكثر منها حكومية « بيروقراطية » . وليس في هذا التطور ما يدعو إلى العجب ، فالمشاهد والمعروف أن الميزانية التي تضعها وزارة برلمانية مستندة إلى نظام شعبي ديمقراطي تختلف في اتجاهها ومراميها عن الميزانية التي تضعها حكومة غير برلمانية مستندة إلى نظام حكومي محض أو « بيروقراطي » - وهو اختلاف يرجع إلى طبيعة تكوين كل من الحكومتين ، فالحكومات غير البرلمانية تتوخى بطبيعة الحال في ميزانيتها تعزيز الأداة الحكومية التي منها نشأت وإليها تستند ، ولذلك توجه جل اهتمامها إلى إيجاد المال اللازم في ميزانيتها لتحسين حالة هذا الفريق أو ذاك من الموظفين ، وإذا ما أنشأت منشآت جديدة لمصلحة الشعب في مجموعه راحت تخصص الاعتمادات الطائلة لخلق جيش جديد من الموظفين ، فهي إذن تنظر أولاً وبالذات إلى مصلحة الأداة الحكومية البيروقراطية ، ثم إذا ما نظرت إلى مصلحة الشعب - ولسنا ننكر أنها قد تفعل - فإنما تنظر إليها بمنظار الحاكمين لا المحكومين .

« ذلك هو السبب - إن لم يكن كله فبعضه - في تزايد هذا الجيش العرمرم من الموظفين عاماً بعد عام وفي تضخم مرتبات الموظفين وتكاليف الوظائف إلى حد

* من خطاب الميزانية سنة ١٩٣٦

كانت تنوء به ميزانية الدولة - ومن ثم كان استمرار الحكم البيروقراطى فى البلاد زمناً طويلاً ، هو العامل الأكبر فى استمرار ما يعانیه الفلاح من عسر وشقاء ، رغم البلاد ويسرها .

الميزانية وسياسة الدولة

لقد كان للنظام البرلمانى أثره الحاسم فى ميزانية الدولة ، فى الشكل وفى الجوهر معاً ، فقد تطورت الميزانية حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من سياسة الدولة ، وأصبح خطاب الميزانية جزءاً متمماً لخطاب العرش من غير ما فارق بينها إلا أن هذا يشمل الإصلاح من نواحيه العامة المختلفة وذلك ينظر إليه من ناحيته الاقتصادية .

ولكن إذا كانت الميزانيات تعتبر فى مجموعها سياسية أو جزءاً من سياسة ، فما هو نوع هذه السياسة فى مصر ؟ وفى عبارة أخرى هل كانت للوزارات البرلمانية فى مصر سياسة اقتصادية فى ميزانياتها من مثل النوع المألوف لدى الأمم الأخرى - كسياسة المحافظين أو الاشتراكيين ، أو الأحرار إلخ . . ؟ لا جدال فى أن الوزارات البرلمانية فى مصر لم يكن لها على اختلاف مناحيها سياسة من هذا النوع فى ميزانياتها ، بل اتفقت هذه الميزانيات على فكرة أساسية واحدة ، وهى أنها جميعها ميزانيات شعبية ديمقراطية ، بينما الميزانيات السابقة عليها كانت أكثرها حكومية لخدمة الأداة البيروقراطية .

ولو أننى فى حاجة إلى التدليل على ما تقدم لكان الدليل الحاسم هو أنه ما من مرة بحثت فيها الميزانية أمام البرلمان إلا وكان محور البحث والنقاش سؤالين خطيرين : - ماذا عملت أو ستعمل الوزارة لمصلحة الشعب فى مجموعه « من فلاحيه وعماله وصناعه وتجاره » ؟ - وماذا عملت أو ستعمل لتخفيض اعتمادات الوظائف وتخفيف أعبائها عن عاتق الممولين ؟؟ .

سؤالان يترددان منذ أن أنشئ البرلمان فى سنة ١٩٢٤ حتى الآن ، فهل كان ترددهما أثر المجرّد المصادفة ؟ أم هل رد الفعل الطبيعى الذى يترتب على الانتقال من النظام البيروقراطى أو الحكومى المحض إلى النظام البرلمانى .

لا شك فى أنه نتيجة لرد فعل أو تطور طبيعى من النظام الحكومى المحض إلى

النظام البرلماني ، وفي رأيي أن هذا التطور يدل الدلالة كلها على نجاح النظام البرلماني في مصر ، وعلى أن الفكرة الديمقراطية لقيت في نفوس المصريين استعداداً واستقراراً . فما كان من المأمول ، ولا من المعقول أن يصطبغ البرلمان المصري في أوائل عهده بصيغة اشتراكية أو محافظة أو حرة ، ولو أنه فعل لكان تطوره صناعياً — ولكن الطبيعي والمنطقي أن تكون نزعته شعبية غير حكومية وأن تظهر هذه النزعة جلية ، قوية ، في برنامج الحكومة وفي ميزانية الدولة .

الحياة البرلمانية والموظفون

بيد أن أقف هنا لحظة عسى أن أزيل وهماً ، كاد يصبح في الأذهان حكماً ، فلقد يؤخذ مما ذكرنا عن اتجاهات البرلمان وما يتردد في بعض أوساط الموظفين أن الحياة البرلمانية تنطوي على روح عدائية للموظفين ، ولكنه استنتاج خاطيء لا يبرره من الواقع شيء ، فالبرلمان إنما يعمل ضد الإسراف في الوظائف والتوظيف دون أن يكون له اتجاه ما ضد الموظفين أنفسهم ، إذ الموظفون ليسوا إلا فريقاً من الشعب — وفريقاً له وزنه الاجتماعي والاقتصادي — وعلى الحكومة أن ترعى مصالحهم كما ترعى مصالح غيرهم من أبناء الشعب ، وإذا كان هناك غلو في تعيينهم أو في مرتباتهم ، فقد ترتب على هذا الغلو أمر واقع هو أن الموظفين أصبحوا ركناً هاماً من بنائنا الاقتصادي .

ولذلك وجب أن يكون كل تخفيض في اعتيادات الوظائف بعيداً عن الغلو بحيث يمس الحقوق المكتسبة ، وعن الهدم بحيث لا تتزعزع أركان بنائنا الاقتصادي .. إلخ .

هل مصر غنية ؟

ومضى معاليه في خطابه محلاً أرقام الميزانية حتى قال :
يا حضرات النواب المحترمين .

لاشك أن مصر بلاد غنية ثرية ، إذا كان معنى الثروة أن تكون البلاد غنية بذاتها من غيرها ، وأن يكون لها من سخاء طبيعتها وساعد أبنائها ما يكفيها من

خيرها ، ولا شك أنها بلاد غنية إذا كانت ثروة الأمة تقاس بمقياس الثروة الحكومية ، وإذا كانت ثروة الحكومة تقدر بالمال المدخر في خزائنها ، ولا شك أيضاً أنها بلاد غنية إذا نظرنا إلى توزيع الأطنان توزيعاً لا بأس به بين طبقات الأمة المختلفة ، فإن نسبة صغار الملاك فيها إلى كبارهم هي ٩٩ ٪ إلى كبارهم ١ ٪ . ولو أن هذا الواحد في المائة يمتلك حوالي ٤٦ ٪ من مجموع الملكية مما يجعل النسبة غير عادلة ولو أنها مفهومة ، ولا شك أنها غنية إذا ما قدرنا أنها بمنجاة من الآفات الطبيعية والاجتماعية ، فإن لها من خصب زراعتها ما تندر معه المجاعة ، ولها من طبيعتها الباسمة وأخلاق أهلها الراضية ما يبعث على القناعة . ولها من سباحة الأديان فيها وتوكلها على الله في شئونها ، ما تتعذر معه الثورات الاجتماعية الخطيرة ، أو في القليل ما يولد في نفس أهلها شيئاً من المناعة . . .

تلك هي الصورة الحسنة ، ولكن للصورة ناحية شوهاء ، فمصر شعب فقير ، لأن أكثر من تسعين في المائة منهم مسخرون بأزهد الأجور ، لخدمة القلة من الأغنياء — ولأنهم وهم عماد الثروة ومصدرها ليس لهم إلا نصيب تافه في هذا الثراء — ولأن رخص اليد العاملة إلى أدنى حد جعل البون شاسعاً بين الفقر والثروة في هذه البلاد مما لا أعرف له مثيلاً في البلاد الأخرى — ولأنهم وباللعبج هم الذين يأخذون أدنى نصيب من الثروة العامة ، وهم الذين يعطون أوفى نصيب من مالهم القليل ، لتكوين الثروة العامة ، ولتموين خزائن الحكومة .

ألا تعلمون يا حضرات النواب أن الفلاحين هم وحدهم الذين يدفعون الجزء الأكبر من الضرائب العقارية ، وأن هذه الضرائب هي المورد الوحيد الثابت الذي يدعم كيانتنا الاقتصادية ويبلغ ٦٣٠٠٨٠٠ جنيه ؟

ففى أى شرع ، وفي أى اقتصاد يحمل الفقير عبء الضرائب لأنه زارع ، وينجو منها الغنى إذا لم يكن زارعاً ، فكأنه لا يكفى الفقير فقره ، حتى ينقص بالضرائب ظهره ! . . .

أولئكم فقراؤنا إذا قيسوا بالأغنياء ، ومع ذلك فالأغنياء أنفسهم مهددون في ثرواتهم العقارية بما أثقلوا به أراضيهم من ديون ذات فوائد مركبة متراكمة ، ومن

المؤسف أن مجموع الديون العقارية في البلاد المصرية يبلغ حوالى الـ ٣٥ مليوناً من الجنيهات .

يضاف إلى ذلك أن متوسط ما يملكه المصرى في بلاده ٢ر٣٤ من الفدادين ، بينما الأجنبى يملك في مصر ما يبلغ متوسطه ٧٨ر٩٧ من الفدادين (وذلك لأن عدد الملاك المصريين ٢ر٢٦٢٦١٦ ويمتلكون ٥٣ر٩٧٢٩٧ فداناً بينما عدد الملاك الأجانب ٦ر٥٦٤ مالِكاً يملكون ٥١٨ر٣٩٠ فداناً) تلك حال الثروة العامة في البلاد ، فإذا ما استمرت الأحوال على هذا المتوال لأصبحنا وإذا بالفقير في مصر أجير للغنى ، والغنى أجير للأجنبى !



المعاهدة المصرية الانجليزية^(١)



.. سعادة مدير الجامعة ، سيداتي سادتي اخواني :

في مثل هذه الاجتماعات الرهيبة الحاشدة حيث يسرى الشعور من الفرد إلى الجماعة ، ثم يرتد إليه منها مجعاً منوعاً ، يقف المتكلم عادة وقد ازدحمت به المشاعر واختلطت عليه مسالك الفكر ، فلا يجد وسيلة للتعبير عن شعوره الذي يدين به إلى الجماعة إلا بالالتجاء إلى أهون العواطف سبيلاً وأقربها مثالاً وهي عاطفة الشكر .

أتحدث في الجامعة وإلى الجامعيين حديث المعاهدة ؟ إنه إذن لشرف إلى شرف

إلى شرف .

ولكن الشرف فيه شيء من عنصر الزهو والترفع ، بينما أنا أحس بالشرف مجرداً من زهوه ، ولعله الطرب مجرداً من هوه ، أو لعل ذلك الإحساس العميق الدقيق الذي كثيراً ما يحسه الناس ولا يجدونه ، ولئن وجدوه ولا يجدونه .. وانكم لتعلمون أن الإحساس إذا ما صدر من الأعماق كانت بلاغته في أن تشعره أكثر من أن تذكره .

(١) ألفت هذه المحاضرة بقاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة المصرية في أول نوفمبر ١٩٣٦ . وقد تلقى الدعوة من الأستاذ أحمد لطفى السيد باشا مدير الجامعة وزاره هذه المناسبة الأستاذ الكبير الدكتور طه حسين بك عميد كلية الآداب ليدعوه باسم الجامعة المصرية إلى القاء محاضرة فيها عن المعاهدة وطبع عشرين ألف نسخة من هذه المحاضرة .

والحق أن سعادة مدير الجامعة وحضرات الاخوان الجامعيين من أساتذة وطلاب قد أسدوا إلى صنيعاً مزدوجاً له ناحيتان كريمتان :

فمن الناحية الأولى أنهم طلبوا إلى أن أحضرهم ، كأني مازلت واحداً منهم ، فكان من ذلك أن تناسيت أن الزمن قد دارت دورته وإن لم أعد ذلك الأستاذ الشاب الذي كان يعطى الشباب من فكرته ويأخذ من حرارته .

نعم تناسيت وما من عجب أن أناسي فأنسى ، فالإنسان ما أشده بخلًا بالحياة استمسكاً بها في كل دور من ادوارها ، حتى إذا ما انقضى منها دور عاودته سيرته واشتدت بين الماضي والحاضر حيرته .

وهأنتم أولاء تروني أحن الى عهد كنت فيه أشرف على عقول الشباب وأحلامه وأحسبني أخيراً مني الآن مشرفاً على شئون المال ونظامه ، وهكذا شأن كل حى فإنه لا ينتهى من أن يشتهى ، حتى ولو كان حاضره فوق ما كان يستحق ، وفوق ما كان يرغبى .

تلكم هى الناحية الأولى من فضلكم ، فما بالكم بالثانية وهى تتصل بالموضوع فى صميمه لا فى ملاسباته ، فأننى إذا أحدثكم عن المعاهدة المصرية الانجليزية التى كان لى شرف الاشتراك فى توقيعها إنما أحدثكم عن امر هو أيضاً محل شعور عميق منى لا سبيل الى تكييفه أو إبرازه .

ولكن لعل البعض يتساءلون ماذا دهمى هذا المعلم القديم فقد جئنا نسمع المحاضر ، فإذا بنا نسمع الشاعر ، اذ ما شأن شعوره حيال المعاهدة بنصوص المعاهدة وأحكام المعاهدة ؟؟

كلا بل هو الشأن أكبر الشأن أيها السادة ، فإن إحساسنا نحن المفوضين المصريين فى جلسة توقيع المعاهدة قد يبرز لحضراتكم حقيقة المعاهدة أكثر من كل بحث أو تحليل ، ولا عجب فالشعور إذا كان مخلصاً إنما يبرز الحقيقة بتصويرها ، والبحث مهما يكن دقيقاً إنما يؤدي إلى مجرد تفسيرها أو تقديرها ، وشتان بين تصوير وتقدير .

ولكن كيف أصور لكم هذا الإحساس الذى ملك علينا مشاعرنا ؟ دعونى أحاول ذلك بمجرد التقريب أو التمثيل .

فمن منكم لم يحس فى وقت من الأوقات أن لحظة من العمر مرت به عابرة ،

طائرة ، وأنه قد عاش في هذه اللحظة القصيرة عمرا بل ربما عصرا ، بل ربما دهرا
فهى لحظة في مداها شاردة وفي أثرها خالدة ، يتذوق فيها الإنسان طعم الخلود ،
وهو بعد في هذا الوجود .

تلك اللحظة قد عرفتها بل عشتها مرتين في حياتى العامة ، فى المرة الأولى
عندما نفيت مع سعد وزملائى أعضاء الوفد الى سيشل فى سبيل الاستقلال وفى
المرة الثانية عندما وقعت مع مصطفى وزملائى أعضاء الوفد الرسمى وثيقة
الاستقلال .

لحظتان

لحظتان مختلفتان ، متباعدتان ، متعارضتان ، ولكن الألم والفرح كانا فيهما
متجاورين يتداولان تارة ، ويتعادلان تارة أخرى ، ففي اللحظة الأولى كنا نعانى ألم
الأسر ، ولكنه الألم القريب من الفرح لفرط ما فى ذلك الألم من نبل وطهر ، وفى
الثانية فاضت نفوسنا بفرح دافق هو فرح النصر ، ولكنه فرح كاد يدنو من الألم
لفرط ما تأقت إليه نفوسنا بعد أن كلفنا ما كلفنا من جهد وصبر .

ومن عجب أن اللحظة الثانية ، وهى لحظة توقيع المعاهدة أحييت فى نفسى -
وكدت أقول فى حسى - تلك اللحظة الأولى وجميع أدوار النهضة الخالدة الأثر ، فها
هو سعد فى جلال المشيب وعظمة الخطيب يخطب الجماهير وكأنه يتكلم بلسان
القدر ، وها هو ذا الشباب الملىء هتافا وحماسة وحياة وكأنه ينبوع حى قد انفجر
انظر فها هو ذا فى سبيل الحياة لمصر يؤثر الحياة فى بطن الحفر .

وها هو ذا سعد زغلول زعيم النهضة ولسانها يؤمر باسم الحماية البريطانية أن
يترك شئون مصر لغير مصر ، وأن يتخذ من داره مستقرا وشر مستقر ، وها هو ذا
يأبى ، وها هو ذا ينفى ، وها هى ذى الحراب البريطانية تحيط بنا أينما حللنا وأينما
السفر ، وها هم أولاء رجال الدولة البريطانيون يعلنون فى كل مقام وكل مقال أن
الشعب المصرى غير جدير بدستور أو استقلال أو عضوية بين الأمم ، وأن مكانه
أن يظل فى الدائرة المرنة قانعا خاضعا ذليلا بين البشر .

ولكن ماذا عسانى أن أسمع ، وماذا أرى بين طرفة عين ولحج البصر ، فها

نحن قلب لندن ، وفي مقر حكمها نسمع نغما غير ما سمعنا ونشهد صورا غير تلك الصور ، وها هم أولاء زعيم مصر واخوانه يكونون جبهة واحدة مع اخوان لهم باعدت بينهم سنون التجافى وجمعت بينهم ساعة الظفر ، وها هم أولاء رجال الدولة من الانجليز يعلنون باسم الحكومة البريطانية مبلغ اغتباطهم بأن تكون مصر

المستقلة حليفة لهم ، على قدم المساواة ، وأن يحو الغد ما ترك الأمس من سوء الأثر .

سبحانك ربى فإن الضعف بك قوة ، وإن القوة فيمن اعتبر .

الاعتراف بالاستقلال والمساواة

إذا لم يكن من أثر المعاهدة إلا أنها جعلت الانجليز يعلنون رسميا في وزارة خارجيتهم وعلى مسمع من العالم أجمع عكس ما أعلنوه من تصريحات وتحفظات وأنهم اعترفوا صراحة باستقلال مصر ، وتحالفها معهم ومساواتها لهم كأمة في جمعية الأمم ، لكان لهذا الإعلان وحده قيمته القانونية والمعنوية معا ، فما بالكم وقد اقترن الإعلان بميثاق هو المعاهدة وتضمنت المعاهدة مكاسب مادية فعلية تجمع بين المظهر والجوهر ، وتجعل من الاستقلال حقيقة فعلية ، لا نظرية فحسب كما يقول شكسبير ، وإليك الاسم والجسم في المعاهدة المصرية الانجليزية ، فلو أن الأمر قصر على الاسم لما كفى .

اسمعوا الى وزير خارجية بريطانيا (ايدن) يقول في خطبته :
" واننا نرجو من صميم قلوبنا أن يكون التحالف الذى نفتتح عهده الآن أداة تتعاون بها حكومتنا ببلدنا على العمل بود وثيق المدى لترقية شأن مصالحنا المشتركة وأن يكون هذا التحالف رمزا لشركة حرة وطيدة بين الشعبين المصرى والبريطانى » .

واليكم ما قاله المندوب السامى باسم الحكومة البريطانية في حفلة افتتاح المحادثات :

" والحكومة البريطانية تتطلع الى اليوم الذى يفتتح به عهدا جديدا في علاقات البلدين كنتيجة لمعاهدة يعقدها الطرفان مختارين عهد تكون مصر فيه قد استكملت

سيادتها ، وزالت أسباب سوء التفاهم الماضى بينها وبين بريطانيا العظمى ، فتظهران معا أمام العالم حليفتين متساويتين ” .

واسمعوا الى صوت الزعيم المصرى ىرن صدها فى جوانب قاعة لوكارنوا وهو يتكلم عن مجد مصر واستقلالها وسيادتها بلهجة الواثق مما يعنى وما يقول : ” أما المعاهدة التى حددت قاعدة العلاقات بيننا فيمكن اعتبارها رمزا ، فقد ظهرت بريطانيا العظمى ومصر أمام العالم كبلدتين صديقتين متساويتين اتحدتا تحت شعار التعاون الحر والتحالف الصادق .

وان مصر مهد الحضارة المجيدة الماضية ، بتوقيعها على هذه المعاهدة التاريخية ، تضع يدها فى يد انجلترا العظيمة الحرة ، وبذلك يبدأ عهد جديد فى علاقات الشرق والغرب ” .

ذلکم صوت مصر ، ما أقطع لهجته ، وأوقع رنته ، وهو يرتفع عالیا ، داويا ، مناديا بحقوق مصر الخالدة ومجدها القديم ، ومسجلا فى قلب انجلترا وفى ضمير التاريخ ما كسبته من استقلال ومساواة ، وتحالف وصدقة ، ومقام دولى ، ولو أنكم سمعتم رئيس الوفد المصرى وهو يخطب بصوت رهيب يحمل فى طياته ما انطوى عليه الموقف من دلالة وجلال لأدركتم فوق ما تدركون مغزى ذلك الفوز العظيم لمصر ، ولقضية مصر .

ولكن الاعتراف باستقلال مصر وسيادتها ومساواتها للأمم الحرة لم يكن مقصورا على هذه الخطب والتصريحات الرسمية الخطيرة بل سجلته المعاهدة فى مقدمتها وفى موادها بصريح اللفظ ، وحسبى أن أتلو عليكم بعض ما تضمنه فى هذا الصدد :

فقد جاء فى مقدمة المعاهدة ما يأتى :

” ان حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر

بما أنهما يرغبان فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما ، والتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم .

وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف

تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيها وتنظيم علاقاتها المتبادلة في المستقبل .
قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية ” .

وقد جاء في المادة الثالثة ما يأتي :

” تنوى مصر أن تطلب الانضمام الى عضوية عصبة الأمم ، وبما أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فانها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة .

اذن ، استقلال ، سيادة ، تحالف على قدم المساواة مع أعظم امبراطورية في العالم ، عضوية عصبة الأمم من غير ما قيد ولا شرط .

الحقوق والمسئوليات

أيها السادة :

لقد سردت عليكم بعض ما سبق المعاهدة من تصريحات وأعمال ، كما ذكرت لحضراتكم بعض التصريحات التي رفعت عليها قوائم المعاهدة ، وبنيت عليها العلاقات بين مصر وانجلترا ، ملغية ما سبقها من تحفظات ، وهذه النصوص الصريحة مقدمات ونتائج سأتكلم عنها تفصيلا ، وحسبى أن أسجل هنا النقطة الأولى من بحثى ، وهى أن هذه الاعترافات الصريحة ، بعد ما تقدمها من إنكارات صريحة ، انما هى فى ذاتها خير صميم لانزع فيه ، وكسب عظيم لا يصح ولا يفهم الاعتراض عليه .

أما ما ترتب على هذه الاعترافات الصريحة من حقوق ومسئوليات فسأحللها واحدة واحدة مفضيا لكم بما لنا وما علينا ، فما كان لى أن أخادع ولم أنخدع ، أو أفتع بما لم أفتنع ، بل دعونى أصارحكم من الآن بحقيقة رأى وأفضى إليكم مقدما بتيهجة بحثى ، وهى أن المعاهدة المصرية البريطانية معاهدة استقلال للبلاد ، ترتب عليها حقوق لنا ومسئوليات علينا ، ولقد قبلنا وضميرنا مستريح هذه المسئوليات أو بالأحرى الضمانات لحليفتنا — لا لمجرد السبب العام — وهو أن كل تعاقد أو تحالف ينطوى على أخذ وعطاء بل للأسباب المعينة الآتية :

أولا : لأنه لا سبيل لكسب الحقوق إلا بما يقابلها من مسئوليات .
ثانيا : لأن هذه المسئوليات قد نص عليها بحيث لا تعارض مع استقلالنا
ومركزنا الدولى .
ثالثا : لأن المعاهدة نفسها تحمل بين طياتها الوسيلة الناجحة للتخلص من
هذه المسئوليات والضمانات .
رابعا : لأن هذ الضمانات تتفق مع برنامج مصر الوطنى الذى وضعه الزعيم
الخالد سعد للمفاوضة مع بريطانيا ، وسار عليه من بعده الوفد المصرى وغيره من
الأحزاب الأخرى .
تلك نظرة عامة وخاطفة — كما يقولون — والآن يجدر بى أن أتناول المعاهدة
بالبحث تفصيلا ، وسأقسم بحثى الى قسمين رئيسيين :
أولا : بحث مقارن : أى مقارنة المعاهدة بجميع المشروعات السابقة عليها .
ثانيا : بحث تحليلى — وفيه تحليل نصوص المعاهدة وأحكامها وسيتضمن هذا
البحث بعض ملاحظات على اعتراضات ...

كلمة ختامية

أيها الاخوان :

أرجو أن تغفروا لى فى إطالة الكلام ولكنكم أيها الاخوان الجامعيون قد
أدخلتمونى فى تجربة شديدة إذ سمحت لى بأن أحدثكم فى معهدكم كأستاذ قديم
بينكم ، وكان طبيعيا . وقد تحدت الزمن وما فعله بى ، أن أعتدى على ثمين
وقتكم .

ولعل بعض عذرى فى الافاضة أفى أشدت بعمل ليس لى فيه الا نصيب جد
متواضع ، فالفضل كل الفضل موزع بين دولة الرئيس الجليل ، واخوانى المفوضين
الرسميين على اختلاف أحزابهم .

بل ماذا أقول ؟ فهذه المعاهدة — كما رأيتم ليست إلا حلقة من سلسلة
مفاوضات بدأت فى سنة ١٩٢٠ واستمرت فى تطور وتحور حتى انتهت إلى المعاهدة
الحالية ، فالفضل اذن قديم يرجع الأساس فيه إلى سعد العظيم ومن كانوا معه أو
تلوه من المفوضين المصريين .

هذا عن الفضل الفنى ، أما الفضل الوطنى - وهو مصدر كل فضل -
فمرجه الى الأمة جمعاء - وإلى أبنائها الشهداء - الذين سبقونا - رحمهم الله - الى
توقيع عهد الاستقلال بمداد من دماء .

أيها السادة :

مهما تكن قيمة المعاهدة فهي لا تزيد على أنها وثيقة ، وثيقة الاستقلال ولكنها
وثيقة ، أما الاستقلال فوثيقة وحقيقة والحقيقة بين أيديكم ، ومن صنعكم ، فلو
أننا توافرنا وتضافرنا على تنفيذ المعاهدة تنفيذ جد وصدق وشرف ، لأدت الوثيقة
الى الحقيقة التى هى النتيجة الطبيعية والمنطقية لها .

أما اذا أثرنا على الاتحاد التخاذل ، وعلى العمل التفاضل ، فما من وثيقة فى
الدنيا تنفعنا بل ما من حقيقة تبقى لنا ، وهما هى ذى الحبشة التعتة قد أضاعت
استقلالها التام بين عشية وضحاها ، رغم عطف العالم وجمعية الأمم ، فكانت عبرة
للمعتبرين .

ذلك أنه لا يكفى أن يعترف الغير بأنك مستقل بل يجب أن تكونه ، ولا يكفى
أن تكسب الحق بل يجب أن تصونه .

ومن أكبر مزايا المعاهدة الحالية أنها تسمح لمصر بأن تحتم عليها - اذا شاءت
أن يكون لتحالفها قيمة أن تقوى جيشها وتعزز طيرانها وجميع معداتها الحربية
لتكون خير عون لنفسها ولحليفتها وتحفظ بين الأمم بمكانتها .

أيها الاخوان :

كان شعارنا قبل استقلالنا أن الحق قوة ، فليكن شعارنا أيضا فى استقلالنا أن
القوة حق .

ولا تحسبوا أيها الشباب الكريم أن أبواب الجهاد قد أوصدت دون العاملين ،
كلا ، فلقد جاهدتم للاستقلال ، فعليكم الآن أن تجاهدوا بالاستقلال ، ولو أن
الاستقلال كان آخر مطامعكم ، لما حددنا لكم صنعكم ، بل الاستقلال بداية
لا نهاية . فهو السبيل إلى التعمير والبناء فارفعوا إذن أبصاركم الى السماء ، وشقوا
الى المجد طريقا فى الجوزاء - تلك سنة الطبيعة سنة النشوء والارتقاء .

فلسطين الشقيقة^(١)



حضرات الاخوان :

وددت لو كان في مقدورى أن أعبر لكم عما يخالج نفسى من شعور ، وما يجيش بقلبى من عواطف ، إزاء ما غمرتمونى به من فضل إذ شرفتم دارى ولبيتم دعوى . ولكم فى الشعور من خصائصه أنه يحس ولا يدرك . فإنيك، لتحس به فى الأعماق ، فإذا ما أردت أن تخرجه من دخيلة نفسك أحسست به إحساسك بالشىء المختلج الخفاق ، أو فى عبارة أخرى فليس للشعور ترجمان إلا خفقان القلب واختلاج اللسان واضطراب البيان .

أؤكد لحضراتكم أن هذا الشعور الذى حاولت أن أعرفه وهو غير معروف ، وأحدده وهو غير محدود ، هو شعور الحب الذى أحسست ومازلت أحس به نحو فلسطين الشقيقة فلقد زرتها فأحببت فيها فوق حبي لذاتها ، حبها لمصر شقيقتها ، ولعلى لا أغلو اذا قلت إن حبي لمصر قد ازداد رسوخا فى قلبى ، ووضوحا فى عيى ، بعد أن زرت فلسطين وسوريا ولبنان البلاد الشقيقة ، ولا عجب فإن بلدا ييهها هذا الحب أشقاؤها أولى لها بحبها أكبر الحب أبناؤها .

أيها الاخوان :

لعلكم لا تذكرون ، ولكنى أذكر ولا أنسى ، فمنذ ست سنوات سافرت مع

(١) خطبة ألقاها مكرم فى حفل شاي أقمها فى دار لوفد من كشافة فلسطين زار مصر عام ١٩٣٧ .

زوجتي وشقيقتي ، وبعض أصدقائي الى قطركم العزيز ودعينا الى يافا ، فوصلنا اليها في ساعة متأخرة من الليل فظننا أن الظلام سيحول بيننا وبين مستقبلينا ولكننا ما كدنا ندخلها حتى رأينا الظلام تبدده مشاعل من نور ، والسكون تمزقه أصوات خارجة من أعماق الصدور ، هاتفة لتحيى مصر ، والوفد ، وكذا وكذا في مصر حتى وزير الشباب .

إذن نحن في مصر وإلا فما هذه الهاتفات المصرية تدوي في الأفاق ، وما هذه الجماهير المتراخمة تحمل علمها الخفاق ، وما هذا التراب الكثيف الخناق ، إنها مصر ولاشك ولم يكن ينقصها إلا هذا العملاق الذي جاءني يحاول أن يجعلني على الأعناق ، فقاومته ، ولكنه أراد ذلك وكان له ما أراد ، ولم يبق لي من حيلة الا أن اهتف من الهاتفين هم لمصر وأنا لفلسطين .

أيها الاخوان :

في حفلة كهذه أقيمت لآخواننا أبناء العراق ، تساءلت عن الحكمة السامية بل الحكمة الباقية ، وعن السبب الوثيق الذي جعل من بلاد العرب جميعا أشقاء ينعمون بالسراء ، ويتقاسمون الضراء .

أهو وشيجة النسب ؟ أهو اتحاد اللغة ؟ أهو وحدة الدين ؟ لقد كان كل هذا من قبل موجودا ، فما الذي جرى وتخطى الحدود ، وتعدى الآباء والجدود ؟ هو ايمان أصبح لنا نحن أبناء العربية وحدة جديدة أساسها المحبة والولاء ، وغداؤها الجهاد والفداء .

لقد اجتمعت محبتنا على أسمى المعاني وأروعها ، ذلك هو معنى الوطنية المحلية مصرية كانت أو فلسطينية ، أو عراقية أو شامية ، بل قد سمت فأصبحت وطنية عربية شرقية مجاهدة متفانية متحدة مضحية ، إذا جد الجدل ودعا داعي الوطن ، هادئة مسالمة متفاهمة إذا نادى منادى التفاهم والسلام ، فهي مضرب الأمثال عند الغربيين مفخرة لنا نحن الشرقيين .

أيها الاخوان :

لقد أطربتنا كشافتكم بأناشيدها وبعثت فينا القوى من حماسها وأدخلتم على السرور لقبولكم دعوى ، فشكرا لكم من أعماق نفسي ، ونحية من كل قلبي ،

ويسرن أن أبلغكم بحبة صاحبة العصمة السيدة الجليلة أم المصريين ، بل الشرقيين
وعطفها الخالص عليكم جميعا .

أيها الاخوان :

ليس أجمل ولا أروع من هذه الرابطة الروحية التي تجمعنا نحن الأمم
الشقيقة ، ولا تنسوا أن الشقيق حقا ليس هو الشقيق جنبا ، بل هو الشقيق حبا ،
وإنه ليحضرني في هذا الصدد ذلك القول الكريم الذي جاء في الإنجيل الشريف :
(ان الله محبة) ومثله ذلك المعنى السامي الذي جاء في القرآن الكريم وهو أن الله
(هو الرحمن الرحيم) فاذا كان الله محبة ورحمة ، وإنه لكذلك فكل ما في الانسانية
من فضيلة أساسها المحبة والرحمة ، ومن ثم كانت الوطنية حب الوطن ، والفضيلة
حب الخير ، فمن واجبتنا نحو أنفسنا ، أن نزيد هذا الحب القائم محبة ومثانة
فيصبح الشرقي أخا وحيبيا ، بل اننا لندرجو أن يتسع نطاق هذا الحب الانساني
فيجمع بين الشرقي والغربي ، ذلك ما نسعى اليه في محادثاتنا مع الانجليز وما نرجو
أن توفق اليه مصر والبلاد الشقيقة ، في معاهدات حرة وشريفة ، يتبادل فيها
الإنسان مع أخيه الإنسان معنى المساواة والاحترام .

أيها الاخوان لقد أحب أبناء الأقطار الشقيقة بعضهم بعضا ، فلنزد هذا الحب
قوة وبذلا ، فنصبح له أهلا وبه أهلا .

* * *

الأجانب والسياسة المالية*



سائق اسمحو لى أن أعرب عن امتنانى لمنظمى هذا الاجتماع الرائع ،
مضيفينا الأفاضل رجال الصحافة المالية ، ذلك الاجتماع الذى أشكرهم عليه أحر
الشكر .

على أن شكرى ليس خاليا عما يشوبه ، لأنه يمتزج بشعور الرهبة ، والحقيقة انه
ليس من السهل على وزير المالية أن يواجه فى وقت واحد أساتذة النظريات المالية
وأساتذة الشئون المالية العملية ، انها مهمة شاقة تلك التى ألقىت على عاتقى هذا
المساء ، ولأى لأواجه بشيء من الخوف خطرا مزدوجا ولكنه خطر ودى .
على أنه من نصيب وزراء المالية عادة أن يكونوا الهدف الذى كثيرا ما توجه اليه
الاستجوابات واليوم وقد أصبحت المالية والاقتصاد من أول ما تهتم له الأمم ،
لا يوجد برلمان لا يضع الوزير الذى يسمونه أمين المال موضع الاستجواب
والتحقيق إن لم يضع موضع التعذيب .

سائق :

مهما تكن رغبة الجمهور فى الاطلاع شرعية ، ومهما تكن مقتضياته من وزير

* أنظر المصرى : ٢٦ يونيو ١٩٣٧ . ألقى هذه الخطبة فى المأدبة التى أديتها الصحافة المالية الفرنسية
بكانزينوسان استغاثوا تكريما لمكرم عبيد اثر عودته من مؤتمر الامتيازات . وألقى هذه الخطبة بالفرنسية وهما هى
ترجمتها بالعربية

المالية مبررة فان هناك مسألة يجب ألا تغيب عن أنظارنا ، وهو أن في هذا العالم الحالى الذى تغطمت فيه مبادئ كثيرة ، لم تبق المبادئ الاقتصادية والمالية نفسها فى مأمن من فعل ثورة الأفكار وثورة الواقع .

ولقد كان هناك علم للاقتصاد السياسى وكان المظنون أنه على شيء من الاستقرار وكانت مبادئه العلمية تبدو كأنها لا بد أن تبقى صحيحة سليمة فى جميع الأحوال ولكن الأمر لم يعد كذلك ولم يبق من الجائز أن يثق الانسان بهذا العلم ثقة عمياء بعد التطور المفاجيء والانقلابات التى بدلت كل شيء حتى توازن الفكرة المالية والعلم المالى .

وبينا كان الاقتصاد السياسى الأساس الذى ينظم السياسة الاقتصادية للدول فقد انقلبت الأوضاع اليوم ، وأصبحت السياسة الاقتصادية هى التى توحى النظم الى الاقتصاد السياسى ، ومن هنا كان لا بد من نشوء تغييرات متوالية لا تنقطع تغييرات لا يمكن أن يلم بها ذكر ، تعبيرات تحول دون الاندفاع بتهور فى مغامرات فكرية أو تنبؤات دقيقة للغاية .

ومع ذلك فقد تولدت بين كل هذه الشكوك حقيقة جديدة ، حقيقة يجب على الدول أن تتخذها أساسا لسياساتها .

سادق :

يجب أن ينظر الى السياسة المالية للدولة من ثلاث وجهات مختلفة ، فهناك وجهة النظر الفردية ، ووجهة النظر القومية ، ووجهة النظر الدولية .

فكل الأعمال الفردية النافعة ، سواء كان مصدرها الأجانب أو المصريين ، لا يجب على الدولة أن تقبلها فقط ، بل يجب عليها أن تمدها بتشجيعها كذلك .

ومن جهة أخرى للسياسة المالية القومية حقوقها الدقيقة للغاية ، ولكن هذه السياسة لا تستطيع اتباع المبادئ الشديدة التطرف فى القومية دون أن تخل بالغرض نفسه الذى تسعى هذه السياسة له ، ذلك أن للمالية القومية — سواء أراد الانسان أو لم يرد أكثر من علاقة وثيقة واحدة بالمالية الدولية ، وذلك بحكم مبدأ الاتصال وتبادل المصالح وهو المبدأ الذى امتد الى جميع المشاكل العصرية .

وعلى ذلك يا سادى وهذه الظاهرة الثلاثية المصالح قد تبدو متعارضة متباينة ولكنها فى الحقيقة متفقة لأنها يكمل بعضها البعض ، أقول هذه الظاهرة هى التى

تسود إدارة الشؤون المالية العامة جيدا ، وأعتقد أن فهمت ذلك تماما فإنكم يا رجال المال أو مفسرى النظريات المالية لا تعتبرون المالية عاملا ماديا فقط ، وأنتم مصيبون فى ذلك لأنه اليوم أكثر من أى وقت مضى تعتمد المالية على عامل أدب ، عامل اجتماعى عامل إنسانى وانه لمن الخطأ أن يعتقد المرء أن المالية مادة جافة ، لا روح ، ولا إحساس فيها ، وإذا استعنت المالية عن ذلك فإنها لا بد منتهية الى الفشل .

ونجد التاريخ والتاريخ الحديث جدا ، يأتى لنا بأدلة حاسمة على أن المالية يجب أن تستوحى مثلا أعلى إذا أرادت أن تؤدى مهمتها العادية فى الدولة ، وإذا أرادت أن تهتم بحقائق الضمير الإجماعى العميقة ، وإذا أرادت ألا تصبح عدوة للشعب .

عدالة المتطرفين

تساءلون مرة أخرى كيف ستكون السياسة المالية للحكومة المصرية ، أو أكثر تحديدا السياسة المالية للحكومة الوفدية ؟

وزيادة على هذا السؤال الذى تجهرون به أعتقد أن هناك سؤالا آخر يخالجهكم وهو : كيف ستكون سياسة الرجال الذين كان رأى العام فى الخارج يعدمهم الآن متطرفين ؟

سأجيبكم على السؤال الأخير حالا : إن سياسة المتطرفين الذين هم نحن ستكون قبل كل شئ سياسة تجارب واعتدال . لا تأخذكم الدهشة ، لقد كنا متطرفين حقا ، ولكن تطرفنا كان هادئا ، تطرف قوم كانت لهم الشجاعة التى توحىها عقيدتهم التى لم يعتنقوها الا بعد تفكير طويل ، وبعد ضبط للنفس والعواطف ، عقيدة صهرتها التجارب ، وتأكدت وثبتت بالوقائع . وليس هناك رجل أكثر اعتدالا ، من المتصرف الهادىء لأنه يعرف ويقدر المسؤولية التى وراء كل عمل من أعماله ، وكل كلمة من كلماته ، وكل عزم وقرار من قراراته .

اعتقدوا تماما يا سادق أن التطرف فى هذه الحالة ، ليس إلا الظاهرة الحوية لإرادة يوجهها الضمير ويسيطر على أعمالها .

نظام مالى أكثر مرونة

قبل كل شيء لاشك أنكم واثقون بحالة البلاد المالية ، دون أن أجدنى فى حاجة الى الإلحاح فى هذه المسألة ، فميزانية أبوابها متوازنة ، رغم المرونة القليلة التى فى النظام المالى شىء جميل .

أما اننا سنقدم على موازنة الميزانية فى المستقبل دائما ، رغم التبعات الجديدة التى يستلزمها استقلالنا والأعمال التى تتطلب دفعا صحيحا عن أراضينا ، وأما أننا سنتخذ كل الوسائل للاحتفاظ بهذا التوازن - فى روحه ولفظه - فهذا ما لا تشكون فيه وما يجب ألا تشكوا فيه .

ومن الواضح أن ما سيساعدنا على تنفيذ مهمتنا هو نظام ما ليتنا الذى سيصبح أكثر مرونة ، بعد أن أصبح ذلك ممكنا على أثر إلغاء الامتيازات .

وإذا كنا قد فزنا بقضيتنا فى مؤتمر فان ذلك لم يحدث لأن حقنا السياسى يعد أمرا معترفا به لا يقبل المناقشة فحسب ، بل إن الفكرة المالية كانت أساس نجاح المؤتمر ، وقد فهم مندوبو الدول الأجانب سريعا أن تقدم البلاد المادى والأدبى يتوقف على نظام من العدالة المالية ، وإن إلغاء طريقة الإعفاء من بعض الضرائب المالية يعد فى صالح الجميع ، المصريين والأجانب على السواء ، الأجانب الذين يخدم تعاونهم فى روح من التضامن والمساواة ، المصالح الشخصية المشروعة ، عندما يخدم مصالح البلاد .

الضرائب الجديدة

سادق :

من المفهوم أن ضرائب جديدة ستفرض وأنتم تريدون أن تعرفوا الى أى حد سيصل ثقل هذه الضرائب على النشاط المالى للأفراد والطبقات دون شك .

سادق :

هل هناك ما يستلزم أن أطمئنكم ؟

هل هناك ضرورة الى أن أكرر لكم ما قلته فى مجلس النواب من قبل عندما

عرضت ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ؟

قلت : إذا ذاك أننا إذا كنا قد نجحنا الى الآن في تحقيق التوازن بين ميزانية الدولة وميزانية أفراد الشعب ، فإن ذلك كان بطريقة سلبية تماما ، لأننا لم نؤسس هذا التوازن على إنشاء ضرائب جديدة ، ولن يكون تحقيق مثل هذا التوازن حقيقيا في الواقع إلا بعد فرض ضرائب جديدة ، ولكن أعلن اليوم — كما أعلنت بالأمس — أننا لن نقدم على فرض ضرائب جديدة إلا إذا رأينا أنها ضرورية ، محتملة سهلة ، وفوق كل شيء إذا كانت تؤكد المساواة والعدل .
ومعنى ضرورية أنها لن تفرض الا اذا دعت الضرورة الى ذلك .
ومعنى محتملة أن الذين يدعون الى دفعها يستطيعون دفعها دون أن يؤثر فيهم ذلك تأثيرا عميقا .

ومعنى سهلة أن فرضها لن يثير الحق ولا النفقات التي تزيد على الضرورة .
أما عن المساواة ، فانكم تفهمون بسهولة لم يجب على الحكومة أن تجعل تحقيق هذه المساواة — بأعظم قسط من العدل — التزاما خطيرا من التزاماتها .
ان هذه الشروط المختلفة ضرورية لازمة حتى لا يهدم النظام المالي الجديد التوازن النفساني والاجتماعي لمالية البلاد بإنشاء توازن رياضي خاطيء .
وعلى ذلك سنسعى الى توزيع عادل للضرائب بين كل طبقات الشعب وكل سكان مصر .

وبدون ذلك لن نصل الى شيء نافع مجد ، وبدون ذلك سنثير أزمات اجتماعية نريد بالتأكيد أن نتلافى نتائجها المشئومة .

فلننظر إلى ما وراء حدودنا ، ولتكن تجارب الآخرين ، ولتكن تلك الأحوال الصعبة الشديدة التي يكافح الكثير من الشعوب الصديقة بعضها بعضا ، ليكون لنا في كل ذلك درس نافع ، ولا ننسى أنه بدون السلام الاجتماعي لا يحتمل وجود سلام سياسي .

نريد أن نتجنب كل تفريق في المعاملة بين الطبقات المصرية المختلفة ، وكل تفريق في المعاملة بين الأجانب والمصريين كذلك .

وإني لأضطر إلى استعمال كلمة « أجنبي » رغم أن هذه التسمية كما قال صديقي ورئيسي رئيس مجلس الوزراء أصبحت أمرا لا يكاد يكون له وجود اليوم ، ومن الآن فصاعدا إذ يصبح المصريون والأجانب متساوين أمام القانون ، قدر لهم

أن يتعاونوا فيما بينهم بروح الصداقة الخالصة ، من أجل الصالح العام الذى يتوقف عليه نجاح الصالح الشخصى .

واقى لأعلم تماما أن مواطنى يثقون فىنا ثقة تامة ، ولأنهم كافحوا الى جانبنا ولأن النتائج السياسية التى حصلت عليها مصر ، تعد نتيجة عملهم كما هى نتيجة عملنا .

على أنى أعلم أيضا أن ثقة أصدقائنا الأجانب بنا لا تقل عن ثقة المصريين بنا ، ومع ذلك . فان هذا أمر يتعرض له كل بشرى ، ومع ذلك فإنه يشوب ثقتهم لاشئ من القلق بل شئ من التردد أمام المجهول الذى قد يأتى به الغد .
ساذق :

اطمنثوا ، إنا نعرف مسئوليتنا القومية الى حد أننا لن نقدم على أعمال عاجلة بدون روية أو تبصر ، وإنا لنأبى على أنفسنا بشدة أن نقدم على أمر مفاجئ أو أى تطور سريع .

نريد أن نتقدم فى مراحل متتابعة حتى ينجح برنامجنا السياسى والاجتماعى والمالى معا .

ويجب أن يتزود وزير المالية بقوة التصور دون أن يتمسك بالأوهام والخيال الذى لا ظل للحقيقة فيه ، ويجب أن يقدم على أعماله مع الامتناع عن ارتكاب ما يعد جرأة لا فائدة منها .

وبالاختصار يجب - لتحقيق أغراض الاقتصاد الحديث - أن يعمل فى جو من الحقيقة ، وفى جو من الحياة .

الاعتدال فى المسائل المالية

وقد تحدث رفعة رئيس الوزراء مرارا عن الاعتدال الذى جعل منه أحد شروط النجاح لسياسة مصر .

وسيقول لكم وزير المالية بدوره إن نظاما ماليا بدون اعتدال يعد نظاما ماليا لا قيمة له .

وليس الاعتدال ضعفا ، ولكنه على العكس من ذلك قوة ، قوة تخدم الحرية والعمل الفردى ، والحكومة حين تدير حركة المالية العامة ، تدير حركة ثروة تعد

ملكا للجميع ولصالح الجميع ، وهو توكيل من الأمة في إدارة شئونها نفس النموذج الأصل الذى تأتى به كل العناصر التى تستطيع أن تنور الحكومة ، وتنتقدها ، وتشارك معها ، وبرؤوس أموالها ، وتعاونها الذى لا غنى عنه ، ذلك التعاون الذى يجب أن تعتمد عليه الحكومة بل وزارة المالية .

وللحكومة واجب آخر ، وهو أن تقلل من تدخلها في شئون الأفراد الخاصة على قدر الإمكان ، لأن تكرار هذا التدخل يعد خطرا شديدا ، ولا يجب أن تعتمد الحكومة عليه ، إلا في الأحوال الشديدة الضرورة ، عندما يكون الخطر شيئا لا يستهدف له الفرد وحده ، بل يستهدف له المجموع ، بل يستهدف له النظام الاقتصادى العام للبلاد .

أما تدخل الحكومة في كل وجه ، وبغير وجه ، فإنه يعد من الوجهة الإنسانية ذا نتيجة تبعث على القلق ، وهو أنه يشجع الكسل ، وله من الوجهة الاجتماعية خطر آخر ، وهو أنه يقلل من الجهود المختلفة .

وقد تدخلت الحكومة في مسألة الديون العقارية ، لأن ذلك كان أمرا ضروريا بعد أن أرادت الحكومة ألا تعرض البلاد لأزمة أشد خطرا عليها من هذه الديون . وقد فعلت الحكومة ذلك مرارا ، وفي أزمنة مختلفة . ولكن المسألة كانت معقدة ، ولم تفلح التدخلات الأولى لاكتشاف حل مناسب حقيقة .

ولقد أتى تدخل الحكومة في هذه المرات بحلول جزئية تركت الموضوع كما كان تقريبا ، بل إنه كان يثقل كاهل الميزانية أحيانا . وقد سنحت لنا الفرصة ، بعد التجارب السابقة التى تدخلت فيها الحكومة ، فحققنا - بنظم الدين العقارى - اتفاقا كاملا وافق عليه البرلمان والذين يهمهم الأمر كذلك .

سادق :

وسط هذا الجو من الاستحسان ، لن نهتم لا اتهامات لا يمكن إلا أن يدهش لها المرء حين تأتى من نقاد لهم جانبيهم الذى يمكن الطعن فيه ، نقاد لم يكن المرء ينتظر أن يراهم يدخلون في معمة الجدل والمناقشات ، في شجاعة متأخرة عن أوانها .

أعمال الغد

قلت لكم الآن ان الحكومة ستتحمل أعباء جديدة نتيجة للاستقلال والأعمال التي يتطلبها الدفاع الصحيح عن أراضينا . ولكن هذه المسائل ليست الوحيدة التي يجب علينا أن نؤديها ، فهناك سلسلة أخرى من الأعمال لا تقل عن ذلك ضرورة وهي أعمال ذكرت في خطبة العرش وفي بيان الميزانية العام .

ويراد بهذه الأعمال أن تساعد على نمو الأحوال الاجتماعية في البلاد ، وأن ترفع من مستوى طبقة الفلاحين .

ان لفلاحنا - الذي يعد عماد الثروة القومية - الحق زيادة على أى شخص آخر لافى عناية الحكومة فقط ، بل فى عناية أصحاب رؤوس الأموال كذلك ، وهم الذين تعد مصالحهم معلقة بتحسين حالة الفلاح ، تحسينا يظهر فى زيادة قوة الانتاج .

ولتنفيذ هذه الأعمال ستحتاج الحكومة الى تعاون أصحاب المشروعات التجارية والصناعية الخاصة وهذا ميدان جديد علينا . وسيمدنا أصحاب هذه المشروعات بتعاونهم متشجعين بثبات نظامنا التام وماليتنا السليمة وميزانيتنا المتوازنة وفى كلمة واحدة بالثقة ، التى تتمتع بها مصر الآن أكثر من أى وقت آخر فى الداخل والخارج معا .

وترون من هذا يا سادق أن المستقبل يبشر بخير النتائج وأبعثها على التفاؤل ، ولن تخفى كبر المهمة التى يجب أن تنفذ ، ولكننا فى نفس الوقت نعتقد أن البلاد - بتعاون الجميع - ستحقق نموها المطرد فى أحوال منظمة ، وفى جو من النظام وهى أمور تعد ضرورية للنجاح التام .

وهذا الختام المتفائل أنتهى من خطبى التى كانت طويلة جدا كما أنتهى من استجوابكم الودى للغاية ، والآن اذا كان الصديق يشكركم من أعماق قلبه ، فإن الوزير يطلب إليكم أن تؤيدوه بثقتكم .

مصر العربية (١)



رغم قوة تيار المصرية (الفرعونية) التي انتشرت في مصر في فترة العشرينيات من هذا القرن إلا أن ذلك اختلف الى حد كبير مع حلول الربع الثاني من القرن العشرين ، وعلى وجه التخصيص مع بداية الثلاثينيات ، وكان وراء تزايد الصلات بين مصر والبلاد العربية وظهور الدعوة الى العروبة ، والفكرة القومية العربية ، عدد من العوامل الرئيسية والثانوية ، في مقدمة هذه العوامل الأساسية ، يأتي ما انتاب كثير من المصريين بالإحساس باستقلال بلدهم — وإن كان مشروطاً — نتيجة معاهدة ١٩٣٦ ، فقد نعمت مصر بقدر نسبي من الحرية في علاقاتها الخارجية بعيداً عن الهيمنة البريطانية على الدبلوماسية المصرية ، الى جانب ذلك التحاق العديد من الطلبة العرب بالجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول فيما بعد) ، والجامعة الأزهرية ، وإرسال المدرسين المصريين للتدريس في بعض البلدان العربية التي كانت تخضع للاستقلال مثل المملكة العربية السعودية واليمن وغيرها ، كما أن هناك عوامل ثانوية مثل تعدد الزيارات المشتركة فزار العديد من العرب مصر للانتجاع أو الاستشفاء أو السياحة ، وسافر بعض المصريين الى البلاد العربية مثل تلك الزيارة التي قام بها مكرم عبيد في سنة ١٩٣١ لسوريا وفلسطين ولبنان والعراق ، وكانت آراؤه من هذا الاتجاه العربي الصريح في عرويته ، لقد شعر

(١) دار الهلال : مجلة الهلال عدد ابريل ١٩٣٩ ، مقال لمكرم عبيد .

مكرم بعروية مصر قبل أن يتمخض إلى الوجود فكرة جامعة الدول العربية ، فبعد تلك الزيارات التي قام بها دعا إلى وحدة عربية شاملة من المحيط إلى الخليج فيما عدا الناحية السياسية ، على أن تكون لكل بلد عربي قوميته الخاصة ، وفي هذا الصدد يقول :

المصريون عرب

قبل بضعة أعوام سافرت في رحلة صيفية إلى سوريا ، وتفضل اخواني السوريون في الشام ولبنان وفلسطين فشملون بترحيبهم وتكرمهم فوقفت يومئذ وتحدثت عن الوحدة وقلت : المصريون عرب ، وأبدت رأيي في هذه النظرية التي يؤيدها التاريخ ، فنحن معشر المصريين جئنا من آسيا ونحن أدنى إلى العرب منذ القدم من حيث اللون واللغة والخصائص السامية والقومية .

وأنا على ثقة من أن الروح التي يتفرع عنها الإيمان بالحرية والتخلص من الضعف وإلى الروح يرجع الخلق وترجع التقاليد والشئون الاجتماعية ، وقد وحدتنا الحرية وقربت بيننا روح الجهاد لإنقاذ الوطن من العبودية ، وما كنا يوما ضعافا ، ولكن كيف السبيل إلى مجاهدة مستعمر مسلح ؟ السبيل هو الإيمان بحب الوطن وحب الحرية فإن الحياة بدون الحرية سجن وموت .

إذن نحن في جهادنا لإنقاذ أوطاننا والحصول على حريتنا اخوان ، والنكبة توثق اللفة بين الضحايا فكيف بالأمم التي تجمعها رابطة اللغة والتقاليد والخصائص الاجتماعية الأساسية .

إن تاريخ العربية سلسلة متصلة الحلقات ، لا بل هو شبكة محكمة العقد ، وإذا علمت أن رابطة اللغة والثقافة العربية في هذه الأقطار أوثق منها في أي قطر من أقطار الأرض ، وأن التسامح الديني نشأ وترعرع ومازال موجودا بين أصحاب الأديان كلها في الجارات الشقيقة ، أيقنت أن المقصود بقولي « المصريون » عرب هو هذه الوشائج ، وتلك الصلات التي لم تفصمها الحدود الجغرافية ، ولم تنل منها الأطماع السياسية منالا ، على الرغم من وسائلها التي تتذرع بها إلى قطع العلاقات بين الأقطار العربية والعمل لقتل الروح العربية بين أبنائها والسعي للتفرقة ، واضطهاد العاملين لتحقيق الوحدة العربية التي لا ريب في أنها من أعظم الأركان

التي يجب أن تقوم عليها النهضة الحديثة في الشرق العربي ، فالشرق العربي في حاجة الى الوحدة والتضامن أمام التيار الأوروبي الجارف ، وأبناء العروبة في حاجة الى أن يؤمنوا بعروبيتهم وبما فيها من عناصر قوية استطاعت أن تبني حضارة زاهرة ، وأن تخضع البلاد الأجنبية لها حقبة طويلة من الزمان .

نحن عرب ويجب أن نذكر في هذا العصر دائما أننا عرب قد وحدث بيننا الآلام والأمال ، ووثقت روابطنا الكوارث والأشجان ، وصهرتنا المظالم وخطوب الزمان ، فأحدثت منا أمما متشابهة في كل ناحية من نواحي الحياة .

نحن عرب ، في هذا الجهاد القائم في كل قطر من أقطار العروبة لا استكمال الحرية وإحياء مجد الحضارة العربية وترقية شئوننا وقيادة الشباب إلى المثل العليا ، وتربية شعوبنا تربية صالحة تنزع عنا هول الأعوام الماضية وتدفعها إلى التماس الخير لها ، وتوقفها من سبائها ، وتشعرها بكرامتها ، وتنير أمامها السبيل فترى الحياة العصرية على حقيقتها ، وتعرف ما ينفعها وما يضرها ، فتأخذ منها ما يساعدها في بناء حياة جديدة مؤسسة على مجد الماضي وما يمتاز به من قوة روحية وإيمان سبأى ، مرفوعة الأركان بخير ما أنتجه العصر الحاضر من رفى علمى وإنتاج صناعى .

نعم نحن عرب من هذه الناحية ، ومن ناحية تاريخ الحضارة العربية في مصر وامتداد أصلنا القديم الى الأصل السامى الذى هاجر الى بلادنا من الجزيرة العربية ولهذا يجب أن نعمل متضامين ونسعى الى المجد متعاونين . ونوثق الوحدة العربية التى تنهض على الاشتراك فى الأمانى والآلام ، وفى التاريخ واللغة والخصائص القومية .

فالوحدة العربية حقيقة قائمة ، هى موجودة ، لكنها فى حاجة الى تنظيم ، والغرض من التنظيم إيجاد جبهة تناهض الاستعمار ، وتحفظ القوميات ، وتوفر الرخاء وتنمى الموارد الاقتصادية وتشجع الإنتاج المحلى ، وتزيد فى تبادل المنافع ، وتنسيق المعاملات ، فكما أن أوروبا خلقت شيئا معنويا ترتبط به ، وتلتف حول أغراض سكانها على اختلاف أهمهم ، فكذلك نحن سيؤول مصيرنا إلى الالتفاف حول مثل أعلى يوفق بيننا ، ويمزجنا بعضنا ببعض كتلة واحدة ، وتصبير أوطاننا جامعة وطنية واحدة ، أووطنا كبيرا يتفرع منه عدة أوطان لكل منها شخصيتها ، لكنها فى خصائصها القومية العامة متحدة متصلة اتصالا قويا بالوطن الأكبر . وهذه النظرية « الوطنيات المتجانسة » يعيش الرجل لنفسه ، ثم لأسرته

وإقليمه ، وفي الوقت نفسه يعيش لوطنه وللأوطان التي تربطها بوطنه روابط لا انفكاك لها .

فلماذا لا يكون ممكننا تنظيم الوحدة العربية على هذه القاعدة ، والأدوات اللازمة للتنظيم موجودة ؟ أظن أن الزمن والجهود المشتركة ونضج الوطنيات المختلفة في الأقطار الناطقة بالضاد - هذه كلها ستكفل التنظيم المنشود ، وأنا أرى أن هذا التنظيم قد بدأ في السنوات الأخيرة فإن العمل لتوحيد الثقافة وتبادل المتاجر والمنافع وعقد المؤتمرات ، وتبادل الآراء - كل ذلك يؤدي الى توحيد الجهود ، والتضامن العربى العام القوى الأركان المتين البناء ، ويؤدي ذلك إلى الاستفادة من الجهاد المشترك الذى يقوم به العرب فى كل قطر من الأقطار العربية فى سبيل الحرية ، وتوطيد دعائم الاستقلال .



مكرم وسعد*



لم يترك مكرم عبيد مناسبة من المناسبات سواء في ذكرى وفاة الزعيم سعد زغلول أو في عيد الجهاد ، أو غيرها من المناسبات ، إلا وتناول مآثر أستاذه وأبيه الروحي . . وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الوفاء بأجل صوره ، وفاء ابن سعد البار مكرم عبيد ، يقول في هذه المناسبة :

عظمة سعد تلك هي الناحية التي تعودت وتعود الناس منى أن أنتحيها كلما كتبت أو خطبت عن سعد العظيم ، ولعلها هي الناحية الفخمة ، الضخمة من العظمة البشرية التي يروق للباحث أن يصورها لنفسه وللناس من بنى جنسه . ولكن هناك ناحية متواضعة من العظمة وقد تكون ألصق بجوهرها من الصفات الأخاذة البراقة ، التي يحسبها الناس مقياسا للعظمة وعنوانا لها . تلك الناحية هي أن العظيم بين الناس هو أولا وقبل كل شيء إنسان من الناس — له ما لهم ، وعليه ما عليهم — ومن ثم كانت كل دراسة للعظمة في الإنسان عقيمة ما لم تسبقها دراسة للإنسان في عظمته ، بل رغم عظمته .

* مجلة الثقافة ، بمناسبة ذكرى سعد ٢٣ أغسطس ١٩٤١

وليس أحب الى نفسى — بعد كل هذه السنين التى مضت منذ أن مات سعد من أن أحمى أمام عيني وأعين من عرفوه وأحبوه ، تلك الناحية الشخصية أو الإنسانية منه التى ماتت حقاً ، وخسرناها حقاً ، ولو أنها كانت عاملاً من عوامل تلك العظمة المعنوية الروحية التى لم تمت ولن تموت بل ستبقى لنا على الدوام ذكراً ، وذخراً ..

لقد كان سعد زغلول بين الناس إنساناً ، بكل ما فى هذه الكلمة من معان ، فكان يحيا الحياة أوفاهاً وأقصاه ، أشهاها وأضناها ، مستمداً من أنشودتها مختلف الألحان والألوان .. ولكأنى به وقد كان يأخذ من الحياة ما تهب ، لا يلبث أن يهبها فى دوره حيوية مما كسب ، ولذلك كان شعوره وتفكيره مليئين حياة متدفقين حيوية وحية فكان لا يعرف الهوادة أو المهادنة أو الانحراف أو التخاذل أو التراجع بين رأيين ، أو التوسط بين التقيضين ، وإذا ما احتك بشخص من الأشخاص أو اعترضته مسألة من المسائل ، ألفيته حاسم الشعور حاسم التقدير ، لا تسلك الحيرة الى قلبه أو الى عقله سيلاً ، فتراه يحب أو يكره ، يرضى أو يغضب ، يطرب أو يكره .

ولقد كانت حياته العامة مرآة لتلك الحيوية التى تميزت بها حياته الخاصة ، فلا يد يده الا ليصافح أو ليضرب ، ولا يرتضى الا أن يسالم أو يحارب ، نافراً من كل حل فيه شبهة التذبذب أو المساومة ، لأن مساومة الغير كانت تقتضى منه مساومة نفسه ، وهو بالطبع يميل الى المقاومة دون المساومة وجملة القول أن سعدا العظيم كان سعدا الرجل ، اذا ما أحس إحساساً فلا توسط فى حساسيته أو تحمس فلا حد لحماسته ، وكان لفرط حساسيته المرهفة اذا ما بكى أو ضحك تشاركه عيناه بالدمع المنسجم : يبكى فيتطاير الدمى كالشرر المستعر ويضحك فيتساقط الدمع كالماء المنهمر .

تلك الناحية من شخصيته — أى ناحية القوة من حيويته ، والتناهى —؟ حساسيته — جعلته محبوباً حبا يكاد ينقطع نظيره عند من يحبونه ، كما خلقت له أعداء يبغضونه ويخافونه ، ولكنهم ما كانوا ليجرؤا فيحترقونه . كان سعد إذن أقرب إلى الشباب منه إلى الشيخوخة فى حماسه ، وفى دفعته ولست أظننى عرفت رجلاً كسعد فإنك لتراه شيخاً هرماً وتحسه شاباً مستديماً !

ولكن هل معنى ذلك أن سعدا لم يكن من رجال السياسة ، التى تقتضى من صاحبها اعتدالا وكياسة ، فى غير شدة أو حماسة ؟

كلا فقد كان سعد يسكب على السياسة من ينبوع حيويته ما كان يسبغه على كل عمل يباشره ، فإذا ما هداه عقله إلى اتخاذ السياسة منهاجاً له سلكها إلى أبعد حدودها ، فذهب فى الاعتدال والتطرف والمحاوراة والمناورة مذاهب قد تحفى على السياسى المحترف نفسه .

ذلك لأنه لم يكن سياسيا متصنعا ، بل مقنعا فكانت له فى السياسة آراء وأساليب ليس أكثر منها جرأة أو صراحة ، وإذا كان غيره يخشى فى السياسة مجرد التلميح ، فقد كان هو يأبى إلا التصريح ، متحملا مسئولية رأيه ، ما دامت للوطن فيه مصلحة ماثلة أو محتملة .

ولكنى هنا أكلمك عن شخص سعد الرجل ، لا عن سعد الزعيم أو سعد السياسى .

ولقد رأيت أن شخص سعد كان محببا إلى القلب ، لأنه كان من أقدر الناس على الحب ، فبادلوه حبا بحب .

ولو أنك أدركت أيها القارئ أن الحياة لا تستحق أن تعاش إذا لم يكن لك فيها ما تحبه ، ومن تحبه ، لأدركت لماذا كنا نحب سعدا ، وقد كان كالوالد يحنو علينا جميعا فى منفانا ييكى إذا مرضنا ، ويكى إذا افترقنا ، بل ويكى إذا احتدمت المناقشة فاحتد فى القول علينا .

ولا يهولنك أن ييكى سعد العظيم أو سعد الرجل ، فلعل أجمل آية فى الإنجيل هى تلك الآية الحلوة القصيرة (بكى يسوع) فقد كان المسيح يسوع (أو عيسى) ييكى كما ييكى سائر الناس بل وأكثر مما يكون ، اذا رأى ما يستدعى الرحمة ويستثير الحزن .

ولعل من أروع ، وأبدع ، ما روى عن النبى محمد قوله وهو ييكى إبنة ابراهيم (إن القلب ليجزع وإن العين لتدمع ، وإننا لفراقك يا إبراهيم لمحزونون) .

نعم لقد كان الباكى فى الحالين هو الرجل ، أو هو الوالد ، ولكن لا تنس أن الرجل هو هو المسيح ، وأن الوالد هو هو النبى .

والحق أن ما من عظيم إلا إذا كان عظيم القلب والعقل معا ، بل ما أرق وما
الطف الحجاب الحاجز بين القلب والعقل ، وبين الجسد والروح عند العظماء من
بنى الإنسان ، الذين يلهمهم الله رسالة دينية أو وطنية أو إنسانية ، يؤدونها خدمة
لله وللناس .

ذلك قليل من كثير عن سعد الرجل ، وتلك دمة وفاء ، لارثاء ، نبكى بها
الرجل الذى كان فأصبح ، وكأنه لم يكن ، لولا أن سعدا الرجل الذى مات وقبر ،
قد ترك بعده سعدا العظيم الذى عاش كلما ذكر .

* * *

الاستعمار المصرى^(١) بعد الاستعمار الأجنبى



الاقتصاد الحكومى والشعبى

لست أغلوا حضرات النواب ، بل لعل لا أدنو من الحقيقة ، إذا ما أكدت أن استقلالنا السياسى لن يقام له وزن ، أو يكون له أثر إذا لم يقترن باستقلالنا الاقتصادى ، وأنه ما من سبيل الى الاستقلال الاقتصادى إلا إذا كان اقتصادنا الأهلى شعبيا لا حكوميا كما كان حتى الآن .

أما اقتصادنا الحكومى فقد بارك الله للحكومة فى خزائنها ، فميزانيتها موفورة لا تفيض ، واحتياطيتها مستفيض ، وموظفوها جيش عرم ينافس صغارهم كبارهم فى ارتفاع المرتبات ، وفى ارتفاع الشكايات ، فالكل مهضوم ، ولا يهضم ، مظلوم ولا يظلم ، والكل يطلب المزيد ، وإن تفتتح له الأبواب كلها أراد ، أو كان محسوبا على من يريد !!!

(١) ألقى مكرم عبيد بيانا فى مجلس النواب فى مقدمة عرضه لميزانية عام ١٩٤٢ . وهنا بعض ما قاله فى هذا البيان . فقد تولى مكرم عبيد وزارته المالية والتموين فى سنة ١٩٤٢ واستطاع رغم الظروف الصعبة التى كانت تمر بها البلاد أن يذلل العديد من العقبات والصعوبات الاقتصادية وخاصة مشاكل التموين - فقد كانت الحرب العالمية الثانية على أشدها تذاك - فاصدر التعليمات اللازمة لحل مشاكل نقل الغلال وخلط الدقيق ثم توزيعه حتى استطاع اجتياز هذه المرحلة بنجاح منقطع النظير كما قام بعد ذلك بخطوة هامة وهى عقد اتفاق مع بريطانيا للحصول على الكمية الناقصة من الغلال على شريطة ردها من المحصول الجديد .

(٢) انظر : الأهرام ١٥/٥/١٩٤٢ و ٢٠/٣/١٩٤٢ والمصرى ٢٨/٤/١٩٢٨

كل ما نراه اذن من مظاهر الثراء والترف في مصر ، إنما هو مستمد من اقتصادنا الحكومي الغني السخى ، أما اقتصادنا الشعبى فأين هو ؟
هل هو فى تلك البقرة الحلوب ، التى تدر لبنا وعسلا على غير أهلها ؟ أو هل هو فى الكارثة الاقتصادية التى يعانىها فلاحونا وعمالنا الذى يتكون منهم مجموع الشعب ، أو أكثر من ٩٠ ٪ منه ، والذين يعيشون بين ظهرانينا وفى جوارنا وكأنهم من دار غير دارنا ، ومن عصر غير عصرنا ، ومن مصر غير مصرنا .

الفلاح

والحق أنى ما مررت بقرية من قرانا ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكل ، ويلبسه العرى وغيره يرفل ، ويضنيه العيش القذر والمأوى القذر ، والمرضى القذر ، والماء القذر وغيره يتجمل فيجمل حتى لكأن المسكين يخرج من الجنة لكى يدعنا ندخل ، كلما شهدت هذه المزيات المفجعات وحاولت أن أقارن أو أوازن ، بين ما نرى فى مصر من مفارقات ، تولانى شعور أشد إيلا ما من الحزن ، والأسى ، لأنه مقترن بالكثير من الخجل ، والكثير من الوجل ، فقد كنت أسائل نفسى : هل حقا قد حققنا لمصر استقلالها ، فى حين أن مصر الفلاحة ومصر العاملة - وهى تكاد تكون مصر الكاملة - فقد استعبدت للأرض ، وأصحاب الأرض - وأى استغلال ، وأية كرامة لشعب قتل الفقر فيه روح الاستقلال ، والاعتماد على الذات ، فلا يكاد يجد من القوت إلا ما يتناوله من موائد الأسياد قبل الفتات ؟ وأية دفعة فى ميدان الاقتصاد ، وأى اندفاع ، يمكن أن ينتظر من رجل لا يملك من حطام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع .

الاستعمار المصرى

وما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال ، اذا ما ظل فى كل عهد من العهود كبش الفداء ومحل الاستغلال ؟ فلنقلها اذن قوله صريحة يا حضرات النواب فقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى ، وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى .
وعندى أنه ما من سبيل إلى ذلك إلا أن يستقر النظام الشعبى الديمقراطى فى

مصر ، فكل وزارة من الشعب هي الى الشعب بحكم الطبيعة والمصلحة ، ولنحذر كل الحذر شر الانتكاس اذا ما انقلب النظام رأسا على عقب ، فرجعت البلاد الى النظام البيروقراطي الذي كثيرا ما حاولت أن تتملص ، فلم تتخلص منه . . وليس يشفع لنا أن نعتذر عن ديمقراطيتنا بأن كل انقلاب يقع ضدها إنما هو من فعل أقلية تتحكم في الأكثرية من الشعب . . فالأقلية التي تتحكم هي في نفس الوقت أقلية تحكم . . وكثيرا ما يستتب لها الحكم سنوات معدودات ، بل ويترك من بعده في الأخلاق وفي المرافق مخلفات باقيات . . وفي اعتقادي أنه لن يستتب لمصر استقلال اقتصادي وسياسي طالما أن نظام الحكم فيها بين شد وجذب ، وسلم وحرب .

العقلية الديمقراطية

بل اني أذهب إلى حد القول إنه لا يكفي لاستقرار الديمقراطية في البلاد أن تكون الهيئة الحاكمة — أو النيابية — ممثلة للأكثرية الساحقة من الشعب ، بل يجب على الدوام أن تتوافر العقلية الديمقراطية في الهيئة التي تتوافر لها الأغلبية الشعبية ، حتى تسود الديمقراطية شكلا وفعلا ، وحتى يبرز في برنامج الحكومة وميزانيتها الطابع الديمقراطي الصحيح .

واستطرد في عرض أرقام الميزانية حتى قال : ولكني لا أزعج وحاشاي أن أزعج أنا نحن الديمقراطيين المصريين قد بلغنا حد الكمال فتخلصنا كل التخلص من آثار العقلية الحكومية التي كان عليها آباؤنا ، وكانت سائدة في البلاد جميعها قبل النظام البرلماني ، كلا فما نحن إلا أبناء وقتنا وبيئتنا ، وتربيتنا ، ومازلنا في بعض الاتجاهات العامة ننزل من حيث لا ننظر ، ونحن من حيث لا نشعر ، إلى بعض المثل الحكومية البيروقراطية ، فترانا ندفع بأولادنا دفعا الى وظائف الحكومة ، ثم لا يهدأ لنا بال ، حتى نضمن ميزانية الدولة الأموال الضخمة ، والمشاريع الفخمة التي تنتهي كلها إلى الوظائف فالتوظيف .

حضرات النواب المحترمين :

من حقكم أن تحاسبوا هذه الحكومة الشعبية دقيق الحساب ، فتسألوها هل هي قد اتبعت في برنامجها السياسي والمالي سياسة شعبية على النمط الذي تشرفت

بتياناه مفصلا ، أم هي قد اكتفت بتلك الإصلاحات الدورية - والأفلاطونية -
 لمصلحة الفلاحين التي يتردد في كل ميزانية صداها دون أن ينالهم منها إلا منفعة
 جزئية أو وهمية ، يعلو بين آن وآخر نفيها فيكفيهم منها نعيها .
 وجوابنا على هذا التساؤل أعمال لا أقوال . . فحسب وزارة الشعب أنها أعفت
 الفلاحين في عهدها السابق من السخرة وضريبة الحفر ، وأعفتهم في هذه المرة من
 ضريبة الأطيان إعفاء تاما كلما بلغت الضريبة خمسين قرشا فأقل ، وإعفاء نسبيا
 سخيا ، إذا ما زادت عن هذا الحد فبلغت العشرة جنيهات كما سترون .
 حسبنا من باب التمثيل هذه الأدلة على أننا نفعل ما نقول ، أو بالأحرى نحقق
 ما نمليه علينا طبيعة نظامنا وحقيقة ميولنا .

ونحن والاشتراكية

ولعلكم تتساءلون يا حضرات النواب هل هذه السياسة التي أسميتها شعبية
 هي سياسة اشتراكية ، أم مالية ، أم حرة ، أم محافظة الى آخر المصطلحات الخزبية
 المألوفة في البلاد الأجنبية ، والجواب على هذا مستمد من طبيعة التطور النبأى في
 مصر ، فنحن الآن في دور التنازع بين الديمقراطية أو العقلية الشعبية ،
 والبيروقراطية أو العقلية الحكومية ، والقول بأن تحديد أجر العامل الحكومى بحيث
 لا يقل عن خمسة قروش يوميا ، أو إعفاء الفلاح من الضريبة إذا بلغت خمسين
 قرشا سنويا أو إلغاء السخرة أو ما شاكل ذلك من إجراءات القول بأن هذه
 الاصطلاحات تنطوى على اتجاهات اشتراكية فيه ظلم للاشتراكية ولنا ، فما هي
 إلا الألف والباء من قاموس العدالة الاجتماعية .

فلنعمل اذن في حدودنا ، ولننزل في هذا النطلق أحسن جهودنا ، فما زلنا
 بعيدين ، وفي رأى أنه يجب أن نكون بعيدين - عن كل تقسيم سياسى صناعى
 فلا نسبق الحوادث أو نفتتح الطريق الذى يرسمه لنا التطور البرلمانى الطبيعى .
 وما تطورنا الاقتصادى الا مظهر أساسى من مظاهر تطورنا البرلمانى
 والاجتماعى ، ومن ثم يخطئ الناس اذا اعتقدوا أن الاقتصاد هو مجرد علم المال
 وما يلحق به من أوضاع - كلا ، فان الاقتصاد علم أصلى من علوم الاجتماع ،

وأن له آدابا ، كما أن له حسابا ، وأن رجل الاقتصاد على خلاف رجل المال هو الذى يحقق الاصلاح قبل أن يحقق الأرباح ، بل أن القاعدة الأولى والأخيرة لكل علم من علوم الاجتماع ، هو النفع قبل الانتفاع .

كلمة ختامية

حضرات النواب المحترمين :

لا أدري هل أعتذر اليكم عن الاطالة المستفيضة في هذا البيان على اعتبار أنى أنقلته عليكم ، أم هل أعتذر عن قصور فى التبيان ، على اعتبار أن خطاب الميزانية ان هو الا حساب سنوى يجب أن يقدم مفصلا اليكم ، ومهما يكن من أمر فإن كشف حسابنا ، صفحة من كتابنا ، وحسبنا جزاء اذا رأيتم اللوم أن تعذروا ، أو اذا رأيتم التأييد أن تقدروا ، دون أن تشكروا ، فلا والله ما كنا لنستحق منكم أو من الأمة شكرا ، بل حسبنا نخدمها وأن نبذل فى سبيل شرف خدمتها نفوسنا وجهودنا ثمنا وأجرا ، والله لنا ، هو ولى العاملين .

عظمة الذكرى*



نشرت مجلة المصور نقلا عن مكرم عبيد بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لوفاة سعد . وقد قال فيها : « على أثر وفاة سعد - في حفل تأبينه ، خطبت خطبة في عظمة سعد ، وفي اعتقادي أنه لن يتاح لى فى أى وقت من الأوقات أن أصور مثل هذه الصورة الرائعة لعظمة إنسان ما ، ولا لعظمة سعد نفسه ... وذلك لأن سعدا وقد كان لى مثل أبى كان ماثلا إذ ذاك بشخصه ، وليس بمجرد ذكره ، فى قلبى فكان لسانى به يخفق قبل أن ينطق . ولما كان لكل فرد من بنى الإنسان - مهما يكن سقيم الخيال وضعيع الآمال - فترة أو ساعة أو لحظة ينزل فيها الإلهام على نفسه ، فيبرز للناس فى صورة عمل ينطوى على حكمة ، أو حتى فى نظرة طاهرة أو بسملة . فقد كانت هذه الساعة التى تحدثت فيها للناس عن عظمة سعد هى ساعة من ساعات الوحي : كان سعد صاحبه وكنت كاتبه ! وأحسبني قد أقيمت فى هذه الخطبة الدليل مستمدا من حياة سعد على عظمة سعد . ولكن شاءت حكمة ربك ألا يطغى الإنسان ويتجبر ، وأن يكبر العظيم ولا يتكبر ... بل الله سبحانه قد شاء للعظيم أن يكون صغيرا فى عيني نفسه ، فجعل حياته سلسلة متصلة الحلقات من آلام نفسية مرهقة ، وآمال كبار هى أيضا مرهقة ، لأنها غير محققة ... وهكذا

سلخ سعد العظيم الشطر الأكبر من عمره بين طبول الشهرة ، وفي نفسه ثورة ، وفي قلبه حسرة ! بيد أن الله في رحمته قد جعل من الموت طريقا إلى خلود العظمة ، فمن كان عظيما حقا عاش في الذكرى وخلد . وعندى أن الدليل الأوضح على عظمة الإنسان في حياته هو عظمة ذكراه بعد مماته ! وهأنذا أسوق إليك الدليل على عظمة سعد بعد أن سلخت ذكراه عشرا ونيفا من السنين ، ففى كل عام تتجدد الذكرى بتجدد الحوادث ، بل لعلها تكيف الحوادث ولا تتكيف بها . . . ومن ثم ترى الناس في الحادثات الجسام يستمدون من عظمتهم المتشعبة النواحي والاتجاهات حكمة في هديا يسبرون ، أو عبرة بها يعتبرون . . فلتحى إذن ذكرى سعد ! فإن له ولنا فيها حياة مجددة وما الحياة المجددة إلا الذكريات المخدلة .

مات سعد

إذن قد مات سعد ! وهذه الحفلة الحافلة هي حفلة الزعيم في موته . إى وري وحفلته الأولى ! وهذه الجموع الحاشدة قد جاءت لتسمعه خطيبا محدثا ، لا وري بل حديثا يروى ! وهذه العيون اللوامع قد ألهبها بريق ناظره ، لا وري بل حرقة الذكرى ! وهذا السكون . وهذا الخشوع ، وهذا الجلال إن هي إلا مظاهر العزة والعظمة للعزيز العظيم فينا ، لا وري بل ضريبة الموت فرض على كل مصرى أن يؤدبها مرة بعد أخرى ! فقد مات من كان حيا في كل قلب ، وأصبحت حياته شيئا يبل ! وقد سكنت من كان ناطقا في كل لسان وأصبح الكلام فيه دمعا يسجى ! . . مات سعد !

سيداتى وسادتى : لقد دارت دورة الشؤم فشأت أن أرثى سعدا باكيا نائحا ، وقد اعتاد لسانى ألا أذكره إلا شاديا صادحا ، فساحونا إذا ألح بنا الألم فضاقت عنه مآقينا ، فقد حرمانا حتى سلوة البكاء عليه في منيته ، وحتى نظرة الوداع الى جثته ، وحتى خطوة التشيع في رحلته ! وقد كان والله يحنو على أشخاصنا في محبته ، ويبكى على أمراضنا في رحمته ، ولا ييغى بنا بديلا في غربته ، ولكن قضى الله أن يموت سعد فلم يبق لنا من حياته الكثيرة الغزيرة المنهمة ، سوى قطرة ماء تمجد بها العيون فتسكب ، حتى تبل بها الأكف فتحجب ! .

إذن قد وقعت الواقعة التى طالما هادنا عليها القدر ، وانتزع الموت في لحظة من

ضنت به الأجيال متعاقبة وتعبت في صنعه وصوغه العظام والعبر ، فكان لها عوناً على الدهر وكان هو المدخر ! إذن قد نفذ السهم وحجم القدر في ذلك الذى كنا الى الأمل ننادى أنه اذا انطلق إليه السهم رد وانكسر ، وإذا التطم الموج بصخره عجز وانحسر ، وإذا امتدت إليه يد الحوادث ارتد القدر ! عجباً ! هل تطاول القدر الى من كان فوق هامات البشر ، أم أن تلك العظمة الشاخة لما لم تجد علواً ترتفع إليه قد تواضعت فتدانت حتى ذلك المستقر ، سبحانك ربى بل قد أردت فقدرت ، فعنك الوجود وإليك المفر !

كيف يرثى سعد

أيها السادة : إن أبلغ ما يرثى به الميت دعة كريمة تهدى له خفية . لا كلمة منمقة تبذل للناس جهرة ، فتلك للميت العزيز وحده ، وهذه للأحياء من بعده . ولكن جرت عادة الأحياء ، والحياة لا تعرف ياساً ، أن يغالبوا الموت حتى بعد ظفروهم عسى . أن ينتزعوا بعض الحياة من الميت العزيز ولو في قبره فإذا لم يظفروا ولن يظفروا بحياة فقيدهم ظفروا بحياة ذكره ، وبهذا تنتقم الحياة لنفسها وتسترد بعض حقها ، وفي هذا رحمة من الله الذى يمت ويحمى ، ويفجع ويعزى . لذلك لا يليق أن يؤزن فى سعد إلا ما فقدناه فيه وهو شخصه ! أما عمله ، أما ذكره ، أما أثره فهذه أمور ليس للموت سلطان عليها ولا يصح أن تكون محل تأين وثناء ، وهى من عناصر الحياة والبقاء . وكلما عظم الميت عظم ذكره ، وضرب بسهم فى الحياة بعد موته . بهذا يمتاز العظماء حتى فى موتهم فإن العظيم هو الذى يولد من عناصر الفناء فى شخصه عوامل البقاء فى بيئته .. فإذا مات لنفسه عاش لغيره !

عظمة شخصه

وأعجب ما فى عظمة سعد أن عظمة شخصه امتزجت بعظمة المجموع إلى حد يصبح من التعذر معه على بعض الناس أن يدركوا هل هو يعطى أم يأخذ ، وهل يوحى أم يوحى إليه ! غير أن الواقع الذى لا مريه فيه ، والذى يتمشى مع طبيعة الأشياء ، أنه كان يتبادل العظمة مع أمته فكانت تعطيه ويعطيها ، وتنميه فينيها ! غير أن العظمة قتالة لشخص العظيم وإن كانت مصدر حياة لبيئته . إذ العظيم من

عظمت تضحيتيه ؛ وفنيت في سعادة المجموع سعادته ؛ ولقد كان سعد عظيمًا
فاختصته العظمة ببلواها كما اختصته بمزاياها ؛ واجتمعت فيه آلام أمة اجتمعت
فيه آمالها ؛ ولم يكن الرئيس بغافل عن تكاليف تلك العظمة وثمرتها الباهظ فقد كان
والله يدفع ذلك الثمن مقسطًا على سنى شيخوخته ومحتسبًا على منيته ، فكانت
لا تمضي سنة إلا ويؤدى ما في ذمته من تضحية لبلاده ، مقاسيا آلام النفس والجسم
من إساءة وامتهان وتشهير ، إلى اضطهاد ونفى ومرض ، إلى أن حانت منيته فسقط
في حومة الوغى ، دون أن يسقط علم الجهاد من يده .

ولا أراى في حاجة إلى التدليل على عظمة سعد ، فقد أحنى الخصوم قبل
الأصدقاء رؤوسهم لها ، واعترفوا له ميتا بما أنكروه عليه حيا ، ولا بدع فالمرت
ميزان الحقائق لأن حقيقته هى الحقيقة البشرية الوحيدة التى يصح أن تسمى
مطلقة ، لا تشوبها ريبة ، ولا تحوطها شهوة . وليس أبعد عن قصدى من أن
أحاول تحليل عظمتة ، فالعظمة لا تحلل إلى عناصر أولية كالمادة ، إذ من مقتضيات
التحليل أن ترجع الأمور إلى نصاب مشترك ، ومستوى واحد ، بينما العظمة هى
التفرد والبروز ، والخروج عن نطاق المألوف والتسامى عن مستواه ..

ثم إن العظمة قبس من نور الله لا يفترض لأنه يوجد ، ولا يفهم بل يرى ،
ولا يفكر فيه بل يحس به ، وقد كان يكفى أن نرى سعدا ونسمعه ، لنحس
إحساسا يكاد يكون مادة بتلك الشخصية العظيمة المنبئة من كل حاسة فيه ، فتارة
يرق بها نور عينيه ، وأخرى تسكن بها كبرياء ملامحه ، وتارة يهدير بها صوته ويزأر
بها غضبه ، وأخرى يجل بها صمته ، ويلين بها عذب ابتسامته ، وتارة تندفق بها
حماسه ، وأخرى تضن بها وداعته ، وتارة يجيش بها قلبه وينطق بها خياله ، وأخرى
يدق بها منطقته ويستوى بها اعتداله ، وتارة يجللها مشيب رأسه ، وأخرى يزينها
شباب قلبه ، وصفوة القول لقد كانت عظمتة نارا ونورا ، وفكرا وشعورا ، وقوة في
وهلة وسكونا في حماسة ...

هذه مظاهر عظمتة ، أما العظمة في لبها وجوهرها فهى سر إلهى إذا تكشف
لأعين الناس جميعا لم تعد سرا ، وإذا كانت في متناول كل إنسان لم تعد عظيمة ..
ولكن إذا لم يكن كل إنسان عظيمًا ، ففى مقدوره ومن واجبه أن يكون أمينًا ،
وإذا لم يكن نبيا فمؤمنًا ، وإذا لم يكن قائدا فمجاهدا ، وإذا لم يكن كل مصرى
سعدا ، فمن الشرف أن يكون مصريا .

قوة الخلق وقوة العاطفة

أيها السادة ، لا يتسع وقتكم ولا يمتد بى فكرى إلى الالم بشخصية سعد فى جميع نواحيها ، ولكنى أقتصر على سرد بعض صفاته البارزة التى كان لها الأثر الفعال فى حياته العامة ، شعبية كانت أو حكومية .

إن أظهر ما فى سعد أنه جمع بين قوة الخلق وحماسة العاطفة إلى حد يكاد يكون معجزا ، مع أن الذى ألفه الناس فى الحياة أنها ترضى بهاتين الصفتين النادرتين ، ولا تجمع بين قوتين ، هما فى حكم المتعارضين فإذا ما حبت الحياة شخصا قوة العاطفة لم تعطه من قوة الخلق ما يعدل القوة الأخرى ، بل ترجح الواحدة على الأخرى حتى لا تصطدما فتتلاشيا ، هذه قسمة الحياة ، وقد اجتزأ الناس بها وقنعوا بنصيبهم منها ، فاعتبروا عظميا من اختص بقوة العاطفة وسمو الخيال أو من اختص بقوة الشكيمة ورجاحة الرأى .

ولكن سعدا جميع بين العظمتين ، ووازن بين القوتين المتعارضتين . فكانت عاطفته ثور ، وعقله ينظم ، وخياله بصور ، وفكره يدبر ، وحماسه تبذر ، وسياسته تحصد .

وإننا إذا نظرنا إلى أى صفة من صفات سعد ، وتتبعنا تطوراتها رأينا هاتين القوتين المتعارضتين فى غيره ، متساندتين فى شخصه ، يشد بعضهما بعضا .

على ما أنا مقدم عليه قد وصنعت رأسى فى يمينى « فأجابته : وضع « رأسى أنا فى شمالك » ! .

أم المصرين

منذ ذلك اليوم الذى تعاهد فيه الزوجان الحبيبان على حب مصر والموت من أجل أبنائها ، منذ ذلك اليوم الذى فيه تحركت أحشاؤها لحب مقدس جديد . أصبح الزوج أباً ، والزوجة أما ، فكان أب الشعب وكانت أم المصريين !
أما المثل الثانى الذى تجلت فيه بطولة سعد ، وشاركت فيه أيضا شريكة مجده وآلامه ، فكلكم تعرفونه وقد قرأتم وسمعتم عنه ، أعنى به نفيه إلى سيشل ، وقد كنا كلنا متحمسين للرفض والنفى من بعده ، أما هو فكان يسمع ويفكر ويزن ،

ولا عجب ، فقد كان النفي بالنسبة لنا نحن الشبان أول خطوة إلى المجد ، أما بالنسبة له فقد كان آخر خطوة إلى القبر ! وكان يعتقدو كنا نعتقد معه أنه لن يرجع من نفيه حيا ، وبالرغم من كل ذلك قبل سعد طائعا مختارا أن يتحمل النفي ، وما أن قبل حتى انطلقت حماسته ، يغذوها قلبه ويجدوها فكره ، وأمل على التاريخ تلك الكلمات الخالدة « سأبقى في مركزى مخلص لواجبى وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات » .

ثم نقلنا إلى المعسكر البريطانى فى السويس فوجدنا الرئيس فيه ثابتا كالصخر صاحكا كالقندر ، وبينما كان هناك جاء خطاب من حرمة المصون وتتصادف أن كنت واقفا بجواره ورأيتة يقرأ خطابا والدمع يتفرق من عينيه ، فغادرت مكانى احتراماً لحزنه ، ولكنه استوقفنى وقال :

« أتعرف ما نقول ، إنها ترى أن واجبها نحوى ونحو مصر يقضى عليها أن تبقى فى مكانى ، لتواصل عملى وتحفظ باسمى ، وتسعى الى غسل الإهانة التى لحقت البلاد بنفى . فما قولك فى هذا ؟ » ولكنى لم أجبه مباشرة ، بل تخيلت تلك الزوجة المحبة التى كانت تدفع الجنود عن زوجها وترجو فى لهفة أن يأخذوها معه ، ثم تخيلتها تكتب ذلك الخطاب لزوجها ، وهى تقطع بيدها نياط قلبها ، وتشرب الكأس حتى ثلماتها حبا فى زوجها ، وأملا فى تقريب عودته ، واستبقاء مجده . . .

أحسست بكل ذلك ، فأكبرت تلك التضحية التى لا تقدر عليها سوى المرأة ، وأجبت بدون تردد محبذا قرارها ، مكبرا تضحيتها ، ولا زلت أذكر إلى الآن ذلك النور الذى شعت به عيناه اللامعتان وقوله فى حزم وشجاعة : « نعم حسنا فعلت ، وسأكتب لها محبذا رأيا ! »

مرحى أيها البطل فقد كنت أهلا لها ، وكانت أهلا لك !

انتقل بكم إلى سيشل ، وأذكر لكم مثلا ثالثا وإن وعدتكم ألا أعدو المثلين ،

ولكن الحديث ذو شجون ، وإن لنا في الذكرى عزاء وإن كان عزاء مرا ، كنا في ليلة من ليالي يولييه سنة ١٩٢٢ وكان الرئيس متعبا مريضا منذ أيام ، وكانت قلوبنا هلعة عليه ، فتركنا بعد العشاء على أن ننام مبكرا عسى أن نختلس لنفسه ساعة من الراحة إذ كان لا ينام أكثر من نصف ساعة طول ليله ، وبينما نتأهب لدخول مخاضنا إذا بالرئيس يخرج إلينا ، فاقد النطق ، محتبس التنفس وهو يكاد يشرف على الموت . ولا تسل كيف قضيناها ليلة سوداء نغالب الموت فيها ويغالينا ، حتى انجلى وجه الصباح وبدأ الرئيس يسترد بعض قواه ، فإذا به يطمئننا على نفسه ويؤكد لنا أنه لا يخشى الموت في سبيل بلاده ، وأن في موته في منفاه حياة لأمة . . . ولم تكن هذه مجرد ألفاظ ، إذ مالبتنا أياما حتى وزنت ألفاظه بميزان الحوادث ، وامتنحت شجاعته امتحانا ما كان أقساه لولا أنه لاقى صخرة لا يلين جامدها . . .

فقد كان سعد لا يزال مريضا ، وقد جاءه تلغراف يعرض عليه أن يتنازل عن الاشتغال بالسياسة في مقابل نقله إلى فيشى بأوروبا في أقرب فرصة !

صوروا لأنفسكم ما كنا فيه ، وما كنا نعانيه ، وتحيلوا شيخا مريضا في منفاه ، يرى في هذا النبأ باب الفرج بل باب الحياة ، ثم تأملوا جوابه فقد كان جوابه أخبرا جوابه أولا ، وهو الرفض ببلاء وكبرياء !

إن للقوة أن تفعل به ما تشاء وقد فعلت ، وللمنية أن تهدد حياته وقد هددت ، ولكن للأمة كرامة قد حفظت ، وديونا قد أدت !

شجاعة رأيه

بقى لى أن أحدثكم عن شجاعة رأيه ، وهى أيضا ظاهرة من قوة أخلاقه وحاسة عاطفته ، وقد تجلت هذه الظاهرة في صراحته وصلابته ، وهما صفتان متلازمتان لسعد في جميع أدوار حياته ، وعليها بنيت أسس مجده . .

لقد كان رحمه الله حرا في رأيه ، حرا في ميوله ، حرا في كل شيء فيه كان الحرية جزء من طبعه ، وكان يكره التصنع في الحديث والتكلف فيه ، يكره أن يتقيد بنظرية دون العمل ، أو يعمل دون النظر ، بل كان يتخير من النظر والعمل ما تمليه عليه حرية رأيه ، وما يراه صالحا لخطته .

ولا أحدتكم عن تلك الصراحة المتدفقة في أحاديثه وخطبه وأعماله ، فقد كانت تتدفق في كل شيء حتى في ضحكته ، وفي نظراته ، وكنت تحس أنه يجب الصراحة ولا يخشاه ، أى أنه صريح لأنه حر ، ولأنه شجاع . . .

ولقد كانت صراحته وحرية رأيه ، وصلابته في الحق ، من الهبات التي حباه الله إياها فوهبها لأمتة خالصة لوجهها ، ولذلك إذا تتبعتم سعدا في حياته العامة ، وجدتم أن الشاب الذي قاده صراحته إلى السجن في الثورة العراقية ، هو الوزير الذي كان يقف للموظفين من الانجليز وقفة الرجل الشاعر بكرامته ، حتى قال عنه اللورد كرومر تلك الكلمة الكبيرة « إن سعد باشا علمنى كيف أحترمه » ، وهو الزعيم الوطنى الذى وقف في جمعية الاقتصاد والتشريع تلك الوقفة الرهيبة ، معلنا في صراحة الحق بطلان الحماية المفروضة على مصر ، وهو هو الرجل المسئول الذى كان في مفاوضاته مع الانجليز يخاطبهم مخاطبة الند للند ، والحر للحر .

ولا حاجة بى لأن أعدد مواقفه في ذلك الصدد فهي تجل عن الحصر ، وأغلبها منقوش على قلوبكم ، ولكنى أذكر لحضراتكم موقفه الأخير مع مستر مكدونالد مما قد لا يكون معروفا للجمهور ، وما يصح إعلانه وقد أصبح في حوزة التاريخ . ذهب سعد إلى لندن مدعوا للمفاوضة معه ، وقبل الميعاد المحدد بيوم واحد وصله خطاب من مستر مكدونالد يشير إلى أن المفاوضات ستدور بين الطرفين على أساس تصريح ٢٨ فبراير ، وأنه من الواجب ألا تتعدى النقاط المحتفظة بها في ذلك التصريح . فما كان من الرئيس إلا أنه رد عليه بصراحة وشمم أنه يرفض أن يدخل أى مفاوضة مقيد اليدين ، وإنه يجب أن تكون المفاوضات حرة من كل قيد أو شرط ، فانتهى الأمر بقبول مستر مكدونالد ذلك الطلب العادل ، ودارت المفاوضات بالطريقة التي عرفتموها . .

أما عن بقية صفاته وأخصها قوة إيمانه ، وثباته ، ونزاهته ، وأمانته في القول والعمل ، ووفائه لآخوانه ، وغفرانه لخصومه ، ودمائة أخلاقه ، وجميع ما انتصف به الراحل العزيز من فضائل . فهي كلها أو جلها متفرعة من الصفتين البارزتين فيه ، أو قوة خلقه وقوة عاطفته ، وليس في الوقت متسع لتفصيلها .

مقدرته السياسية

ولكنى أستمحكم عذرا فى الكلام عن مسألة وضعها بعض الباحثين من الأجانب موضع البحث ، وهى مقدرته السياسية .

هل كان سعد رجلا سياسيا ، أم كان مجرد زعيم شعبى أو وطنى ؟ وبعبارة أخرى هل كان سعدا قديرا فى السياسة ، كما كان قديرا فى غيرها ؟ أما عن السياسة الكبرى فنعم ، وأما السياسة الصغرى فلا !

لقد كان سعد رجلا حكيما مدبرا ، وزانا للأمور بصيرا بعواقبها ، وكان ككل رجل قوى يسيطر على الحوادث ولاسيطرة لها عليه ، وفى هذا كان سياسيا كبيرا ، ولكنه كما قال عن نفسه لم يكن رجل دس ممن يعملون فى الظلام ، ولا رجلا متقلبا ممن يميلون مع كل ربح ، ولا رجلا خنوعا ، ممن ينحنون أمام الأمر الواقع ويستسلمون لحكم الحوادث ، ولا رجلا هلوعا ، ممن تنحصر مهارتهم فى مجانبة الصدمات دون ملاقاتها وجها لوجه ، وفى هذا كله لم يكن سعد سياسيا صغيرا ، فكان لا يقيم وزنا لأمر وقع بل لأمر وجب ، ولم يكن لينتظر الحوادث بل كان سباقا إليها ، ولم يكن ميالا مع كل ربح ، بل كان هو العاصفة التى تكتسح ما فى طريقها ، ولم يكن رجلا مخاتلا ، بل كان يحارب خصمه وجها لوجه ولا يأنف أن يمد إليه يد الود إذا آنس منه الوفاء !

هذا هو سعد السياسى الكبير الذى اعترفت له الصحافة الانجليزية بالفضل الأكبر فيما نالته مصر إلى الآن من حرية ودستور ، والذى أدار دفة البرلمان والحكومة بحكمة ومهارة فائقتين ، وكانت كل كلمة تصدر منه فى بيت الأمة یرن صداها فى الدارين ، وتحترق البحرين !

فهلا يعد سياسيا كبيرا ذلك الذى تحطمت منذ ثمانى سنين على صخره كل سياسة ، فكان إذا تكلم يقول أنا الأمة والأمة أنا !

الائتلاف

غير أن أشهى ثمرة من ثمار سياسته هي ثمرة الائتلاف . إن تاريخ الائتلاف لم يكتب بعد ، ولكن مما لا ريب فيه أن سعدا كان مركز الدائرة وإن كان الفضل فيه موزعا على المؤتلفين جميعا . . .

ولقد عرف سعد بحكمته وسياسته ، التي اتفقت في ذلك مع سياسة الأحزاب الأخرى ، أن يجمع بين الأحزاب دون المساس بمركزه ، ومركز خلفائه من الوجهتين الشعبية والسياسية .

والمعروف في كل ائتلاف أنه يبنى على التوفيق بين المصالح المتناقضة وعلى شيء من المساومة في المبادئ ، أما ائتلافنا فقد بنى على المصلحة المشتركة من الأحزاب التي لا تشمل مساومة أو مناقشة ، وهذه المصلحة هي التي لا حياة للأمة من دونها ، وهي الدستور !

لست أغلو ، فإن الاستقلال هو مظهر وجودنا أمام الأجانب ، أما الدستور فهو مظهر وجودنا أمام أنفسنا . وإذا جاز لنا من باب التجوز أن نسكت على عدم احترام الناس لنا ، فلا يجوز مطلقا أن نجرد من احترامنا لأنفسنا . . .

كيف بكى الناس سعدا

أيها السادة : مات سعد فيكيتموه أحر بكاء ، وبلغتم في أحزانكم إلى أعماق لم تصل إليها أفرأحكم ، فأى شيء عجيب هذا الذى تضيفونه إلى سجل عجائبكم ؟ ! . . .

ليس عجيبا أن يبكى سعدا أولئك الذين اتصلوا به صلة القرابة والود ، فقد بكوا فيه أبا رحيما وصديقا حميما ، ولكن سعدا لم يبكه أصدقاؤه فقط ، بل بكته أمة بأسرها ، فكيف أولئك الذين لم يتصلوا به ولم يعرفوه ، حتى ولم يروه رأى العين . . . ما الذى أوجع هؤلاء الأطفال الصغار وهم بعد في مرح الحياة فأبكاهم ؟ ومن ذا الذى لقتهم أنهم فقدوا أباهم ؟ وماذا دهى أولئك المارة الواهين فاندفعوا إلى نعش سعد يحتضنونه ويختطفونه ، وما الذى أوحى إليهم أنهم يحبونه وقد كانوا من قبل لا يعرفونه . . . ؟ !

لعلهم بكوه لأنه كان عظيما في أمته ؟ كلا ، فالعظيم يعجب به ويصفق له ، وقد يؤسف له إذا مات ولكن لا يبكى عليه ، بل لا يبكى الناس إلا حبيبا أو قريبا . . .

إذن لامناص من القول بأن الناس بكوا سعدا لأنه كان لهم حبيبا ، ولكن كيف أحبه ؟

إنما أحب المصريون سعدا لأنه فكرة سامية هي فكرة الوطنية المقدسة قد تغلغلت فيهم ورسخت في أذهانهم ، فصارت حبيبة إلى قلوبهم ثم تمثلت الفكرة في سعد ، وانتهى الأمر بأن أصبحت شخصا يحب في حياته ، ويبكى عليه في مماته ! إن الأمة التي بلغت بها الوطنية مبلغ الحب فبكت على الفكرة في شخص مثلها ، لمى أمة عظيمة حقا ، كما أن الشخص الذي رأى أهلا لتمثيل تلك الفكرة السامية هو عظيم حقا ، فإذا مات ممثل الفكرة بقيت الفكرة حية في الأمة التي أوجدتها .

إن سعدا لم ينته

ولكن ماذا أقول ؟ إن لوعتنا على الإنسان في سعد قد أنستنا سعدا في خلوده ، وهو الذي أحببتموه وجاهدتم تحت لوائه . . .

إن سعدا هذا لم ينته ، بل قد بدأت لا نهايته ! إن سعدا هذا لم يموت ولن يموت إلا إذا قتلتموه بأيديكم !

فلا تسفحوا الدمع يا سادق ، إن سعدا الذي أحببتموه في قلوبكم لأنكم لازلتم تحبونه ، هو في ذاكرتكم لأنكم ما فتئتم تذكرونه ، ولكنه يموت حقا في اليوم الذي يموت فيه حبه وذكره في نفوسكم ! حينئذ - ويا ويلنا إن حان هذا الحين - حينئذ غطوا وجوهكم واندبوا سعدا واندبوا معه أنفسهم ، فقد قتلتموه وقتلتم الخلود فيكم !

ولقد يقال إن المصريين أحبوا سعدا وسيحبونه دواما ، فلا محل للتخوف من موت ذكره بعد أن بكاه أفرادهم ، ورثته جرائدهم ، وأبنيه خطباؤهم ، وخلد اسمه تاريخهم ، فأى دليل أبلغ من هذه الأدلة على مبلغ حبهم له ، فإن كان هذا

مبلغ حبكم لسعد فدعوني أطمئنكم بأنه في غنى عن مثل هذا الحب الهين الذي لا يكلفكم سوى دمة تسفحونها . وكلمة تقولونها ، ونصب تقيمونها ، دعوني أصارحكم بأنكم بمثل هذا الحب لا تحبون سعدا بل تحبون زهوكم فيه ، ولا يبيحكم فقدته بل فقد سلوتكم فيه !

تحيلوا رجلا له صبية صغار يتضورون جوعا وعريا ، وبدلا من أن يسعى لكسب قوتهم لا يجد برهانا على محبته لهم إلا أن يقعد معهم ويبكى على بلوته فيهم !

إنه يبكى بينما الأولاد يجوعون ! إنه يبكى وغدا يموتون !
لا يا سادتي ، إن الحب الحقيقي يبكى ولا يعرف ثقلا ، ويتألم ولا يفقد أملا ، ويذكر فيحي بالذكرى عملا ، فمن أحب سعدا فليتم عمله . بهذا يخلد سعد في ذكره ، وبهذا تطمئن عظامه في قبره !

إن الوطنية الحققة هي الوطنية العاملة ، ولقد قيل لكم قول كريم « إن الأعمال بالنيات » وهذا حق ، ولكن من الحق أيضا أن نقول إن النيات بالأعمال ، فالحياة جهاد لا يعيش فيها إلا السابقون إلى العمل ، فمن نوى وعمل عاش وتضاعفت همته ، ومن نوى ولم يعمل مات واحتسبت عليه نيته !

الى العمل

أيها السادة : إن وطنيتكم بل ورجولتكم ، في ميزان القدر . لقد مات سعد فهل مات رجل في الأمة أم ماتت الأمة في رجل ؟ وهل أصبحتم بعد موته حيارى فرادى ، لا يستقر لكم أمر ولا يجمعكم شمل وهل بلغت نكبتكم معه في أنفسكم ؟ وهل كنتم به عظماء أم كان عظيما بكم ؟ !

أسئلة يرددها خصومكم بل وأصدقاؤكم ، وينصت التاريخ ليسمع بشأنها جوابكم ، ولقد أجبتكم إجابة الأنفة والكبرياء بلسان وفدكم فكانت إجابته حازمة بجدكم ، مصينة بحكمتكم مطمئنة بثباتكم ، فإلى العمل ، إلى العمل ! ولتكن حماسكم عملا لا كلاما ، وليكن شعاركم سلاما لا استسلاما !!
..... مات سعد فغزاء لك يا سيدتي (مخاطبا حرم الرئيس) فقد

عوضك الله عن زوجك بأولادك ، وعزاء لك أيتها الأمة الكريمة فإن نهضتك التي
سرى بها ماء الحياة في عروق الصغار من شهدائك ، لن تزداد إلا حياة في موت
شهيد ، هو أعظم الشهداء فخراً ، وأصفاهم طهراً وأكبرهم أجراً !!
سلام على سعد في قبره ، سلام عليه في ذكره ، سلام عليه في شريكته ،
سلام عليه في أمته ! ..

فلسفة الصوم*



أهنتكم ومواطني أجمعين ، وأهنيء بوجه خاص إخواننا في الله وفي الوطن - إخواننا المسلمين - بهذا العيد المبارك عيد الفطر ... أهنتهم لأنهم أفطروا ، بل لأنهم صاموا .. ذلك هو المعنى الأسمى من هذا العيد وتلك فلسفة الصوم ، وليس أعمق ، ومن ثم فليس أصدق من فلسفة الدين لأنها من وحي الروح ، أو قل هي من نبت الخلود لا الوجود .

وعندى أن الحكمة الأولى من الصوم ، ليست أن يصوم الإنسان لكي يعود فيفطر ، بل أن يفطر لكي يعود فيصوم .. وذلك لأن الصوم كما شرعته الأديان جميعا ، إن هو إلا الرحمة المتجسدة المتجددة ، وإذا كان الله قد أراد بالصوم أن نمتنع من أن نأكل فلأنه أراد أن نحس في أجسادنا وفي أرواحنا الرحمة نحو الجائع الذي منع من أن يأكل ، أو قل إن الله أراد أن تصبح الرحمة فينا سجية ، لا هوية ولا مزية . وفضيلة لا فضلا ولا تفضلا ...

لهذا وجب أن يتكرر الصوم ، طالما أن هناك فقيرا حرم قوت اليوم . ووجب أن تتكرر الرحمة ، لتتكرر النعمة ، للفقير وللغني على السواء . وما من شك أن أجر الصوم أوفى وأعظم لمن تذوق لذة الإفطار ثم صام ، وتنعّم بالعزة ثم ارتضى

* من خطبة ألقاها في أكتوبر ١٩٤٣ على ضريح سعد زغلول بمناسبة عيد الفطر المبارك .

لنفسه أن يضام . . . ذلك لأن كثيرا من الناس إذا ما نعموا بلذائذ الحياة الدنيا شق عليهم أن يصوموا عنها ، أو يحرموا منها ، بل إن بعضهم قد يصوم قليلا أو طويلا ، فإذا ما أفطر وذاق مذاق الثروة أو الجاه أو السلطان ، فبعدا للصوم وبعدا للفاقة والحرمان !!

ذلكم خطر الإفطار على الفاطرين ، ولو أنه في ذاته يزيد من أجر الصيام للصائمين . . .

* * *



نماذج من مرافعات مكرم^(١)

لم يكن مكرم عبيد - ابن قنا - يعيش في القاهرة حيث بريق الشهرة وتبوء المراكز العلمية والإدارية المرموقة ، بل كان كثيرا ما يقوم بزيارة قنا اما للاستجمام وزيارة الأهل والأصدقاء ، أو للمرافعة في القضايا التي كان يتصدى فيها للدفاع عن الحق وتبرئة المظلوم . وكان بيت آل عبيد في قنا موثلا لبعض التلاميذ المغتربين والذين يتلقون العلم في مدينة قنا ، كما كان هناك بيت للطلبة ، وكان أحد المستشارين المرموقين فيها بعد ، طالبا بالقسم الداخلى بمدرسة قنا الثانوية تأثر بمرافعات مكرم عبيد أيما تأثر ، وربما كان اتجاهاه الى الالتحاق بكلية الحقوق نتيجة تأثره بأسلوب مكرم عبيد وسحر بيانه وحده ذكائه ، ولنترك هذا المستشار يقص علينا طرفا من هذه الذكريات :

كان مكرم باشا يتردد كثيرا على مدينة قنا اما في مناسبات انتخابات مجلس النواب أو المرافعة في محاكم الجنايات أو في بعض الجنج الهامة كجنج المخدرات .

وفي سنوات ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ كثرت مرات مجيء مكرم إلى مدينة قنا وكنا ونحن طلبة عندما نسمع عن مجيء مكرم نذهب للقاءه في أى مكان للاستماع إلى بياناته وخطبه ومرافعاته وكانت مدينة قنا تغمرها البهجة والسعادة والحركة في الأيام التي يقضيها ابنها البار كما لو كانت أيام عيد . ولما كانت بياناته وخطبه تلقى

(١) مذكرات مستشار مصرى بقلم المستشار ماهر برسوم عبد الملك دار العرب للبتان ١٩٨٥

دائما في المساء ، وكذلك بعض مرافعاته في الجنايات ، فقد كانت محاكم الجنايات في قنا تعقد جلسيتين إحداهما في الصباح والأخرى في المساء . لما كانت الأمور كذلك فقد كنا نحن طلبة القسم الداخلى أى بيت الطلبة نهرب من فوق أسوار تلك الفيلا العالية بالجلاليل أو البجانات لسماع الخطب السياسية أو المرافعات القضائية ، وكم من المرات ضبطنا ونحن عائدون ليلا إلى بيت الطلبة متسلقين الأسوار ورآنا المشرفون على ذلك البيت وعوقبنا عقابا صارما ، وخاصة نحن الذين كنا في السنوات الأخيرة من المرحلة الثانوية .

وفي خلال عامى ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ كان من حظى الاستماع والاستمتاع بمرافعة مكرم في ثلاث قضايا ، ومازلت أراه وأسمعه في مخيلتي وأذن حتى اليوم مترافعا ساحرا ضحكا ذا جسم عملاق ورأس كبير رغم مرور أكثر من أربعين عاما . القضية الأولى قضية شيخ بلدق المطاعنة ، والثانية قضية « اتلهى » والثالثة قضية عطيفى .

قضية شيخ البلدة :

اتهم شيخ البلدة السابق بإحراز مخدرات في جيبه - وصور ضابط شرطة المطاعنة - أمير الصعيد كما كانت تسمى في ذلك الوقت لوجود تفتيش للملك السابق فاروق مساحته ثمانية آلاف فدان - صور الواقعة التى حدثت في شهر نوفمبر ١٩٤٣ على أنه أثناء وجود شيخ البلدة في نقطة الشرطة ، اشتهم الضابط رائحة الأفيون تنبعث من جيب عباءة الشيخ ، ولذلك أصبحت حالة الجريمة - وكانت جنحة في ذلك الوقت - حالة من حالات التليس ، فقام بتفتيش الشيخ وأخرج من جيبه قطعة أفيون ، وأحيل الشيخ في الشهر التالى إلى محكمة جناح إسنا ، وقد وكل مكرم باشا في الدفاع عنه ، ولما علمت بذلك هربت من المدرسة وذهبت إلى إسنا وفي المحكمة شاهدت وسمعت مرافعة مكرم بعد أن استمعت المحكمة إلى شهادة الضابط ناقشه مكرم باشا بالآتى :

س : كيف علمت أن المتهم يحرز أفيونا في ملابسه ؟

ج : شميت الرائحة من جيب عباءته .

س : وماهى المسافة بينك وبينه في ذلك الوقت ؟

ج : حوالى نصف متر تقريبا ، إذ كان جالسا أمام مكتبى ولم يكن يفصل بينى وبينه سوى المكتب .

س : ألم يأت المتهم بأية حركة تجعلك تشك فى أمره ؟

ج : لا كان جالس عادى .

س : عندما قمت لتفتيشه ألم يحاول المتهم التخلص من الأفيون ؟

ج : لا أبدا .

س : يعنى كل الواقعة أساسها حاسة الشم عنلك ؟

ج : فعلا .

س : إذن شم ملابس سعادة رئيس المحكمة ، بعد إذن سعادته ، شم ملابس

سعادة وكيل النيابة بعد إذنه أيضا ، شم ملابس كاتب الجلسة ، شم ملابسى أنا

فقد أكون محرزا مخدرات .

وأخذ الضابط يتنقل ما بين رئيس المحكمة ووكيل النيابة وكاتب الجلسة

والمحامى مكرم نفسه . وذلك على مسافة ربع متر فقط ، وأخيرا قال :

ج : لا توجد مخدرات إطلاقا ، وأنا متأكد مما أقول .

وهنا كانت المفاجأة الرائعة !

لقد أخرج مكرم باشا من جيبه قطعة أفيون كبيرة الحجم وقدمها للمحكمة

قائلا : على مسافة نصف متر شم الشاهد رائحة الأفيون من جيب عباءة المتهم ،

ولكنه - أى الشاهد - لم يشم رائحة الأفيون من جيبى أنا على مسافة بعد ربع متر

فقط . وجلس المحامى ، وهنا وقف وكيل النيابة طالبا إثبات إحراز الباشا لقطعة

أفيون واتخاذ الاجراءات ضده طبقا للقانون . وهنا وقف مكرم وكانت المفاجأة

الأخرى ، فقد أخرج من جيبه الآخر تصريحاً من نيابة المخدرات بالقاهرة بإحراز

قطعة أفيون لمستلزمات الدفاع والعدالة ، على أن يردها لمصدرها بعد الحكم فى

جنته المخدرات ، وصدر الحكم ببراءة الشيخ ، وعدت أنا إلى بيت الطلبة بقنا ،

متحملا عقاب الهروب من المدرسة .

قضية اتلهى :

فى شهر فبراير سنة ١٩٤٤ حضر مكرم عبيد إلى مدينة قنا للمرافعة أمام محكمة

الجنايات عن متهم بجناية قتل - وكانت الجلسة مسائية - وأثناء المرافعة الشائقة

لمكرم ، والأذان كلها مصغية منصتة ، والعيون كلها متجهة اليه ، ولا صوت يسمع إلا صوت الجميل الرخيم الرصين القوى ، وكأنه يقدم الترانيم والتسابيح والمزامير لإله العدل ، وهو يدلل على أن موكله لم يرتكب جريمة القتل ، قاطعه وكيل النيابة قائلا : ولكن تقرير الطب الشرعى مابقولش كده يا باشا .

وفى الحال قال له مكرم ، الذى تضايق من المقاطعة : اتلهى « وثار وكيل النيابة وطلب من رئيس المحكمة إثبات تعدى المحامى عليه بالقول أثناء تأدية وظيفته .

وفى الحال أيضا قال له مكرم : أنا باقول لك : إتلهى ، يعنى اقراه - اقرأ التقرير الطبى - تلاه يتلوه اتلهى . وابتسم الجميع ، لقد تلاعب مكرم بالألفاظ فى ذكاء وخفة دم نادرين - وتخلص بالحيلة من مطب أو نهمة التعدى على موظف عام أثناء تأدية وظيفته ، والتلاعب بالألفاظ من صور البلاغة .
قضية عطيفى :

وفى شهر مارس ١٩٤٤ حضر مكرم إلى مدينة قنا للمرافعة أمام محكمة الجنايات عن متهم بقتل اسمه عطيفى . كان الدليل الوحيد فى القضية هو كلمة نطق بها القاتل قبل أن تفيض روحه إذ سأله العمدة عمن قتله ، فقال له « عطيفى » ولفظ أنفاسه الأخيرة دون أن ينطق بحرف آخر .

وقد أثبتت تحريات المباحث وأقوال العمدة نفسه أنه فى مكان الحادث كان هناك شخصان ، عطيفى وهو المتهم الحال - وضيفى وهو شخص آخر . قال مكرم من بين ما قاله فى تلك المرافعة الشائقة - وكانت الجلسة مسائية ، وقفزت أنا وآخرون من أسوار بيت الطلبة المملوك لأسرة مكرم عبيد بالجلاليل إلى محكمة الجنايات فى قنا لسماع مكرم عبيد نفسه - قال من بين ما قاله : « ان كلمة القاتل قبل موته بلحظة ، وهى دليل الاتهام الوحيد قالها وهوى حشرة الموت ، فى النزاع الأخير .. يصارع الموت ، ولكن الموت صارعه وصرعه ، قالها وهو يخطو آخر خطوة فى طريق الحياة ، وأول خطوة فى طريق الموت ، صوته متهدج مضطرب وكلامه غير واضح ولسانه مشلول ، وقد ثبت وجود شخص آخر اسمه ضيفى والفرق اللفظى والسمعى بين عطيفى وضيفى فرق يسير هو عبارة عن حرف واحد

أو حرفين ، وربما قال إن الذى قتله هو ضيفى ولكن لهذه الظروف سمعها العمدة عطيفى ، فهل يكفى هذا الدليل المضطرب لكى يوضع حبل الموت أى حبل المشنقة حول رقبة المتهم ؟ وجلس المحامى .

وبعد دقائق نطق رئيس المحكمة بحكم البراءة ، براءة عطيفى . أليس من المبادئ الراسخة العادلة والمستقرة أن الشك يفسر لصالح المتهم ؟ أليست براءة ألف متهم خيرا من إدانة برىء واحد ؟

أليس من مبادئ العدل والعدالة أن ادعوا الحدود بالشبهات ؟ كان مكرم باشا ساحرا فى مرافعاته ، وقمة فى البلاغة السياسية ، لا تمل سماعه ولو سمعته ساعات وساعات ، أعطاه الله جميع مواهب الخطابة والكتابة وخاصة السجع الجميل الفريد الذى يتميز به أسلوب مكرم . والذى سمعته أنا شخصا فى بعض المناسبات فسحرنى ومازال يسحرنى حتى اليوم . وأذكر أنه فى خطاب سياسى فى قنا بمناسبة ترشيحه لمجلس النواب ، وفى الميدان الفسيح الذى يطل عليه منزل أسرته - بيت الطلبة الغرباء - قال من بين ما قاله - ونحن فى بيت الطلبة منصتون « أنا من قنا . . دى من دمها ، وهمى من همها ، وحكمى من حكمها ، وقال عن منافسه فى الترشيح : هذا محكوم يريد أن يكون حاكما ، وأنا حاكم أريد أن أكون لكم خادماً » .

وعندما خرج من السجن فى سنة ١٩٤٤ إلى وزير المالية فى وزارة ائتلافية ، ارتحل كلمته الشهيرة وقد أخذنا نحن الطلبة نردها جماعة فى نفس بيت أسرته - بيت الطلبة : « اللهم لا شئانة بل عبرة وتذكيرا ، اللهم لا انتقاما بل قصاصا وتطهيرا اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك وللوطن أنصارا ، واجعلنا نحن النصارى لك وللوطن مسلمين . . اللهم سبحانهك فيما رضيت وفيما أراضيت ، فقد سخرت لكم من يذكرنى عند ربى فجعلنى على خزائن الأرض أмина ، بعد أن كنت فى زاوية من زوايا الأرض سجيناً » .

* * *

التوازن الاقتصادى الاجتماعى*

«حضرات النواب المحترمين»

تقليد برلمان

إنه لتقليد برلمانى حميد الأثر - ولو أنه لا يخلو من بعض الخطر - أن يتقدم وزير المالية باسم الحكومة الدستورية إلى البرلمان بخطاب مستفيض عن الميزانية ، وقد هذبت حواشيه وأعدت بحوثه فى شتى نواحي الاقتصاد القومى .

أما أنه تقليد حميد الأثر ، فيكفى فيه أنه قد ينير السبيل أمام ممثل الأمة فى أمر حيوى ترتبط به مصائرهم كأفراد من الشعب ، بل ضمائرهم كنواب قوامين على مصالح الشعب .

وأما أنه لا يخلو من بعض الخطر ، فإن لا أرى ضيرا فى مكاشفتكم بإحساس خاص طالما انتابنى عند تحضير خطاب الميزانية - ذلك أن وزير المالية ، حينما يخطب فى مسائل اقتصادية عامة يختلط فيها الفن بالسياسة ، وقد تتغلب عليه النزعة الخطائية البحتة فيتقدم إلى البرلمان بخطبة . . أو النزعة المالية البحتة فيتقدم اليه بحسبة . . . وكلا النزعتين أو الاحتياطين يجرجان بخطاب الميزانية عن نطاقه وعن

*. بيان حضره صاحب المعالي مكرم عبيد باشا وزير المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٤٥ -
١٩٤٦ التى يجلس النواب فى جلسات ١٤ و ١٦ مايو ١٩٤٥ المطبوعة الامبريرية بالقاهرة ١٩٤٥

حكيمته - إذ ما من حكمة لمثل هذا الخطاب إلا في إبراز السياسة الاقتصادية التي تتوخاها الحكومة في ميزانيتها ، يستوى في ذلك ما تقرره وما تقدره .

ولما كانت الميزانية تشتمل على عنصرين أحدهما تقديري والآخر تقريرى ، فالواجب الأول على الحكومة هو أن تبين للبرلمان الأسس الفعلية أو الاتجاهات الاقتصادية التي اعتمدت عليها في تقديراتها ، حتى يتسنى للبرلمان أن يبين وجه الصواب أو الخطأ فيها ، سيما وأن سياسة الحكومة في تقدير ما ينتظر من تطورات ، هي بطبيعة الحال أكثر استهدافا للخطأ منها في تقرير ما يقع تحت النظر من مشاهدات .

التوازن الحقيقى

حضرأت النواب المحترمين

منذ قيام الحياة البرلمانية - بل منذ قيام النظم الحديثة في الحكم المصرى - ألفنا أن نرى وزراء المالية المختلفين - وأنا واحد منهم - يتقدمون إلى الأمة عاما بعد عام بميزانيات يعلنون أنها متوازنة الدخل والخرج - ولقد كانت بالفعل متوازنة كعملية حسابية توازنت أرقامها .

ولكن هل توازن الأرقام هو التوازن الصحيح ، والتوازن المطلوب ، في الميزانيات الحكومية الحديثة ؟ وبعبارة أخرى ، هل التوازن الرقمى هو الاقتصادى ؟

إن الجواب على هذا السؤال يقتضى أن نتساءل أولا ما هى الميزانية ؟ والرد البسيط على هذا التساؤل هو أن الميزانية ليست إلا مرآة اقتصادية للواقع - ما يقع منه وما يتوقع بين عام وآخر - ومن ثم فالمقياس الحقيقى لموازنتها هو توازن أحكامها توازنا عادلا مع حكم الواقع ، فإذا ما اختل هذا التوازن لسبب أو لآخر - كما إذا أسىء تقرير الواقع الاقتصادى أو تقديره - كانت الميزانية غير متوازنة فعلا ، مهما يكن من توازن أرقامها شكلا .

ومعنى ذلك أن التوازن الصحيح هو أولا التوازن الاقتصادى أو الاجتماعى

العادل بين أحكام الميزانية - بغض النظر عن أرقامها - ثم يليه أو بالأحرى يصحبه التوازن بين هذه الأحكام وحكم الواقع - هذان هما الركنان الأساسيان لكل توازن .

التوازن الاقتصادى الاجتماعى :

فلا يعتبر الركن الأول قائماً ، أو التوازن الاقتصادى بين أحكام الميزانية موفوراً ، إذا ما اختصت مثلاً طائفة دون غيرها من طوائف الأمة بفرض ضريبة مجحفة شديدة الوطء عليها ، ففى هذه الحالة ينعدم التوازن الداخلى بين أحكام الميزانية لانعدام التوازن بين موارد الإيراد ، حتى ولو كان مجموع الإيرادات متوازناً مع مجموع المصروفات ، وكذلك إذا ما اعتمدت الميزانية لعمل ما مبلغاً غير يسير من المصروفات دون أن تراعى فيه الحاجة الفعلية إلى الصرف أو التوازن النسبى بين المصروفات ، ففى هذه الحالة أيضاً تعتبر الميزانية غير متوازنة حكماً - وإن توازنت رقماً - لاختلال التوازن بين أبواب الصرف - فكم يكون الأمر إذا ما أضيف هذا الاختلال بين أبواب الصرف إلى ما مثلنا عليه من اختلال فى أبواب الدخل - ما من شك أن مثل هذا الاختلال المزدوج يجعل الميزانية غير متوازنة توازناً عادلاً فى أحكامها الاقتصادية ، مهما توازنت الأرقام النهائية بين مجموعى الدخل والصرف من الناحية الحسابية .

وعلى هذا يصح القول إن الميزانية المصرية لم تكن متوازنة أصلاً - لأنها لم تكن متوازنة عدلاً - طوال المدة السابقة على إلغاء الامتيازات الأجنبية ، فقد كان عبء الضرائب المباشرة كله أو جلّه واقعاً على عاتق الفلاحين والزارعين المصريين وأصحاب الأراضي العقارية ، ولم يكن ميسوراً فرض الضرائب المباشرة على دخول الثروة المنقولة على غيرهم من المواطنين لامتناع فرضها على من يقابلهم من الأجانب المتوطنين - وبعبارة أخرى فقد كانت الميزانيات المصرية غير متوازنة بين المصريين والأجانب من ناحية ، وبين المصريين أنفسهم ، من ناحية أخرى .

ومن الحق علينا أن نصرح أن الميزانية المصرية حتى فى عهدنا الحاضر لا تزال غير متوازنة فى أحكامها بين المصريين أنفسهم - على اختلاف بيناتهم - لا دخلاً ولا خرجاً .

فمن ناحية الدخل أو الإيرادات لا تزال الضرائب على اختلاف أنواعها موزعة توزيعاً غير عادل - أو غير متوازن - بين مختلف الطوائف كالملاك والزراعيين والتجار والصناع وأصحاب المهن الحرة ، وبين المنتجين والمستهلكين عامة - كما لا يزال التوازن مفقوداً إلى حد بعيد بين الطبقات الثلاث في الأمة من الموسرين والمتوسطين والمعوزين وبخاصة بين الطبقتين الأولى والثالثة ، بل لا يزال التوازن مفقوداً بين الأعباء المفروضة على مختلف الإيرادات للفرد الواحد ، وستناول تفصيلاً فيما بعد هذه الأمثلة وغيرها مما يتفرع عنها .

ومن ناحية المصروفات فلعل أبرز وأفجع مثال على اختلال التوازن في مصروفات الميزانية المعتمدة لصالح المجتمع المصرى هو الفارق الجسيم بين ما يصرف على سكان المدن وسكان القرى لرفع مستوى معيشتهم أو مستوى بلادهم - وكذلك ليس هناك توازن نسبي بين ما يصرف على الموظفين في مجموعهم والأهلين في مجموعهم - وأخيراً فإن هذا التوازن غير متوافر بين كبار الموظفين وصغارهم ، وبين بعض الأهلين وبعض .

ومن الناحية الاقتصادية العامة فلا يزال التوازن مختلاً - وقد ازداد اختلالاً بطبيعة الحال أثناء الحرب - في ميزاننا التجارى وفي اقتصادنا الأهلى عامة ، يستوى في ذلك التوازن بين التصدير والتوريد وبين الزراعة والصناعة والتجارة أو بين رأس المال والعمل التوظيف الحكومى والعمل الحر - أو بين العاملين والعاطلين - إلى غير ذلك من الأمثلة مما سنعرض له بشئ من التفصيل خلال هذا البيان .

وخلاصة ما تقدم أن التوازن الاقتصادى الحق هو التوازن في الأعباء ، والتوازن في الفوائد ، والتوازن بين الأعباء والفوائد بالنسبة للدولة - فإذا لم تتوافر جميع هذه العناصر في أية ميزانية كانت غير متوازنة عدلاً ، وغير متوازنة فعلاً ، ولو توازنت شكلاً ...

ولعل المقياس العملى الوحيد للأعباء والفوائد هو مقياس الحاجة ، فبقدر حاجة أو طاقة كل طائفة يجب أن تقاس الأعباء التى تفرض عليها أو الفوائد التى تعود عليها - ولكن إلى جانب مقياس الحاجة يجب على الحكومة حينها . توازن بين الحاجات أن تدخل في اعتبارها مقياساً آخر هو الشعور بالحاجة ... فقد تتساوى طائفتان أو أكثر من طوائف الأمة في الحاجة إلى عناية مالية خاصة ولكن إحدى هذه

الطوائف قد تكون أشد إحساساً بهذه الحاجة من الطوائف الأخرى - لأسباب خاصة بها أو بالظروف التي تحوطها - ففي مثل هذه الحالة إذا لم تتسع الميزانية لسد جميع هذه الحاجات بطريقة كلية أو جزئية ، وجب أن تعطى الأولوية للحاجة التي تفتقر أكثر من غيرها بالشعور بالحاجة ، فإن شعور أصحاب الحاجة بالحاجة يزيدها خطورة ، بل خطراً ، ويحتم على الحكومة لمصلحة العدالة الاجتماعية أو الأمن الاجتماعي أن تضعها في المرتبة الثالثة بها بين الحاجات .

هذا إذا تساوت الحاجات ، أما إذا تفاوتت في وزنها أو في خطرها فهناك مقاييس أخرى غير مجرد الشعور بالحاجة يجب أن تقدرها الحكومات حق قدرها وتقيم لها وزنها .

حضرات النواب المحترمين :

قد يعترض البعض أن المقاييس التي أشرت إليها إن هي إلا مثل عليا لا يسعى إليها من يطمح إلى الكمال - والكمال حلم من الأحلام لا حكم من الأحكام في شؤون هذه الدنيا ! - ولكني أرى أن الحقيقة الواقعة لا تتفق مع هذا الاعتراض ، فإن المقاييس التي أشرت بوجوب توافرها لموازنة الميزانية ليست إلا مبادئ أولية أو أساساً من أسس الاقتصاد لا غنى عنها ، بل لا مفر لنا منها ، إذا ما أردنا أن نبني كياننا الاقتصادي على أسس قوية تستمد قوتها من مبادئ العدالة الاجتماعية . . . نعم إن بلوغنا حد الكمال فيها إنما هو مثل أعلى لا تسمو إليه أمة مهما تسامت ، ولكني أقرر مع الأسف أننا في الكثير من هذه الأوليات - ودعكم من الكماليات - لم نبلغ الحدود الوسطى ، كما أننا في بعضها لم نبدأ حتى بالحد الأدنى .

ولكن قد يقال ولماذا لا تعالجون هذه الحالة بعلاج حاسم جرى معها يكلفكم هذا العلاج ؟ والرد الطبيعي على هذا التساؤل هو أن المسائل الاقتصادية قبل غيرها لا تحتل الطفرة ولا تحمل بالمعجزات . . . بل إن المعجزات التي نخيّل لأصحابها أنها معجزات إنما هي عنوان العجز لا الإعجاز . . . لأن أول نتيجة لمثل هذه « المعجزات » العنيفة هي أنها تهز أركان البنيان الاقتصادي والمعاملات المالية هزة عنيفة ، وليس أكثر حساسية من الأسواق المالية التي لا تهضم ولا تفهم الانقلاب ، لأنها لا تفهم إلا الحساب ، ولا تقوم إلا على الحساب . . .

لا بد إذن من التطور في غير طرفة في المسائل المالية . . . وإذا جاز لمصلحة في أى شأن من الشؤون أن يغامر بالمغامرة في شؤون المال هي بعينها المقامرة . . . والمقامرة خاسرة حتى إذا ما أكسبت ، لأن الكسب فيها يغرى ولا يغنى . . .
ميزانية استثنائية (التوازن مع الواقع) :

هذا ، ومن ناحية أخرى ، فهناك الركن الثانى للموازنة وأعنى به التوازن مع الواقع . . . إذ لا يكفى للموازنة الحقة أن تتوازن أحكام الميزانية مع مقاييس العدالة الاجتماعية ، بل يجب من توازن هذه الأحكام مع حكم الواقع . ولعل أبلغ مثل على ذلك هو الوضع الذى نحن فيه ، فالظروف الاستثنائية التى نجمت عن الحرب تقتضى وضع ميزانية استثنائية مثلها ، إذ الاستثناء لا يعادله لمجرد المعادلة - فضلاً عن العدالة - إلا الاستثناء ، ومن ثم كان من غير المقبول عقلاً وعدلاً أن تطبق المقاييس العادية على الأحوال غير العادية ، فيسمح مثلاً بحرية التعامل في السوق السوداء كما في السوق البيضاء - ويعالج غلاء المعيشة الاستثنائية والمفاجيء في تفاقمه بالوسائل العادية التدريجية التى تكفل رفع مستوى المعيشة في فسحة من الوقت (بيننا الجوع والعرى لا يهملان ولا يمهلان . . .) - أو تطبق مقاييس النقد العادية على حالة التضخم الاستثنائية - أو يوازن الميزان التجارى رغم امتناع أو تعذر التصدير والتوريد - أو تطبق الأجور العادية على أعمال غير عادية - إلى آخر ما نلاقه ، ونعانيه ، يوماً بعد يوم ، بسبب ضرورات الحرب .
بل لى أذهب إلى حد القول بأن الميزانية لا يكفى لموازنتها أن ترعى حالة الاستثناء القائمة ، بل يجب أيضاً - شئت أو لم تشأ - أن تدفع ثمن الأخطاء القائمة .

نعم إنه من الميسور لأى مصلح اجتماعى أو اقتصادى أن ينادى بمحو هذه الأخطاء بجرّة قلم ، ولكن هذا اليسر ينقلب إلى عسر إذا ما حاول وزير المالية في مشروع الميزانية أن يتجافى الواقع القائم ، والجائم ، في سبيل علاج نظرى لم يمهّد له التمهيد الكافى من الناحية العملية .

والواقع ، أن الأخطاء الاقتصادية أشد من غيرها خطراً ، لأنها أبقيت من غيرها أثراً . . . فهي ترتب للأفراد والجماعات حقوقاً مالية مكتسبة إذا ما عولجت علاجاً مبسّراً في غير رفق ، كان ضرر التعجل في إلغائها أعظم من ضرر التريث في إبقائها .

حضرات النواب المحترمين

قد يبدو غريباً لأول وهلة أن أحدثكم عن الدستور في بيان عن الميزانية .
ولكن الواقع الذي لا شبهة فيه أن للاقتصاد دستوراً هو أس الدستور - بل لولاه لم يكن دستورا .

ذلك أن المال كان - كما لا يزال - قوام الحكومات والشعوب منذ أن قام الحكم على أسس نظامية ، وكان طبيعياً أن يقع التصادم يوماً ما بين فرض الجباية وفرض الكفاية - أو بين الحكومة والشعب فيها يراد أن يجبى ، وفيما يكفى أن يعطى - فلما أن وقع التصادم بالفعل أصر الشعب بادىء ذى بدء على ألا يدفع ، قبل أن يسمع ، ثم تطور به الإحساس بالوجود وبالكرامة فاشتراط ألا يقضى ، إلا بما يرضى - ومن هنا نشأت القاعدة الدستورية الأولى ، أن « لا ضريبة بغير نيابة » . وعلى هذه القاعدة أقيمت دعائم النظام النيابى فى البلاد الدستورية العريقة فى نظامها الدستورى ، كانجلترا وغيرها .

ويجب ألا يؤخذ علينا - بل على العكس يحسب لنا - أن هذه القاعدة الاقتصادية لم يكن لها المقام الأول فى نهضتنا الدستورية ، فقد كان الدستور جزءاً ، لا يتجزأ من الحرية السياسية التى أقمنا عليها بنيان نهضتنا ، فلا عجب إذا ما اتخذنا منه وسيلة لتحقيق استقلالنا واستكمال حريتنا ، أكثر منه وسيلة لتنظيم شؤون بيتنا .

لم يكن فى هذا بدع ، بل البدع ألا يكون ، وليس أدعى إلى اغتباطنا من أن حياتنا النيابية قد تدرجت مع الزمن فى مدارج التطور السليم ، فإذاهى الآن تعنى أوفى العناية بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية من حياة الأمة ، دون أن تغفل مثقال ذرة الناحية السياسية التى لا تزال حتى الآن محور الدائرة فى حياتنا الوطنية .
والواقع أن ليس أدل على نهضتنا الدستورى من هذا التطور الاقتصادى المحسوس فى حياتنا النيابية .

ولكم سرى يا حضرات النواب أن لا أرى فى اختلاف أحزابكم خلافاً على دستورنا الاقتصادى - هذا الدستور الذى اصطلح على تسميته بالعدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات ، والبيئات ، والهيئات ، فلم يرضكم أن ينصف الموظفين

دون الأهلين ، أو العمال دون الفلاحين ، أو أن تهرق بالضرائب فئة دون أخرى ،
وطالبتم ولازلمت ولا شك تطالبون بتحقيق ذلك العدل الاجتماعى ، أو التوازن
الاقتصادى ، الذى أشرت إليه فى مستهل بيانى .

وإننا لعند رأيكم . . فلقد عنى زملائى وعنيت معهم — بقدر ما أسعفنا الحال
وأسعفنا المال . . . — بتحقيق رغبتكم التى هى أيضاً رغبة الأمة ورغبتنا ، ولو أنى
اعترف لكم فى غير تواضع كاذب بأن القياس هنا مع الفارق . . . ذلك أن الحكومة
منكم ، وأنتم منها — لا شك فى ذلك — ، ولكن لا تنسوا أننا حكومة ، وأننا
لا نكون حكومة جديرة بالحكم ، بل ولا نكون بشراً ، إذا لم تعلق بنا العقلية
الحكومية ، إلى جانب العقلية الشعبية . . . ومن واجبكم يا حضرات النواب وأنتم
المسؤولون عن حكمنا أن تراقبوا أعمالنا بحيث لا تطفى إحدى العقليتين على
الأخرى . . . وليس هناك كما قلت أى تعارض — بل هناك كل المصلحة فى الجمع
بين العقليتين ، فالعقلية الحكومية التى تعنى بتقوية الوظيفة أو الأداة الحكومية أكبر
العناية ، إنما تنتج أترك الثمرات إذا ما اقترنت بالعقلية الشعبية ، فجعلت العناية
بالوظائف الحكومية لحساب الشعب لا على حسابه . . .

وسترون يا حضرات النواب فيما أقرنا من مشروعات اقتصادية أننا لم تغلب
عقلية على أخرى ، ومن ثم لم تغلب فئة على أخرى ، بل عينا بالفلاحين
والزارعين ، كما عينا بالموظفين ، والعمال وأصحاب الصناعات والتجار وغيرهم
من مختلف الطوائف ، جاعلين نصب أعيننا تحقيق ذلك التوازن الاقتصادى الذى
هو دستور كل اقتصاد .

ولعل لأجل ، وأكمل تعريف للتوازن الاقتصادى أو العدل الاجتماعى ذلك هو
الذى كان عمر بن الخطاب رضوان الله عليه يحلف على إيمان ثلاث ثم يقول :

(والله ما أحد أحق بمال الدولة من أحد ، وما أنا أحق به من أحد ، والله ما
من الناس من أحد إلا وله فى هذا المال نصيب ، فالرجل وبلاؤه ، والرجل
وقدمه ، والرجل وحاجته . . . والله لئن بقيت لهم لثأتين الراعى بجبل صنعاء
حظه من المال وهو فى مكانه يرمى ..) .

والحق يا حضرات النواب إننى لم أقرأ فيما قرأت من كتب الاجتماع والاقتصاد

الحديثة تعريفاً أو تحليلاً للعدل الاجتماعى أو الاقتصادى أجمع وأروع من هذه الكلمات الخالدات التى جاءت على لسان عمر رضى الله عنه ، فكانت دستوراً للاقتصاد فى كل أمة وفى كل عصر .

انظروا إلى القاعدة التى وضعها لتوزيع مال الدولة توزيعاً عادلاً بين الناس بحيث يكون لكل انسان فيه نصيب - مع مراعاة الرجل وبلائه (أى عمله) والرجل وقدمه (أى أقدميته وخبرته) والرجل وحاجته ...

إذن ، عناصر الاستحقاق النسبى ، أو العدل الاقتصادى ، التى يجب تطبيقها على الموظفين والأهلين على السواء هى هى اليوم والأمس وإلى الأبد - العمل ، والخبرة ، والحاجة - لم يتغير منها شيء منذ أن أعلنها الخليفة العظيم دستوراً لحكمه ، ومن بعده للعالمين ، فمات عن الدولة وهو صفر اليدين من مالها ومن كل مال ، وكأنه يعود فيقول (والله ما أحد أحق بمال الدولة من أحد ، وما أنا أحق به من أحد ...) .

فهل نحن اتبعنا ولو إلى حدٍّ محدود ذلك النهج الاقتصادى القويم ، وهل راعينا فيما أقرنا من مشروعات الحالة الاقتصادية الراهنة فى البلاد ؟
نظرة عامة إلى الحالة الاقتصادية :

حضرات النواب المحترمين :

أرى من حاكم وحق رأى العام علينا أن نلقى نظرة ، وإن تكن عابرة ، على حالتنا الاقتصادية الراهنة قبل أن نعرض لما نخذلنا من وسائل لعلاجها ، فإذا ما تبينت الحالة الاقتصادية على حقيقتها ، وتعرفنا حاجات البلاد بالقياس إلى ثروتها ، أمكننا أن نبين إلى أى حدٍّ قامت الحكومة بمهمتها الاقتصادية فيما أقرته فى الميزانية ، أو فيما أدخل عليها بعد تقديمها من مشروعات هامة استكمالاً للتوازن الاقتصادى فيها - فضلاً عن التوازن الرسمى .

ولا أراى فى حاجة إلى كبير عناء فى تحليل الحالة الاقتصادية الراهنة ، فمن الواضح أن بعضها موقوت لأنه من أثر الحرب ، وبعضها مستقر - أو فلتتفاؤل ونصفه بأنه مستمر غير مستقر - إذ هو مستمر من قبل الحرب وسيظل مستمراً حتى يوقفنا الله إلى وضع حد له ، أو فى القليل إلى الحد منه .

أما عن الحالة الموقوتة - أو المترتبة على الحرب - فلعل أبلغ دليل على اشتراك مصر اشتراكاً فعلياً في الحرب قبل أن تعلنها بزمان طويل أنها تحملت من الحرب ويلائها ، لا فيما خسرت من رجال وأموال فحسب ، بل فيما انتاب بنيناها الاقتصادية من ترزع خطر ، وحسبنا مجرد نظرة إلى ميزانيتها منذ بدء الحرب حتى الآن للاقتناع بأنها بمثابة ميزانينات حرب وضعت لمواجهة تطورات الحرب فعلاً ، مهما يكن وضعنا من الحرب شكلاً .

والواقع أن مشروع الميزانية المقدم إلى حضراتكم قد جمع بين برديه كل مميزات هذه الحالة الاستثنائية ، فهناك تضخم غير عادي في النقد ، وفي غلاء المعيشة ، وفي ارتفاع الأجور ، وفي أرقام الميزانية في الدخل والخرج ، يقابله انكماش غير عادي في الاستيراد والتصدير ، وفي المواد الأولية والسلع التجارية ، وفي التجارة الحرة في الداخل ، وفي الأعمال الجديدة - إلى آخر ما تعرفون وتلمسون . وسنتناول هذه الحالة المترتبة على الحرب بالبحث التفصيلي في الباب الثاني من هذا البيان .

أم الحالة الاقتصادية المستمرة التي لم يكن للحرب أثر في تكوينها - مهما يكن أثره في توليها - فهي التي تعيننا هنا لكي نتبين مدى الحاجة إلى التوازن الاقتصادي في بلد اختل فيه هذا التوازن إلى أبعد الحدود .

مستوى الحرمان :

حضرات النواب المحترمين :

اعتادت الحكومات والبرلمانات المتوالية أن تندب حال الفلاح في مصر ، وأن ترسم صورة حالكة السواد لفقره الأسود ، وكان التشرف بالوقوف بينكم أحد الصالحين الناجحين ، حتى إنى لما رأيت الهوة السحيقة التي تفصل بينه وبين الطبقات الغنية في مصر لم يسعى إلا أن أنعى على المصرى استعمار لآخيه المصرى ، ولكنى توقعت وتوقع معى الكثيرون أنه قد يفيد من حالة الرواج المترتبة على الحرب فتضييق بعض الشيء تلك الهوة الفاصلة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الأخرى . . . ولكن هذا الأمل لم يتحقق مع الأسف في مصر وإن كان قد تحقق في البلاد المحاربة نفسها ، ففي إنجلترا مثلاً حدد إيراد الأغنياء على ألا يزيد على

آلاف قليلة من الجنهيات فى العام بينما لم يحدّ نشاط الفقراء ، فزاد ذلك فى التقريب بين الطبقات المختلفة التى كانت متقاربة نسبياً من قبل . أما فى مصر فقد أطلق العنان من غير ما قيد لأغنياء الحرب ومستغليها فتضخمت ثروتهم ، إلى جانب تضخم المال المتداول ، مما أدّى إلى تفاقم غلاء المعيشة حتى بلغ الرقم القياسى لهذا الغلاء فى مصر ٢٩٤ فى حين أنه لم يبلغ فى انجلترا إلا ١٣١ وبلغ الرقم القياسى لأسعار الجملة ٣٣٣ بينما هو لم يزد على ١٧٠ فى بلاد الانجليز . . .

وكان من جراء ذلك ، أن أصبح الفلاح أقرب إلى المعدم منه إلى الفقير ، وان اتسعت فوق اتساع الهوة السحيقة بينه وبين الأغنياء .

قد يقال إن هذه نكبة طارئة عابرة وإن الحالة الدائمة قد لا تبلغ مدى النكبة . . . ولكن الواقع مع الأسف لا يسايرنا حتى إلى هذا الحد من التفاؤل المتواضع . بل ، على العكس ، فاق بعد أن أطلعت على الإحصائيات المقارنة وجدت أن الحالة أشأم من كل تشاؤم منا ، وأن مستوى المعيشة بين فلاحينا ليس هو فى الواقع وحقيقة الأمر إلا مستوى الحرمان .

* * *

رب الأسرة



لن تكون الصورة التي نقدمها لمكرم باشا في هذه الخطبة كاملة ولا صادقة ، إذا لم تشمل نفحة من نفحات «مكرم رب الأسرة» .
ولميا إلى نفحة صادقة يتحدث فيها عن صاحبة المعصمة السيدة المجاهدة النبيلة قريته ، شريكة حياته وكفاحه ، وقسيمته في النصر ، وفي الأسر
وقد نشرت هذه الكلمة في مجلة «الاثنين» على أثر الإفراج عن مكرم عبيد في أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

عائدة في المعتقل

عائدة زوجتي في الاعتقال ! .. لعل من يقرأ هذا الاستهلال ، يسند ما ينقصه من براعة إلى عقلية التبلد التي قد تنجم عن الاعتقال ! أو ليس من تحصيل الحاصل أن أصف زوجتي بأنها زوجتي ؟ — هذا تساؤل حق ، لو أن البلاغة انحصرت في منطق اللفظ ، ولكنها على النقيض من ذلك أبلغ منطقاً في معناها منها في مبناها ، ولو أن منطق اللفظ قد يكون في بعض الأحوال بليغاً في ذاته ... بل

إنى أذهب إلى حد القول بأن منطق اللفظ ، كمنطق اللحظ ، قد تكفى فى سحر بلاغته مجرد كلمة أو إشارة ، كما تكفى لسحر اللحظ مجرد نظرة ...

وكلمة زوجتى بليغة فى التعبير عن كل المعانى التى أقصد إليها ، ولو أنها مجردة من كل النعوت البليغة ... ولست أراى ، لإبراز هذه المعانى ، فى حاجة إلى الرجوع إلى الدين لتبيان حكمة الخلاف فى خلق الناس أزواجاً ، أو أنه — تعالت مقاصده — رأى حسناً أن « يكون للإنسان معين نظيره » — ما بى من حاجة إلى إنطاق الدين ، وقد أنطق الله الدنيا بما لا سبيل إلى إنكاره حتى من الملحدين ! .

والزوجة فى الدنيا — بوصفها امرأة — هى نصف الدنيا ، على اعتبار أن المجتمع البشرى مكون منها ومن الرجل . ولكنها باعتبارها زوجة هى كل الدنيا للرجل . وذلك لأن للفرد دنيا غير دنيا المجتمع — وما دنياه إلا زوجته التى تتمثل فيها عائلته كزوج ، فضلاً عن أقربائه المقربين .

ومن الخطأ أن يظن أن العائلة هى مجرد شخص أو أشخاص يعولهم الرجل ، أو أنها مجرد وحدة طبيعية تتألف من الرجل وزوجته وأولادهما « إن كان لهما أولاد » ... كلا ، بل العائلة هى أولاً وقبل كل شئ وحدة روحية تسكن إليها النفس ، فوق أنها وحدة طبيعية يسكن إليها الحس .

وعائلة زوجتى هى كل عائلتى التى يأويها بيتى ، وهى من هذه الناحية كل دنياى الصغيرة .

ولكنى أعترف بأنى لم أحس هذا الإحساس وكل ما ينطوى عليه من معان وأحاسيس إلا بعد اعتقالى ... فقد شغلتنى قبل الاعتقال دنيا المجتمع عن دنياى الخاصة ، أو قل إنى اندججت روحاً وجسماً ، شكلاً وفعلاً ، المأ وأملاً ، فى مجتمعتنا المصرى حتى أصبحت دنياه كل دنياى ...

والآن ، وقد أبعدنى الاعتقال عن دنيا المجتمع « فى الوقت الحاضر على الأقل » — فلم تبق لى إلا دنياى الخاصة ، أعيش فيها منقطعاً لها قائماً بها .

ولما كانت إجراءات الاعتقال فى مصر — كما فى غيرها — تحجز بقاء الزوجة مع زوجها فى معتقله ، فقد سمح لزوجتى « شأنها فى ذلك شأن غيرها من زوجات بعض المعتقلين المصريين » بأن تزورنى فى المعتقل على أن تبقى مدة أقبلها ثلاثة

أسابيع دون تحديد أقصاها - أى أن الأمر متروك للزوجة إذا شاءت أن تبقى في المعتقل مع زوجها فلا يمكنها أن تبقى أسبوعاً أو اثنين ، بل مدة لا تقل عن ثلاثة أسابيع ولها أن تبقى بعد ذلك إلى أجل غير مسمى ولقد أبت زوجتى أن تكتفى بالمدة الأولى المحددة بل أصرت على أن تبقى معى في المعتقل - فنصيح معتقلة بإرادتها - إلى أجل غير محدد لا ينتهى إلا بانتهى اعتقالى . . ولما كان التصريح لا يحدد أقصى المدة ، فقد كان بقاؤها معى داخلاً في نطاق التصريح ، ولو أنه يعد ونطاق الطوق البشرى . . .

وهكذا شاطرتنى عائدة - زوجتى المحبوبة - اعتقالى في السرو منذ ١٨ مايو سنة ١٩٤٤ « أى بعد أسبوع تقريباً من تاريخ اعتقالى » ، ظلت في السرو حتى ٢٢ يونيو وانتقلت معى في ذلك التاريخ إلى معتقل المستشفى الإيطالى ، رافضة أن تركنى رغم إلحاحى عليها بأن ترحم نفسها . . . وإنى أكتب هذا بعد انقضاء بضعة شهور على اعتقالنا في المستشفى - وهى لاتزال إلى جانبى تقاسمنى الاعتقال - وما أدراك ما الاعتقال بأمر مصطفى النحاس زعيم الحرية في مصر !

تلك هى الوقائع موجزة ، فما هو المغزى الذى يستخلص منها ؟ . . لعل المغزى الأول والأسمى ، هو أن الاعتقال الذى جردنى إلى أجل من دنيا المجتمع قد أعاد إلى دنياى الخاصة وجبانى بها أضعافاً مضاعفة ، فكشف عن نواح من نفس زوجتى لم أكن قد استجليتها طوال العشرين سنة من زواجنا ، حتى لكأنى قد تزوجتها من جديد ، بعد أمد من الزواج مديد ! . . .

ولو أن هناك من يفسر الأحلام - أو لو أن الأحلام قابلة للتفسير ! - لكان الحلم العجيب الذى حلمته ليلة اعتقالى بمثابة نبوة تمزق حجب الغيب عما سيكون . .

ففى الليلة السابقة على اعتقالى حلمت فيها بحلم النائم أن زواجاً يعقد في كنيسة ، وأن « العريس » هو أنا ، والعروس هى زوجتى عائدة ! . . . فصحت في وجه القسيس ماذا أنت فاعل . . فإن هذه السيدة زوجتى منذ نيف وعشرين سنة فلا معنى لتزوجنا الآن . . . ولكن القس لم يعبأ بهذا الاحتجاج وأصر على عقد زواجنا من جديد !! ثم استيقظت وأنا تحت تأثير هذا الحلم العجيب الذى ظلت

وقائمه ومناظره ماثلة أمام عيني ، حاضرة في ذهني حتى أني رويتها ، كما رايتها ، لزوجتي وبعض الأصدقاء ...

وما أسرع ما فسر الحلم ، ثم تحقق ، وما أروع ما قضى به القدر ثم ترفق ... فقد قضى باعتقالي ثم أزوجني من زوجتي زواجاً جديداً في الاعتقال ، فأصبحت هي معتقلة كما أنا معتقل ، وازدوجنا في الاعتقال وتزوجنا ، كما ازدوجنا في الحرية وتزوجنا ...

إيه أيها القس الفطن اللبيب ! .. لقد كنت رسولاً للقدر الرحيم في ذلك الحلم العجيب .. فأصررت ثم أصررت على تزويجنا رغم زواجنا ، علماً منك أن وحدتنا هي على الدوام في ازدواجنا ! ..

ولقد كان زواجاً جديداً فعلاً ، وزواجاً خليقاً بالمعنى الأسمى من الازدواج ، إذ ازدوجنا - أو امترجنا - في الفرح .. وفي الضراء دون السراء ! .

والواقع أن الزوجة إذا ما شاركت زوجها في السعادة فقط كان لها في شركة الزواج النصيب الرابع ، وكان للزوج عبئها الفادح ، وكذلك إذا ما هي أحبت زوجها ، لأنه هيأ لها نصيبها من السعادة والهناء ، فهي إنما تحب نفسها إذ تحبه ، في حين أنها إذا ما قاسمته الآلام والأوجاع راضية بما قسم لها كان حبها لزوجها أكثر من حبها لنفسها ، وكان الزوجان روحاً واحداً لا جسداً واحداً فحسب .

ذلكم هو المثل الأعلى للحب ، والمغزى الأسمى للزواج .

وإنه ليسرني ويؤلني معاً أن أعترف بأنني لم أكن أعرف زوجتي حق المعرفة ، ولم أكن أحبها كزوجة - لا كامرأة - ذلك الحب الروحي العميق الذي شعرت به نحوها في الاعتقال ، أو بالأحرى في زواجنا الجديد ، زواج الحلم والخيال !

ولقد قيل - لأن القائلين رجال - إن الشدة محك الرجال .. ولست أدري لأي سبب وبأي حق أستبعد من النساء نصيبهن في الشدائد والآلام ، مع أنهن أقرب إليهما ، وأقدر عليهما ، من الرجال ... فلقد رزقهن الله من الرحمة ما يجعلهن حانيات على الرجال - كما وهب الرجال من القوة ما يجعلهم قوامين على النساء - أو قل إن للمرأة قوة العطف وللرجل قوة العنف ، ومن ثم اختصت المرأة بقوة الاحتمال واختص الرجل بقوة النضال ..

ولقد أبرز ألم الاعتقال ما انطوت عليه نفس زوجتى من رحمة تكاد ملائكية ،
ومن قدرة على تحمل الآلام تكاد تكون مثالية – وفوق ذلك – وأجل من ذلك فهى
فى كل بساطة ، وفى غير تواضع ولا ترفع ، ترى أن وجودها معى فى الاعتقال أمر
طبيعى ، وأن غير الطبيعى هو ألا تكون حيث أكون ! ..

وتعلل ذلك فى براءة بأنه ليس لها ولد ولا بنت ، وليس لها فى الدنيا غيرى
لتعنى به ، فلا معنى إذن للثناء عليها ، لأنها « عملت بما عليها » ! .
وليس مؤدى ذلك أنها لم تكن تتألم . كلا ، بل كان ألمها مزدوجاً . لى ولها . .
فكلما رأيتنى مريضاً أو متعباً ، رأيت الألم فى عينيها ، وإن حاولت إخفاءه وكلما
اشتدت وطأة الاعتقال عليها – ولطالما اشتدت ! رأيت الدمع حبساً فى عينيها ،
وكلما اشتاقت إلى الأهل والأصدقاء ورأت نفسها حبيسة وهم أحرار طلقاء ، أو
كلما تخيلت والدتها مريضة وهى ممنوعة من رؤيتها أو مكالمتها بالتليفون انزوت
خلسة إلى أحد جوانب المعتقل لكيلا أرى ما يخلجها من البكاء .

ولكم رجوتها أن تستريح من هذا العناء فتغادر المعتقل ولو إلى حين ، ولكنها
كانت ترفض رفضاً باتاً مؤكدة أنها لن تنام الليل بعيدة عنى . . وعلم الله أنى كنت
أرجو منها مالاً أرجوه . . فلو أنها تركتني بعد المرض الذى انتابنى ، لانتابنى منه
فوق ما انتابنى ، ولكنى كنت من ناحية أخرى ، أتعذب لأجلها كما كانت تتعذب
لأجلى ، لأن كلامنا كان معتقلاً فى شخصه وشخص زوجه معاً ، ولم يكن النحاس
ومن حوله يريدون من اعتقالى إلا اغتيالى . . ولذلك كنت أوتر أن أوفر عليها هذا
العذاب الذى تطوعت فاستهدفت له ، بينما أنا عتيق الاعتقال وذو سوابق فيه ، فلا
يهمنى – بل يشرفنى أن أعتقل ، ولكن يهمنى ويضئنى أن تعتقل هى : فتحمل
صليها وصلبى !!

ولكن عبثاً كنت أحاول ، أو أجادل فلا هى كانت تقبل ، ولا قلبى ، رغم
عقل كان يطاوعنى أن تقبل . . فلم يكن بد من أن يتحمل كل منا الألم دون أن
يتأفف – وهل يتأفف من ارتضى التضحية لنفسه وتعفف ؟

كلا ، فما كان لها ولا لى أن نفرط فيها حيانا الله من نعمة زواجنا الجديد . .
هذا الزواج ، أين منه زواجنا القديم الذى كان زواج الصبا بالصبا ، والهوى
بالحوى ، فى حين أن الجديد هو زواج الروح بالروح وزواج القلب بالقلب .

نعم هو زواج جديد ، ومجيد ، قضينا منه فى المعتقل شهور العسل ! . ومن
أدرانا هل هى شهور أم أعوام؟ ! فلتكن ما تكون ولتكن نهايتها نهايتى ، فستكون
زوجتى إلى جوارى أرى فيها قبل أن أغمض عيني غمضة الأبد ذلك الوطن الذى
أحببته ، وعشت ومث له .

ولكنى أحس فى أعماق نفسى أن الله سيحفظنى ويحفظ على صحتى ، إكراماً
لزوجتى تلقاء ما عانت ، وما ضحت ، أو فى القليل جبراً لقلبها وجزاء لحبها .

ولو أن أحداً رأى زوجتى وهى تمرضنى لا تنام الليل إذا لم أنم وتزعم أنها
مستريحة وهى متعبة وتعانى فوق ذلك ما تعانى من حبس حرقتها ، وانحراف
صحتها ، لقال عنها ما قاله الطبيب الايطالى الذى ، يعالجنى (الدكتور جروس
رئيس القسم الباطنى بالمستشفى) « أنها ملاك » وقال معى إنها ملاك لا يرى أنه
ملاك !! .

ولكن ليس هذا مجال تفصيل لتضحيتها وبطولتها ، وحسبى أن أقول إنها
شجاعة ووداعة معاً ، وأن هذه هى البطولة التى تتميز بها الأنوثة ، وتنكرها عليها
الرجولة .

اللهم احفظ زوجتى لى ، واحفظنى لوطنى ولها ، عسى أن أستكمل الوفاء
لأمتى ورسالة الحب لزوجتى .

إن زوجتى هى مثال الوفاء ، الذى لا يرتجى شيئاً ، ولا يدعى شيئاً ، ولا يبالى
شيئاً ، وحسبى أن أنظر إلى عينيها حين تضحك لتبدى لى سعادتها ، أو حين
تضحك لتخفى عني لوعتها - حسبى أن أنظر إليها ، لكى أؤمن فوق إيمان بأن من
يعمل للدنيا ، كمن يعمل للأخرة ، يجب أن يكون شعاره أن لا رجاء بلا وفاء ،
وأن الانسانية قوامها المحبة وأن الله محبة ...

زيتون

« زيتون ، كلب صغير ، لطيف ، كان يجمع إلى الصفة الشائعة في بنى جنسه ، وهى الأمانة ، ميزة أخرى هى قضاؤه مدة الاعتقال فى السرو ، وفى المستشفى الإيطالى ، مع سيده مكرم باشا . ثم حدث بعد الإفراج عن معاليه ببضعة أشهر أن غاب زيتون ، ويظهر أن بدأ امتدت إليه فاخطفته ، فحزن لذلك مكرم باشا ، وخط بقلمه هذه الكلمات التالية فى توديع زيتون . . . وهذه هى :-

أى ولدى ولا ولد . . . أى وليد الروح دون الجسد !
لقد فقدتكم حياً ، فمت عنى ولم تمت عن أحد !
أى صديقى ! إنها لقسوة كبيرة أن يعزبنى فيك الأمل ، فلا أنا واجدك ، ولا أنا واجد عليك !

ولكنها الدنيا السالبة ، الناهية ، قد شئت أن يخطفك منى الخاطفون قبل أن يخطفك المنون . . .

أى زيتون ! هذه دنيانا نحن البشر الأدميين - غادرة حتى ولو قدرت ، ما كره حتى ولو صبرت !!

فلا يهولنك أن تغدر بك الدنيا ، فهى أضيق صدرأ من أن تتسع لقلب كقلبك وأشد كفراً من أن تؤمن بحب كحبك !

أى زيتون ، لقد زاملتنى فى الاعتقال ، فكنت حرأ فيه ، تمرح وتلعب ، فما أن تحررت معى من الاعتقال ، حتى اعتقلتك معى الدنيا فراحت بك - وبى - تلعب !



الجامعة العربية (*)



كنت ولا أزال أحد المؤمنين بهذه الوحدة العربية على اعتبار أنها سبيل من أقوم السبل إلى الوحدة الوطنية . . . ولقد يرى القارئ في هذا تناقضاً . . . أما أنا فعلى العكس أرى في الوجدتين تقارضاً ولا تعارضاً . فمن هو المصرى الذى يتحمس مثلاً للوحدة بينه وبين أخيه السورى ثم لا يتحمس للوحدة بينه وبين أخيه المصرى ؟ ومن هو الوطنى الذى يحب وطنه الأكبر دون الأصغر ؟ ! إذن فلتكن العربية سبيلنا إلى الوطنية كما يجب أن تكون الوطنية سبيلنا إلى العربية . . . وعلى هذا الوضع وبهذا المعنى عملت ولازلت أعمل في حدود جهدى المحدود على توثيق الجامعة العربية بميثاق ينطوى على وفاق أكثر منه على اتفاق . . . وكان من رأى أن نترك العمل للطبيعة أكثر منه للصناعة ، عسى أن نتبين هل ستنجح التجربة كما نأمل أم سيصطدم الأمل بالفشل ؟

أيها الباحثون والمنقبون عن صلة الدم ، اطمئنوا فقد جمعنا دم أذكى من دم الأجداد وهو دم الجهاد والاستشهاد .

انظر الأهرام : ١١ / ١٠ / ١٩٤٤ حديث مكرم باشا عن الوحدة العربية لزيادة من التفاصيل أيضاً أعداد الكتلة التى صدرت في ١٦ / ١٢ / ١٩٤٤ واهتمامها الكبير بتحركات عبد الرحمن عزام ومقابلاته لرؤساء الوفود العربية .

رثاء مجاهد شهيد



وهى خطبة التأين المؤثرة التى رثى فيها مكرم زميله
وصديقه القديم الدكتور أحمد ماهر باشا فى دار الأوبرا
الملكية فى ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ .

سيداتى ، سادق :

ليس للأحياء فى الموت حيلة إلا أن يؤمنوا موتاهم . . . فيصوغوا فى عبارات ما
تجود به عيونهم من عبارات . . جاعلين من الرثاء مجرد امتداد للبكاء . . ولعلمهم فى
حيرتهم ، وفى حسراتهم ، يرون فى الرثاء بعد البكاء محاولة أخيرة — وإن تكن
يائسة — لاستبقاء الفقيد العزيز حياً بينهم ، بعد إذ انتزعه الموت منهم .

ولقد كان هذا شأننا نحن الذين بكينا أحمد ماهر فقيداً ، ورثناه فاستبقيناها
بيننا مجاهداً وشهيداً . . فلو أن ميتاً من أبناء هذا الجيل كانت مصر فى حاجة إلى
رثائه — لأنها فى هذا الوقت بالذات أحوج ما تكون إلى استبقائه — لكان هذا الميت
هو أحمد ماهر .

ولكنى أعترف بأننى إذ أؤين أحمد ماهر أرائى متردداً بعض التردد فى مديحه ،
ولو أنى لا أتردد لحظة فى استحياء روحه . . . ومرجع هذا التردد هو الفقيد العزيز
نفسه فقد كان فى حياته يكره أشد ما يكره أن يواجه بالثناء ، ولا أخاله فى مماته إلا

متأبياً لنفسه الرثاء ... بل لعل أصدق ما يقال في تأبين أحمد ماهر أنه يكره التأبين ...

ولكننا نستميحه العذر إذا ما أصررنا على تأبينه ، لا لنفسه بل لأنفسنا ، ولا لحاجته بل لحاجتنا ... وإذا كان في ذكر محاسن موتانا فضل فالفضل للميت لا لنا - إذ أى فضل لنا في أن نعترف بالفضل لغيرنا بعد أن مات هذا الغير عنا ، فرأينا أنفسنا - وياويلتنا من أنفسنا - في مأمن حتى من خطر المفاضلة بينه وبيننا ...

لا يا سادق - إنما الفضل أول الفضل - وإنما الفضل آخر الفضل - لصاحب الفضل حياً وميتاً - لأحمد ماهر الذى بلغ من فضله أنه تفضل حتى على الموت ، فأقرضه حياته قرضاً حسناً ، بدلاً من أن يتقاضاها منه الموت ثمناً ... وهكذا عاش أحمد ماهر ومات ولكنه لم يميت لأنه استحق الموت بل لأن الموت استحققه ، فلم يكن الموت حقاً أو ديناً عليه ، بل كان ديناً له على الأحياء ، وكان حقه ...

أيها السادة

إنى إنما أظلم أحمد ماهر وأظلم تاريخ الحركة الوطنية إذا ما حاولت في هذا المجال الضيق تحليل شخصيته كإنسان ، أو كوطني ، أو كسياسي ولكن ليس معنى ذلك أن شخصية أحمد ماهر كانت في يوم من الأيام لغزاً بشرياً عسير الحل على عارفيه ، بل على العكس فقد كانت .. شخصيته وحدة خلقية ، متعادلة التكوين ، متماثلة التلوين ، لا تعدد ولا تتعدد ، ولا تتردد ...

ولعل مفتاح السر إلى شخصيته أنه كان واقعياً (أو عملياً) إلى أبعد الحدود ، وعاطفياً (أو خيالياً) إلى حد محدود ... وكان المميز الأول له بين زعماء الحركة الوطنية أنه أقام من عقله ميزاناً بين سامى الخيال وواقع الحال ، فكان رجل الحق والحقائق في وقت معاً . ولقد كان رحمه الله من أقرب الناس إلى قلبي وفكري في نضالنا الطويل المشترك في الوفد ، وإنى لأشهد له شهادة صدق إنه وإن كان لم يكن للوفد عنواناً فقد كان للوفد ميزاناً .. فمن مرة طوال حياته السياسية استبد به الحق المطلق وحده فجمع به إلى عالم من صنعه أو من صنع الخيال ، أو استبدت به الحقائق القاسية وحدها فنزلت به إلى الاستسلام للذل ، تسليماً بواقع الحال ..

كلا ، ما كان لأحمد ماهر — هذا الميزان البشرى الرائع — أن يفقد في أية أزمة من الأزمات توازنه الداخلى ، أو وزنه الخارجى للأمور بل على الضد من ذلك فقد كانت الأزمات نفسها حافزاً مدهشاً لمقدرته الغريزية فى التغلب عليها . . . ولما كانت الأزمات السياسية لم تنقطع فى مصر منذ أن وجدت لمصر قضية فقد كان دور أحمد ماهر فى خدمة قضية بلاده دوراً رئيساً ، وأن يكن فى كثير من الأحوال خفياً . .

ويحضرنى فى هذه المناسبة أننى وزميلي أحمد ماهر ذهبنا إلى لندن . بعد انقطاع المفاوضات مع المستر هندرسون لتحاول وصل ما انقطع وكان من حسن الطالع أن التقينا بجلالة ملك العراق العظيم المغفور له الملك فيصل ، فأعرب عن رغبته السامية فى تأييد وجهة النظر المصرية لدى الحكومة البريطانية ، وكان عطفه على القضية المصرية تمهيداً أنبل التمهيد لقضية الوحدة العربية ، ولما اجتمعنا بجلالته أوضحت له أدوار المفاوضات وما تخللها من صعوبات ، ودافعت عن موقف المفاوضات المصرى دفاعاً حاراً ، وترك لى زميلى أحمد ماهر جرياً على سنته النبيلة مهمة الكلام راضياً لنفسه الدور المتواضع — وهو دور الصامت المؤمن على كلام غيره فالتفت إليه جلالة الملك فيصل وسأله سؤالاً عارضاً فتكلم أحمد ماهر ، وتكلم طويلاً . . . ولما هممنا بالخروج همس الملك فيصل فى أذن قائلاً « لولم يتكلم أحمد ماهر لحسبته رجلاً عادياً . . . ولقد بدا لى من حسن تقديره وطريقة تفكيره ما يجعلنى أنصحكم باتباع نصحه فى جميع مفاوضاتكم ، ومداولاتكم ، فهو رجل نزيه الرأى متزن التقدير » .

وما كان هذا التقدير الكريم ليدهشنى ، فقد كانت الصفة البارزة فى أحمد ماهر نزاهة تقديره ، ونزاهة شعوره — ولم تكن نزاهة يده إلا مظهرأ خارجياً من مظاهر نزاهة قصده .

ولقد كان لهذا الاتزان الطبيعى فى خلق أحمد ماهر ، بين تفكيره وشعوره ، أثره الحاسم فى إقامة التوازن العادل فى ناحيتين جوهريتين من نواحي نشاطه السياسى : —

(فاولا) إنه كان يرعى التوازن الدقيق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون . .
ومن ثم كان أحمد ماهر من أكثر الناس اعتدالاً في تفكيره السياسى أو العلمى ، ولو
أنه بفضل ناحيته العاطفية كان من أكثر الناس حماسة في تفكيره الوطنى .
(وثانياً) كان الفقيد من المصريين القلائل الذين يقيمون التوازن العادل بين
تفكيره وتفكير غيره . . فكان يرى الحقائق من ناحيتينها ، ويقدر الاتجاهات من
وجهتيها .

ولقد كانت لهذه الموهبة الفذة في تقدير الرايين المختلفين أثرها في تطورات
حياته السياسية ، دون أن تجلب عليه ضررها ، بل ولا خطرها .

فقد كانت مقدرته على تفهم رأى غيره من الأحزاب سبباً من أكبر أسباب
اثتلافه مع الأحزاب المختلفة . . ولكنه وإن لم يكن متعصباً لرأيه ، فقد كان مؤمناً
به .

ولأنه كان مؤمناً ، كان بعيداً عن التذبذب ، ولأنه لم يكن متعصباً كان بعيداً
عن التحزب .

قلت إن أحمد ماهر كان بين السياسيين المصريين واقعياً أكثر منه خيالياً ، وفي
ذلك ما يعلل أنه كان في معاملته لأصدقائه ولخصومه طبيعياً ، لا يصانع ولا
يتصنع ، ولا يترفع ولا يتواضع — ومن عجب أنك حين تلقاه لأول وهلة لا تبدو
لك سيماء زعامته ، ولا حتى مظاهر وطنيته — فهو يكره الظهور والتظاهر ، وإذا
تحمس — وقلما يتحمس ففى غير فورة ، وإذا ثار — وقلما يثور — ففى غير ثورة —
كل ما يعنيه إذا خطب أن يهز المشاعر ، دون أن يبالى إذا اهتزت أو لم تهتز له
المنابر .

وإذا تحدث حديثاً عادياً فحديث المحقق ، لا المنمق ، وكل ما يدل على النار
التي تتأجج في صدره — إذا كان الموضوع من الموضوعات التي تثير كوامن صدره —
هو احمرار مفاجئ يبدو على جبينه وأساريره فيكشف عن سره ، أو ابتسامة خلافة
تلوح بين أونة وأخرى على شفته ، فينعكس بريقها على عينيه .

ومع أن الناحية الواقعية كانت هى الغالبة في أحمد ماهر بالقياس إلى الناحية
العاطفية أو الخيالية ، فقد كان من حظ مصر أن أحمد ماهر لم يكن واقعياً فحسب ،

أو عملياً فحسب ، بل كان الخيال الوطنى الرائع يساوره ، وكثيراً ما يحاوره ، ف يرتفع برأسه إلى العلا مع إبقاء قدميه ثابتتين على الأرض ، وبهذا وحده تجردت وطنية أحمد ماهر من الناحية الواقعية الجامدة ، وتجلت فى أروع صور الوطنية الروحية المجاهدة .

بقيت ناحية أخيرة من أحمد ماهر ، هى التى جلبت له وعليه ما جلبت من خير ومن شر - ولرب بعض الشر خير من بعض الخير - وأعنى بهذه الناحية جرأته الهائلة - أو جرأته القاتلة - وقد كانت وبالأسف قاتلة له - مثلها مثل كل فضيلة عزيزة فى مطلبها ، لا تسلم ولا تعظم إذا لم يرق على جوانبها ، دم صاحبها . . .

أحمد ماهر الشجاع الذى أماتته شجاعته ، هو هو بعينه أحمد ماهر الشجاع الذى أحييتنا شجاعته ، وهو هو أحمد ماهر الوطنى الصميم ، وأحمد ماهر الصديق الحميم ، وأحمد ماهر الخصم الكريم ، الذى فقدناه فى وقت يفتقد فيه الرجال ، فإذا لم يكتب لنا فى سبيل النضال عن وطننا ما كتب له من شرف القتل ، فليكتب لنا على الأقل مثله شرف القتال

أيها السادة :

لقد مات سعد ، ومات أحمد ماهر ، ولكن مصر الخالدة حية فى الموق من أبنائها ، كما هى حية فى المجاهدين من أحيائها .

* * *

الجلاء :

هل هى مسألة عسكرية أم سياسية ؟ (١)



عندما كان مكرم وزيرا للمالية النقراشى واستحث البريطانيين الجلاء من القاهرة والاسكندرية ، ذلك أثر عليه أثناء تقديمه الميزانية المصرية إلى البرلمان في يوليو سنة ١٩٤٥ بأن لم يتم ادراج أية اعتمادات في الموازنة لبناء الشكنات للقوات البريطانية في مدن القناة . وكان هذا القول تحديا للمعاهدة التى تشترط من أجل جلاء القوات البريطانية من المدن المصرية إلى منطقة القناة أن تقوم الحكومة المصرية أولاً بجعل منطقة القناة صالحة لإقامة تلك القوات .

كان مكرم عبيد يرى أن الاحتلال لا يصح أن يعتبر مسألة ضرورة عسكرية بالمعنى المقصود منها . . وذلك للأسباب الآتية : -

أولاً : من الناحية الدولية والسياسية : -

- ليس من المستساغ عقلاً ولا من المشاهد فعلاً أن تحتل قوة عسكرية أجنبية بلداً
- ما - مهما تكن صورة هذا الاحتلال - إلا في الأحوال الآتية : -
- أ - أن يكون البلد المحتل في حالة حرب من الدول الأجنبية .
- ب - أو أن يكون قد حاقت به الهزيمة أثر الحرب .
- ج - أو أن يكون خاضعاً لسيادة الأجنبى أو نفوذه .

وفيا عدا هذه الأحوال ، ليس ثمة أى مبرر عسكري يمنع جلاء الجيوش الأجنبية عن بلد معترف باستقلاله . « أما القول بأن استقلالنا مقيد بقيود تضمنها المعاهدة المصرية الانجليزية فإن مصر لم ترتض هذه القيود إلا لأجل محدود ، ولقد انتهى هذا الأجل بانتهاء مواعده المنصوص عليه في المعاهدة وبانتهاء الظروف التي أدت إليه ثم بتغيير الظروف التي استحدثت عليه » .

ثانياً : من ناحية ميثاق سان فرانسيسكو : -

لم يعد مفهوماً في ظل أحكام هذا الميثاق أن تشترك دولتان في توقيعه أو الانتفاع بضماناته ، ثم تظل احدهما محتلة احتلالاً عسكرياً بقوات أخرى .

ثالثاً : من الناحية الحربية ذاتها : -

ما هي الحكمة العسكرية التي تقتضي إذلال مصر ببقاء قوة أجنبية قوامها عشرة آلاف عسكري في منطقة قناة السويس ، أو أية بقعة من بقاعها ؟ وما قيمة تلك النقطة العسكرية ، من الناحية العسكرية . . إلا أن تظل رمزاً للعت والقهرة ؟

رابعاً : من ناحية المعاهدة المصرية الإنجليزية :

لقد نصت المعاهدة على وجوب الجلاء عن المدن المصرية إلى منطقة القناة في ظرف ثمان سنوات ، ولكن هذه الفترة مرت دون تنفيذ حكم المادة ، فسقط الحكم والحكمة معا . . ولم يبق لدى الطرفين سبيل إلا أن يعودا فوراً ومنذ الآن إلى المفاوضة في مسألة الجلاء التي هي من المعاهدة بمثابة الروح من الجسد ، وفي المسألة المصرية بأكملها التي أصبحت مطروحة على بساط البحث وهي المعاهدة أساساً .

* * *

فلسطين ١٩٤٥^(١)



من الخطأ أن يظن الناس أن الوحدة العربية هي مجرد وحدة جنسية أو سياسية إنما هي أولاً واخيراً وحدة نفسية توحدت فيها الأحاميس والنفوس في مثل أعلى هي الحرية ، والحرية لا تعنى مجرد التمرد من القيود الاستعمارية ، بل تعنى كذلك التحرر من القيود المحلية التى تجعلنا نعتز بذواتنا قبل أن نعتز بأخواننا . . إننا نكره كل تعصب جنسى أو دينى ، فلسنا خصوما لأخواننا اليهود بل نحن خصوم كل فكرة استعمارية وإن سميت بالصهيونية ، إذ كان من حق اليهود أن يستوطنوا فلسطين لأنهم سكنوها في ألفين أو ثلاثة آلاف من الأعوام ، فما أحرامهم إذا صح هذا القياس - أن يطلبوا في مصر وطناً قومياً فقد سكنوها على عهد يوسف الصديق قبل أن يستوطنوا فلسطين .

أصدرت الكتلة عدداً خاصاً بمناسبة ذكرى وعد بلفور بعنوان (قضية فلسطين) في ٢ نوفمبر ١٩٤٧ ، وكان مكرم عبيد (وهو وزير المالية في وزارة النقراشي) أول وزير مسئول يدلى بياناً رسمياً يحذر فيه وينذر فيه بصريح العبارة من أهداف الصناعة اليهودية والخطر الذى تبدد فيه المحاولات الصهيونية أسواق

• خطاب مكرم عبيد في حفلة تكريم لوفد فلسطين بنادى الكتلة الوفدية ١٩ ديسمبر ١٩٤٥ .

الشرق العربي لاعترافها بمنتجات الصناعة اليهودية مما يؤثر على كيان العرب الاقتصادي ليس في فلسطين وحدها بل في جميع البلاد العربية وفي مصر على وجه أخص . انظر : الكتلة ١٨ مايو ١٩٤٥ نقلاً عن جريدة (الدفاع) بفلسطين في مقالها الافتتاحي بعنوان منافسة شديدة .

وأيد مكرم عبيد الخطوة الخاصة بتكوين شركة عقارية هدفها النهائي إنقاذ الأراضي الفلسطينية من قبضة اليهود ، وفي مجال تنفيذ هذا المشروع الحيوى الهام قررت الجامعة العربية الوليدة تشكيل لجنة برئاسة مكرم عبيد لدراسة واتخاذ التدابير للوصول إلى أهداف تلك الشركة ، ومن ثم بدأ رئيس الكتلة في مشاوره باقى الأعضاء الذين توصلوا إلى اتفاق بخصوص فتح باب الاكتتاب بمبلغ مليون جنيه بهدف إنشاء بنك عقارى زراعى لتحقيق عدة أهداف أهمها : -

أ - مساعدة عرب فلسطين في إنقاذ أراضيهم .

ب - مواجهة خطر تزايد معدلات هجرة اليهود إلى فلسطين .

ج - تقديم الأموال لمساعدة عرب فلسطين للوقوف في وجه سياسة التهويد .

د - إذكاء روح التعاون العربى والمساعدة بتقديم كافة أنواع التبرعات والخبرة لمساعدة الفلاح الفلسطينى على التمسك بأرضه .

هـ - استصلاح الأراضي البور وزراعة الأرض الصالحة للزراعة .

و - وأخيراً إمداد الفلاح في فلسطين بالبذور وأدوات الزراعة والسلف^(١) .

وقد ذكر مكرم عبيد أن الشركة جعلت من أهدافها أيضاً شراء الأراضي عند الضرورة ثم بيعها بعد ذلك للفلاحين وأحياناً تقوم بتأجيرها لهم بأقساط ميسرة مع الاهتمام بنشر التعليم الزراعى .

أما بخصوص وسائل الكتلة التى اقترحتها للقضاء على اليهود فقد انحصرت فيما يلى : -

١ - انشاء مصانع للذخيرة والأسلحة .

٢ - بث روح الجندية بين كافة الطبقات .

* انظر الكتلة : ٢٩/٣/١٩٤٦

أيضاً اهتمت الكتلة بالتنديد بالاستعمار وكشف دوره الواضح في مساندة ودعم إسرائيل وقد عبر عن ذلك مكرم عبيد بقوله « لقد بدأ الاستعمار فينا بمحاولة التفريق وها هو ذا اليوم يتدرج من التفريق إلى التمزيق ثم عرج بعد ذلك على ذكر وسائل تلك القضية الهامة بقوله « فيا شعوب العرب الكرام هل تريدون العلاج حاسماً لهذا التمزيق ؟ إذن فليتعبر كل بلد منكم انه هو الوطن الفلسطيني الشقيق ولنقاسم فلسطين أحزانها جراحاً لا عويلاً ولا نواحاً » .

* * *

السياسية والقانون*



حضرات الزملاء :

أرى من واجبي أن أشكر لزميلنا المحترم الأستاذ النقيب هذه الدعوة الكريمة التي أتاحَت لنا نحن المحامين ورجال القانون إذ نستمتع إلى صوت السياسة في حرم القانون بيد أن إذا ما فرقت بين السياسة والقانون ، فانا هو تفريق بلا مفرق ، أسجل فيه الأمر الواقع دون أن أقره . . . إذ لو أن السياسة هو بعينه حرم القانون . . . بل انى لأسألكم هل السياسة في أسمى معانيها إلا شريعة للتعامل بين الدول - نصاً وتقليداً - شأنها في ذلك شأن كل قانون عادي اشترع للتعامل بين الأفراد واستمد أحكامه من النصوص والتقاليد في وقت معا .

ذلكم ولا ريب هو الحق النظري المطلق ، ولكنه مع الأسف ليس هو الحق العملى المحقق . . . فلقد أسوء تطبيق السياسة بين الدول حتى أصبحت أوضاعها أبعد ما تكون عن أوضاع القانون بل أصبحت ميزتها وكل قوتها ، في الاعتداء والتحايل على النصوص القانونية والتقاليد الوضعية وقد ترتب على ذلك أن السياسة لم تتورع في أى عصر من العصور عن أن تواجه الناس في غير ما حياء ، إما بالقوة

* النص الكامل للمحاضرة التي القاها يوم ١٣ ديسمبر ١٩٤٦ بنادى المحامين الوطنيين .

وعيداً ، وإما بها ناراً وحديداً ، حتى أصبحت القوة بين الأمم هي التي تتحكم ، فتحتكم ...

نعم إن القانون هو أيضاً تحميه القوة الفعلية آخر الأمر إذا ما انتهكت عدالته .. ولكن أين هذا من السياسة التي تحميها القوة بداية ونهاية لأعراض قد لا تمت إلى العدالة بسبب بل إنها تقاوم العدالة باسم العدالة معتمدة في نهاية الأمر على القوة ، حتى ولو بدت للناس في ثوب من السبك والحيلة ، وظناً منها أن ضحاياها قد يخذعون عن أنبيائها ، بلعابها .

السياسة والقوة

وإذا ما قيل إن السياسة كما ألفها الناس لا تعدو مجرد المهارة أو التفنن في الحيلة وإنها إذ تستجد الحيلة ، تستبعد القوة ..

فإن الجواب على ذلك هو أن الحيلة أنجح الحيلة في السياسة الدولية ليست إلا مظهراً من مظاهر القوة المادية المقنعة ... حتى لكأنها تشتق من الحول دون الحيلة ، فتحتمى ظهرها بالقوة إذا ما فشلت الوسيلة .

النص الكامل للمحاضرة التي القاها يوم ١٣ ديسمبر ١٩٤٦ بنادى المحامين الوطنيين .

تلكم هي السياسة حتى الآن - سياسة القوة المادية أولاً وآخرها .. وهي في وضعها هذا تشبه القانون في وضعه الأول ، في عصور الهيمنة الأولى ، حين كان قانون التعامل بين الأفراد هو قانون الفأس والبلطة ..

نعم إن الإنسانية ، تفضل الدين وما أدى إليه من تغليب الغرائز الإنسانية في الإنسان على غرائزه الوحشية قد خطت خطوات تدريجية في سبيل إثارة القانون على القوة بين الأفراد ، حتى أصبح القانون الذي يحمي الأفراد جزءاً لا يتجزأ من نظام الحكم في جميع الأمم المتقدمة ، وأصبح العدل فيها أساساً للملك .

نعم كان هذا شأن القانون بين الأفراد ولكن السياسة - أو نظام التعامل بين

الأمم لا تزال مع الأسف غير خاضعة لقانون إلا القانون الذى ترسمته فى عصورها الأولى وهى الذى أسميته مجوزاً بقانون البلطة . وما هو القانون فى شيء إلا إنه يبدأ من حيث ينتهى القانون . . أى أنه يبدأ بالقوة وينتهى إلى القوة . . أو قل إنه يبدأ بالسياسة وهى القوة المقتنة ، وتنتهى إلى الحرب وهو القوة المروعة .

انظروا إلى الحرب الأخيرة . . . فقد قيل إنها حرب شهت لتغليب الإنسانية على الوحشية والديمقراطية على الدكتاتورية . . . ولكن ما هى هذه الإنسانية التى لا تسود إلا أن تقتل بنى الإنسان من الرجال والنساء والأطفال وما هى هذه الديمقراطية التى لا تنصّر إلا حين نتحرر؟؟

لا ، لا ، دعونا من الضحك على عقولنا ، حتى لا ننخدع نحن البشر عن ميولنا ، ولنتعرف بأن القانون السائد بين الأمم هو القوة الوحشية بل هو وربك وحشية أفظع التى تسندها إلى الوحوش . . .

فالوحشية فى الوحوش تفرس إذا ما جاعت ، بينما الإنسانية فى الإنسان تفرس إذا ما طمعت هذه إذن هى السياسة ، وهذا (قانونها) . . . ولست أنكر أن الأمم قد حاولت فى العصور الأخيرة أن تشرع للتعامل بينها قانوناً دولياً على نمط القانون بين الأفراد ، ولكن كل هذه المحاولات القانونية لتنسيق الأنظمة الدولية قد انتهت إلى فشل ذريع فى الحرب الأخيرة كما رأينا إذ لم يعبا أحد بقانون أو عرف ، أو موضع دولى ، وانتهى الأمر إلى قتال زفى وحشيته كل قتال . . .

ولكن من حسن الطالع أن الإنسان إذ يرتكب الفعل ، لا يليث أن يحسن فى ضميره ورد الفعل . . ومن ثم كان للحرب الأخيرة وفظائعها أثرها الجارح الدامى فى ضمير الإنسانية المعذبة فثارت ثورتها لكى تضع للسياسة قانوناً على أحكامه الأمم جميعاً ووضعت بالفعل قانوناً أسمته ميثاق سان فرانسيسكو أو ميثاق هيئة الأمم المتحدة كما نظمت هيئة تنفيذية وأخرى قضائية لشرف على تنفيذ هذا الميثاق وتطبيقه . . . فلنؤمل على أية حال خيراً ، دون أن يتخذنا الأمل عن العمل . . .

الاستعمار وتطوراته

أيها السادة

لعلكم تتساءلون ، ما هى الصلة المباشرة بين السياسة وقانونها - أو انعدام قانونها وبين موضوع المعاهدة المصرية التى شرفتمون بإلقاء محاضرة فيه . . . والواقع أن هناك صلة أوثق الصلة ، بل كل الصلة ، بين السياسة ومشروع المعاهدة أو بين سياسة القوة التى لا تزال حليفتنا فى مفاوضاتها الأخيرة معنا متأثرة بها أو منقادة إليها وبين سياسة الحق التى نؤمن بها ونسعى إلى تحقيقها . . . ومن الخطأ أن نتجاهل الحقيقه المرة الواقعة وهى أن الحرب لا تزال قائمة بين الوطنية والاستعمار ، فما الاستعمار إلا حرب ضد وطنية الوطنيين وحرية الأحرار . . .

ولقد تطور الاستعمار جنباً إلى جنب مع السياسة . . . فبعد أن كان فى مراحله الأولى يمثل القوة السافرة التى تستمر بطريق الفتح والتملك ، تطور فى العصور الحديثة من التملك إلى النفوذ ، أو من القوة السافرة إلى القوة المقنعة . . . فبدأ أولاً باتخاذ شكل الحماية ولما أن ثقلت الحماية على كرامة البلاد المحمية تحول إلى مناطق نفوذ .

ولبسط هذا النفوذ على مناطق النفوذ طريقان أساسيان . . إما طريق الأمر الواقع ، كما نشاهده فى نفوذ روسيا على بعض دول أوروبا الشرقية ، وإما طريق معاهدات التحالف وهو الطريق الذى اختطته انجلترا مع بعض بلاد الشرق الأوسط ومنها مصر . . وليس التحالف فى ذاته عيباً إذا تجرد من القيود التى تجعل منه سبيلاً إلى بسط نفوذ دولة كبيرة على دولة صغيرة .

وما بى من حاجة إلى تبيان أن بريطانيا فى علاقاتها معنا قد حاولت بسط نفوذها على مصر من طريق التدريج الذى أشرت إليه فأعلنت أولاً الحماية على مصر ولما لم تقبلها بالثورة عليها استعاضت عنها بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فلما لم يرتضه الشعب فى مجموعه لجأت إلى طريق المعاهدات حتى انتهت معنا إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ التى ارتضتها الجبهة الوطنية ثمناً للاعتراف باستقلالنا ووضعنا الدولى ولإلغاء الامتيازات الأجنبية . . . وها نحن إلا أن بعد مضى عشر سنوات بلغنا فيها

المرحلة الحاسمة من تطورنا الوطنى - أصبحنا لا نرتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ التى اعتبرناها ملغاة ولا مشروع المعاهدة الحالى ولا أية معاهدة تحتفظ فيها بريطانيا بنفوذها العسكرى أو السياسى فى بلادنا فما كان لنا وقد استكملنا رجولتنا إلا أن نستكمل استقلالنا وحريتنا ، بما يتفق مع وضعنا الوطنى والدولى فى وقت معا .

أساس الخلاف فى المفاوضات الحاضرة

ولكى نفهم الموقف الحالى فى المفاوضات على حقيقته - يجدر بى أن أبين قبل الدخول فى تفصيلات الخلاف على المواد المختلفة - أن أساس الخلاف بين الطرفين المصرى والبريطانى هو التعارض بين فكرتين أساسيتين . فان مصر - وإذا قلنا مصر فقد قلت السودان - تتمسك باستقلالها كاملاً - شكلاً وفعلاً - وبريطانيا تتمسك بنفوذها ، فعلاً فحسب بل شكلاً أيضاً فتصر على تسجيل هذا النفوذ فى نصوص وضعتها للمعاهدة . وفى عبارة أخرى فاننا وقد ذقنا الأمرين من الاكتفاء بالشكل دون الفعل - حتى كاد الفعل يضيع الشكل - لم نعد نرتضى أو نستسيغ أى قيد فعل أو شكل على استقلالنا فى حين أن بريطانيا تريد أن تحتفظ بنفوذها شكلاً وفعلاً لأنها قد تعلمت فى مدرسة الاستعمار أن الشكل والفعل يتمشيان جنباً إلى جنب ، فلا نفوذ استعمارى فى نظرها إذا لم تحتفظ بالشكل احتفاظها بالفعل : كما أنه لا استقلال حقيقى فى نظرها إذا لم يجمع بين العنصرين الأساسيين من الشكل والفعل فى وقت واحد .

ومن هذا ترون أن الهوة لا تزال فسيحة بيننا ، فإذا لم تعدل بريطانيا عن موقفها فلا معاهدة بيننا : وإذا ما قبل البريطانيون أن يعقدوا معاهدة بين الحكومتين رغم أنف الشعب المصرى فإنهم لم يكسبوا إلا معاهدة ، ولكنهم لن يكسبوا منها عهداً ، ولا ودّاً :

سد الفراغ ؟

ولقد تكسفت النوايا البريطانية في المفاوضات الأخيرة ، بحيث أصبحت واضحة لكل راء . إلا إذا لم يشأ أن يرى . . . فهي تريد لنفوذها أن يبقى وأن يطول ، ومن ثم جعلت المعاهد لعشرين سنة وتريد لنفوذها أن يظل مبسوطاً في أوقات السلم فلا يكون مقصوراً على الحرب ، ومن ثم خلقت مجلس الدفاع المشترك للنظر في شئون دفاعها في جميع أوقات السلم ، فضلاً عن أوقات خطر الحرب فإذا ما نشبت الحرب شركناها بالجهد والدم - كل ذلك في سبيل جلاء لن يتم إلا بعد ثلاث سنوات إذا تم . . فإذا تم ، ظل نفوذها بل ظلت حمايتها مبسطة علينا بتحويلها حق النظر في شئون دفاعنا براً وبحراً وجواً . وهو وضع يقتضى منا وقت السلم عتاداً ، ورجالاً ، ومالاً . . . تم دماراً وتضحية إذا ما أصبح الدفاع قتلاً ؟؟

نخلص مما تقدم أن الانجليز كانوا صريحين جد الصراح معنا في استبقاء نفوذهم على بلادنا وإذا كان هناك مأخذ يؤخذ علينا فهو أن البعض منا تنقصهم الصراحة مع أنفسهم كما تنقصهم مع غيرهم وما قضى بحاجة إلى نصوص المعاهدة الحالية بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية مذكرتها الإيضاحية لها ، فأعلن المستر بيثن وزير خارجية بريطانية صراحة في مجلس النواب البريطانى أن بريطانيا تصر على سد الفراغ في مصر وتحتفظ به في كل معاهدة تعقدها مع مصر وما هو سد الفراغ أيها السادة ، إلا الاستعاضة عن نفوذ بنفوذ من مثله ؟؟ أو سد الفراغ الذى يخلو ، بالوضع الجديد الذى يروق لهم ويحلو ؟؟ هذه هى المعاهدة الجديدة فى ميدنها . . وفى المبدأ ما يغنى عن التحليل والتفصيل . . . فاذا ما أضفت إلى هذا التفسير الصريح لمبدأ التحالف مع مصر كما جاء على لسان وزير الخارجية البريطانية ، إلى التفسير الأصلح الذى جاء على لسان المستر انلى ورئيس الوزارة البريطانية فيما يتعلق بالسودان أدركت كم نحن نخدع أنفسنا إذ نقبل مشروع هذه المعاهدة ، أو نحاول أن نزوله لكى نقبله على زعم أنه يحقق لنا استقلالنا كاملاً فى حين أنه ييسط علينا النفوذ البريطانى كاملاً وعاجلاً .

المعاهدة والمواثيق السابقة عليها

حضرات السادة ...

ليس يجدى أن نبحث المعاهدة على ضوء نصوصها أو ملابثتها الحاضرة . . فما الحاضر إلا مرحلة متممة للماضي ، ولن يلبث حتى يصبح هو الماضي لحاضر يليه ، ويستوحيه . . وهكذا دواليك فلا مندوحة لنا إذ من أن يرجع للماضي لكي نتفهم الحاضر . ولما كانت المعاهدة المعروفة قد سبقتها مواثيق أخرى فيجمل بنا أن نلقى نظره عامة على هذه المواثيق وما سبقها من نصوص ونستجلي الأغراض الحقيقة التي ترمى إليها بريطانيا في مصر ، مهما تكن الضيع المختلفة التي صيغت أو مقت بها ولقد حاولت بريطانيا أن تخنل على احتلالها العسكري ونفوذها السياسي في مصر ثوب القانون فبدأ بالحماية السافرة وتدرجت منها إلى الخطوات التالية . . . وفيما يلي تلخيص لإجمالى للمراحل المذكورة ونصوصها وستين لكم أن - بعد الموازنة والمقارنة - أن مشروخ المعاهدة الحالى يرجع بنا إلى الوداء في جوهره ، مهما يكن من مظهره . .

(فأولاً) إعلان الحماية : أعلنت بريطانيا الحماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بعد إعلان الأحكام العرفية البريطانية على مصر في ٢ نوفمبر وكان ذلك عقب أن أعلنت انجلترا الحرب على تركيا ، ولعله من المفيد أن أتلو على حضراتكم النص الرسمى الذى أعلنت به هذه الحماية المشؤومة وفيما يلي هذا النص حرفياً . .

(يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها تركيا ، فقد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية . . وبذلك قد زالت سيادة تركيا عن مصر ، وستتخذ حكومة جلالته لكل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها) .

انتهزت انجلترا إذ فرصه الحرب العالمية فالتحلت منها ذريعة ، وخديعة ، لإعلان الحماية على مصر وقد قاوم المصريون هذه الحماية الظالمة منذ إعلانها فاعتقلت السلطة العسكرية البريطانية الكثيرين من رجال الحزب الوطنى والشبان الوطنيين ، ونفت بعضهم إلى مالطة ثم عطلت الكثير من الصحف أو وضعتها

تمت الرقابة - ورغم ذلك أو بسبب ذلك لم تزدنا الحماية إلا نفوراً وسخطاً فنادى المصريون ببطلانها ، وكان قادة الرأي منهم يبنون هذا البطلان على أساس قانونى سليم : هو أن الحماية لا تكون قانونية إذا لم يقبلها الطرفان فى صورة ميثاق يرم بين حكومتين إحداهما تكل للأخرى التصرف فى بعض حقوقها الداخلية والخارجية مقابل قيامها بالدفاع عنها ضد الاعتداء الداخلى أو الخارجى الذى قد تتعرض له . . . ولما كانت الحماية التى أعلنتها بريطانيا قد صدرت من جانب واحد ولم تكن مبنية على رضا الحامى والمحمى فهى إذن حماية باطلة قانوناً - أى أنها إجراء باطل حتى من ناحية منطق الاستعمار ، إذا كان للاستعمار منطق غير القوة .

الثورة المصرية

ولكن الشعب المصرى فى مجموعه لم يكن يعنى بالوضع القانونى بقدر ما عناه وأضناه الوضع الوطنى ، فقد أحس المذلة كل المذلة فى إخضاعه للاستعمار البريطانى فى الوقت الذى لم يكن يطبق فيه مجرد نظام غير قانونى من الاحتلال الأجنبى ، ومن ثم لم تكد الحرب تضع أوزارها حتى هبت الأمة المصرية ناثرة لكرامتها ، وحريتها ، وكان إقدام المستعمرين على إعلان الحماية البريطانية هو الشر الذى ألهم الثورة المصرية هذه الثورة المصرية ما هى ، ولكن لو أن عرفت ما هى ، لما كانت الثورة ثورة . . . وأؤكد لحضراتكم - أو للشبان منكم - أننا نحن الذين عاصرنا هذه الثورة كنا نشهدها - وكان كل منا بما أوتى من إحساس يتعدها ، دون أن يكون له سلطان على النار المشبوبة فى نفسه إلا أن يذكرها . . فإذا ما همد الإحساس فى نفسه راح الإحساس العام يغذيها . . . نعم فقد كانت قوة تضاعلت أمامها كل قوة . . تلك التى استمدها المصريون من آباؤهم وأبنائهم فى وقت معاً . . فقد كانوا يستمدون وحى الثورة من الماضى وقد بناه آباؤهم مجدداً ، ومن الحاضر وقد احتقره شهداؤهم لحدا . .

ولكنى لست أشيد بالثورة هنا لمجرد مغزاها الوطنى المجيد ، بل لأنها عنصر من عناصر بحثنا القانونى . . فإن القانون الدولى يعترف بأن صوت الشعب قد يسمح إما من طريق الحكومة القائمة وإما عن طريق الثورة الإجماعية التى يرفع فيها الشعب صوته عالياً دواياً ، بالطريق المباشر غير عابىء بالأنظمة الحاكمة أو المتحكمة .

ولقد كان أول من استمع هذا الصوت الثائر ، والمباشر ، وحسب له جد الحساب ، بعد بحث واستقراء للدوافع والأسباب ، هو الطرف البريطاني نفسه الذى نادى بإرسال بعثة من اللورد ملنر وبعض رجال السياسة البريطانيين (لتحقيق أسباب الاضطراب فى مصر) - على حد تعبيرهم - وكان للمصريين موقف رائع منها ، كما تعرفون ، جعلها تقول فى تقريرها بصريح اللفظ (لقد استنتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع إلى النظام الذى كان متبعاً من قبل ولا باستيقاء الحماية التى صارت عنوان الاستعباد فى أذهان المصريين) .

تقرير ملنر

كانت الخطوة الأولى إذن التى خطتها إنجلترا بعد إعلان الحماية من جانبها ، وإعلان الثورة من جانبنا ، أنها حاولت أن تجد حلاً لهذا الموقف الخطير الذى كاد يودى بمكانتها وبسمعتها فى مصر وفى الشرق عامة . . فألقت كما قلنا لجنة ملنر التى وصفتها بأنها (لجنة خصوصية متتدبة لمصر) وأعطتها تفويضاً هذا نصه . .

(تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيراً فى القطر المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرفاهية فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعاً دائماً التقدم والترقى ، والحماية المصالح الأجنبية) .

كانت هذه مهمة اللجنة ، وقد حضرت فعلاً إلى مصر ، فقاطعتها الأمة مقاطعة إجماعية ، محيلة إياها على وفدها الموكل بقضيتها وعلى زعيم نهضتنا . . . سعد زغلول . .

بيد أن الذى يعيننا هنا هو التقرير الذى رفعته هذه اللجنة إلى اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية إذ ذاك وسجلت فيه تفصيلاً الرأى الذى انتهت إليه . . . وسرى أنه هو الأساس الذى استقرت عليه السياسة البريطانية حيال مصر - منذ ذلك الحين حتى الآن - سواء فى تصريحاتها أو فى مفاوضاتها . . فى كثير من التتميق والتنسيق بطبيعة الحال . . معنية قبل كل شئء بالاطلاء الخارجى . . وما أدرانا . .

بل لقد شاء الله فأدرانا . . ما هو الطلاء الخارجى . . فما من طلاء . . . يغنى عن
جلاء . . .

وإلى حضراتكم النص الحرفى لما جاء فى تقرير لجنة ملنر - كما رفعته إلى
الحكومة البريطانية - فرغم أنه قدم فى سنة ١٩٢٠ إلا أنه يفتح أعيننا لما قد قدم لنا
فى سنة ١٩٤٦ . .
وفىما يلى بعض ما جاء فيه . . .

(وقد استنتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع إلى
النظام الذى كان متبعاً قبل الحرب ، ولا بإصلاح إدارى محض بل لابد من تغيير
جوهرى يناسب الأحوال الجديدة ولكن الهياج الذى ثار على (الحماية) زاد
الصعوبة فى إيجاد سياسة يقبل بها المصريون وتصان بها المصالح البريطانية . فان
كلمة (الحماية) صارت عنوان الاستعباد فى أذهان المصريين . وأصرروا على أن
معناها هو المعنى الذى فهموه لها فعاد الجدل فى هذا الموضوع ضرباً من العتب
واتضح لنا والحالة هذه أنه لا يمكن أن نصل إلى تسوية بالاتفاق ما لم تتخذ محطة
أخرى .

ومن حسن الحظ وجدنا أن المحادثات غير الرسمية التى دارت بيننا وبين أناس
من أقطاب مصر تقوى الأمل أن تسوية مثل هذه ليست مما يسجل الوصول إليه على
مبادئ جديدة فقد اتفقت كلمتهم على أنهم يرفضون كل حالة سياسية منحطة
توجيها عليهم الحكومة البريطانية ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين الفريقين
باختيارهما تقرر استقلال مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى
تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمه به نحن ، أكثر عملنا بعد ذلك فى محض هذا
الأمر الذى حسينا محتملاً . وكان غرضنا دائماً أن نجد قاعدة لمخالفة توضع فوق
كل المجادلات على الألفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائى للعلاقات بين
بريطانيا العظمى ومصر .

إلى أن قال . . .

(أما المصالح البريطانية الجوهريه فهى أن المواصلات الامبراطورية العظيمة
التي تحترق الأراضي المصرية يجب ألا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو

باعتداء أجنبي وأن تكون ميسورة في زمن الحرب وللأغراض الضرورية في زمن السلم وألا تعود إلى مصر منافسة الدول التي تتنافس على التفوق فيها . وأخيراً ألا تجرى مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معابة للإمبراطورية البريطانية بمحفة بها .

إلى أن قال ...

فالوقت ملائم لا قرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهي قاعدة المعاهدة التي تقرر لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهرية .

ومزية ذلك لبريطانيا العظمى فلأنه يحدد مصالحها تحديداً واضحاً ويقررها في معاهدة يقبلها المصريون فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك ، وأما لمصر فلأنه ينيها ضمان بريطانيا العظمى سلامتها وإستقلالها ونصيحتنا لحكومة جلالة الملك هي أن تشرع بلا إبطاء زائد في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التي حبذناها ، وعندنا أن أضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة .

أيها السادة :

إذا كنت قد عينت بنقل هذه الفقرات بنصها من تقرير لجنة ملنر فلا أرسث لبريطانيا الأسس التي سارت عليها حتى الآن في سياستها وفي مفاوضاتها ، مع مصر . فقد اقترحت اللجنة على الحكومة البريطانية المقترحات التالية :

أولاً - أن تستبدل بالحماية معاهدة تعقدها مع مصر

ثانياً - أن تتضمن المعاهدة نصوصاً أو اشتراطات هي - على حد تعبير اللورد ملنر (كل التأمينات والضمانات التي تتراد من الحماية بالمعنى الذي نفهمها به نحن)

ثالثاً - أن تكون هذه الضمانات متعلقة بالمسائل الآتية :

أ - حماية المواصلات البريطانية في مصر في أوقات السلم .

ب - استبقاء الاحتلال أو ما يعادله من نفوذ عسكري .

ج - الدفاع ضد الاعتداء الأجنبي .

د - مطابقة السياسة المصرية الخارجية لسياسة الامبراطورية البريطانية .

وسنرى فى المشاريع التالية هذه الضمانات التى تحرص عليها بريطانيا قد نص عليها فى مختلف الموائيق والمعاهدات التى نالت تقدير لجنة ملنر ، وأن الروح السائدة حتى الآن فى المفاوضات الأخيرة هى التى تستوحى من هذا التقرير ومن هذه الضمانات .

وفىما يلى نظرة إجمالية إلى مختلف الموائيق والمعاهدات التى أعقبت تقرير ملنر . . .

المشروعات التالية لتقرير ملنر

١ - مشروع معاهدة كرزون (سنة ١٩٢١)

تضمن هذا المشروع :

١ - حماية المواصلات الامبراطورية - باستبقاء القوات البريطانية فى أى مكان ولأى زمان يحددان من آونة لأخرى - وتحويل بريطانيا حق المرور بمختلف قواتها فى مصر - ومنحها مالها من التسهيلات لإحراز الثكنات وميادين التمرين ، والمطارات والترسانات الحربية واستعمال الموانئ وتعيين الضباط الأجانب .

٢ - تعهد الحكومة المصرية ألا تعقد اتفاقات سياسية مع دولة أجنبية دون استطلاع رأى الحكومة البريطانية .

٣ - الدفاع عن سلامة الأراضى المصرية ، ومصالح مصر الحيوية إلى غير ذلك من شروط تتعلق بصندوق الدين والمندوب المالى واختصاصاته بصدد القروض وغيرها - وكذلك المندوب القضائى واختصاصاته .

وقد رفضت الحكومة المصرية وعلى رأسها المغفور له عدلى يكن باشا هذا المشروع وقطعت المفاوضات التى استمرت بضعة شهور .

(إن الحكومة المصرية رأت أن المشروع لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعاً . . . ولذلك لا يسعها قبول هذا المشروع) .

٤ - مشروع هندرسون سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

وقد عاودت الحكومتان المصرية والبريطانية الكرة للوصول إلى عقد معاهدة

تحالف بين البلدين وانتهت المفاوضات إلى الاتفاق على مشروع معاهدة بين وزارة الخارجية البريطانية والحكومة المصرية رئاسة رفعة مصطفى النحاس باشا ، وقد أدخل المشروع تعديلات جديدة على المشروعات السابقة ومنها :

١ - أن الحكومة المصرية وحدها مسئولة عن الأجانب وأن نظام الامتيازات لم يعد يلائم حالة مصر الحاضرة ولا روح العصر .

٢ - تحديد منطقة بجوار الإسماعلية للقوات البريطانية وتحديد عددها على أن تتولى الدفاع عن قناة السويس بالتعاون مع الجيش المصرى .

٣ - تبقى القوات البريطانية فى المنطقة المحددة إلى أن يتفق الطرفان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها بمفرده أن يكفل حرية الملاحة على القتال وسلامتها فإذا قام خلاف بعد عشرين سنة على ذلك يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم .

٤ - مدة المعاهدة غير محددة ويجوز إعادة النظر فيها بعد عشر سنوات بالاتفاق بين الطرفين وبعد عشرين سنة بناء على طلب أى منها وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم .

وقد وافق الوفد المصرى على مشروع المعاهدة مبدئياً فيما يتعلق بمصر ولكن المفاوضات انقطعت بسبب عدم الاتفاق على السودان . . . ولم تكن هذه الموافقة المبدئية على مشروع سنة ١٩٣٠ إلا لأنها كانت أول سبيل عملى لتحقيق استقلالنا دولياً والتخلص من الامتيازات الأجنبية وبالرغم من ذلك فقد قطعنا المفاوضات فى سبيل السودان الذى هو من الوطن ، والوطن منه .

٥ - معاهدة سنة ١٩٣٦

وبعد بضع سنوات ، رأى الطرفان المصرى والبريطانى أن يبذلا مجهوداً أخيراً للوصول إلى عقد تحالف بينهما ، فثألفت مصر فى جبهة وطنية من الوفد المصرى برئاسة رفعة النحاس باشا وبعض كبار المستقلين وتكونت من هذه الجبهة هيئة للمفاوضات كان للوفد المصرى فيها الأغلبية والرياسة . وانتهى الأمر إلى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى لا تختلف عن مشروع سنة ١٩٣٠ إلا فى تحديد عدد القوات البريطانية ومكان إقامتها ، وفى النص الصريح على وجوب .

٢ - تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

لما لم تجد بريطانيا سبيلاً إلى تحقيق ما أشار به اللورد ملنر من عقد اتفاق يستبقى الحماية فعلاً مع الغائتها شكلاً ، عمدت إلى إصدار تصريح من جانبها هو تصريح ٢٨ فبراير المشهور ، الذى أعلنت فيه انتهاء الحماية البريطانية على مصر ، وقرنت ذلك بالشروط التالية :

أولاً - ستأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .
ثانياً - الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .

ثالثاً - حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .
رابعاً - السودان ...

على أن تبقى هذه التحفظات قائمة حتى يبرم اتفاق بين الحكومتين يصددها .
٣ - مشروع تشمبرلين سنة ١٩٢٧

ولما لم يصادف تصريح ٢٨ فبراير من مجموع الأمة وعلى رأسها الزعيم الخالد سعد زغلول ، فقد رأت الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٢٧ أن معاهدة تحالف مع مصر وقدمت مشروعات مختلفة للمعاهدة وكان المشروع النهائى يتضمن ما يلى :

أولاً - إذا هوجمت مصر فى حرب تقوم بريطانيا باتحادها بقواتها .

ثانياً - إذا هوجمت بريطانيا أو هددت بحرب ولو لم يكن لها أى مساس بحقوق مصر ومصالحها تبذل مصر داخل حدودها كل ما فى وسعها من مساعدة وتسهيلات بما فى استخدام الموانئ والمطارات وجميع المواصلات .

ثالثاً - ترخص مصر لبريطانيا بأن تبقى فى الأراضى المصرية .

القوات المسلحة ما ترى بريطانيا ضرورة وجوده - وبعد انقضاء سنوات تحديد النقطة العسكرية فى مصر .

رابعاً - تعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى ، وأن تختار الضباط والمدربين الأجانب من الرعايا البريطانيين - ثم تعيين مستشارين ماليين وقضائيين واختصاصاتها الخ .

خامساً - التعهد بعدم اتخاذ أى موقف يخالف ويعارض السياسة البريطانية الخارجية .

سادساً - التشاور عند خطر الحرب المهدد لمصر أو قطع العلاقات مع لاتخاذ أنجح الوسائل لحل الإشكال .

وقد رفضت مصر شعباً وحكومة هذا المشروع ، وأبلغت الحكومة المصرية برئاسة المغفور له ثروت باشا هذا الرفض للحكومة البريطانية فى خطاب رسمى جاء فيه :

إلغاء الامتيازات والمحاکم المختلطة على أن تلغى بعد فترة الانتقال التى تحدد لذلك وقد تعهدت الحكومة البريطانية أن تبذل كامل نفوذها مع الدول ذوات الامتيازات فى مصر للوصول إلى إلغائها فى مؤتمر الامتيازات . . وفيما يختص بالسودان الذى بسببه انقطعت مفاوضات سنة ١٩٣٠ اتفق الطرفان على الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقى سنة ١٨٩٩ وعلى أن تستمر إدارة السودان مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين وأن يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين مباشرة السلطات المخولة له ومن غير مساس بمسألة السيادة على السودان . . .

مقارنة

أبها السادة

أظنكم قد تبين من هذا البيان الموجز أن مشروع المعاهدة الحالى ليس ابن يومه ، بل هو وليد سياسة قديمة مبيتة رسم خطوطها الأساسية تقرير لجنة ملتر بعد إعلان الحماية ثم بدت وتعددت مظاهرها فى مشروعات التحالف المختلفة التى انتهت فى آخر المطاف إلى معاهدة سنة ١٩٤٦ . .

ولعل أبرز ما يستخلص من المقارنة بين المشروعات المعاهدة السابقة ومشروع المعاهدة الأخيرة أن وجوه الشبه تتلخص فيما يلى : -

(أولاً) أنها جميعاً تخول بريطانيا حق الدفاع عن مصر عند الحرب ، والتشاور معها عند خطر الحرب لاتخاذ الإجراءات التى يرى أنها ضرورية .

(ثانياً) لم يحدد المشروعات السابقة مدة المعاهدة ولو أنها نصت على إمكان إعادة النظر فيها بعد عشرين سنة من تاريخ نفاذها (فإذا حصل خلاف يعرض الأمر على عصبة الأمم) بنينا المشروع الحالى جعل مدة المعاهدة محددة بعشرين سنة ابتداء من تاريخ نفاذها .

ويلاحظ فيما يختص بالمدة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ نصت على جواز إعادة النظر فيها باتفاق مع الطرفين بعد عشر سنوات من تاريخ عقدها ، ولم ينص مشروع المعاهدة الأخير على هذا الحق . . . ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد أنى طالبت فى اجتماع هيئة المفاوضات المصرية بجعل مدة المعاهدة الحالية عشر سنوات فلما لم يقبل دولة صدقى باشا طلبى اقترحت أن تكون المدة ١٥ سنة فرفض هذا الاقتراح أيضاً . . . فقلت إذن فليُنص على حقنا فى إعادة النظر فيها بعد عشر سنوات كما هو الحال فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فلم يوافق صدقى باشا قائلأ وما أطرف ما قال (إن مثل هذا النص يشعر بأن مشروع المعاهدة الأخير ليس مشروعاً ملائماً) . أما وجود الخلاف بين المشروع الحاضر والمعاهدة السابقة فهى من أخطر ما يكون . . . إذ إن المشروع الأخير قد تضمن نصوصاً جديدة ترتب علينا التزامات لم يسبق لها مثيل ويجعل من مصر دولة تحت الحماية البريطانية بكل ما فى الحماية من معان .

ذلك أن مشروع المعاهدة الجديدة يحتم علينا :

أولاً - فى وقت الحرب أن تشترك شركة الدم مع حليفنا فى الحروب التى تهاجم فيها فى البلاد المتاخمة ، على أن يستتبع ذلك إرسال الجيوش المصرية إلى تلك البلاد خارج حدودنا لكى نساهم بدم أبنائنا فى الدفاع عن حلفائنا . . هذا فى حين أن جميع المعاهدات أو المشروعات السابقة لم تفرض علينا إلا مساعدة انجلترا داخل حدودنا إذا ما اشتبكت فى الحرب الأخيرة حتى إننا رفضنا مجرد إعلان الحرب لمساعدة بريطانيا . . . أما الآن فلو أن المعاهدة الجديدة أقرتها البلاد ، فستكون أولى نتائجها اشتراكنا فى الحرب معها جنباً إلى جنب وإرسال جيوشنا إلى البلاد المتاخمة إذا اقتضى الأمر ذلك .

ثانياً - عند خطر الحرب فى البلاد المجاورة على إطلاقها يفرض علينا التشاور مع بريطانيا لاتخاذ الإجراءات التى يتفق على أنها ضرورة لمواجهة هذا الخطر .

ثالثاً - وفي وقت السلم تأتي ثلاثة الأثافي ، وهي أن يكون لبريطانيا الحق في النظر في جميع شئون دفاعنا براً وبحراً وجواً ، وأن يتمثل هذا الحق في مجلس دفاع مشترك من الطرفين يجتمع متى شاء من تلقاء نفسه ، لكي يقدم التوصيات اللازمة للحكومتين .

وسنرى فيما يلي من النصوص أن اختصاص هذا المجلس يشمل تنسيق شئون الدفاع المشترك أو قولوا شئون دفاعنا . . . بما في ذلك من مسائل العتاد والرجال وتنسيق فن الدفاع والقتال . . . وكل هذا الثمن القاسي دفعته في سبيل وعد بالجلاء بعد ثلاث سنوات على أن يستمر مجلس الدفاع قائماً وعاملاً سنوات عديدات ، تبلغ من السنين العشرين . . . أو قل إنها هي الحماية أصرح وأفصح ، من تلك التي طالب بها اللورد ملنر باسم الضمانات والتأمينات حقاً إنها لهزلة هازلة ، لولا أنها مأساة قاتلة . . .

التحالف وميثاق الأمم المتحدة

حضرات الزملاء

لعل أول سؤال يحول بالخطر ، هو هل من ضرورة للتحالف مع بريطانيا مع قيام الوضع الدولي الجديد ؟

والجواب على ذلك هو أنه ما من ضرورة ، ولكن ما من تعارض أو قولوا إن الوضع الجديد لا يستلزمها ، ولكن لا يمنعها . . . بل إن بعض المواد في الميثاق تميز صراحة الاتفاقات الإقليمية فقد جاء في المادة ٥٢ . .

١ - ليس في الميثاق ما يحول دون قيام تنظييات أو توكيلات إقليمية تعالج من هذه الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ، مادامت هذه التنظيمات أو التوكيلات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

٢ - يبدل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن .

٣- على مجلس الأمن أن يشجع على الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية ...) .
وجاء في المادة ١٠٢ ...

(كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العمل بهذا الميثاق يجب أن يسجل فى أمانة الهيئة وأن تقوم بنشره بأسرع ما يمكن فى المادة ١٠٣ منه .

(إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولي آخر يرتبطون به فى العبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق) .

إذن ميثاق الأمم المتحدة يسمح بالاتفاقات الإقليمية بل ويشجع عليها ، تحت شرط أساسى وأحد يجب علينا أن نراعيه فى كل اتفاق نعقده مع انجلترا ... وهو أن لا نتعارض مع نصوص المعاهدة مع شروط الميثاق ... بل هناك ضمان جدى للدول الصغيرة فى المادة ١٠٣ التى تنص كما رأينا على أنه إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها الأعضاء فى اتفاقات خاصة فالعبرة بالاتزامات المترتبة على الميثاق دون غيرها .

ولما كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ قد أصبحت ملغاة لتعارض أحكامها مع الميثاق ولا اعتبارات أخرى سأفصلها فيما بعد . فليس لبريطانيا علينا دولياً ولا محلياً أى سبيل لفرض معاهدة لا نرضاها ... فما بالك إذا ما تعارضت هذه المعاهدة مع أحكام استقلالنا ، فتعارضت مع حكم الوطنية المصرية علينا بل مع حكم الأوضاع الدولية كما نص عليها فى المادة الأساسية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة - وهى المادة الثانية التى جاء فيها ما يلى حرفياً .

تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها

إذن ، فاما تحالف تتمثل فيه المساواة فى السيادة بين مصر وبريطانيا وأما فلا تحالف وفى الحالين نحن فى حدود حقنا الدولى والقانونى فما بالك بحقنا الوطنى .

ومن الناحية السياسية فلعلكم قد قرأتم فى الصحف أن حكومة الولايات

المتحدة أشارت على حكومة مصر أن تتفق مع بريطانيا في المفاوضات الحالية للوصول إلى معاهدة تحالف بينها . . والواقع أن هذا حصل وقدمت مذكرة مكتوبة بذلك . . وإن كنت أرى في هذه الخطوة رأينا من الناحية النظامية البحتة فقد كان الأولى بأمريكا الصديقة وأمريكا الديمقراطية الحرة أن تنصح صديقتها بريطانيا بأن تحترم استقلالنا كاملاً ، من غير ما يقيد ولا تحفظ ولا حد يحد من كرامتنا الوطنية التي لا تقبل حدوداً ، حتى ولو أسموا الحدود عهداً . . . فالكرامة أو الوطنية أو الحرية إنما هي معان حية مستمدة من حياة الروح . . . تلك الحياة التي تأبى القيود والحدود ، وقد كتب لها الخلود . . . والحق أيها السادة أنه ليضنني — كوطني — وإن كان يعنني كسياسي وكقانوني — أن أحدثكم عن الناحية القانونية أو السياسية من مطالبنا الوطنية . . . فوالله ، لو أن القانون والسياسة والمصلحة تأملت على وطنيتنا وكانت بعضها لبعض ظهيراً . . . لكفانا من الشعور الوطني ضميراً ومن الجهاد الوطني نصيراً ، ومن الاستشهاد الوطني مصيراً . . . فما بالكم والقانون يجمعنا ، والسياسة تشجعنا ، والوطنية تدفعنا والله معنا . . .

التكليف القانوني لمشروع المعاهدة الحالي

حصرات الزملاء

لقد تبين من المقارنة بين مشروع المعاهدة الحالي والمشاريع السابقة أن الضمانات الأساسية التي حرص عليها اللورد ملتر وصفها بأنها الحماية بالمعنى الذي نفهمه نحن — أي البريطانيين — هذه الضمانات لا تزال محتفظاً بها في مشروع المعاهدة الأخير . بل قد زاد عليها ضمان آخر هو في ذاته حماية مستقلة بذاتها . . . وأعني به مجلس الدفاع المشترك الذي سيظل باسطاً نفوذه أو قل حمايته على شئون دفاعنا براً وبحراً وجواً — واجناداً وعتاداً — وسيبقى ما بقيت المعاهدة .

يكفي هذا النص وحده ليجعلنا في وقت السلم تحت الحماية . . . فإذا ما لاح خطر الحرب أضيفت إلى هذه الحماية حماية أخرى شر منها قد تؤدي إلى رجوع الجيش البريطاني إلى مصر إلى غير ذلك من الإجراءات السياسية والاقتصادية التي تربطنا بعجلة الامبراطورية فإذا ما قامت الحرب واندلعت نارها كنا لها وقوداً . . . وكان شبابنا لها جنوداً . . . وما بي من حاجة إلى تذكيركم — وأنتم رجال القانون —

أن القانون الدولي يعرف الحماية بأنها (الحماية متنوعة وليس لها صورة معينة وأحكامها تختلف كثيراً حتى قيل إنه ليس من حماية معروفة تشابه الأخرى فإن الكلمة قد تدل على علاقة تبعية تقرر باتفاق بين دولة تطلب المنعة ودولة تذب عنها ، على أنه يجب التمييز بين حالة الحماية « بروتكتوراه وحالة الـ protecton التي تتعهد فيها دولة قوية بالدود عن دولة ضعيفة من غير التسلط على أمورها الخارجية) .

هذا هو تعريف القانون الدولي للحماية . . . وهي لعمري أضيق نطاقاً وأشد إشفاقاً علينا من مشروع معاهدة صدقي — يفنن الذي يفرض علينا حمايات متعددة متجمعة ، في حماية مكشوفة ومقنعة . . . وهناك حماية أولى في السلم ، وثانية في خطر الحرب وثالثة في الحرب .

هذا فيما يتعلق بالحماية على وادي النيل بجزاية الموحدين في وحدة الوادي — أى مصر والسودان معاً ولكن المشروع الحالي أبى إلا أن يكبنا حتى في وحدتنا — فسمح للسودان بتقرير مصيره منفصلاً عنا ، واستبقى الإدارة الحالية دون تبديل أو تعديل (رغم أن النص الذى أقرته هيئة المفاوضات كان يقضى بالمفاوضة فوراً في إدارة السودان) .

وأخيراً وليس آخراً فقد أقر المشروع اتفاقية سنة ١٨٩٩ وقضى بسريانها إلى أجل غير مسمى حتى يبلغ السودانيون مرتبة الحكم الذاتى وما يترتب على الحكم الذاتى من تقرير المصير . . وذلك بالرغم من أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد احتفظت الحق في تعديل هذه الاتفاقية ، في نص صريح كما سنرى .

ولكنى أستأذنكم في الانتقال من الاجمال إلى التفصيل لكى نناقش مشروع المعاهدة مادة فمادة .

معاهدة سنة ١٩٣٦ ، من غير إعلان الحرب أو اشتباك فيها .

ولا عبرة بالقول إن انجلترا قد ألزمت بالدفاع عن مصر بقواتها الحربية عند الهجوم علينا وأن مقتضات التبادل النظرى تقضى بأن نبذل لها نفس المساعدة بجيوشنا ودماء أبنائنا إذا ما هوجمت في البلاد المتاخمة . لا عبرة بمثل هذا القول ، وحسبى أن أصحاب هذا الرأى لا يروى له من مبرر إلا التبادل النظرى : وقد

فاتهم أن أصحاب أهم عنصر في التبادل هو التبادل الفعلى إذ هو وحده الحقيقى — وما من شك أنه ليس هناك أى تبادل حقيقى بين حرب أو حروب استعمارية متعددة تشترك فيها الامبراطورية البريطانية وحرب خاصة بمصر بالذات تهاجم فيها من عدولها . . فإن مثل هذا الاحتمال إذا ما قيس إلى احتمال اشتباك الامبراطورية البريطانية فى الحروب لكان بنسبة الواحد إلى المائة فلا تبادل أذن ولا شبه تبادل يقضى بقبول التزام نضحى بأبنائنا ونسفك دماءنا دفاعاً عن حلفائنا .

هذا هو الاعتراض الجوهرى على نص هذه المادة ، وإذا كان لى أن أستشهد دليلاً حاسماً على خطورة التقيد بهذا النص فليس أبلغ وأقطع من الدليل المستمدة من موقف الأمة المصرية فى الحرب العالمية الأخيرة ، فلقد رفضت مصر حكومة وشعباً أن تلبى ما طلبته الحليفة منا فى أوائل الحرب الأخيرة من إعلان الحرب والاشتراك فيها إلى جانبها وكان سندها الأول والأخير هو نص معاهدة سنة ١٩٣٦ الذى لم يلزمنا إلا بمساعدة الحليفة داخل حدودنا من غير ما إعلان للحرب أو اشتراك فيها .

بيد أن هذه الميزة الكبرى التى جئتنا الحرب وويلاتها يفقدنا إياها مشروع المعاهدة الجديدة الذى يربطنا بعجلة الامبراطورية ويدفعنا رغم أنوفنا إلى الاشتراك فى حروب تشن عليها ولا مصلحة لنا فيها ، أو لا خطر علينا منها . فقد نصت المادة الثانية كما رأينا على أنه إذا هوجمت انجلترا فى البلاد المتاخمة لنا وجب علينا أن نبادر إلى نجدها بجيوشنا — وجنودنا ، وفى خارج حدودنا .

وقد يقال إن هذا الإلزام مقصور على الحرب التى تقع فى البلاد المتاخمة لنا ولكن هذا وضع وهمى أكثر منه فعلى ، فالجرب الحديثة التى يندلع شررها فى أوربا ما أسرع ما تمتد نيرانها إلى جميع بقاع العالم ، وإلى الشرق الأوسط بوجه خاص كما رأينا فى الحربين السابقتين . ومعنى ذلك بصريح اللفظ أن مشروع المعاهدة الجديدة سيكلفنا ثمناً غالياً لدفعه من الدم المصرى الغالى لا لسبب إلا لأن انجلترا قد تعلمت الدرس قاسياً فى الحروب الأخيرة حين فشلت فى حملنا على الاشتراك معها فى تلك الحرب ، فأرادت أن تسد الفراغ فى المعاهدة الجديدة فسدده لمصلحتها دولة صدقى باشا ، حتى نكون معها على قدم المساواة — وبأها من مساواة فى مضمار الحرب والقتال ، والظعن والنزال .

وليت الأمر يقتصر على ذلك ، فإن دولة صدقي باشا رجع من لندن بنص جديدة لهذه المادة أدخل عليه تغيرا خطيرا وصفه بأنه تعديل الى أحسن ، ولو أنه فى رأى إلى أسوأ فبدلا من أن نساعد بريطانيا إذا وقع عليها اعتداء مسلح فى البلاد المتاخمة - كما جاء فى النص القديم - أصبحنا طبقا للنص الجديد مضطرين الى الدخول فى الحرب لمساعدة فى حالة ما إذا أصبحت مشتبكة فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر) - وهو تفريق خبيث قد لا يبدو ظاهرا للعيان إلا بعد التعمق فى تفهم مدلوله إذ إننا طبقا للنص الجديد مضطرون إلا الاشتراك فى الحرب بجانب خليفتنا . لا عند الهجوم المباشر ضدها فى البلاد المتاخمة ، بل عند اشتباكها فى الحرب نتيجة الاعتداء على البلاد المتخمة - حتى ولو لم تكن القوات البريطانية مرابطة فيها . .

وجملة القول فإن انجلترا قد تلافيت النقص الذى تبينته فى نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ ودفعت ثمنه غالبا فى الحرب الماضية حين امتنعنا بحق عن تلبية طلبها فى دخول الحرب معها . . أما فى المعاهدة الجديدة فليس لها أن تطلب بل علينا أن ننفذ . .

المادة الثالثة - مجلس الدفاع المشترك

أما الطامة الكبرى فى مشروع المعاهدة الجديدة التى ترتب علينا حماية مستمرة سلميا وحربا ، فهى المادة الثالثة التى تفرض علينا مجلس دفاع مشترك بيننا وبين خليفتنا - ومؤلف من العسكرية ومن يضم اليهم من المدنيين من الجانبين ، على أن يختص هذا المجلس بالنظر فى المسائل التالية وتقديم التوصيات عنها للحكومتين :

- ١ - تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عن البلدين .
 - ٢ - المسائل الخاصة بالدفاع المشترك برا وبحرا وجوا .
 - ٣ - مسائل العتاد والموظفين العسكريين .
 - ٤ - الأوضاع الفنية لتعاون الطرفين .
 - ٥ - التدابير الواجب اتخاذها لتمكين القوات المسلحة للطرفين من أن تكون قادرة على مقاومة الاعتداء بطريقة فعالة .
- وفى جميع هذه المسائل الخمس يجتمع المجلس من تلقاء نفسه من غير ما دعوة من الحكومتين وفى أى وقت من أوقات السلم فضلا عن الحرب .

وهنا اختصاص سادس للمجلس وهو أن يبحث الآثار العسكرية للموقف الدولي - وخاصة كل الحوادث التي قد تهدد أمن الشرق الأوسط . ثم يقدم التوصيات المناسبة في هذا للحكومتين . . ويكون اجتماع المجلس في هذه الحالة وحدها فقط بناء على دعوة من الحكومتين هذه هي البدعة الجديدة التي ابتكرها مشروع صدقي بيقين والتي لا نعرف لها مثيلا في أية معاهدة سابقة . . لا عجب . . فما كان للانجليز أن يجروا في أية مفاوضات سابقة ولا عجب . . على المطالبة بحق النظر في شؤون دفاعنا ، في الوقت الذي كنا نطالب فيه بإلغاء الحماية والاستقلال بدفاعنا وشؤوننا . . . ولكنهم بفضل صدقي باشا ما إذا طلبوا حتى كسبوا .

ومن الضحك المبكى أن صدقي باشا يقول انه نجح في لندن فأدخل على المادة عبارة نصتها إذ المجلس استشاري . . وهي عبارة اضيفت للتعمية . . إذ أن نص المادة الأصلي صريح في أن هذا المجلس على الحكومتين ولا يأمر وقد قرر صدقي باشا بدل المرة مرات ان هذا المجلس استشاري ولم يعارضه أحد في هذا الوضع . . وإنما كانت المعارضة في ملابسات ونتائج هذا الرأي المقول بأنه استشاري . . فما كان أغناه من السفر إلى لندن لتحصيل الحاصل . .

ومع ذلك فما قيمة القول إنه استشاري - ما دامت الدولة البريطانية من ورائه تطالب بحقوقها في النظر في شؤون دفاعنا مستندة في ذلك الى نص صريح نحوها الاشتراك في تنسيق دفاعنا واتخاذ التدابير الواجبة ، والتوصية بها مهما اتسع نطاقها من البر الى البحر الى الجو . . ومن الأجnas الى العتاد . .

وأخيرا فإن مجلس الدفاع انما هو الحكاية بأوضح وأفصح معاني الحماية . . وحسبنا أنه مجلس دائم يجتمع في أى وقت من أوقات السلم أو الخطر الحرب أو الحرب ومن حقه التدخل في شؤون دفاعنا - حسبنا هذا الوضع ودوام هذا الوضع من غير انقطاع مادامت المعاهدة طوال السنين العشرين - حسبنا هذا الوضع الذي يضعنا أمام احتلال عسكري فنى ، وأمام حماية عسكرية بريطانية دفاعية ، وأمام إشراف دائم على جيشنا لأول مرة في تاريخنا ، حسبنا هذا لضياع ماكسبنا من حرية واستقلال دفعنا ثمنها غاليا من دم وجهد ومال . .

مادة خطر الحرب

ولكان صدقي باشا لم يشأ أن يترك لنا من غير ما قيد حتى الحالة التي تتأرجح بين السلم والحرب - وهي حالة خطر الحرب - فنص في مشروعه على تحويل بريطانيا حق التشاور معنا في حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى بلد من البلاد المجاورة لمصر بقصد أن تتخذ الحكومتان المصرية والبريطانية التدابير التي قد يعترف بضرورتها .

ومن طريف ما يذكر في هذا الصدد أن هيئة المفاوضات المصرية قررت بإجماع الآراء استبعاد النص على خطر الحرب وكان منصوباً عليه في المادة الثانية فلما ذهب صدقي باشا الى لندن وعاد منها راح يبشرنا بأنه قد أفلح في نقل المادة الثانية الى المادة الثالثة . هكذا تقهقرنا فظفرنا . . نعم ظفرنا بخطر الحرب في المادة الثالثة بعد أن قررنا استبعاده استبعاداً تاماً من جميع مواد المعاهدة تستوى في ذلك المادة الثانية والمواد الباقية .

الجلء ووحدة النيل

وأخيراً وليس آخراً يأتي برنامجنا الأصل . . الجلء ووحدة وادى النيل . . ففصلاً يتعلق بالجلء قررت الهيئة المصرية في مذكراتها المقدمة إلى الوفد البريطاني أن تكون مدة الجلء سنة واحدة - وهي المدة المادية الكافية لإجلء القوات والمنشآت البريطانية عن مصر طبقاً لرأى العسكريين ، ولكن صدقي باشا في محادثاته الفردية . ومتى كانت غير فردية ؟ تبرع بسنة أخرى فجعل مدة الجلء سنتين . ولما تبيننا ذلك في المذكرة التي قدمها لنا في اجتماع هيئة المفاوضات لم يسعنى إلا أن أعترض وأعربت عن تخوفى من أن الانجليز قد تطمعهم هذه السنة الثانية في سنة ثالثة . وفعلاً وقع ما توقعته فإن صدقي باشا عاد من لندن بنص حدد فيه الجلء بثلاث سنوات معدودات . استغفر الله بل قد كست لنا شهرين من السنوات الثلاث وحددت نهاية الجلء في أول سبتمبر ١٩٤٩ .

وإنى لأرى من واجبى لخطورة الأمر أن أصارح الأمة بأن المحكمة في تحديد مدة الجلء بما يقرب من ثلاث سنوات ترجع الى اعتبارات خاصة بالحالة الدولية - كما صرح بذلك المسئولون من الطرف البريطانى . ولا شأن لها مطلقاً بالاعتبارات

الفنية أو المدة الفعلية الكافية لتحقيق الجلاء ، وغير خاف أن هذه الحجة من الخطورة بمكان فهي مطاوعة . وما أكثر ما نردد ، وتجدد .

السودان

بقى نص السودان ولعله أدهى وأشقى النصوص التي نكتبها في هذا المشروع التعس الذي يتميز عن غيره بأن تجرد من أية ميزة تطمئن إليها النفس . فقد رأينا أثر هذا المشروع فيما فرضه على مصر من ويلات مجلس الدفاع المشترك وخطر الحرب والاشتراك في الحرب .. وبقي علينا أن نترسم أثره المفجع في الشطر الثاني من وادى النيل وهو السودان .. فإن نظرة واحدة إلى الوراثة تكفى للمقارنة بين اتفاقي سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ ومشروع معاهدة سنة ١٩٤٦ .

ففي سنة ١٨٩٩ اتفق على الإدارة المشتركة في السودان بيننا وبين البريطانيين ، فكانت نكبة أولى ونكبة إيجابية ..

وفي سنة ١٩٣٦ اتفق الطرفان على الاحتفاظ بحق تعديل اتفاقي سنة ١٨٩٩ مع استبقاء الإدارة وسلطة الحاكم العام حتى تجرى مفاوضات مقبلة بين الحكومتين .

وهكذا ترك مصير السودان معلقا ، حتى جاء المشروع الأخير على الأمل الأخير .. ذلك أنه نص على ما يلي :

أولا - حق السودان في تقرير المصير بعد بلوغه مرتبة الحكم الذاتي .
وتقرير المصير بعد الحكم الذاتي لا يمكن أن يعنى إلا احتمال الانفصال ، وتمزيق الوحدة الطبيعية بين شطرى وادى النيل وأبناء وادى النيل .

ثانيا - سريان معاهدة ١٨٩٩ الى أجل غير مسمى - وهكذا خسروا في سنة ١٩٤٦ ما حصلنا عليه في سنة ١٩٣٦ من الاحتفاظ بحق تعديل هذه الاتفاقية .

ثالثا - عدم المفاوضة في تعديل الوضع الحالي لإدارة السودان ، رغم أن النص المصرى كان قد تضمن إشارة صريحة الى وجوب المفاوضة فورا في نظام السودان ..

رابعا - استعاض النص الصديق عن عبارة « على أساس وحدة مصر

السودان « بعبارة ملتوية من مبتكراته نصها « في نطاق وحدة مصر والسودان » وقد حاولت أن أفهم لماذا استبدل الأساس بالنطاق فلم أظفر برد مقنع . . اللهم إلا التأويل الذى يتبادر الى الذهن وهو أن الأساس لا يشمل إلا سيادة واحدة لآبناء وادى النيل على وادى النيل فى حين أن النطاق يتسع لأكثر من سيادة واحدة وبلد واحدة . .

خامسا - التاج المصرى المشترك - كان النص المصرى يشير الى وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . . ولكن صدقى باشا عاد من لندن بنص جديد - مديد - وهو تحت التاج المصرى المشترك . . مما يشعر بأن مصر والسودان وحدتان قائمتان تحت تاج مشترك بدلا من أن يكونا وحدة غير قابلة للتجزئة تحت التاج الواحد . . ويلاحظ أن هذه الفقرة الأخيرة ما أشرنا اليه من مدلول عبارة (نطاق الوحدة تحت التاج المشترك) .

سادسا - وهكذا خسرنا كل شئ فى السودان ، فخسرنا الوحدة بتقرير احتمال الانفصال ، وخسرنا الاحتفاظ بحق اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى تحولنا الاشتراك فى الإدارة إذ بقيت الإدارة على ما هى عليه الآن دون تعديل أو تبديل ، وخسرنا حتى ما احتفظنا به فى سنة ١٩٣٦ من الحق فى تعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ .

خسرنا إذن الوضع الفعلى ، والوضع الاحتمالى ، والوضعين القانونى والوطنى فى وقت معا .

كلا فلن نخسر مصرنا وسوداننا الا إذا خسرنا وطنيتنا ولن نفقدها الا إذا فقدنا رجولتنا . .

مدة المعاهدة :

هذه نظرة عابرة الى مواد المعاهدة وبندوها وقد أبى دولة المفاوض الأول إلا أن يفرضها علينا مدة تناهز ربع قرن أو عشرين سنة بالتحديد تحتسب من يوم التصديق عليها .

ولقد كان المشروع المصرى ينص على أن تكون مدة المعاهدة خمسة عشر يوما - بعد أن رفض اقتراحى بجعلها عشر سنوات - ولكننا ما أضحينا وأمسينا حتى جاء المفاوض الأول إلينا معلنا أنه قد عرض من بادىء رأيه ان تكون المعاهدة عشرين

سنة . . فكانت . . وقد خولت معاهدة سنة ١٩٣٦ الطرفين الحق في إعادة النظر في المعاهدة بالاتفاق بينها بعد مضي عشر سنوات وقد طالبت بالنص على ذلك في المعاهدة الحالية فرفض صدقي باشا قائلا ان هذا يشعر بأن المعاهدة غير ملائمة وقد بغض من قدرها . ولم يرد أن يقول ما خشى ان يقوله من احتمال اعتراض الطرف البريطاني اعتراضا يكشف عن نيتهم في بسط نفوذهم أطول مدة ممكنة دون قطع أو انقطاع .

من حماية الى حماية

يخلص مما تقدم أن المعاهدة الجديدة تكاد لا تخلو من عيب ظاهر في كل مادة من موادها . . ولعمري لست أدري ما الذى به ظفرونا . . بل إننى أدري كم خسرنا وكما تقهقرنا . . حتى إن معاهدة سنة ١٩٣٦ التى اتفق الانجليز معنا على أنها لم تعد صالحة للبقاء لم تتضمن ما تضمنته معاهدة صدقي - بيغن في تحويل الانجليز حماية صريحة على مصر كتحويلهم حق النظر في شئون دفاعنا في مجلس الدفاع المشترك والدائم مادامت المعاهدة . . ومن المحزن المؤسف أن دولة صدقي باشا ينعت هذا المجلس المبارك بأنه مجلس استشارى يحد ولا قيمة له ولا وزن ولعله قد نسى أو تناسى أن الانجليز حين عرضوه علينا أئذرونا بأنهم يعلقون استئناف المفاوضات على قبول هذا الاقتراح فإذا لم نقبله لن يعود اللورد ستانسجيت من لندن ولا مناص من أن تنتهى المفاوضات الى القطع .

اذن لقد خالصنا من نظام الحماية Protectorate الى حالة الحماية Protection أو من حماية كنا ننكرها الى حماية يطلب إلينا أن نقرها - هذا إذا قبلناها ولكن لن نقبل . . بل سنعمل ثم نعمل ، حتى لا نجد من العمل مناصا وحتى يبيء الله لنا خلاصا . .

* * *



عن مفاوضات صدقى - بيثين

مع تأليف وزارة صدقى فى ١٧ فبراير سنة ١٩٤٦ دخل مكرم عبيد ضمن المعارضة البرلمانية بعد أن كان قد انضم إلى وفد المفاوضات الرسمية الذى رأسه اسماعيل صدقى فى ٧ مارس ١٩٤٦ والذى مالئ مكرم عبيد أن عارض بقية هيئة المفاوضات بشأن تكوين مجلس دبلع مشترك إذ عدة « عودة للحماية قانونا وفعلا لأنه مجلس دائم يجتمع فى أوقات السلم والحرب على السواء بالإضافة إلى أن اختصاصاته تشمل جميع تدابير الدفاع وشئون العسكرية والمالية والاقتصادية والسياسية . فهو مجلس ينعقد من تلقاء نفسه ومن غير ما دعوة من الحكومتين فى جميع الاختصاصات الخاصة بتنسيق الدفاع ولا يوجد نص صريح على أنه مجلس استشارى ولو أنه نص على أن المجلس يوصى ويشير على الحكومتين بما يراه .

ومع اشتداد المعارضة لموقف الوزارة من المفاوضات الجارية ، استقالت وزارة صدقى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٤٦ ولكن الاستقالة رفضت بعد أن اعتذر شريف صبرى عن تأليف

الوزارة واشتد الخلاف بين مكرم وصدقي إن كان الأول يرى قطع المفاوضات فوراً بينما رئيس الوفد وأغلبية أعضاء آخرين يعارضون هذا الرأي . . وقد رفض مكرم عبيد السفر مع صدقي إلى لندن في ١٦ أكتوبر ١٩٤٦ وقوبلت معارضته بأقصى أنواع الإرهاب والقسوة من جانب البوليس ، حتى انتهى الأمر إلى استقالة صدقي رسمياً في ٩ ديسمبر ١٩٤٦ أمام ثورة الرأي العام كله ضد اتفاقية صدقي - بيفين رغم التوقيع عليها بالحروف الأولى ورغم إقرارها في مجلس النواب - وهى الثورة التى كانت (الكتلة) ورئيس الكتلة الوفدية يذكياها على الدوام . (*)

وفىما يلى نص الجواب الذى أرسله مكرم إلى صدقي ينشر فيه أرائه عن المفاوضات :

حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقي باشا رئيس هيئة المفاوضات المصرية
عزيزى دولة الباشا :

تحية واحتراماً ، وبعد ،

فقد أحسست بعد ظهر اليوم وعكة تمنعنى من حضور جلسة هذا المساء . . . ولما كانت هذه الجلسة قد خصصت للاستمرار فى بحث المشروع المقدم من الطرف البريطانى والتعديلات التى أدخلتموها دولتكم عليه وقدمتموها للطرف البريطانى أمس ، فلاهمية موضوعات البحث رأيت أن أساهم فيها مساهمة متواضعة بتسجيل

الملاحظات التى عنت لى فى كتابى هذا لتكون تحت نظر دولتكم وحضرات الزملاء المحترمين عند التداول فى الأمر بجلسة اليوم ، وأرجو أن يتاح لى فى الجلسة القادمة أن أفصل ما قد يحتاج إلى تفصيل من هذه الملاحظات الموجزة .

* انظر : أحمد قاسم جوده « فى مفترق الطرق » الكتلة ١٨ مايو ١٩٤٦

ذلك أننى ، بعد الاطلاع على المشروع المعدل الذى قدمتموه دولتكم بالاتفاق مع معالى زميلنا وزير الخارجية إلى الطرف البريطانى لازلت أرى أنى مضطراً إلى أن أعود فأكرر أسفى لأن هذا المشروع لم يعرض علينا قبل تقديمه ، دون أن يكون ابتداء هذا الأسف بطبيعة الحال أى معنى من معانى الانتقاض للمجهود المضنى الذى تبذلونه فى هذه المفاوضات . ولكن مبعث أسفى يرجع إلى الناحية الفعلية أكثر منه إلى الناحية الشكلية التى أثرت إليها أمس .

فقد تبينت بعد مراجعة النصوص التى وصلتني اليوم أن هناك فارقاً جدياً بين التعديلات التى ادخلتموها دولتكم على المشروع البريطانى ، وبين المشروع المصرى الذى اقرته هيئة المفاوضات المصرية وقدم إلى الهيئة البريطانية قبل ذلك أول أمس .

وأول ما لاحظته على التعديلات سالفة الذكر هو أنها تضمنت فى المادة الخامسة منها نصاً يرتب علينا التزاماً فى وقت السلم لم ترتبه علينا حتى معاهدة سنة ١٩٣٦ — فقد خولت السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين الحق فى أن تتحد بالاتفاق بينها الشروط الفنية للتأزر ، والاجراءات التى تتخذ لتمكين قوات الطرفين المسلحة من مواجهة الاعتداء .

وهذه المادة وحدها تكاد تكون معاهدة قائمة بذاتها ، ترك الأمر فيها للسلطات العسكرية فى الحكومتين فى أوقات السلم — أى فى غير حالة الحرب — ، وما من شك أن التزاماً كهذا إذا نص عليه فى المعاهدة الجديدة يفتح سبيل التحكم أمام الطرف القوى ، استناداً إلى نص صريح فى المعاهدة يمكن أن يقال أنه لم يوضع عبثاً .

ولقد سبق لى فى أثناء الجلسات السابقة أن ابدت تخوفى من مجرد الإشارة فى مذكراتنا إلى التعاون الوثيق بين هئيتى أركان حرب الدولتين فى وقت السلم ، وانتهت المناقشة بيننا إلى الاتفاق على أن لا يشاء فى أية معاهدة بين الطرفين إلى مثل هذا التعاون الذى لا محل للنص عليه ، حتى إذا أخذنا بما قيل من أن مثل هذا التعاون قد يكون نتيجة طبيعية للتحالف ، هذا فضلاً عن أن المحادثات بين الدول

الكبرى لا تنص على شيء من هذا ، فما بالنا إذا كان الأمر بين دولتين تتفاوتا في قوتها العسكرية .

لذلك أجد نفسى مضطراً إلى تكرار ما ابديته ، ووافقت عليه الهيئة المحترمة من قبل ، من انه لا يجوز النص على التعاون بين أركان الحرب في وقت السلم ، فكم يكون الأمر والنص الحالى يحملنا تبعات معينة لا سبيل إلى قبولها .

وهناك نص آخر في المشروع المعدل سالف الذكر لا يقل أن لم يزد خطراً عن النص السابق ، واعنى به نص المادة الرابعة الذى يشير إلى ما نتخذه ، بعد تشاور القوات المسلحة للبلدين من الاجراءات اللازمة بالتعاون الوثيق بينها بغرض تبادل المساعدة إلى أن يشرع مجلس الأمن في العمل اللازم وذلك في حالة اشتباك أحدهما في حرب بغير استفزاز يمس مصر أو البلاد المتاخمة .

وما بي من حاجة إلى القول أن هذا التعديل الذى رأيتم دولتكم ادخاله على المشروع البريطانى يحمل مصر التزاماً بارسال قوة مجهزة خارج حدودها لمساعدة حليفاتها ، ولعل دولتكم تذكرن أنى منذ اللحظة الأولى اعترضت كما لازلت اعترض ، على تحميل مصر أى التزام بارسال جيوشها للحرب خارج حدودها ، تنفيذاً للمحاذفة ، ولا عبرة بما يقال عن المساواة فى الالتزام إذ لا مساواة فى الواقع بين دولة كبريطانيا متشعبة المصالح وتكاد أن تكون متصلة المنازعات والحروب وبين أمة سالمة كمصر ، ولقد وضعنا النص فى المشروع المصرى بحيث يؤخذ منه أنه ليس هناك التزاما مفروضاً على مصر ، بل أن الأمر متروك لتقدير الحكومة المصرية حتى إذا ما رأت أن ترسل مثل هذه القوات خارج حدودها كان لها ما تراه ، ولكن دون أن تتقيد بغير ما . . . ولما كان النص المصرى نفسه قد يحتل التأويل فأنى شخصياً لم أوافق عليه إلا بهذا التحفظ .

أما النص المعدل فى المشروع البريطانى فلا يترك فى نظرى أى مجال للشك فيما يفرضه علينا من التزامات ، ولذلك لا يسعنى أن أوافق عليه .

وبهذه المناسبة فقد أشير فى المشروع المعدل إلى أنه سيعد بروتوكول بشأن الاعفاء والميزات للجيش البريطانى . . . وقد لفت نظرى ورود هذه العبارة فى المشروع المقدم من دولتكم . ومن رأى أنه لا يصح أصلاً العودة إلى الامتيازات

السكرية التى نصت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ . فهى قيود إضافية لا محل لها .
ويكفى أن تعامل الجيوش البريطانية فى حالة الحرب المعاملة التى ينص عليها
القانون الدولى .

وأخيراً ، فإن المشروع المعدل سالف الذكر لم يتضمن أى نص على مسألة
السودان ، ولعل دولتكم قد اكتفيتم بالنص المصرى الذى قدمناه فلم ترتضوا
النصوص الخطيرة التى تضمنها المشروع البريطانى عن السودان ، والتى من شأنها أن
تهبط بحقوقنا إلى أقل من مستوى معاهدة سنة ١٩٣٦ — إلى حد أنها ضنت علينا
حتى بوظيفة الخبير الاقتصادى وبما له من كسب ضئيل ورد فى معاهدة سنة
١٩٣٦ ، كالاتفاظ الشكلى بحق السيادة ... الخ . الخ .

وإذا كان لى أن اتخذ من نصوص المشروع البريطانى المفصلة عن السودان
مغزى يجب أن لا يفوتنا نحن المصريين ، فهو أن الطرف البريطانى لم يرد اغفال
مسألة السودان ، فى صلب المعاهدة ، بل وتوسع فى النصوص الخاصة بها توسعاً
يرمى به إلى توسيع سلطانه ، فى حين أننا فى النص الذى قدمناه جعلنا مسألة
السودان فى بروتوكول خاص قائم بذاته على أن تحصل مفاوضات فى مسألة
السودان فوراً ، أى بعد توقيع معاهدة مصر ...

وتذكرون دولتكم أننى ابدت تحفظى بشأن هذا الوضع ولو أننا اتفقنا جميعاً
على وجوب النص على وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى ، وحل مسألة
السودان فى مفاوضات تبدأ فوراً ، ولو أنه لم يؤخذ برأى فى وجوب جعل مسألة
السودان ضمن المعاهدة المصرية .

أما بقية المواد الواردة فى المشروع المعدل فلا ملاحظة لى عليها ، إلا فيما يتعلق
بمدة المعاهدة ، فقد جعلتموها دولتكم عشرين عاماً ، مع أن النص الوارد فى
المشروع المصرى يحددها بخمسة عشر عاماً ، وذلك رغم أنى طالبت بأن تكون مدة
المعاهدة عشر سنوات .

هذه هى الملاحظات التى رأيت من واجبى أن ابادر فأرسلها لى دولتكم —
بمناسبة اجتماع اليوم — عن المشروع المعدل ... اما المشروع البريطانى الأصلى فقد
اجعنا على أنه غير مقبول أصلاً فى وضعه ، ويهمنى أن أشير هنا بوجه خاص إلى

المادة السادسة منه التي رتب علينا التزامات في وقت السلم « بإنشاء وصيانة منشآت معينة في الأراضي المصرية » وجعلها قابلة للتوسيع ، كما أشارت إلى التسهيلات والترتيبات الخاصة بأعمال تلك المنشآت - هذه المادة لا يمكن قبولها أصلاً إذ لم ترد حتى في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، والمقصود بها كما هو ظاهر التوصل إلى الاستعاضة عن الاحتلال العسكري باحتلال فني يستخدم له موظفون وخبراء عسكريون بريطانيون ، وهو ما لا يمكن قبوله بحال من الأحوال .

هذا عدا ما تضمنه المشروع من التزامات وردت في معاهدة سنة ١٩٣٦ بصدد خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة ، ويحتم اتخاذ إجراءات استثنائية مرهقة كإعلان الأحكام العرفية ... الخ - مما لا سبيل إلى التسليم به أو حتى مجرد البحث فيه .

هذا ما عرّى من ملاحظات رأيت ان ابدىها حتى لا يفوتني أن أساهم مع زملائي بنصيب في البحث الذي يدور في اجتماع الليلة راجياً لهم ولدولتكم أحسن التوفيق وأطيب الأمنيات .

وتفضلوا دولتكم وحضرات الزملاء المحترمين بقبول تحيتي واحترامي ، ، ،

المخلص

(مكرم عبيد)

منشية البكرى في ٢٦ مايو ١٩٤٦

* * *

ثورتنا : كتاب حريتنا *

الثورة المصرية ، وما أدراك ما الثورة المصرية . . . بل قل ما أدركنا بها نحن الذين عشنا فيها ، وعاشت هي فينا . . حتى غمرتنا فاندججت فيها مشاعرنا على اختلافها ما كان منها ظاهراً وما كان منها دفينا . . !!

ولكم أخذتنا الدهشة نحن أبناء الثورة المصرية ، لفرط ما اشتعل لظاها ، واتسع مداها . . . حتى رحنا نتساءل هل هي مجرد ثورة من الشعب الثائر في مصر . . أم هي ثورة الشرق الناقم وقد تمثلت نغمته أشد ما تمثلت في مصر . . أم هي ثورة الانسانية وقد تعذبت ، في بلد سبق أن ولدت فيه المدينة وتهذبت ، ثم طغت عليه المظالم البشرية ، ممثلة في المطامع الاستعمارية . . ؟ !

تلك أسئلة ، لعل الجواب الوحيد عليها ، هو الذى نستمد منه كيان الثورة في جوهرها ، أكثر منه في مظهرها — وهو أنها ثورة وقال نهرو الذى بايعته الهند نبياً للوطنية فيها — فى حديث له أنه تعلم الوطنية من ثورتنا المصرية — تلك الثورة التى ارتفع في مصر شعارها ، وامتدت نارها ، فأذكت روح الوطنية الكامنة في الشرق

كله .. حتى أصبحت لا ثورة مصرية . بل ثورة شرقية ، جابهنا بها نحن أبناء الشرق جميعاً عسف المدينة الغربية ، لأنها مدينة بنيت على الاستعمار والاستهتار بالشرق والشرقيين ..

أى والله ، فياله من فرق أعمق الفرق ، بين مدينة الغرب ومدينة الشرق .. إذ أن مدينتنا لم تكن إلا نموذجاً للإنسانية استمدت منه بلاد الغرب نفسها عوامل التقدم الانساني ، ولو أنها ظلت خاضعة في مطامعها الاستعمارية للنهم الحيوانى ، فحاولت أن تسلبنا كل شيء حتى الوطنية ، نحن الذين وهبناها المدينة .. !

الحق ضد القوة .. وثورة النخوة ضد الشهوة .. !
وإذا كانت الثورة الفرنسية قد سجلت لها في التاريخ صفحة خالدة ، مع أنها مجرد ثورة من شعب معتز بقوته ، ضد بعض الأفراد المسيطرين والمستهترين من أبنائه .. فما بالك بثورة شعب أعزل من كل سلاح ، ضد امبراطورية من المسلحين الأقوياء من أعدائه .. ؟ !

لهذا كانت ولا تزال ثورتنا هي كتاب حريتنا ، وياله من كتاب خالد ، ذلك الذى كتبناه بمداد من دمائنا .. حتى صبح فينا القول الكريم ، أننا أوتينا كتابنا ، ولاقينا حسابنا .. وما لا قيناه إلا برصيد من أرواح شهدائنا !!

ومن الخطأ أن يظن الناس أن الثورة إنما هي مجرد فورة ... كلا فما كانت الثورة مجرد وثبة أو هبة عابرة ، بل هي عاطفة نفسية عميقة غائرة ، لا تتولد إلا في أعماق النفس .

يخلص مما تقدم جميعه أن ثورتنا الحديثة الوطنية إن هي إلا ثمرة من ثمار المدينة القديمة المصرية .. ولئن كانت مصر قد تقلبت عليها الأحداث فيما بعد وعانت ما عانت من ظلم البشر ، وتقلبات القدر ، فانها لم تفقد ما تأصل فيها من قديم الشعور الذى خلقته لنا أثراً وياله من أثر ، وخلدته على جدران المعابد صوراً ويالها من صور ، بل عبراً ويالها من عبر .. !!

من ثورة إلى ثورة

ولما كانت الثورة كما ذكرنا هي وليدة الإيمان المتأصل فينا ، فلقد تهدأ زمناً ثم تعود فتثور على أى ظلم يلحقنا من أعاديها . . . ولهذا تجددت في أيامنا هذه ثورة سنة ١٩١٩ بعد مضي أكثر من ثلاثين سنة ، وتجددت معها الذكريات الغاليات التي أدّخرناها من ثورتنا الغابرة ، فكانت لنا ذخراً وياه من ذخّر أبرزناه للعالمين في ثورتنا الحاضرة . . . ولا عجب فكلتا الثورتين مصدرهما الأول واحد ، هو الوحدة — وحدة شعبنا ، بل وحدة حبنا ، بل وحدة حربنا ، بل وحدة ربّنا . . ! وإذا كان الغاصب المتوحش قد ثار ضد ثورتنا الحاضرة ، في عنف لم يسبق له مثيل ، حتى بلغ عدد القتل والجرحى العشرات بل المئات من رجالنا ونسائنا وأبنائنا ، الذين لا ذنب لهم إلّا أنهم من أبر أبريائنا ، فلا يدهشنا أن تتطور عقلية المستعمر من الاستئثار ، إلى الاستهتار ، فتغلبه الوحشية الجارية في دمايته ، على ما اجتهد أن يخفيه من أهوائه ، حتى إنه راح يحارب من غير ما حرب ، ولم يحترم حتى تقاليد الحرب . . فغدر إذ قدر ، وقدر إذ غدر . . !!

وحدة الشعب :

وكما رأينا ثورتنا الحاضرة تجمع بين كل طبقات الأمة وهيئاتها ، فقد كانت ثورتنا الأولى تضم كذلك كل أبناء الشعب من فقرائه وأغنيائه ، وعامته وأقطابه ، وشبيهه وشبابه . . بل لكم كانت دهشتنا وروعتنا حين فوجئنا بالمرأة المصرية تخترق ما كان موحداً من أبوابها ، وتمزّق ما كان مسدداً من حجائبها ، وتخرج إلى عرض الطريق في مظاهرات شعبية متراسة صفوفها ، متصاعداً هتافها ، إلى جانب أبناء الأمة جميعاً من رجال الدين الأقباط منهم مع المسلمين ، والقضاة والمحامين ، والأطباء والمهندسين ، والطلبة والمعلمين ، والعمال والفلاحين الكل تجمعهم جامعة واحدة هي أنهم كانوا للثورة متحمسين ، وفي وطنيتهم متنافسين . . . ولم يكن الأمر إذ ذاك مقصوداً على مجرد الحماسة في المظاهرات ، بل على العكس فإنهم

ما كانوا يقصدون من المظاهرات ، إلا المجاهرة بمطلبهم الوحيد ، والأكيد . . وهو أن يتحرر الشعب ، ولو استشهد ومات في حرب ، يالها من حرب . . .

نعم ، فقد كان من أروع ما أظهرته الثورة من مظاهر السمو النفساني في هذا الشعب العريق في نفسيته ، وفي وطنيته ، أنه ما أن حانت اللحظة التي كابد فيها ما يكابد ، حتى توحدت جهوده ، كما توحدت عهوده في المعابد . . فكنت ترى علماء الأزهر الشريف يخطبون في الكنائس ، وترى قساوسة الكنائس يخطبون في الأزهر وفي المساجد ، رغم ما حاول الانجليز أن يبذروه بين العنصرين الكريمين والصميمين من الدسائس والمكائد . . . !

إضراب عام

وكان ثمة مظهر آخر اكتمل به للثورة المصرية جلالها ، وبلغت إلى القمة قوتها واستفحالها ، وذلك هو إضراب الموظفين الذين لم يقتصر على يوم أو يومين ، بل امتد إلى عدة أيام ، حتى انتهى بالأداة الاستعمارية الغاشمة إلى الشلل التام . . بل لقد أضرب ضمن المضربين عمال السكك الحديدية أنفسهم ، فتوقفت حركة المواصلات ، مما اضطر الانجليز إلى أن يقودوا بأنفسهم القطارات . . وقد بلغ بهم الذعر من هذا الشعب الأعزل الذي لا يملك من السلاح ما يعتدى به أو يدافع ، أن سلطوا عليه من نوافذ المركبات فوهات المدافع . . .

ولقد أضرب التجار جميعاً وهكذا كانت ولا تزال المدافع ، هي العِـمـل والدوافع . . !! وتألقت لجان من الشباب لتنظيم مقاطعة البضائع البريطانية ، حتى يطعنوا بذلك في الصميم مصالح الانجليز ، حتى يطعنوا بذلك في الصميم مصالح الانجليز التجارية ، التي هي أهم ما تعنى به عقليتهم التجارية ، والاستثمارية . . . !

وفوق ذلك ، فقد عمد الفلاحون إلى تفكيك قضبان السكك الحديدية حتى يحوّلوا دون إمداد الانجليز بالمؤونة والعساكر ، وحتى يقضوا على أكبر عدد منهم ، كوسيلة للانتقام من غدرهم الماكر . .

كتائب الشعب

وهكذا راحت كتائب الشعب على اختلاف طبقاته - من أبنائنا الطلاب والعمال والفلاحين - ترفع أحجار أرضيات الشوارع كي تحول دون تنفلات الانجليز وتمنع ماكانوا سادرين فيه من فظائع . . هذا فضلاً عن رد عدوانهم بالسلاح ، ومختلف وسائل الكفاح ولحسن الحظ ، لم تفكر الحكومة القائمة اذ ذاك في الإشراف على التنظيمات الشعبية ، أو محاولة قلبها إلى كتائب حكومية . . .

بين زعامة الشعب ، وزعامة سعد . .

وقد تعجب أيها القارئ إذ أؤكد لك أن سعد زغلول زعيم الثورة كان هو أول المأخوذين بروعة هذه الثورة ، حتى إنه كان لا يتمالك نفسه من البكاء حينما يرى الألوف المؤلفة من شبينا وشبابنا يتجمعون في بيت الأمة هاتفين هتافاً يتصاعد إلى السماء ، مطالبين بالاستقلال التام ، أو الموت الزؤام !! .

إى وربى ، فقد نال الكثيرون منهم الموت الزؤام ، تاركين للوطن ميراثاً هو تحقيق الاستقلال التام ، ولا أقل من الاستقلال التام .

ومن الخطأ أن يقال إن سعداً هو الذى تعهد الثورة فمهد لها وأوجدها . . . كلا بل هى التى تعهدته ، فمهدت له وأوجدته ، فلم يكن هو الذى صنعها أو رفعها ، وإنما هى التى صنعته ورفعته . . .

بل إنى أعتقد أن السر أوحده السر فى عظمة سعد هو أنه كان بثورة الشعب عظيماً ، فخلقت منه زعيماً . .

ولكم حدثنى فخوراً بهذه الثورة حتى إنه قال لى مرة « والله يا مكرم إن كل فخرى هو أننى مصرى ابا عن جد . . وإذا كنتم قد شرفتمونى بقيادة الثورة فاتخذتم منى زعيماً ، فوالله إن هؤلاء الشبان الثائرين من أبنائى ، هم هم زعماء الثورة وزعمائنا !! » .

دورى المتواضع فى الثورة :

ولقد كان لى أنا شخصياً دور متواضع وفقى الله إلى أدائه فى أثناء تلك الثورة . . وقد كنت إذ ذاك موظفاً نقلت من وظيفتى الأولى كسكرتير للمجموعة الرسمية بوزارة الحفانية إلى وظيفتى التالية كسكرتير للمستشار القضاى ، فلما قامت الحركة الوطنية بزعامة سعد ، قدمت إلى هذا المستشار الانجليزى مذكرة أطالب فيها بالمطالب الوطنية المصرية ، وقد كان لتلك المذكرة وقعها فى الأوساط المصرية ، بل فى الأوساط الخارجية كذلك ، حتى إن مستر فولك الأمريكى استخدمها للدعاية للقضية المصرية فى الأوساط الأمريكية الرسمية . . وقد تفضل فترجمها ترجمة بليغة إلى اللغة العربية المرحوم لبيب باشا عطية . .

وكان سعد إذ ذاك على رأس الوفد المصرى فى أوروبا ، وتفضل رحمه الله وخلد ذكره ، فأظهر من التقدير الكريم لشخصى ما اعتزت به وسأظل أعتر به طوال حياتى ، حتى إنه قرر تعيينى عضواً فى الوفد المصرى قبل أن يراى أو أراه . . . وعندما ذهب لاستقباله حين عودته من أوروبا بادر إلى تحيى وقبلنى إذ قبلت يده ، وظللت منذ ذلك التاريخ بمثابة ابن له — تلك النبوة العزيزة على قلبى ، التى أكرمنى بها فى حياته ، وبعد مماته .

لجنة ملنر :

ومن مفاخر الثورة المصرية ، التى كان لها أثرها الحاسم فى قضيتنا الوطنية ، تلك المقاطعة الإجماعية الحاسمة التى قاطع بها الشعب لجنة ملنر .

فلقد حاول الانجليز إذ ذاك — كما يحاولون الآن ، أن يقتلوا ثورتنا بما يقدمونه إلينا من مشروعات للمفاوضة ، وما يغروننا به من صور المفاوضة أو المعاوضة ، ومن أمثال الدفاع المشترك ، وحلف البحر الأبيض وحلف الشرق الأوسط إلخ إلخ .

وفعلأ أرسلوا إلى مصر لجنة للتفاهم معنا — أو قل للتحايل علينا ! — وقد

اشترت هذه اللجنة باسم لجنة ملتر . . . ولكنها ما أن وصلت حتى قاطعتها البلاد مقاطعة ناجعة رائعة ، امتنع معها التجار وغيرهم من التعامل معهم . . مما اضطر اللجنة آخر الأمر إلى العودة فاشلة مخدولة إلى بلادها . .

الإنذار ثم النفي :

وأخيراً ، فلما فشلت كل جهود الانجليز في إغراء المصريين بالتنازل عن حقوقهم الوطنية ، قدموا إلى سعد وزملائه إنذاراً بالامتناع عن الاشتغال بالسياسة . . سيما وأن السياسة أكرم السياسة قد أصبحت في نظرنا نحن الثائرين هي الوطنية والحياة . . .

ولقد اجتمع الوفد برئاسة سعد في بيت الأمة للرد على هذا الإنذار البريطاني ، فلما حضرت إلى هذا الاجتماع أبدت رأيي حاسماً بوجوب الرفض البات ، وهنا أترك الكلمة للمغفور له عبد القادر حمزة باشا في رسالته التاريخية السياسية التي نشرها في كتاب له بعنوان (اذكروا سعداً وصحبه المعتقلين) إذ يقول في صفحة ٨ ما يلي حرفياً : -

« وفي هذه اللحظة دخل الأستاذ مكرم عبيد فألقى في الموضوع برأيه حاسماً قوياً وبه انتهت المعركة وأقفل الجدل ، قال وكأنه يخاطب في قوم يريد أن ينقل إلى صدرهم ما في صدره من النار المتقدة : - لا جواب غير الرفض . إن العالم هنا وفي أوروبا يترقب الآن ما يفعله الرئيس ، فليأت الجنود ولينتزعوه بسلاحهم من داره كي يكون التضحية الماثلة في كل وقت أمام أمته » .

وبعد كل هذا لم يبق إلا أن يقول الرئيس كلمته فتالله ما عشت لا أنسى نظرتة إلينا إذ ذاك ، نظرة الجندي الفتى لا نظرة الشيخ التعب وهو يقول بصوت مملوء حزماً وقوة « شكراً لكم ، لقد أصبتم ما في نفسي ، فلنكتب الجواب وليذهب به الرسول حالاً » .

وبناء على هذا الرفض نفينا إلى عدن وكنا ستة هم : المغفور لهم سعد باشا ، وفتح الله بركات باشا ، وعاطف بركات باشا ، وسينوت بك حنا - هذا فضلاً عن مصطفى النحاس باشا ، ومكرم عبيد اللذين لا يزالان على قيد الحياة ، وياله من قيد هذا القيد الذي وسمت به الحياة . . !

ولما صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ متضمناً التحفظات الخطيرة الهادمة للاستقلال من أساسه ، صدر أمر الانجليز بنقل سعد إلى سيشل ، فى نفس اليوم الذى صدر فيه التصريح ، حتى يوهما المصريين أن التصريح مفروض عليهم إلى غير أجل ، وغير أمل ... ولكنهم نسوا أو تناسوا من هم المصريون الثائرون للوطن ، وعلى خصوم الوطن .. !

ولقد ظن المستعمرون أنهم إذ أبعدونا عن الوطن قد أبعدوا الوطن عنا ... ولكنهم خاب فآلمهم ، وطاش عقلهم ، إذ فاتهم أنهم وقد نفونا عن الشعب ، فقد بقى الشعب ... والشعب هو الثائر ، وهو وهو القاهر .. !

ولهذا ، فما أن أبعدوا الوفد الأول ، حتى تلاه الثانى ، فالثالث ... ولئن نسيت قلن أنسى ما قاله لى سعد عندما وصلنا نبأ عاكمة أعضاء الوفد الثانى وسجنهم فى المأظرة ... وكان من بينهم المغفور له مرقس باشا حنا ... فنظر إلى سعد والدمع يترقرق فى عينيه ، قائلاً : إن قلبى يتقطع يامكرم كلما ذكرت خطيبتك وقد سجن أبوها ، ونفى خطيبتها ، فقلت له إذا ما هى تأملت فهى شابة ، ولها أسوة بأم المصريين وهى أمها وأمنا جميعاً ، وقد ضربت المثل أعلى المثل فى حبها للوطن ولك .

وهنا سال الدمع من عينيه ، فحولت وجهى عنه ، ولكنه عاد فنادانى وقال بصوته الجهورى القوى ، كل هذا يهون يامكرم فى سبيل الوطن ، وثق أن قلبى مغتبط وإن دمعت عيني ... فقلت له حفظك الله للوطن ولنا .

ولعلها خير خاتمة أختم بها هذه الذكريات الغاليات الباقيات ، التى أذكرها من حب الوطن ذكراً لحبى ، وذخراً لقلبى !!

الوحشية المتجددة

ومن نكد الدنيا ، أننى ماكدت أختم هذه الذكريات حتى عادت فتجددت فظائع القوات المحتلة ضد مواطنينا فى السويس ، فتساقط القتلى ، وتناثر الجرحى ، من رجالنا ونسائنا وأطفالنا ، بل قلها كلمة جامعة لإنهم من أبطالنا . ولست أدري وأيم الحق إلى متى ندع هؤلاء الطغاة المستعمرين ، يقتلون

أبناءنا ، ولا يستحيون نساءنا ، بينما ولادة الأمور فينا يكتفون بدور سلبى ، مع أنهم وحدهم الذين يملكون التنفيذ العملى ، والإيجابى ...
ولو أنهم فعلوا لارتدع المعتدون عن عدوانهم ، وحسبوا لقوتنا حساباً ...
ولكنهم لا ارتدعوا ، ولا امتنعوا ... بل تمادوا فى بطشهم ، واندفعوا ...
ومن رحمة الله بنا ، أنه إذا كانت حكومتنا هلوعة على مصيرها وخائفة ،
فالشعب يؤمن أنه قد أزقت الأزقة ، ليس لها من دون الله كاشفة ...
ولا آفة تنقلنا من الحيرة ، إلا العودة إلى الثورة !!

وضعنا الوطنى

إن إذ أكتب هذا المقال على صفحات جريدة كبرى كالأهرام تميزت بفنها الصحفى والكتابى ، أرجو مخلصاً ألا يغربنى فن الكتابة ، فيغلبنى قلمى على ألى .. وهو ألم أحسه بل يحسه أبناء الوادى جميعاً ، من جراء الاستعمار وظلم الاستعمار .

ولا يكفى الشعور بالألم فى مثل هذه الأوضاع الظالمة التى نعانيها لأن أظلم الظلم هو الذى يؤلنا ، دون أن يعلمنا أن مجرد الألم لا يكون جيداً بكرامتنا ، ولا بوطنيتنا ، إذا لم نخلق من الألم أملاً ، ومن الأمل عملاً ... !

لهذا أرى من واجبى أن أصارح هذا الشعب المسكين - وأصارح معه الزعماء والمتزعمين - بخطوة النكبة الاستعمارية الجديدة ، التى شامت رحمة الله أن يسخر المستعمرين الظالمين أنفسهم لكشف الستار عنها ، وتنبهنا إليها ، ولو أننا مع الأسف لم نتخذ حتى الآن أى إجراء عملى لمقاومتها والتخلص منها .

بين الخداع والتحدى :

فالأول مرة فى تاريخنا الوطنى - أو فى مراحل نضالنا ضد الاستعمار - نرى المستعمرين يتحدوننا بأنهم باقون بجنودهم فى بلادنا بشكل أو بآخر متخذين من

* كتب هذا المقال فى جريدة الأهرام ١٩٥٠/١٢/٢٠

منطقة قتال السويس منطقة دفاعية في وقت السلم وهجومية في وقت الحرب -
ومعلنين في تورع أنهم لن يتركوا السودان تحت رحمة شعب آخر - ومن سخريات
القدر أن يقصدوا بالشعب الآخر شعبنا في شمال الوادي .

إذن فالوضع الاستعماري الجديد قد تطور بهم وانحدر بنا ، حتى أصبحنا
غرباء في بلادنا ، وأصبح البريطانيون أقرب إلى السودانيين منا . . فلا جلاء ولا
وحدة بعد الآن ، طبقاً للتصريحات الرسمية في البرلمان البريطاني على ألسنة نوابهم
ووزرائهم معا !!

هذا هو الوضع الجديد . . ومن نكد الدنيا أن المستعمرين كانوا فيها مضى
بعدوننا مراراً وتكراراً بالجلاء عن بلادنا ، حتى أربت الوعود بالجلاء على ستين
وعداً . . .

وهي وإن كانت وعوداً زائفة ، فقد كان الدافع إليها أن بريطانيا « العظمى »
كانت خائفة . . . أو قل إن الذي دفعها إلى تكرار وعودها بالجلاء هو خوفها من
إثارة شعب الوادي ، ورغبتها في استرضاء الرأي العام المصري ولو بظاهر الوعد ،
وأن أخفى الوعد باطن القصد ، ، !

أما الآن فهم لا يتورعون عن مجابهتنا بالبقاء العسكري في أراضينا وتمزيق
وحدة وادينا . . وبهذا قلبوا الوعد إلى وعيد ، دون أن يحسبوا حساباً لقضيتنا ، وما
قد تنطوى عليه من مقاومة أو تهديد . .
التحايل على عدم الجلاء :

ولكن المستعمرين ، حتى ولو أعوزتهم الوسيلة ، فلا تنقصهم الحيلة ولهذا
رأيانهم يتحايلون على عدم الجلاء بمحاولة ضمنا إلى الميثاق الأطلسي - وما هي
إلا صورة جديدة لتحاييلهم السابق حينما اقترحوا إنشاء مجلس الدفاع المشترك -
وحق هذا الدفاع المشترك الذي رفضناه قد تطور بهم أخيراً من مجلس مشترك ، إلى
قواد وجنود بريطانيين ، وغير بريطانيين يحتلون بالاشتراك مع جنودنا منطقة قناة
السويس ، ويكون لنا في هذا الاحتلال منصب القيادة . . . أو عضوية ميثاق
الأطلسي بل ربما يتم الجلاء ولو بعض الجلاء ، بعد البحث والاستيفاء . . . إلى
آخر ما يقال ، وأخطر منه ما لا يقال !!

ونحن مع كل هذا نسمع ونهجم !!
الوضع الوطنى :

ولقد يسألنى مسائل ما الدواء ، وقد استعصى الداء ..
والدواء فى رأى هو أن تحقيق الوحدة والجلء ، لا يتأتى بمجرد الهتاف
والنداء ..

بل لقد حان الحين أن نصارح أنفسنا بمواطن العيب فىنا ، وبالأسباب التى
أدت إلى تكاسلنا فى نضالنا وتراخيها ...

وفى رأى أن هذه الأسباب تتلخص فى كلمة واحدة :

هى أننا قد انغمسنا فى مطامعنا . فآثرنا منافعنا على مواجهتنا ... أو فلنقلها
صريحة إننا آثرنا مصلحتنا الشخصية أو الحزبية على المصلحة الوطنية وفاتنا أن
لا سبيل إلى علاج ما نعانى من الأوضاع الظالمة لبلادنا ، ولجهادنا إلا إذا آثرنا
الوضع الوطنى على الوضع الحزبى ، حكومياً كان أو معارضاً .

وإنى إذا كنت مؤمناً بحزبى ، فلأنى أؤمن بأنها عنوان بل عربون لوطنى .
والحزبية الحققة هى التى تدرك أننا فى حرب مع الاستعمار . وأن الحرب تقتضى
تجمع كل القوات ، وكل الكفايات ، لمواجهة الخصم المشترك .

ومن ثم أعود فأقول أن لا حل لقضيتنا القومية إلا على أيدي هيئة قومية ، تمثل
الشعب تمثيلاً دستورياً صحيحاً .

يخلص مما تقدم جميعه أن قضية الجلء والوحدة لا تحل بمجرد الاستمسك ،
بل بالتئاسك .
ولهذا يجب :

أولاً - أن تتفق جميع الأحزاب على ميثاق وطنى نجابه به المستعمرين بعد أن فشلت
الحكومة الحالية والحكومات السابقة فى مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية .

ويجب أن نحدد فى هذا الميثاق الوسائل الجدية إلى تحقيق أهدافنا .

ثانياً - يجب أن ندرك أن وضعنا الوطنى أقوى وأبقى من الوضع الدولى وأن حريتنا
الداخلية أو الدستورية هى السبيل أوحده السبيل إلى حريتنا الخارجية .

ثالثاً - لا يكفي أن يجمعنا مجرد الدستور ، بل الشعور أوحده الشعور ولا سبيل إلى توحيد الشعور إلا بوضع برنامج عمل للجهد الداخلي ينفذه الشعب على اختلاف طبقاته ، وتحمل الأحزاب مسؤوليته ، بعد أن ننظم وسائله وأهدافه .

رابعاً - يجب أن نجرد أنفسنا من شهوة الحكم ، حاكمين كنا أو معارضين وأن نفهم أن لا حكم وطنياً حراً في ظلال المستعمرين ...

خامساً - يجب إلغاء القوانين الرجعية التي تمس حرية الفرد ، وحرية الاجتماع ، وحرية الرأي ... لأن كل قيد على حريتنا الداخلية يقيدنا في نضالنا عن حريتنا الخارجية .

سادساً - يجب تحرير الفقير من فقره ، كي يتمكن من المساهمة في تحرير وطنه .
سابعاً - يجب أن ننسى أنفسنا ، ونذكر وطننا ، فلا حياة لنا إلا بحياة الوطن ،
الذي نحيا به ، ونحيا بنا !!

مكرم عبيد

* * *

موضوع الحياة...



حضرات الاخوان :-

تفضلت رابطة الشباب السوداني قدعتني إلى إلقاء محاضرة تجمعت لي فيها أسباب الشرف ... وإنه لشرف لو تعلمون عظيم أن يتاح لي أن أحاضر جمعاً ممتازاً من مواطني المصريين السودانيين — مجتمعين جنباً إلى جنب ، مستمعين قلباً إلى قلب ! — وأن أتبادل وإياهم الرأي والشعور في موضوع خطير ، لست اغلو إذا ما قلت إنه موضوع الحياة لنا جميعاً ...

ولا أحسبني في حاجة إلى التدليل على حيوية هذا الموضوع لجميع أبناء الوادي ، إذ حسبه أن يتخذ من وحدة وادي النيل عنواناً ... بل حسبه أن يتخذ من نادٍ ديني كريم منبراً وطنياً ينادي عليه بالتوحيد في الوطن كما في الدين إيماناً ... بل قولوا حسبه أن يجعل من سودانا مصرأ ، ومن مصرنا سوداناً ...

نعم ، فلو لم يكن في وحدة وادي النيل الأ عنوانها ، لكان من عنوانها بيانها ... فما بالكم بما تنطوى عليه هذه الوحدة التاريخية من الوقائع ، وقد بلغت مبلغ الروائع في دلالتها ، حتى إنها لتكاد تنطق برسالتها ، قبل أن ينطق بها لسان .

ومن عجب أن ينكر المستعمرون هذه الوحدة علينا ، وقد نادى منها الطبيعة ، قبل أن تنادى بها السياسة ، فأصبحت لنا نحن أبناء هذا الوادى شعراً وطنياً ، بل مطلباً حيوياً ، لا يكاد يهيننا حتى يضمننا ...

إلى ورى ... وكيف لا يضمننا مطلب التحرر التام من غاصبينا ، فى حين أن الاستعمار لا يظل قائماً بين ظهرانينا ، يقاسمنا بعض وادينا ، وينفث سموم التفرقة فينا ؟ ...

بين الاستقلال والوحدة

ولكن هلاً نساءلهم أيها السادة لماذا أصبح التعبير عن وحدة وادى النيل شعارنا المختار نحن أبناء الجيل الحاضر .. وقد كنا فى ثورتنا منذ سنة ١٩١٩ نعبر عن وحدة وادينا بتعبير آخر — له هو أيضاً حكمته وعبرته — هو الاستقلال التام لمصر والسودان ...

نعم ، فلن أنسى ما نسيت — وماحييت — ذلك النداء الذى كان يصعد إلى أعلى السماء فيخترقها دعاء ... ثم يهبط إلى باطن الأرض فيخترقها دماء ... نداء الاستقلال التام لمصر والسودان !!

بل إلى أكاد أستلهم أذن رنين هذا النداء الرائع ، وقد اختلطت فيه أصوات الرجال والنساء ، والآباء والأبناء ، موحدة فى صيحة مُرعدة داوية — لا هى بالساخرة ، ولا هى بالباكية — بل هى صيحة المؤمن المطمئنة الراضية ، الجبارة الحانية — صيحة الاستقلال التام ، أو الموت الزؤام ...

ومن منا لا يستوحى ذاكرته وماوعت ، ويده وما وقعت ، من وثائق بتوكيل الوفد برياسة زعيمنا الخالد سعد ، فى السعى أنى وجد للسعى سبيلاً ، إلى تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ...

ومن هنا إذا ما استوحى هذه الذكريات الخاليات ، الباقيات ، لا يستمطر العين رحمة بها دمعت ، حين شاهدت — وباهول ما شاهدت — أكبادا لنا ما كادت تمشى على الأرض حتى صرعت ... فكان منها جرحانا ، وكان منها مرثانا ،

يتساقطون إذ يتساقط الرصاصُ البريطاني ، ويلفظون الرُّوحَ إذ يلفظون النداء
بحياة الاستقلال المصرى السودانى ...

تلكم كانت ثورة مصر فى سنة ١٩١٩ ... ولقد تلتها فاستكملتها ثورة
السودان الرائعة فى سنة ١٩٢٤ ... ولم تكن الثورتان الأ مظهرأ واحداً لنفسية
واحدة - هى صلة الوصل الروحية ، ورابطة الروابط الوطنية - بيننا وبين اخواننا
فى السودان ، وما كان لمخلوق أن يفرق بين قوم جمعهم أواصر الوطنية
والايمان ... بل ما كان لإنسان أن يفرق ما جمعه الله الخالق المنان !..

بقى أن نستبين لماذا تغير - أو بالاحرى تطور - النداء بالاستقلال إلى النداء
بالوحدة ؟ ...

اختلاف الصيغة :

ويبدولى ، أن الخلاف فى الصيغة إنما مرجعه خلاف فى التلوين ، أكثر منه فى
التكوين ...

ذلك اننا فى هذه المرحلة من تطورنا الوطنى لم نعد نكتفى بمجرد الاستقلال وقد
حصلنا عليه ، فلم يكن بد من استكمال استقلالنا - وهو استكمال لم نصل بعد
إليه ... ومن ثم نبتت على ألسنتنا صيغة الجلاء ووحدة وادى النيل ، لأن الجلاء
الناجز عن البلاد لم يتحقق بعد رغم الاعتراف باستقلالنا ، وكذلك وادى النيل فقد
اعتدت عليها السياسة الانجليزية شر اعتداء ، رغم حقنا الطبيعى والقانونى فيها .
وما من شك أن إصرارنا على عبارة وحدة وادى النيل فى شطريه إنما هو مظهر
من مظاهر الفعل القوى ضد الحكم الثنائى فى السودان ، وما انتهى إليه من وضع
انفصالى لا يتفق حتى مع اتفاقية سنة ١٨٩٩ - التى أعلنت البلاد بطلانها وعدم
التقيد بها - ومن ثم لم يكن بدأ لاستكمال استقلال الوادى من المطالبة بتحقيق
وحدته على أكمل وجه ، مع المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن جميع أراضيها
وموانئها

ذلك فيما أرى هو التعليل الواقعى والنفسانى لصيغة الجلاء ووحدة وادى
النيل ...

وفىما يلى على وجه التحديد العوامل الأساسية - القائمة منها والدائمة - التى
تقوم عليها وحدة وادى النيل :-

- أولاً : النيل نهرا .
ثانياً : النيل شعورا .
ثالثاً : وحدتنا الجنسية أو القومية .
رابعا : وحدتنا القانونية (وما أحاطها من محاولات بريطانية ومفاوضات بين مصر وبريطانيا .
خامسا : وحدتنا التاريخية .
سادسا : الضرورة الوطنية ، والسياسية ، والاقتصادية .

١ - النيل نهرا

أما أن نهر النيل هو عنصر الوحدة الأول بين شطرى الوادى ، فلقد يقال — بل قيل فعلا من بعض الأجانب — وماذا فى هذا من عناصر الوحدة ، والنهر تجرى بين البلاد المختلفة فى أوروبا وغيرها ، دون أن توحد بينها أو بين حكوماتها . . .
١٩

والمغالطة فى هذا التدليل أظهر من أن تبين أو تفسر . . . فالنيل عندنا هو مصدر الحياة لوادى النيل ، بل إن وادى النيل هو فعلا وشكلا هبة نهر النيل ، حتى إنه بين حين وآخر ينكشف عن أراض جديدة تضاف إلى الأراضى القائمة ، ومنها جميعا يتكون الوادى . . . هذا إلى أن بلادنا بلاد زراعية ، والزراعة مصدر الحياة فيها . . . فوحدة النيل هى إذن وحدة الحياة بين مصر والسودان ، أو هى وحدة النشوء ووحدة البقاء فى وقت معا — لأن النيل هو الذى أوجد ، وهو الذى يتعهد ما أوجد . . .

وإذا لم يكن بين الإقليمين الأ مياه النيل وما تبعته من حياة فى أراضينا ، لكان هذا العامل وحده كفيلا بإيجاد الوحدة بيننا ، والحرص عليها منا ، بكل ما أوتينا من قوة . . . ولست أعنى بالقوة مجرد القوة المعنوية ، بل هى القوة العسكرية المادية ، التى يجب إذا ما جد الجدل أن يبدؤها المصرى والسودانى ، ولو ببذل الروح ، دفعا لكل اعتداء عليها من أية سلطة أجنبية تحاول السيطرة على وادى النيل ، أو تمزيق سلامته ، بتمزيق وحدته . . .

ولقد قامت الحروب وستقوم بين الأمم دفاعا عن استقلالها ، أو مصالحها ، ولكنى لا أعرف حربا مقدسة ، وحربا حيوية ، كتلك التى يشنها المصرى والسودانى - أو قولوا المصرى السودانى - إذا ما اعتدى معتد على أى جزء من وادى النيل ... لأن الحرب تكون إذ ذاك حرب حياة ، لا مجرد حرب استقلال ، أو استغلال ...

هذا هو الوضع الصحيح لوحدة وادى النيل كما يجب أن يفهمها الأجانب جميعا ... فما كانت هذه الوحدة كما يزعم البعض مظهر استعمار ، أو استثمار ، أو مجرد فخار ... بل هى وحدة فيها البقاء ، ودونها الفناء ...

أليس جميلا هذا الخيال المستمد من حقائق الحياة ... والذى ينتهى إلى المثل الأعلى فى كل فلسفة ، وكل أدب ، وكل سياسة :

وهو « جعل لإنسان غير محتاج للآخر » ...

أما الاسم « النيل » فهو مشتق فى الغالب من الكلمة « نبال » بمعنى نهر ، فى اللغة السامية .

٢ - النيل شعورا ...

ووحدة النيل شعورا هى عنصر الوحدة المعنوية بين أبناء النيل ...

ولست فى هذا أتعلم أو أتخيل ... بل أحلل التحليل العلمى الذى لا جدل فيه ولا دجل ...

فما من شك أن الطبع وليد الطبيعة ... وإذا جمعت بيننا وحدة الطبيعة ، فقد جمعت بيننا حتما وحدة الطبع .. نعم إن هناك وحدة اللغة ، ووحدة الدين ، ولكن هذه قد توحد بين البلاد المستقلة بعضها عن بعض .. أما وحدة الطبع ، مستمدة من وحدة الطبيعة ، فهى الوحدة الأصلية التى تجعل من أبناء البلاد شعبا واحدا ، فإذا ما أضيفت إليها العناصر الإضافية كالدين واللغة والمصالح الاقتصادية كانت الوحدة مكتملة الأسباب أصولا وفروعا ...

ولقد أجمع علماء التاريخ والآثار وفى مقدمتهم المسيو ما سبرو على أن المصرى والسودانى متفرعان فى مجموعهما من جنس واحد ، وأصل واحد ، رغم أن الشمس لم توزع سخاءها عليهما بقدر واحد ... !

ولنا عودة إلى هذا الموضوع بالتفصيل ، حينما نعرض لعناصر الوحدة في الجنس بين المصريين والسودانيين ...

اللهجة الاقليمية :

وبهذه المناسبة : فقد كنت منذ أيام قليلة أتحدث إلى بعض اخواننا السودانيين فراعنى من هذا الحديث لا وحدة التفكير ، فحسب ، بل وحدة التعبير ... حتى إن لهجتهم في الحديث لا تختلف عن لهجة أبناء الصعيد ، مما أخرجنى - وأنا رجل صعيدى « شجرت » - فجعلنى أعود معهم إلى القاف الصعيدية الجيمية ، بدلا من القاف المطلقة الألفية ... التى تعودناها فى لغة عاصمتنا الرشيدة ... !

ولما كان أهالى الوجه البحرى والصعيد شعبا واحداً ، وان اختلفت بينهما اللهجة الإقليمية ، فلست أرى فارقا - حتى من هذه الناحية الفرعية ، التفصيلية - بين الصعيد الأدنى فى مصر ، والصعيد الأعلى فى السودان ، ومن ثم لا أفهم معنى لتمسح بعض الكتاب المستعمرين باختلاف اللهجات الاقليمية فى مصر والسودان ، ولعله قد فاتهم أن الفارق بين شمال انجلترا وجنوبها فى اللهجة يكاد يكون فارقا فى اللغة ... حتى إن من يذهب إلى يوركشاير ممن يتكلمون الانجليزية العادية لا يكادون يفهمونهم لأول وهلة . ! بل إن أهالى لندن نفسها تفرق بينهم لهجة (الكوكنى) واللهجة العادية ... !

أفلا ترون معى أنهم يهزلون ، إذ يحاولون من التفريق الوهمى ما يحاولون ؟ ... ولكن إذا ما عرف السبب ، بطل العجب وهى حكمة عربية شائعة ، ولكنها عميقة جامعة ...

٣ - وحدتنا الجنسية

وأعنى بهذه الوحدة وحدة الدم معزرة بوحدة الروابط التاريخية على اختلافها ، كوحدة الأصل ووحدة العوائد والتقاليد المدنية بين الإقليمين ... أما ما سبق الإشارة إليه من وحدة الطبيعة والطبع فهى وحدة لا يحدها التاريخ لأنها وجدت قبل التاريخ وستبقى مابقى ...

ولا جدال فى أن وحدة النيل وعناصر الطبيعة ، مضافاً إليها وحدة الجنس ، كان لها الأثر المباشر فى إيجاد وحدتنا التاريخية التى غالبت الزمن فغلبته ، ولكن

بعض الكتاب الانجليز — وإن لم يسمعهم إلا التسليم بوحده الطبيعة بين الأفليمين — يابون ألا التشكك أو التشكيك في وحدة الجنس ، وإن كان بعضهم يقصرون هذا التفريق الجنسي على جنوب السودان دون شماله . . .

ولعل من المفيد أن نحلل من الناحية التاريخية عناصر الجنسية المصرية — أى جنسية ساكني هذا الشطر من الوادى — فإن في هذا التحليل ما يلقي ضوءاً واضحاً على جنسية ساكني الشطر الآخر منه ، ويعلل من ناحية أخرى مظاهر الوحدة القديمة ، والعريقة في القدم ، بين الإقليمين .

والواقع ، أن علماء التاريخ يكادون يجمعون على أن المصريين الحاليين هم جميعاً من أبناء القبائل العربية التي هاجرت من طريق البحر الأحمر إلى مصر قبيل عهد الملك مينا أول الفراعنة المصريين ، إذ لم يكن يقطن مصر قبل هجرة العرب إليها إلا بعض القبائل ذات اللون الأبيض النازحة من المغرب عن طريق ليبيا — وهؤلاء لم يتركوا وراءهم أثراً يخلد ذكراهم بين الآثار المصرية ، لأنهم كانوا ينزحون إلى مصر بطريقة غير مستقرة في العصور المظلمة قبل التاريخ — ومن ثم لم يبدأ التاريخ المصرى القديم إلا بعد هجرة القبائل العربية إلى مصر والاستقرار فيها ، وكان من أول نتائج هذا الاستقرار على جانبي النيل أن نشأت المدينة المصرية القديمة وتكيفت اللغة والدين والعوائد والتقاليد بمقومات الإقليم وساكنيه ، فكانت مصر التاريخية وكان المصريون . . .

وليس أدل على وحدة الجنس في مجموعه بين مصر والسودان عما أثبتته هيرودوث من أنه يوجد جنوبى مدينة مروي على مسافة بضعة مئات من الأميال جنوبى موقع مدينة الخرطوم الحالية قوم يعرفون « بالانومولى » والإساح فرقة مصرية يبلغ عددها نحو ٢٤٠ ألف نسمة ، وكانت قد نزحت من مصر إلى السودان إبان حكم فرعون مصر إسمتيك الأول وسكنوا هذه المنطقة الواقعة على النيل الأبيض ، ويقول المؤرخ الدكتور بدج انهم مصريون صميمون ومن القبائل غير الزنجية التي استوطنت السودان قبل عهد البطالة .

ولعل أظهر دليل على هجرة العرب إلى مصر من طريق البحر الأحمر هو أنهم استقروا في أول إقليم صادفهم على ضفاف النيل — وهو الإقليم الذى نطلق عليه

الآن اسم مديرية قنا إذ هو اقرب الاقليم إلى القصير والبحر الأحمر - ومن ثم
اتخذوا من طيبة (الأقصر) عاصمة لهم ، وكذلك كانت دندره وقفط وقوص وإسنا
من مراكز العمران الأولى في مصر القديمة .

صلة اللغة

وهناك دليل آخر محسوس على الهجرة العربية إلى بلادنا هو أن اللغة المصرية
القديمة تعتبر من اللغات السامية ولذلك نجد بينها وبين اللغة العربية واللغات
السامية الأخرى وشائج قرابة تدل على وحدة العنصر الأصل ، وإن اختلفت في
تطورها اختلافاً طبعياً باختلاف الأقاليم وملابسات التطور .

وليس أدل على الصلة الوثيقة بين اللغة المصرية القديمة واللغة العربية بالذات
من أن كثيراً من الألفاظ في اللغتين تكاد تكون واحدة في اشتقاقها ، فمثلاً كلمة
(معى) باللغة العربية يقابلها في اللغة المصرية القديمة م عاى (ونلفظها في اللغة
العامة معاى) وترجمتها الحرفية « في يدى » وكذلك كلمة (معنا) يقابلها في اللغة
الهروغليفية (معانا) وكذلك كاف المخاطب في (معك) يقابلها نفس الحرف
(إك) في اللغة المصرية القديمة .

ومن طريف ما يذكر هنا أن كلمة (سى) التى نستعملها في لغتنا الدارجة
بالإشارة إلى « سى فلان » - هى بالضبط الكلمة الفرعونية القديمة لأن كلمة
(سى) في الهروغليفى معناها رجل ، وكذلك كلمة « ست » في اللغة القديمة
معناها سيدة ولذلك مازلنا نقول الست فلانة ...

ويلاحظ أن (سى) و (ست) يستعملان في السودان كما يستعملان في مصر
من باب الأدب في المناداة ومخاطبة الرجال والسيدات ، كما أن لفظتى « سيدى
وسى » تستعملان من باب الامعان في التوقير في مناداة الجد والجدلة .

وكذلك نرى المصريين الحديثين يحثون الحميم بلفظة « حا » أو « عا » دون أن
يدركوا انها مشتقة من الكلمة المصرية القديمة « عا » بمعنى حمار ...

ومن عجيب ما يذكر هنا - والشئ بالشئ يذكر - أن هناك تشابهاً غريباً في
اللغة بين مصر ونيوزيلاندا ، فالشمس مثلاً التى يعرفها المصريون القدماء باسم
(رع) يعرفها أهل نيوزيلاندا الأصليون باسم « رع » أيضاً ، وكذلك لوحظ وجود

تشابه كبير في صناعة آلات القتال المختلفة في العهد الحجري الأول وفي تقاليد الوشم ، مما يدل على وجود اتصال قديم في الجنس أو على الأقل في التقاليد واللغة البدائية — وقد حاول البعض تفسير هذه الظاهرة الغربية بإسنادها إلى اسطورة قديمة ترجع إلى ما قبل التاريخ المعروف — وهى أنه كانت هناك قارة بين افريقيا وأمريكا في المحيط الاطلانطى تلاشت بفعل العوامل الطبيعية فتفرق سكانها ما بين افريقيا وأمريكا ونيوزيلاندا . . . ولعل هذا يفسر سبب التشابه الغريب بين الآثار الموجودة في المكسيك والآثار المصرية ، مما جعل البعض يعتقدون ان الفراغة قد كشفوا عن المكسيك أو استولوا عليها . . .

وسأتناول — عند البحث في وحدتنا التاريخية — كيف تكون الجنس المصرى السودانى ، والأدلة التاريخية على وقت الجنس والقومية بينهما منذ عهد الفراغة حتى الآن .

٤ — وحدتنا القانونية

(وما أحاطها من محاولات بريطانية ، ومفاوضات بين مصر وبريطانيا)

حضرات الأخوان

أحدثكم الآن عن وحدتنا القانونية وهى بيت القصيد . . . ولو انى كنت ألقى هذه المحاضرة فى السودان الآن ، لما كان مجال الكلام فى وحدتنا القانونية بيت القصيد ، بل بيت السجين الشريد . . . !!

نعم أيها السادة ، لقد مدَّ الله فى عمرنا ، وفى صبرنا ، فأرينا مصرياً يحاكم فى السودان ، ويقضى عليه بالحبس مع المجرمين لا لسبب إلا لأنه اجترأ فارتكب جريمة — أية جريمة ! — هى إلقاء محاضرة فى نادى الخريجين نادى فيها بوحدة وادى النيل ، وبالجهاد ، وسقوط الاستعمار . . .

أى نعم ، فانظروا إلى القاضى الانجليزى وهو يسأل مواطننا الأستاذ أحمد كامل قطب ، الذى شاءله الله أن يكون اسماً على مسمى فيصبح فى ميدان التضحية قطباً . . . كما شاء له الجهاد شرفاً على شرف فجعل من حبه لبلاده حرباً !! — انظروا إلى القاضى الانجليزى وهو يسأله : —

« هل تعترف بأنك حينما سئلت عما تقصد إليه من المحاضرة » أجبت بقولك : لكى انهى أبناء النيل بأن لهم الحق فى أن يعيشوا « أحراراً ، وان الاستعمار الانجليزى لا ينبغي أن يبقى ؟ ... » .

فأجابه المتهم معترفاً ومكرراً اعترافه جهاراً ، ونهاراً ، بأنه قال فعلاً ان من حق أبناء النيل أن يعيشوا أحراراً ... !

فسأله القاضى سؤالاً آخر جال بخاطره عسى أن تتوافر للاتهام جميع عناصره ! - « وهل أشرت فى محاضرتك إلى الجهاد ؟؟ »

فلم يكن من المتهم الجرىء إلا أن قال إنه إذا لم تنجح قضيتنا فسوف نجاهد مادامنا على قيد الحياة ... وهكذا اعترف المتهم على نفسه وعلينا نحن أبناء الوادى بتهمة تودى بنا جميعاً إلى السجن والأصفاد ، هى تهمة الجهاد ... !

حقاً إن شر البلية ما يبتليك ، وما يجتليك ، فى وقت معا ... ثم بقى سؤال أخير هو الحلقة الأخيرة فى السلسلة ، ولا أقول المهزلة ... وهو « ولماذا هتفت بسقوط الاستعمار ؟؟ » .

فأجاب الأستاذ قطب بقوله اظن ان القاضى يهتف معى بسقوطه ايضا ... إلى أن قال ومادام هناك احتلال غير مشروع فإن هناك استعماراً ... وما أقوله ضد الاستعمار يقوله الانجليز الأحرار فى انجلترا .

* * *



تحيتى الى الدكتور مصدق :

مصر وإيران . . بين المدنية والوطنية

إن أبلغ ما تثيره في نفوسنا زيارة الوطنى الكبير الدكتور مصدق : أنها تعود فتؤكد صلة الوصل بين مصر وإيران . . . تلك الصلة الوثيقة ، التى ترجع بها الى العصور الأولى للمدنية الانسانية . . . فمئذ آلاف السنين كان الشعبان المصرى والفارسى هما المصدر الأول للمدنية ، فاذا بالتاريخ يعيد نفسه فاصبحا اليوم هما المصدر الاول للوطنية !

واذا ما ذكرت « الوطنية » ، فإنما أعنى بها الوطنية العاملة ، لا القائلة . . . أو بالأحرى هى الوطنية التى تقاطع فتقطع ، وتمنع فتجمع . . !

واذا كانت الحكومة الإيرانية قد ضربت لنا فى الوطنية مثلاً عملياً بتأميم البترول ، وقطعه عن المستعمرين . . . فلقد حان الحين أن يؤمم كل فرد من أفراد شعبنا جهوده الفردية فى سبيل تكتل جهودنا الشعبية ، لمحاربة المطامع الاستعمارية . . سيما وقد تكشف لكلى ذى عينين العقلية الاستعمارية فى أقبح مظاهرها ، فتطورت ، أو تدهورت ، من شهوة تجارية رابحة . . إلى شهوة وحشية ذابحة . . حتى دفعها النهم الاستعمارى ، أو الاستثمارى ، الى استخدام المدافع القاتلة ، كوسيلة لإشباع مطامعهم الناهية ، الاكلة . . !

الى العمل اذن أيها المواطنون ويعلم ، أن للوطنية فلسفة عملية لا غنى عنها ، ولا مناص منها . . . وهى أن العمل الوطنى الوحيد الذى يعيننا ، هو العمل الشاق

الذى يعنيننا ، حتى ولو تغافينا فيه فغفينا . . . وما ذلك إلا لأن الجهاد العمل الذى
قد ينزل بنا الى حافة القبر ، هو هو الذى يعلو بنا الى مستوى النصر ، أعلى
النصر !!

ولكم هو الدرس العمل الصادق ، الذى نستوحيه من زيارة الدكتور
مصدق ، وحماسه الوطنى الدافق . . ولا عجب ، فما هو «مصدق» ، إلا لأنه ما
هو فصلى . . وما من مسمى إلا وله من اسمه نصيب !!
مكرم عبيد

* * *

ثورة الجيش التاريخية *

توجت بنجاحها الباهر ثورتنا الوطنية



أيها الاخوان المواطنين :

في مثل هذه المناسبة الوطنية الكريمة لا أحسبني أغلو إذا ما قلت أن أبليغ خطبة يتاح لأي خطيب أن يخطبها ، هي التي يخفق بها جناحه ، قبل أن ينطلق بها لسانه ..

ولا عجب ، فمهما تكن البلاغة اللفظية التي يترنم بها اللسان ، فإن السامعين لا يسمعون إلا إلى رنينها .. في حين أن البلاغة العاطفية التي توحى بها العاطفة هي التي تحقق القلوب بحنينها ، وحتى بأنينها ..

ذلك لأن مثل هذه البلاغة العاطفية ليست مستمدة من قلب الخطيب وحده بل من قلوب مواطنيه .. وبما أن الشعور الشعبي الموحد هو المقياس الأول للموطنية الغاضبة الثائرة ، فكل مستمع منكم غاضب لوطنه إنما هو خطيب صامت بوطنيته الثائرة ، والقاهرة !

من الذكرى إلى الذكر ..

لعلكم تذكرون أننا في كل عام احتفلنا فيه بالذكرى ، كنا نترنح بين الذكرى والذكر .. ونسأله متى ينتهي بنا الاستبشار بمآصينا الى البشر حاضره البشر ..

* الأهرام ١٩٥٢/٨/٢٤ . التي هذه الخطبة في مناسبة ذكرى سعد زغلول

ولقد شاء الله في حذبه علينا ، ان يحقق لنا ما تمنينا ، فاذا بنا نجتمع اليوم بين الاستبشار والبشر ، والذكرى والذكر - وما الذكرى الا لسعد الزعيم الخالد ، وما الذكر الا لجيشنا الباسل مثلاً في محمد نجيب البطل القائد . !
ولقد قلت من قبل وما زلت أقول إن محمد نجيب وأعوانه الضباط الشجعان الأوفياء قد جعلوا من جيشنا شعباً ، وأن كل رجائي الى الله تعالت قدرته أن يعود فيجعل من شعبنا جيشاً . . ولم يكن فيما رجوته متعملاً ولا متخيلاً ، بل مقرراً للواقع ومسجلاً . . فقد كان الشعب المصرى إبان ثورتنا المجيدة شعباً مناضلاً - استغفر الله بل جيشاً مقاتلاً - يتقدمه أبناؤه المجاهدون المستشهدون ، الذين انتزعوا النصر أروع النصر ، من تراب القبر . .

ثورة الجيش على التاج هى تاج الثورة !!
وما دمتنا فى صدد ثورة الجيش الشعبية ، فيجدر بى أن أقول إن التاريخ المصرى بل التاريخ العالمى نفسه لم يحقق ثورة توافرت لها أسباب الجد والمجد كهذه الثورة الأخيرة ، التى توج بها الجيش ثورتنا الوطنية ، بأن نزع التاج عن العاثر الأول بوطيقتنا ، والمتمنن لكرامتنا ، والساحر بسمعتنا فاروق الأول والأخير بإذن الله !!

ولقد تميزت هذه الثورة المجيدة ، والفريدة فى مجدها ، بأن جمعت بين شقيها المميزات الخطيرة التالية :

أولاً : هى ثورة شعبية - وقد وصفها زعيمها محمد نجيب أبلغ وصف اذ قال « اننا من صميم الشعب . . وان العامل والفلاح هما عماد حركة الجيش » .
فهى إذن كما قلت حركة شعبية تمثلت فى ثورة الجيش شعباً ، كما كانت ثورتنا الأولى حركة شعبية تمثلت فى ثورة الشعب جيشاً . . !

ثانياً : هى ثورة عملية منتجة - أنتجت فوراً أسمى غرض هدفت اليه ثورة ما - وهو خلع الملك عن عرشه . . أو قل تحطيم الاستبداد من رأسه ، والفساد من أساسه . .

ثالثاً : وقد انتجت ثورة الجيش أغلى إنتاج بأرخص ثمن ، فلم تهرق نقطة دم واحدة فى سبيل الوصول الى هدفها الخطير .

رابعاً : هي ثورة طاهرة ذات عبرة ظاهرة ، ما أحوجنا إليها . . . والفضل في ذلك يرجع الى حكمة الجيش وقائده وضباطه البواسل فقد برهنت ثورتهم ان التطهير هو الخطوة التي لا بد منها الى التحرير أكمل التحرير .

خامساً : معالجة التفاوت الخطير بين الطبقات - اقترنت الثورة الحاضرة باستنباط الوسائل العملية الى تحقيق الإصلاح الاجتماعى ، والاقتصادى ، الذى يعالج ما تعانيه مصر أكثر من غيرها من تفاوت خطير بين مختلف الطبقات كاد أن يعود بنا الى عهود الإقطاعات ، بل إن هذا الإصلاح يمهّد السبيل سياسياً واجتماعياً واقتصادياً الى ما هو آت :

سادساً : هي ثورة نظامية لا افتعال فيها ولا ارتجال - لأنها صدرت عن هيئة نظامية فلما ثور على النظام - بل ان الملك السابق نفسه كان يحاول ظلماً وعدواناً ايها الناس بأن الجيش هو الذى يحميه من الشعب !

فاذا ما ثار جيشنا النظامى على أى نظام قائم وعلى رأسه ملك جائم ، فمعنى ذلك أن النظام فاسد لا شك في فساد ، وأن الثورة عليه جدية وحقيقية لا شك فيها ، ولا مطعن عليها .

اذن فلنقلها صراحة : حفظ الله الجيش ، ولا حفظ الله الملك !

يخلص مما تقدم جميعه أن ثورة الجيش - وهو من الشعب والى الشعب - إنما هي ثورة شعبية يفخر بها كل مصرى . . بل قولوا أن الجيش وضباطه البواسل فخرأ أسمى الفخر - هو انهم بثورتهم الجريئة القوية قد استكملوا ثورتنا الشعبية ، فسجلوا لشعبنا وحدة هي العماد الأول والأخير لوحدة البلاد وأعنى بها وحدتنا في الجهاد . .

وليفهم من لا يفهم من المستعمرين المستهترين أننا إذ نطالب بما توحى به الطبيعة والطباع ، فالنيل الواحد الذى يجرى في وادينا ، هو الذى يجرى في عروق بنينا . . بل إن الوحدة التي تجمعنا الى غير فرقة ليست هي مجرد وحدتنا في محبة الوطن المشترك ، بل هي وحدتنا - ومعنا جيشنا - في الدفاع ضد الخصم المشترك .

وإني أعود فأؤكد ما أعلنته من قبل - وهو أن وحدتنا ليست مجرد وحدة طبيعية تجمع بين أرجاء الوطن بلدا . . ولا هي مجرد وحدة عاطفية تجمع بين أبناء الوطن من صلبه أولادا . بل هي أيضاً وقبل كل شيء وحدة عملية إيجابية تجمعنا في الوطن إيماناً فجهادا .

واجبنا نحو الجيش

لقد قام الجيش بواجبه نحونا فهل قمنا نحن بواجبنا نحوه ؟ . .
هذا هو السؤال ولا شك عندي ان الجواب عليه ميسور وموفور لدى أمة من الرجال .

فأولا : يجب تسليح جيشنا بأحدث وأصلح الأسلحة - ويجب على الحكومة ان لا تتوانى في استيراد هذه الاسلحة ، وعلى الشعب إذا اقتضى الأمر المساهمة ماليا وعمليا في توفيرها .

ثانيا : المبادرة بإنشاء مصانع للأسلحة في مصر .
وما ي من حاجة الى القول ان توافر السلاح لدى جيشنا ، هو السلاح أمضى السلاح الذى تتسلح به حركتنا الوطنية تحقيقا لأمانينا ، فضلا عن الدفاع عن أراضينا ، اذن ، فالى السلاح ، ثم الى السلاح . . فهو سبيلنا الاوحد الى الكفاح .

ثالثا : يجب تحسين كادر الضباط والجنود لافى المرتبات فحسب بل فى المعاشات أيضا بحيث يتقرر مبدأ المعاشر المضاعف لكل من يموت أو يصاب بعاهة مستديمة تمنعه من العمل المجدى .

رابعا : تنشئة الشعب تنشئة عسكرية : بحيث يدرّب أبناؤنا منذ بدء حياتهم الدراسية تدريبا عسكريا ، الى جانب التعليم المدنى ، على أن يعمم هذا النظام فى جميع مراحل التعليم وفى كافة أنحاء البلاد . . وعلى أن يشمل المصريين فى المدارس الاجنبية لا الحكومة فحسب وبذلك نستكمل وجودنا الحربى والوطنى فى وقت معا .

التطهير أسرع التطهير

لعله لا يدهشكم أن أنتقل بكم من حركة الجيش في التطهير ، الى موقف الكتلة من التطهير . .

وإذا كان التطهير هو حديث الساعة ، فلا أظنكم في حاجة الى رأى فيه ، وما رأى إلا رأيكم انتم يا أبناء الكتلة الذين اتخذتم لكم في الحياة شعارا تمثل فيه فكرتكم بل عقيدتكم ، وسجلتموه في برنامجكم وفي جريدتكم — وهو أن « الكتلة الوفدية هي الوفد مطهرا ، وان الحكم في عقيدتها يجب أن يكون منزها وعمررا » . ويعني أو ما يعني أن أبرز أن التطهير هو الخطوة التي لا مناص منها الى التحرير .

إذن فمن الخبل أن يقول قائل إن من واجبنا البدء بالتحرير قبل التطهير في حين ان التطهير هو الألف والباء من كتاب التحرير . ويجب أن يسير الاثنان معا ، جنبا إلى جنب .

ولكن الذى يعينى هو أن الجيش وقد أخذ على نفسه رسميا وعلنيا مهمة التطهير عسكريا ، فلتعاونه الحكومة والأحزاب على التطهير مدنيا ، الله معنا فيما ، لأن الله مع العاملين .

وأعود فأقول أن الكتلة الوفدية — اذا ما ناصرت اليوم حركة التطهير ضد الملك السابق وحاشيته وضد المستغلين لنفوذهم من رجال السياسة من أى حزب أو هيئة كانوا — فلأنها كانت الحزب الوحيد الذى أقام على أساس التطهير وتحمل في سبيله كل عنت واضطهاد حتى أنه لم يكتف بذلك بل ضمن البرنامج الاول لحزبه نصا صريحا في المادة الرابعة منه ، وهو كما يلى « إصدار تشريع في مصر على نمط التشريع المعروف في بعض بلاد أوروبا باسم من أين لك هذا على أن يخضع للتحقيق والعقاب بمقتضاء الوزراء والموظفين وغيرهم ممن تدور الشبهات حول مصادر ثرائهم » .

وسرى فيها يلى تفصيلا لموقف الكتلة الصريح والجريء من تصرفات الملك السابق ، مما أدى الى سخطه علينا ، ويا له من سخط كريم أدى الى اقبال كريم من الشعب علينا !!

موقف الكتلة من تصرفات الملك المعزول .

اللهم لاشماته ، بل عبرة وتذكيرا .

اللهم لا انتقام ، بل إصلاحا وتطهيرا . !

تلك حكمة انطقني بها الله ضد خصومي السياسيين فيها مضى .. وكأننى كنت أتحمس خيوط القدر فيها أراد الله للملك السابق وما قضى . ويا لعدل ما قضى ! والواقع انه لما اتسعت الهوة الفاصلة بين الملك السابق وبين الشعب وازدادت عوامل السخط والتذمر بين سائر الطبقات ، نتيجة لحكمة الاستبدادى وسياسته الخرفاء واساءته لسمعة البلاد فى الداخل والخارج معا ، مما عانت مصر من أهواله فى الاعوام الاخيرة ما عانت .. كان « للكتلة » - حزبا ، وصحيفة - الشرف أول الشرف فى تنبيه الازدهان الى مفاسده ، ومفاسد حاشيته ورائديه من رجال العهد البائد ..

وقد كان نتيجة لهذا الصراع الذى حملت الكتلة لواءه ضد الملك السابق فى ابان طغيانه ، وصولجانه .. ان بدأ تحديه للكتلة ، وللمتشرف بخطابكم ، سافرا .. دون تستر أو مواربة .. وقد قبلنا التحدى ، ودفعنا ثمنه مصادر إثر مصادرة ، وحربا عوانا لا هواده فيها ولا مهادنة !!

وبعد أن أورد أمثلة مما نشره فى « الكتلة » مضى فقال :
وما يجدر بنا إبرازه ، أنى طالبت فى سنة ١٩٥٠ فى خطبة علنية بعدم أعفاء الملك والاسرة المالكة من الضرائب اصلا - مثلهم فى ذلك مثل افراد الشعب - كما طالبت الملك بوجوب تنازله عن جزء من مخصصاته ..

أمثلة التحدى من الملك السابق : -

لسنا فى حاجة الى سرد وقائع التحدى بيننا وبين الملك السابق .. فكل ذلك معروف للامة الكريمة من يوم أن آلت الكتلة على نفسها أن تناضل الفساد والمفسدين وتطهر الوطن من الظلم والظالمين .

ولكننا سنقتصر على ذكر أمثلة مما يتسع المجال لذكره من تلك الوقائع : -
(أ) لما كنت وزيرا للالية سنة ١٩٤٥ عرض على المغفور له مراد باشا محسن ناظر الخاصة الملكية بتكليف من الملك السابق - أن تشتري الحكومة بالتر عدة فدادين من حديقة (قصر القبة) ليستبدل الملك به تفتيشا كبيرا من أراضى

الحكومة ، ثم طالب أن تبني الحكومة على نفقتها سورا كبيرا للقصر ... فتكون نتيجة هذه الصفقة النادرة ، أن يسكن في قصره مجانا ، ويعمره ويسوره ، ثم يضم الى ممتلكاته مئآت الفدادين .

قد اعترضت على هذا المطلب ورفضته في حينه ، فسعى إلى غيرنا من بعدنا ... وفعلا كلف بناء هذا السور الحكومة مئآت الألوف من الجنيهات علاوة على ضياع أطيانها - حتى إنه استولى فعلا على تفتيش حكومي بالمطاعة مساحته ٨٢٧ فداناً بخلاف ٣٤٠٠ فدان وكسور بجهة الحامول - كل هذا مقابل الاستبدال الصوري بحديقة قصر القبة ومساحتها حوالي ١٢٦ فداناً .
والنتيجة الملموسة من كل هذا ان الملك السابق استولى فعلا على قصر القبة وجنائه للسكن فيها مجانا ، كما استولى مقابل هذا المسكن المجاني على ٤٢٦٧ فداناً من أملاك الحكومة - فكانت صفقة ويا لها من صفقة تدعو الى التصفيق !!!
ويسرنى ان الوزارة الحاضرة قد ألغت هذا التصرف المريب .

(ب) وليس بعيدا عن الأذهان ذلك الحادث المشهود الذي دبره لنا الملك المعزول ، وشهد إخراجه بنفسه - ولأول مرة في تاريخ الملكة الدستورية - على مسرح مجلس نواب سابق .. عندما قدمت مع بعض الزملاء استجوابا عن القضية الوطنية ، حملت فيه على الدفاع المشترك ... وكانت تلك الحملة مما أسخط « الجنرال » الأكبر ، وأثار غضبه علينا ...

ولعلكم تذكرون تلك المهزلة المسرحية التي مثلت فصولها في معقل الحياة النيابية وما انهال علينا من شتائم ومساخر صمدنا لها ساخرين غير عابثين ...
وأبيناً أن تغادر المنبر ، إلا بعد أن أتممنا الاستجواب ، وقلنا كل ما أردنا أن نقول ...

... كل ذلك والملك المعزول يتسم شئانة وغبطة ..

وقد نسي أنه أهدر بذلك كل التقاليد الدستورية في مصر وغيرها ، اذ لا يصح دستوريا أن يحضر الملوك جلسات البرلمان الا في حفلات الافتتاح ... وفي انجلترا يحرم ذلك تحريماً باتاً ...

(ج) ولعل حضراتكم تذكرون كيف استبعدت « الكتلة الوفدية » من الوزارة المؤتلفة التي ألفها الرئيس السابق حسين سرى سنة ١٩٤٩ وتمثلت فيها جميع الأحزاب ، وما ي من حاجة الى الدخول في تفصيلات عرفت في حينها ، وحسبى أن اسرد على مسامعكم ما رواه لي الرئيس السابق حسين سرى - حين زارني في منزلي في نفس اليوم - من انه عرض ان يشارك مكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية في الوزارة المؤتلفة . . . فرفض الملك السابق ، ثم عرض الرئيس السابق حسين سرى ان يشارك عن الكتلة الوفدية أى عضو من أعضائها غير « مكرم عبيد » . . . فرفض الملك ايضا ، ثم تبين لنا بعدئذ ان الانجليز كانوا من وراء الجنرال فاروق في كل أولئك ، حتى أن أحد الوزراء البريطانيين السابقين قال لاحد أعضاء الكتلة الذى تصادف وجوده في لندن حينذاك ان انجلترا عملت على استبعاد مكرم عبيد والكتلة لموقفهم من الدفاع المشترك . . .

(د) ثم جاءت بعد ذلك الانتخابات النيابية ، وما صاحبها من زيف صارخ ضد الكتلة الوفدية ، حتى عمدوا إلى إسقاط مرشحيها جميعا بغير استثناء ، لتتم الرواية فصولا . . .

استكمال برنامجنا الحزبي :

أيها الاخوان :

كان لنا الشرف ان ننشر على الامة في الاسبوع الماضى برنامجا مفصلا للكتلة الوفدية كان هو أول برنامج حزبي من نوعه ، حتى اننا تلقينا ممن لا يتنمون الى حزبنا رسائل كريمة بالتهنئة ، فضلا عما لقيه البرنامج من تأييد إجماعى من أعضاء الكتلة بالذات .

ولما كانت الحوادث تتطور سريعا ، فقد رأينا تمشيا مع التطورات الحاضرة أن نستكمل برنامجنا بالمقترحات العملية التالية التى أشرف بعرضها عليكم حتى إذا ما وافقتم عليها أضفناها إلى مواد البرنامج الأصيل وعددها ٣٧ مادة - وفيما يلى المقترحات الإضافية :

١ - كل مسعى لحل القضية الوطنية يجب ان لا يتم الا في ظلال الحياة النيابية ، بعيدا عن الاحكام العرفية أو الاوضاع الاستثنائية ، التى تمنع أو تعطل

راى الشعب فى قضية الشعب - هذا فضلا عما جاء فى البرنامج الاصلى من استبعاد المعاهدات الثنائية أو الرباعية التى تربطنا بمعجلة الاستعمار .

٢ - يجب اتخاذ الإجراءات الإيجابية لمقاومة دستور السودان الباطل الذى لا يصح صدوره الا من ملك مصر والسودان - كما يجب إخطار الحاكم العام البريطانى ببطلان حكمه بعد إلغاء اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ .

٣ - يجب الاتفاق بين جميع الأحزاب والهيئات على اتخاذ خطة ايجابية وعملية لمقاطعة الاستعمار وتحقيق أمانى البلاد فى أقرب وقت مستطاع .

٤ - تعديل الدستور - لما كان الدستور مظهرا لإرادة الشعب وسيادته ، فيجب ان يكون لممثل الشعب فى المؤتمر البرلمانى الحق فى تعديل اية مادة من مواد الدستور حتى يتمشى التطور الدستورى مع التطور الشعبى - على ان تعود الحياة النيابية مجردة من كل زيف انتخابى .

٥ - يجب تمشيا مع الوضع الديمقراطى ان تلغى رتب وألقاب العائلة المالكة ، كما ألغيت الرتب والألقاب الخاصة بأفراد الشعب .

٦ - يجب الحد من ملكية العائلة المالكة - شأنها شأن الشعب فى الحد من ملكيته - سيما وان العائلة المالكة تحت يدها من الاطيان المملوكة والموقوفة حوالى مليون فدان - أى ١/٥ الارض الزراعية جميعها فى البلاد .

٧ - يجب وضع نظام للتأمين على حياة الضباط والجنود - وهم أكثر الموظفين تعرضا للخطر بحكم عملهم .

٨ - يجب حماية لزراعاتنا من الآفات الدودية المبادرة بإقامة مصنع D. D. T. لإبادة الحشرات على اختلافها .

٩ - يجب وضع سياسة قطنية ثابتة - جريا على الخطة المتبعة فى أمريكا وغيرها بصدد المحصولات القومية الرسمية .

كما يجب أن تترك السوق حرة من كل تدخل حكومى معيب مصطنع وحسبنا ما أصابنا من جراء التدخل المعيب للمصلحة الخاصة لا العامة وقد كان له أسوأ الاثر فى سمعتنا الاقتصادية والثقة التجارية ببورصتنا وأوضاعنا المالية . ويا لها من فضيحة وزارية وتجارية أن يضارب الوزراء أو نسايتهم فى بورصة القطن أثناء قيام الحاكمين بالحكم .. ١

١٠ - يجب إنشاء مجلس القرية : للإشراف على كل ما يتعلق بالقرية من الشئون الصحية والإدارية والزراعية والتعاونية . على أن يشكل المجلس من موظف ممثل للإدارة وطبيب ممثل للصحة وثلاثة من أعيان القرية ينتخبون انتخاباً حراً .

ويلاحظ بوجه خاص أن نظام مجلس القرية يغنينا عن نظام العمد في جميع القرى .

١١ - يجب تحديد حد أدنى للأجير الزراعى ، شأن الفلاح في الزراعة شأن العامل في الصناعة .

١٢ - تشجيعاً للصناعة المصرية - وبخاصة صناعة الحديد والسماد وغيرهما ، يجب المبادرة بإنشاء خزان أسوان واستغلال مساقط المياه توفيراً للتيار الكهربائى وهو أساس الصناعات .

١٣ - يجب أن تروى ريا صيفياً أراضي الحياض (وهى تبلغ حوالى مليون فدان من الجزيرة إلى أسوان) - ويجب تحقيقاً لهذا الغرض وزيادة الانتاج تعميم الآبار الارتوازية وكذلك يجب استنباط المياه فى أراضي الصحارى التى لا ينقصها إلا الماء ، مع العلم أنه يوجد بشبه جزيرة سيناء حوالى مليونين من الفدادين قابلة للإصلاح ، بواسطة الآبار الارتوازية والمناجم التى اكتشفت فيها - هذا فضلاً عن الأرضى الشاسعة فى الدلتا التى أشرنا فى برنامجنا الى وجوب استكمال إصلاحها .

١٤ - يجب تأميم العلاج - بحيث يتسنى لكل مصرى أن يعالج على حساب الدولة ، مهما بلغ فقره .

كما يجب إنشاء وحدات علاجية متنقلة لعلاج الفقراء فى قراهم ، سيما وأن أكثر أهالى القرية لا يملكون نفقات السفر .

١٥ - تعميم الجمعيات التعاونية فى القرى لمحاربة الغلاء وإسعاف الفلاح .

١٦ - انشاء قسم خاص للدعاية فى الداخل وفى الخارج - ويحسن أن تتبعه إدارة المطبوعات ومصلحة السياحة ، والإذاعة ، وجميع أقسام الدعاية المختلفة فى مختلف الوزارات .

أيها السادة - هذه هي المقترحات العملية الجديدة التي أشرف بعرضها على حضراتكم وعلى الأمة استكمالاً لبرنامجنا الاقتصادي ، وما هي في الواقع إلا بعض من كل - والكل لا يحيط به إلا ربك رب الكل .

القضية الوطنية ، والدفاع المشترك :

من حق هذا الوطن العزيز علينا ، وقد قطع الجيش في تطهيره الداخلي شوطاً كبيراً ومباركاً ان لا تشغلنا مشاغل الحكم الداخلي عن رسالته الأولى ، وقضيته المقدسة . . . تلك هي تحرير هذا الوطن من غاصبيه حتى يوجد ، ومن ممزيه حتى يتوحد .

ولما كانت قضية الوطن هي قضية الوحدة بين شطرى وادينا ، وجلاء المستعمر الاجنبى عن أراضينا ، فهي إذن للوطن قضية وجود أولاً وجود . كل إستهتار من المستعمرين بها إنما هو استهتار بوطننا ، ذلك الوطن الذى انتزع من الدهر ثوب المجد في وقت كانوا هم فيه عرايا . حتى إنهم لم يجدوا من مقومات المدنية ما يتخذونه أساساً لمدينتهم إلا ما تخلف عنا من بقايا ! .

١ - أما الجلاء - فقد نادينا - وسنظل ننادى ما حيينا - بأن يكون ناجزاً ، وعاجلاً ، وكاملاً ، وشاملاً . . . وأن تكون العلاقة بيننا وبين بريطانيا - كغيرها من الدول - علاقة حرة ، مستقلة ، غير مقيدة بأى قيد ، وفي حدود ميثاق هيئة الأمم وحده ، الذى يسوى بين أعضائه جميعاً ، ولا يبيح لإحداها أن تحتل أراضي الأخرى ، بل ويطلب كل معاهدة أو اتفاقية سابقة بين هؤلاء الاعضاء اذا تعارضت نصوصها مع نصوص الميثاق .

الفشل فى إدراك الفشل :

ومن اسف أن عددا من السياسيين المصريين المتعاقبين لم يعموا على مقاومة المستعمرين ، بل كانوا فى سياستهم غافلين ، بقدر ما كانوا فاشلين ! . . بل عليهم كانوا فاشلين ، حتى فى إدراك الفشل - وذلك بلا شك أخطر أنواع

الفشل !!

وبذلك لان مجرد الفشل ، انما هو نقيصة سلبية . . . فاذا لم يدرك الفاشل انه قد فشل ، ثم راح ينتقل من فشل الى فشل ، دون أن يتبين مدى فشله المتكرر وخطورته ، انقلب عليه الفشل من نقيصة سلبية الى نكبة سالبة . . .

الدفاع المشترك

وقد كان من نتائج هذا الفشل المستمر والمتكرر ، من هؤلاء الساسة الحاكمين المتعاقبين إن ازداد المستعمرون طمعا في احتلالنا ، واحتالوا عليه بشتى الحيل ... فمن « دفاع مشترك » ، أو « سد الفراغ » ، الى « حلف البحر الأبيض » الى « مقترحات رباعية » ، الى آخر هذا المعين الدافق من أشكال الاحتلال ! أما « الدفاع المشترك » فقد كان للكتلة ، - ولا فخر - أثناء مفاوضات صدقي - يقش شرف استنهاض هذا الشعب الكريم في رفضه ومحاربتة ، وتنبية الأذهان إلى مدى خطورته ، وينهى بنا الى ان نقذف بأولادنا في أتون الحرب وقودا ، دون أن يكون لنا في الحرب ناقة ولا جمل ..

ولئن نسينا فكيف ننسى ذلك المثل الصارح الذى شهدناه في الحرب العالمية الأخيرة ، اذ بلغ عدد القتل من الهنود اضعاف عددهم من الانجليز انفسهم ، فلما تخلصت الهند من براثن الاستعمار ، وصارت لهم حرية رفض المساهمة في الحروب الاستعمارية ، أراد المستعمرون أن « يسدوا هذا الفراغ » بجنود مصرية ، وسودانية ، تقاتل ، وتقتل في سبيل أغراضهم الاستعمارية !!

وإذا كنا قد رفضنا - وسوف نرفض ما عشنا - هذا الدفاع المشترك ، فلأنه يعنى أننا نحارب عن الاستعمار ، بدلا من أن نحارب الاستعمار !! هذا من الناحية الوطنية ، وهى وحدها التى تعيننا بل إذا نظرنا إلى الأمر - من الناحية العسكرية البحتة فإن لنا أن نتساءل :

ماهى الحكمة فى أن يزج ، فى هذا المعترك ، وأن يفرض عليها هذا الدفاع المشترك بينما احاطت بريطانيا منطقة الشرق الأوسط بقواعدها العسكرية من جميع الجهات ؟

فمن الناحية الغربية : قاعدة بريطانية عسكرية وإدارية فى ليبيا . ومن الناحية الشرقية : قاعدة بريطانية مثلها فى الأردن ، فضلا عن اسرائيل وعدن .

ومن الناحية الشمالية : قواعد عسكرية فى قبرص ومالطه - فضلا عن اليونان وتركيا اللتين انضمتا الى الحلف الأطلسى أخيرا .

اذن ، فحقى من الوجهة العسكرية الفنية ليس هناك أى داع للزج بنا فى هذا الدفاع المشترك ، الذى لا معنى لا شراكنا فيه ، اللهم إلا إصرار المستعمر على أن بريطانيا بعجلة الاستعمار ، ليكون له الكسب ولنا الخسارة فنبذل فى سبيل الاستعمار حياة الالوف المؤلفة من أولادنا الأبرار ... !

١ — محاولة فرض حماية رباعية على مصر :

ولما تبين للمستعمرين أن شعب وادى النيل مصمم على الجلاء والوحدة تصميميا ، عادوا إلى التحايل على الاحتلال بمحاولة ضمنا إلى ميثاق البحر الأبيض ... وانتقلوا إلى مرحلة أخرى ، أشد وأدهى ، ولو أنهم صيغوها بصيغة دولية ، بحيث يصبح الاحتلال دوليا ، بعد أن كان بريطانيا ، وجماعياً بعد أن كان فرديا ... فتقدموا بما أسموه « المقترحات الرباعية » ..

ومن سخرية القدر أنهم تفضلوا علينا بأن اشركونا معهم فى احتلال اراضينا ، وأولونا شرف القيادة فى هذا الاحتلال المشترك ، مضافا اليه الدفاع المشترك !! ولسنا بحاجة الى تبيان ما تضمنته هذه المقترحات من قيود أخرى ، تتصل بالطيران والمطارات ، ومختلف الإستعدادات ، التى تجعل من هذه المقترحات الرباعية ، حماية جماعية بعد ان ثرنا ثورتنا ضد الحماية المنفردة البريطانية !!

٢ — تمزيق الوحدة بين مصر والسودان .

لم يكتف الاستعمار البريطانى بما ارتكبه ضد مصر من مساوئ متعددة ، ومتجددة .. بل راح العدوان البريطانى يمتد ، ليفصل بين شمال الوادى وجنوبه — استغفر الله ، بل ليقسم السودان نفسه الى شمال وجنوب !!

الذكرى أظهر الذكرى

وبعد أن سرد بعض الذكريات الطاهرة عن الزعيم الخالد الذكرى في إجهاده في منفاه خارج بلاده قال :

تلك بعض ذكرياتى عن سعد الميت الحى . . فاذا لم يتخذ أى منا ذكره عبرة ليجاهد فى سبيل وطنه ، كان هو الحى الميت . . . وحق لى أن أقول :

أيها الميت الحى . . . أنت سعد !

وأيها الحى الميت . . . أنت عبد !

فاذا لم يتح لك أيها الوطنى أن تكون فى خلودك سعدا ، فبريك لا تكن فى وجودك عبدا !!!

ولن نقبل نحن أبناء الوادى العبودية مقنعة أو الحرية مجزأة ، بعد أن علمتنا الثورة ، والخبرة المرة ، أن الحرية المغلولة ، ما هى إلا العبودية المعسولة !! وكذلك لن نقبل تفريقا ولا تمزيقا ، فما نحن أمة واحدة ، تجمعنا وحدة قائمة صامدة ، ورثناها عن ثورتنا ، وعززناها فى جميع مراحل نهضتنا . . . وبأهلها من وحدة تلك التى جعلت من المسلمين والمسيحيين فينا شعبا واحدا يجمعهم الله الواحد والوطن الواحد . . .

فالى الامام سعد . ثم الى الامام . . . وهذه كانت ولا تزال هى كلمة الختام !!

* * *

الأسانيد التي توجب علينا اختيار الحكم الجمهورى*



لو أنى أنا شخصاً ناديت بالجمهورية من وحي فكرى ، أو خبرى ، لما كان لها الأثر الذى نشهده الآن فى مختلف الأوساط الشعبية ، فما من شك أن الاتجاه الشعبى فى تطورنا الحاضر إنما هو اتجاه جمهورى صميم ، وهو لحسن الطالع اتجاه عملى لا نظرى .

ولاعجب ، فقد ذقنا الأمرين من النظام الملكى طوال السنوات المتوالت ومع أننا فى مجموعتنا كنا محبذين ، أو فى القليل مستسلمين للوضع الملكى الدستورى ، فقد شأنا حكمة الله أن يفتح أعيننا لمساوىء الملكية من طريق التجربة العملية ...

وقد كانت حكمة ويا لها من حكمة إلهية تلك التى هيات لنا من جيشنا الباسل سناداً ، بعد أن زعم فاروق أن له فى الجيش عماداً ... فخلع الجيش الملك الذى زل بحريتنا ، وبكرامتنا ، وبسمعتنا ، إلى الحضيض الأدنى ..
والآن ، وقد خلعنا الملك ، فقد بقى علينا أن نخلع الملكية ... فننقذ مهرة الشعب عن طريق الجمهورية !

مساوىء الملكية داخلية وخارجية : -

ليست الملكية فى وضعنا الحاضر مجرد نقبضة قابلة للإصلاح ، بل هى داء ستفحل ، ولا علاج له إلا أن يستأصل .

واليك موجزاً لمساوئها الداخلية والخارجية معاً .. وما هي إلا بعض من كل
كما سجلتها خبرتنا ومشاهداتنا .

١ - من الناحية الداخلية :

الملكية هي استبداد يتنافى مع استقرار الحكم ، بل مع استقرار الدستور
نفسه ..

فقد كان الملك السابق وأسلافه من وراء كل انقلاب دستوري رجعى ، ولكم
عانينا ومازلنا نعانى أثر استبدادهم بنا وتحكمهم فينا ..

٢ - من الناحية الخارجية :

الملكية هي أداة طيعة في يد الاستعمار .. ومن المحزن أن الملك وأسلافه كثيراً
ما كانوا سبباً للاستعمار وبخاصة منذ أيام عربى حتى الآن ..

٣ - من الناحية المالية :

الاستثمار بأموال الدولة -

فمئات الألوف من الجنيهات كانت من مخصصات الملك وأفراد عائلته ، هذا
فضلاً عن الأطنان والتفاتيش في الوجهين البحرى والقبل وقد بلغت حوالى مليون
فدان ، أى خمس الثروة المصرية .. ! ولهذا كانت الأسرة الملكية فى مصر أغنى
الأسر الملكية فى العالم ! هذا فى حين أن الفلاح المصرى هو أفقر فلاح فى العالم !

٤ - من الناحية الخلقية :

نشرت الملكية الفساد بأسوأ معانيه ، مما أساء إلى أخلاقنا داخلياً ، وإلى سمعتنا
خارجاً ، ودفع بنا إلى الوراثة منذ ثورتنا التاريخية ، فلا تطور ، بل تقهقر ..
ولولا أن الله فى رحمته قد وهب الشعب المصرى منذ القدم المناعة أقوى المناعة ضد
فساد الحاكمين ، لما احتفظنا بكياننا الوطنى والخلقى معاً ..

٥ - محاربة قضيتنا الوطنية بل دفعها إلى الوراثة :

فلا جلاء حتى الآن ، رغم تسليم المستعمرين فى مشروع صدقى - بيشن
بالجلاء التام سنة ١٩٤٩ ، ورفضنا هذا الإرجاء للجلاء .

بل قد ذهب بهم الطغيان إلى حد الاستمسك بالدفاع المشترك واتخاذ قناة السويس قاعدة دفاعية لهم — هذا فضلاً عن احتفاظهم بطائراتهم الجوية وخبرتهم الفنية المزعومة ، إلى غير ذلك من المقترحات الرباعية التي أجمعت الأمة على رفضها ...

ومن أسف ، أنه كان وراء هذا الطغيان الاستعماري ، الطغيان الملكي ، الذي كان يطغى علينا بالتعالي ، وينزل إلى خصومنا بالتداني !

٦ — عيوب الملكية من الناحية الدستورية نفسها : —

وفيا إلى بعض نصوص الدستور الملغى التي تجعل من الملكية الدستورية سلطة استبدادية فوق كل سلطة شعبية .

١ — الدستور منحة ملكية : —

طبقاً لنصوص هذا الدستور الذي صدر بأمر ملكي يعتبر الدستور منحة ملكية — ولهذا جاء في المادة الأولى منه ما يلي : — « مصر دولة ذات سيادة .. وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي »

فلا سبيل إلى التخلص من هذه الملكية الوراثية إلا بحكومة جمهورية يكون الشعب فيها المورث والمورث معا !

٢ — الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس « ٣٣ من الدستور » ومعنى ذلك أن الملك فوق كل قانون ، وأن ذاته لا تمس مهما يكن من مساسه هو بالدستور والقانون معا !

٣ — الملك يصدق على القوانين ويصدرها :

« المادة ٣٤ من الدستور »

٤ — للملك حق حل مجلس النواب « مادة ٣٨ »

وتأجيل انعقاد البرلمان « مادة ٣٩ »

٥ — ولو أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه طبقاً للمادة « ٤٨ » إلا أن

المادة « ٤٩ » منه قد جعلت هذا النص وهمياً إذ جاء فيها ما يلي : — « الملك يعين وزراءه ويقيلهم » ومعنى ذلك أن له أن يقيل الوزراء إذا لم يسايروا أهواءه ..

٦ — الملك يعلن الحرب الدفاعية من غير ما قيد ولا شرط :
فقد جاء في المادة ٤٦ من الدستور ما يلي حرفياً : —
« الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية ، وهو الذى يولى ويعزل الضباط ، ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان » .
وقد فرقت هذه المادة بين إعلان الحرب الهجومية والحرب الدفاعية التى جعلت من اختصاص الملك وحده من غير مراقبة برلمانية .

٧ — الملك يعلن الأحكام العرفية :
المادة « ٤٥ » : « الملك يعلن الأحكام العرفية ويجب أن يعرض الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغائها » فإذا وقع ذلك الإعلان فى غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان على وجه السرعة » .
ومعنى ذلك أن إعلان الأحكام العرفية من اختصاص الملك فى حين أن اختصاص البرلمان أن يقرر استمرارها أو إلغائها .

٨ — « الملك ينشئ ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب لشرف الأخرى ، وله حق سك العملة تنفيذاً للقانون ، كما أن له حق العفو وتخفيف العقوبة » : المادة « ٤٢ »

الجمهورية ضرورة لابد منها : —
إذن ، فالجمهورية هى لنا ضرورة دستورية ، وخلقية ، ووطنية ، بل عالمية .

١ — الجمهورية ضرورة دستورية : —
أولاً : — لأنها تجعل من الشعب مرجعاً ومصدراً معاً ، إذ لا يكفى أن يكون الشعب مجرد مصدر للسلطات ، بل يجب أن يكون مرجعاً يرجع إليه بين حين وآخر ، كلما اقتضت الضرورة ذلك .
وهذه ميزة الجمهورية فإن رئيسها يختار ويجدد انتخابه بالرجوع إلى الشعب بعد مرور عدد محدد من السنوات ، وبذلك تكون للشعب فرصة متجددة لفرض إرادته ، وتوكيد سلطته .

ثانياً — الجمهورية تنفى السلطة الاستبدادية الممنوحة للملك بالدستور كما رأينا ، بحيث تنفى التحكم والسخرة معا ..

٢ - الجمهورية ضرورة خلقية :-

لأن الشعب ، بحكم وضعه الجمهورى يكون له الإشراف الفعلى من الحاكم .. ولا علاج لفساد الحاكم إلا الرقابة من المحكومين عملياً وشكلياً معاً .. ولا سبيل إلى تحرير البلاد إلا بتطهيرها من الفساد .. فالخطوة الأولى إلى التحرير هى التطهير ...

٣ - الجمهورية ضرورة وطنية :-

إذ لا سبيل إلى تحقيق أمانينا الوطنية وتحرير شعبنا من جميع المساوىء الاستعمارية إلا بإقناع المستعمر أن الشعب هو السيد الأوحد ، وأن الملك ليس سيد البلاد كما كان يزعم هو لنفسه ، أو يزعم المتملقون له ... فمضى اقنع الانجليز بذلك حسبوا للشعب حسابه وخشوا ثورتنا الجمهورية ، كما خشوا من قبل ثورتنا الشعبية ..

٤ - الجمهورية ضرورة دولية :-

أسأت الملكية إلى سمعتنا الدولية فى الخارج إساءة لم يسبق لها مثيل ، حتى أصبحت سمعتنا محل تمجيد وتهزىء بين الدول وفى الصحف الأجنبية على اختلاف ألوانها ..

فالجمهورية هى إذن العلاج أنجع العلاج لإنقاذ سمعتنا ، وبناء وطننا من جديد على أساس كريم مستمد من صميم كرامتنا ، وعزيز قوميتنا ، وكامل وحدتنا .

وأخيراً ، فحتى من الناحية الشكلية فان وصف الملك بلغتنا العربية - بأنه ملك - معناه أنه يملك أفراد الشعب فيصبح الإنسان مملوكاً لإنسان آخر ! هذا فضلاً عن أن تلقيبه بصاحب الجلالة فيه اعتداء على الله سبحانه وتعالى ، لأنه هو وحده جل جلاله ، فلا يصح أن تطلق هذه الصفة على إنسان ما . ويلاحظ أن لقب الملك باللغات الأخرى معناه الحاكم .. فلا هو يملك ولا هو صاحب جلالة !

هذا من الناحية الشكلية فما بالك بالمساوىء العملية التى أشرت إليها فيما تقدم .

الحريات العامة وضماناتها في النظام الجمهورى
إن الميزة الأولى للنظام الجمهورى المقترح بعد إلغاء الملكية ، ليست قاصرة
على مجرد الإلغاء ، بل هى أولا وقبل كل شيء إنشاء وبناء ...
وأول خطوة فى طريق الإنشاء هى تطهير البلاد من المساوىء الملكية ، ثم اتخاذ
الاجراءات الايجابية والعملية لإنشاء وتوطيد الحريات الجمهورية .
فلا بد إذن ، من إعادة النظر فى الحريات والأنظمة الأولية التى نص عليها
الدستور الملغى ، فقد كانت مقيدة بقيود شكلية وعملية معاً ، ويقتضينا واجبنا أن
ندخل عليها فى مشروع الدستور الجديد تعديلات جوهرية تتفق مع المبادئ
الجمهورية والسيادة الشعبية .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن المطالبة بالنظام الجمهورى لم تكن وليدة فكرة
طارئة ، وإنما هى رد فعل لمساوىء قائمة وجائمة ابتلى بها الشعب المصرى ، ألا
وهى مساوىء الحكم الملكى . . فالجمهورية هى لنا ضرورة أولية ، لا استكمالية .
ونورد فيما يلى بعض التعديلات الأساسية التى نرى وجوب النص عليها فى
دستورنا الجمهورى النبائى ، بحيث لا يكتفى بمجرد إلغاء جميع القيود الاستبدادية
على حرياتنا الأولية ، بل يجب أن ينص بنصوص صريحة لا تقبل التأويل
ولا التبدل ، على الضمانات الفعلية التى تكفل عدم المساس بهذه الحريات : -
فأولاً - يجب إلغاء القيد الوارد فى الدستور القديم على الحريات الأولية ،
وهو « التعلل بوقاية النظام الاجتماعى » . . .

فمثلاً قيد الدستور حرية الصحافة بهذا القيد فى المادة ١٥ فجاء فيها حرفياً
ما يلى : -

« الصحافة حرة فى حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذار
الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك ، إلا إذا كان ذلك
ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى »

وكذلك قيدت المادة ٢٠ حرية الاجتماع بهذا القيد نفسه . . .
وما بنا من حاجة إلى القول بوجوب إلغاء هذا القيد إلغاءً باتاً ، إذ هو يفسح
للحاكم المتحكم مجال العبث بحريات أولية مقدسة ، استناداً إلى عبارة غير محد
فى مداها ، بل وفى مؤداها . . .

ويلحق بهذا القيد قيد آخر نص عليه الدستور القديم في بعض مواده وهو أن تكون الحريات « في حدود القانون » - وكان من الواجب أن ينص على أن يكون القانون في حدود الدستور ... حتى لا يقام وزن لأى قانون أو تشريع يتجاوز حدود الدستور ، استناداً إلى قانونيته دون دستوريته ...

ثانياً - يجب ، صوناً لحرياتنا الأولية ومتعاً للتفريط فيها - أن ينص في الدستور على أنه لا يجوز إعلان الأحكام العرفية إلا إذا اشتبكت البلاد في حرب ، على أن يحاط هذا الإعلان نفسه بالضمانات الدستورية الواجبة ،
ثالثاً - يجب ، تمكيناً للفكرة النيابية الصحيحة ، إلغاء نظام التعيين الحالى لأعضاء مجلس الشيوخ ، والاستعاضة عنه بالنظام الانتخابى الذى يجمع بين التمثيل والكفاية .

رابعاً - يجب ، منعاً للتلاعب في الانتخابات عن طريق تغيير الدوائر الانتخابية ومراعاة لميزانية الدولة - تثبيت الدوائر الانتخابية ، وتحديد عدد الأعضاء في المجلسين ، بحيث لا يزيد عدد النواب على ٢٠٠ نائب ، وعدد الشيوخ على ١٠٠ شيخ .

خامساً - إلغاء حق السلطة التنفيذية في حل مجلس النواب ، ما لم تتوافر الضمانات التى ينص عليها دستورنا الجمهورى .

سادساً - تشجيع اللامركزية بقدر المستطاع في المديرىات والقرى ، وإعادة النظر في النظام الإدارى بحيث يتفق مع الحكم الجمهورى .

سابعاً - الاستمرار في العمل على إزالة الفوارق بين مختلف الطبقات بحيث ينفذ تنفيذاً عملياً ما نص عليه الدستور من المساواة بين أفراد الشعب في الحقوق والواجبات .

* * *



قرارات الكتلة الوفدية (*)

اجتمعت الكتلة الوفدية وقررت إصدار البيان التالي بما اتخذته من قرارات :-

أيها المواطنون الأكرمون :-

الحمد لله عز سلطانه ، وجل حنانه ، فقد أنقذنا بفضل قوة أبطالنا مما طرأ علينا أو تسرب إلينا من ضعف ، ساقنا إليه أولئك المذنبين سامونا من عسفهم شر ما عانينا من فساد وعسف ... إلى أن شاءت رحمة الله أن يحقق للوطن نداء طالما نادينا به منذ سنوات وعبرنا عنه أصدق وأصرح التعبير - وهو أن مصيرنا أوحد المصير ، هو الله والوطن ، ثم الله والوطن ، ثم الله والوطن

ولقد أصررنا على موقفنا هذا كتابة وخطابة فانتابنا من الاضطهاد ما انتابنا ... ولكن شاء لنا الله أن نبقي فنلقى ثوابنا ... فإذا بالتطهير يبدأ بالعزل ... ثم يطالبنا نحن الشعب بالبلذ بعد البذل .. إلى أن نتزع من التطهير أنبل التطهير ، التحرير أكمل التحرير !!

أى نعم :

الحمد لله ، الملك العادل .. الذى أعز بالجيش مصر كنانته فى أرضه ، فاختار

لها شعباً عزيزاً أبت رحمته أن تستدله الجبابة ، كما قضت مشيئته ألا يعزه إلا صفوة
بنيه الأكاسرة ...

والحمد لله إذ ترقى إليه دعوة الدعاة ، فاذا هو منها قريب مجيب .. وإذا هو
جَلَّتْ آلاؤه يحققها على يد البطل محمد نجيب ...

وفيما يلي هذه القرارات : -

أولاً : دستور الشعب : -

إعادة الحياة النيابية في موعدها مطهرة من كل زيف ، على أن يترك للبرلمان
الجديد مهمة تعديل الدستور ، برفع القيود المفروضة على سلطان الشعب بما يتفق
مع تطورنا الشعبي ، بعد ثلاثين عاماً من وضع الدستور الحالي .
ثانياً : التطهير الشامل مدنيا وعسكرياً : -

لما كانت حركة الجيش المباركة قد استنتت لنفسها وللشعب شعاراً هو التطهير ،
فان الكتلة الوفدية تعود فتدعو إلى التطهير المدني فضلاً عن العسكري ، وتدعيم
الهيئة القائمة على تنفيذ قانون (من أين لك هذا) بحيث يضمن للقائمين بأمره
حيادهم واستقلالهم ، على أن يتم ذلك على وجه السرعة ، فيتم تطهير صفوف
الأمة تطهيراً كاملاً وشاملاً .

ثالثاً - إلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين : -

لما كانت الحريات العامة هي مما تفرص عليه الكتلة الوفدية غاية
الحرص ، فهي تهيب بالمسؤولين أن يبادروا باتخاذ الاجراءات الكفيلة بإلغاء الحكم
العرفي ، والرقابة الصحفية ، وإطلاق سراح باقى المعتقلين ، والمحكوم عليهم ،
والمتهمين في جرائم الرأى .

رابعا : إلغاء النظم الرجعية :

وتدعو الكتلة الوفدية إلى التخلص من النظم الرجعية التي فرضها علينا
الاستعمار وأذناؤه ، وفي مقدمتها نظام البوليس السياسي ، والقلم المخصوص ،
والمصروفات السرية التي لا رقابة عليها لممثل الأمة ، والتي ثبت استغلالها لمصالح
المستغلين على حساب الشعب المسكين !

خامساً : إعادة النظر في مخصصات الملك والأسرة الملكية : -
وتدعو الكتلة الوفدية إلى إعادة النظر في مخصصات الملك والأسرة الملكية والمطالبة بخضوع ثرواتهم لكافة أنواع الضرائب التي يدفعها الشعب ، وهو مطلب سبق للكتلة الوفدية أن طالبت به تحقيقاً للعدالة الاقتصادية والاجتماعية ، ولمصلحة العمال وصغار المزارعين ...

سادساً : أوصياء العرش :

لما كان الملك السابق قد عزلته الشعب من العرش فان وصيته لا تكون محل اعتبار بعد عزله ، سيما وأن المادة « ٥٢ » من الدستور لا تحول الملك حق الإيصاء على العرش إلا عند خلوه بالوفاة . فإذا ما خلا العرش بعزله أو بتنازله بأمر الشعب فلا محل لقياس هذه الحالة على حالة الوفاة . . لان الملك المتوفى يموت وهو مستكمل كافة سلطات الملك ومن يعيها حق الإيصاء على العرش في حين أن الملك المعزول يفقد بعزله حقوق الملكية فليس له بالتالي أن يوصى أو يعين مشرفين على العرش الذي عزل منه فيستمر إشرافهم على العرش ثمانية عشر عاما ... !! ومؤدى هذا من الناحية العكسية أن ينتقل حق الإيصاء الأولى من الملك إلى المجلس المنحل ، مما يظوى على إهدار النص الدستوري الصريح الذى ينص بان الإيصاء يصدر من الملك المتوفى ثم يعرض على المجلس المحلى المنحل ... هذا إذا كان المجلس المنحل مستوفيا شرائط الصحة فى انتخابه ، فكم يكون الأمر وقد أجمعت الأحزاب كلها على تزيف انتخابه ، حتى إن رئيس الحكومة التى استمدت وجودها منه أعلن قبيل الانتخابات أن لديه الأدلة المؤكدة على تزيف تلك الانتخابات .

سابعا : القضية الوطنية : -

تطالب الكتلة الوفدية بما طالبت به على الدوام ، من أن كل مسعى لحل قضية الوادى ، يجب أن يكون قومياً فى وسائله وأهدافه ، ولا هدف لنا إلا الجلاء الناجز ووحدة الوادى دون أن ترتبط بأي معاهدة ثنائية أو رباعية تربطنا بعجلة الاستعمار ولهذا تهيب الكتلة الوفدية بكافة طبقات الشعب فى وادى النيل أن يتعاونوا ، وأن يتكاتفوا ، فى سبيل هذه القضية الوطنية ، وأن يضعوها فوق كل اعتبار .

وأخيراً ، فإن الكتلة الوفدية تعود فتؤكد ما سبق أن قررته في جلستها الأخيرة وإذاعته في الصحف عن الموقف الوطنى والدستورى معاً .
وهى كبيرة الأمل فى أن تقوم الوزارة بما يمليه عليها الواجب الوطنى والدستورى فى هذه الفترة التاريخية من حركتنا الشعبية .
رئيس الكتلة الوفدية

بين عيد الأضحى ديناً... وعيد التضحية وطناً!! *



اخوان :

اليوم عيد الأضحى ، أو قل هو عيد للتضحية أضحي .. وياله من معنى
سام - سواى ودنياوى معاً - ذلك الذى يجعل من التضحية عيداً ، سعيداً
ومديداً ...

ولقد شاءت حكمة الله أن يتفق في هذا العام عيد التضحية ديناً ، مع عيد
التضحية وطناً ...

ففى مثل هذا اليوم ضحى سعد حياته بعد أن ذاق من العذاب أمره في
منفاه ، فعانى البعد عن حرمه وأهله ووطنه ، وذاق العذاب الجشائى والنفساى ،
مرضاً بعد مرض .. دون أن يدركه ضعف مما قاسى ، ودون أن يدرك المستعمر ما
قصد إليه من غرض حقير ، وياله من غرض ... هو أنه ظن أن النفى عن وطننا
سينفى عنا وطنيتنا ، وأن سعداً ستغلبه شيخوخته المعذبة المنكوبة ، على وطنيته
المحبية المشبوبة ... وأن الأمة المصرية الثائرة وقد أبعدوا عنها زعيم ثورتها ستغلب
على أمرها وتنسى ثورتها وزعيمها معاً ، فتصبح في حكم اللذيلة المغلوبة ... !
هذا هو الغرض الذى يرمى المستعمر إليه ، ولكن رحمة ربك شاءت أن ينقلب
الأمر عليه ، فأصبحت التضحية لنا عيداً ، وله وعيداً ...

* الأخبار ١٩٥٣/٨/٢٤ . في ذكرى سعد زغلول .

إذن ، فالحمد كل الحمد لك يا ربى ، أن جعلت من يوم تضحية سعد لحياته عيداً وطنياً يذكره كل وطنى فى ذكرياته ، بل ويتفق مع عيد الأضحى الذى يذكره كل المؤمن بالله فى صلواته ...

ولما كان عيد الأضحى معترفاً به فى جميع الأديان السماوية ، فالحمد لله ثم الحمد لله الذى جمعنا فى التضحية راغبين ، وكاسبين ... وكل عام وأنتم بخير يا إخوان المسلمين والمسيحيين .. ماذا أقول بل يا إخوان المصريين والمصريين !!
الذكرى ما الذكرى ؟ ..

مواطنى الأكرمين :

نحتفل اليوم بذكرى سعد زعيمنا الراحل ، أستغفر الله بل زعيمنا المائل ! -
إى نعم ، فهو مائل أمامنا فى ذكره ، وإن كان منذ سنوات عديدة قد رحل عنا فاحتجب فى قبره ...

هذه هى الذكرى عبرة الذكرى .. فهى للميت فى الدنيا نفسها حياة ثانية ، بعد حياته الأولى الفانية ... بل قل إن حياة الإنسان فى ذكره بعد موته إن هى إلا تمهيد لحياته الأخيرة ، وهى الحياة الأبدية الباقية ...

سبحانك ربى ، كم أنت عظيم وكريم فى رحمتك ... فأنت الرحمن الرحيم حتى فى الموت الذى يردينا فيبيكنا - إذ إنك قد جعلت من موتنا سبيلاً إلى الحياة الخالدة التى تنتهى إليها دون أن تنهينا .. ولولا أنك فى سمو حكمتك قد شئت للإنسان أن يتسامى بإنسانيته على حيوانيته ، وبحيويته حتى على منيته ، لما تيسر لنا نحن الأحياء أن ندرك أن الإنسان إذا ما مات ترجمه الوفاة ، ولو أنه وهو حى لم ترجمه الحياة .. !!

أى سعد ..

حسبك فخراً وذكراً ، أن نستخلص من ذكراك أنك ضربت لنا المثل علياً .. فضحيت فى سبيل حرية وطنك وبحريتك معتقلاً ومنقياً .. ولم يكفك أن تكون على رأس الثورة زعيماً شعبياً ، بل ضحيت بشيخوختك شهيداً وطنياً ...
ماذا أقول - بل هل أنسى ما حييت أن الانجليز عرضوا عليك ونحن فى عدن أن تكون سلطاناً لمصر أو رئيساً للدولة فيها فى ظلال سيطرتهم ، وخيروك بين القبول والنفى ، فلما نفيت نفوك !! ومع أنهم هددوك بالنفى إلى مكان سحيق ،

فإنك لم تدعن لوعدهم ولا لوعيدهم ، بل رفضت أن تقبل مجرد الامتناع عن الاشتغال بالسياسة ، وقلت لهم ان السياسة أكرم السياسة لدى المظلومين ، هى الحماة فى محاربة الظالمين ..

ومن طريف ما أذكره فى هذا الصدد أن هذا العرض الخبيث وقع منهم خلال فترة كنت أنا فيها مريضاً ، فلم أتمكن من القيام بمهمة الترجمة من الانجليزية إلى العربية كما كانت العادة فى كل مقابلة تحصل بينهم وبينه ، ولهذا انتهزوها فرصة ، فأتى اليه واحد منهم يتقن اللغة الفرنسية وخاطبة بها مباشرة أثناء وجودهما منفردين فى حديقة الدار ، فلما رجع سعد أخبرنا بهذا التطور العجيب فى عقلية معتقلينا ، وقال لنا بصوت متهدج إنه يؤثر الموت — لا مجرد النفى — على قبول هذه الرشوة من المستعمرين .

حسبك هذه المعجزة من مفاخرك ياسعد ، بل حسنا نحن أبناء الثورة أنك كنت لنا أباً روحياً ... وكانت حرمك وقد حرمها الله النسل أمأ لنا . جميعاً ، فأطلق عليها أبنائها من المصريين لقباً مستمداً من حنان الأمومة لم تحظ به امرأة من قبل — ألا وهو أم المصريين ...

إلى ورى ، إذا لم يكن لنا إلا هذه البنوة منك أباً ، ومن حرمك إمأ ، فالحمد لله ثم الحمد لله أن زادتنا هذه البنوة أخوة فوق إخاء ...
وياها من أخوة شقيقة ورفيقة تلك التى تجمع بيننا نحن أبناء الوادى حتى فى الفناء ، فوق الأخوة فى الأصل والدماء ...

إخوان فى الوطنية والإيمان

إخوانى المواطنين الأكرمين :

أى نعم يا إخوانى ، فأنتم جميعاً إخوانى وطناً وجنساً ، بل إخوانى نفساً وحساً ... بل قولوا إن الرابطة الوطنية المقدسة التى جمعت بيننا نحن أبناء الوادى فجعلت منا وطنيين لا مجرد مواطنين .. هى التى تجعل منا فوق أخوة إخواناً ، لأننا فى الوطنية إخوان إيماناً ...

ولما كانت الوطنية من الإيمان ، فنحن إذن ، مسلمين كنا أو مسيحيين ، إخوان فى الله الواحد المنان ...

إلى والله ، هذه شهادتي أنا مكرم عبيد ، وهى شهادة صدق أشهد عليها ربى ، إذ ينطق بها لسانى من وحى قلبى ... بل هى شهادة رجل آمن بوحدة ربه ، كما آمن بوحدة شعبه ، والتوحيد فى الأديان المنزلة لا يكفى فيه أن يوحد المؤمنون الله ، بل يجب أن يتوحدوا هم فى الله ... وكذلك شأن التوحيد فى الوطن ، فما وحدة الوادى إلا الوحدة التى تتمثل فيها نحن أبناء الوادى ، بحيث نوحّد الوطن ، ويتوحد فينا الوطن ... ! وبحيث لا نكتفى بأن يجرى النيل ماء سخياً فى أراضينا ، بل يجرى دماً نقياً فى عروق بنينا !

الوحدة ضد الخصم المشترك

إخوانى :

لقد حان الحين أن ندرك نحن أبناء الوادى جميعاً أن الوحدة التى تجمعنا إلى غير فرقة ليست هى مجرد وحدتنا فى محبة الوطن المشترك ، بل هى أيضاً وحدتنا فى الخصومة ضد الخصم المشترك ... ومن ثم فهى وحدة جامعة ، ومانة معاً ... أو قل إنها ليست مجرد وحدة الطبيعة التى تجمع بين أرجاء الوطن بلاداً ... ولا هى مجرد وحدة الجنسية التى تجمع بين أبناء الوطن من صلبه أولاداً ... بل هى أيضاً وقبل كل شيء وحدة عملية إيجابية تجمعنا فى الوطنية جهاداً ..

والجهاد ما الجهاد ؟ هل هو مجرد حاسة تغمر صدورنا ، أو حاسة تحرك شعورنا ؟ ... كلا ، بل هو المقاومة العملية بجميع الوسائل التى اشتريها عدل الله لمقاومة الظلم والطغيان ، ضد الطغاة من بنى الانسان ... وإذا كان الجهاد لا يلقى من المستعمر إلا الاضطهاد ، فأنعم به من اضطهاد ذلك الذى يزيدنا وطنية فوق وطنية .. بل دعوى أؤكد ما سبق أن أكدته فى مثل هذه المناسبة أنى ما أحسست طوال عمرى ، أن الوطن قريب إلى قلبى وفكرى ، إلا عندما أبعدونى عنه إلى سيشيل ، فكانت أداة الفصل ، هى هى صلة الوصل ... وكان المنع فى سبيله هو الجمع ، فإذا بالنفى أو البعد المانع ، هو هو القرب الجامع .. !!

ذلك لأنهم حيناً أبعدونا عن الوطن ، عاش فينا الوطن ، وعشنا للوطن ، وبالوطن ، وإن لم نعش فى الوطن !!

وإذا كان الاحتلال الأجنبي قد عمل على تعريق كلمتنا ، وتمزيق وحدتنا ، فقد شاء لنا الله في حكمته ، بل حتم الوطن في غضبته ، أن نشور على الاحتلال ثورتنا التاريخية المجيدة ، التي وحدتنا في نضالنا ، وفي آمالنا ، وعلمتنا أن السبيل أقصر السبيل إلى تحقيق أمانينا هو الوحدة بين أبناء وادينا — تلك الوحدة التي حاول المستعمرون أن يمزقوها لكي يفرقوا فيسودوا ، وشاء الله للمصريين أن يوثقوها ، لكي يحققوا فيسودوا . . .

ولئن ذكرت فكيف لا أذكر مظاهر هذه الوحدة الطاهرة التي جمعت بين مشايخنا وقساوسنا في الجامع الأزهر ، وجمعت شهداءنا في الدم الأظهر . . ! بل كانت هذه الوحدة الثائرة ، هي وحدها القاهرة ، فحسب المستعمرون لها حسابها ، وساروا بعض الشوط في ركاياها .

بين المقاومة ، والمساومة !

لابد إذن من تنظيم وحدتنا في مقاومة المستعمرين ، وما يى من حاجة إلى القول إن مثل هذه المقاومة ، لا تقبل المطاولة ولا المساومة . . بل يجب أن تكون محل دراسة وتنظيم منا شعباً وحكومة ، بحيث تتفق عليها اتفاقاً إجماعياً ضد خصمنا المشترك — هذا الخصم الذى لن يزيده السكوت عليه إلا تحدياً ، فتعدياً . .

ولقد شاهد المستعمرون بل لمسوا لمساً هذه المقاومة العملية لإبان ثورتنا المجيدة التى هزمناهم فيها شر هزيمة — وكيف هزمناهم ؟ . . . لم نهزمهم إلا بفضل قوة هذا الشعب الثائر من أدنى الوادى إلى أقصاه . . . وتضحية هذا الزعيم العظيم في مناه . . . وعذاب هذا الشاب البرىء المستشهد في قبره أو السجين في بلواه . . . ولقد خدع المستعمر نفسه فلم يحسب لنا حساباً حينما ظن أن الثورة قد هدأت فاطمان ، أو سكنت فاستكن ، وفاته أن الثورة كامنة فينا ، وها هو ذا اليوم يرى طلائع الثورة تعود في حزم وقوة ، فلنحذر نحن المصريين أول ما نحذر أى مظهر من مظاهر العودة إلى الجمود ، أو الركود ، أو حتى الهمود . . . بل إلى واثق تمام الثقة أن المستعمر سىرى أننا قد جعلنا من شعبنا جيشاً ، ومن جيشنا شعباً . . . وأن الوطنية التى جمعت الوطنيين حباً ، قد جمعت بينهم حرباً . . .

إخوانى :

جرت عادتنا فى كل عام أن نتناول بالتفصيل التطورات الهامة التى لها مساس بشئوننا الداخلية والخارجية معاً ..

وسأحاول فى خطابى هذا الإمام بالشئون العامة التى فى متناولنا ، وكل مطلبى فى هذا الصدد أن ييسر للوزارة الحاضرة المبادرة بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة الصحفية ، حتى ييسر لنا الوقوف على جميع البيانات التى تنير أماننا السبيل ، ويسر البحث والتحليل .

وسأتناول فيما يلى التطورات الخطيرة التالية :

أولاً : إعلان الجمهورية بعد خلع فاروق .

ثانياً : موقف المستعمرين من قضيتنا الوطنية .

ثالثاً : حاجتنا إلى الحياة الدستورية فى أقرب وقت مستطاع ، بما يتفق مع الحريات الجمهورية .

رابعاً : كلمة ختامية ، حول الموقف الداخلى والخارجى معاً .

١ - خلع فاروق ، ثم إعلان الجمهورية

إخوانى :

دعوى أحدثكم أول ما أحدثكم عن خلع فاروق وإعلان الجمهورية ... هذا ولو أنى أحس أنكم فى غير حاجة إلى أن أحدثكم عن وقائع خطيرة حاسمة ، نتحدث عن نفسها وقد بلغت كل واقعة منها مبلغ الحدث ! ..

نعم ، نحن فى صدد أحداث تاريخية حاسمة غيرت مجرى التاريخ ، فى مصرنا أم التاريخ ... وجعلت رجال هذا العهد من كتاب التاريخ لا من رواته ، وقد كتبوا بقلم من نار الصفحة الأولى من صفحاته .. وبقي عليهم الآن أن يستكملوا هذه الصفحات ، حتى يكون كتاباً مبارك الغدوات والروحات ... فى ظل ديمقراطية . جمهورية تجمع بين مختلف الضمانات والحريات ...

وإذا كان لنا - بل علينا - أن نحمد الله على شئ ، فهو أن هيأ لهذه الأمة الكريمة ثورة أخرى عسكرية استكملت بها ثورتنا الشعبية ... بل حققت هدفاً مزدوجاً طالما سعيناً إليه ، وعشنا ومتنا عليه ، ألا وهو الجمع بين الحق والقوة ، ومقاومة الثورة الشعبية لإلّا قوة الجهاد ، وقوة الاستشهاد ...

ولكن هذه القوة الباسلة الشعبية إنما هي قوة معنوية ، حاربها الاستعمار بقوته المادية ، ظننا منه أن قوتنا العسكرية التي كان يتزعمها فاروق الملك السمسار ، ستكون عند الحاجة في خدمة الاستعمار . . .

ولكن الله جلت قدرته ، وتسامت قوته ، قد مهد لجيشنا الباسل تحقيق ما عجز عنه غيره ، فجعل من الثورة جيشاً له قيادة . . . وكانت ثورتنا من قبل قد جعلت منا شعباً له إرادة ، ويا لها من إرادة تهدف إلى سيادة !

ولقد يتساءل المتسائلون : ماذا تغني الإرادة إذا ما اقتصرنا على المناداة بحق لا تصل به القوة المسلحة إلى درجة السيادة ؟

هذا السؤال الخطير قد تولى الرد عليه جيشنا الثائر ، وسيرى من لا يرى ، أو من لا يريد أن يرى ، أن الجواب سيكون عملياً لا قولياً . . . لأن الجيش يمثل أقصى ما تملكه من قوة عسكرية مزودة بالسلاح ، فوق ما تملكه من قوة شعبية سلاحها الكفاح ، ثم الكفاح ، ثم الكفاح . . .

هذه القوة العسكرية التي أرادها فاروق قوة مناصرة له وسالبة ، أوفى القليل سلبية ، قد جعل منها محمد نجيب وضباط القيادة فوق إيجابية ، خلصتنا أولاً من فاروق ، ثم خلصتنا من الملكية ، ثم كسبت لنا إيجابياً الحرية الشعبية في الجمهورية . . .

وما الجمهورية إلا الشعب ممثلاً في جمهوره ، وفي كرامة شعوره ، لا فارق بين كبيرة وصغيرة ، بل الصغير فيه الكبير ، والكبير فيه الصغير ، إذ إن الفخر للأفراد في أى نظام حر هو المصير أكرم المصير ، الذي مرجعه الضمير ، ولا شيء غير الضمير . . .

أيها الإخوان :

إذا كنا قد ألغينا الملكية ، وكسبنا الجمهورية ، فلأن خلع فاروق كان ضرورة لا بد منها ، بل كرامة لا غنى عنها . . . ولكن بقى علينا أن نلغى كل أثر من آثار الملكية — تلك الملكية الغاشمة التي حاولت أن تلغى وجودنا فعلاً ، ثم تطرقت إلى إلغائه اسماً وشكلاً . . . حتى إننا لم نعد نرى في مصر منشأة جديدة — مديرية كانت أو جامعة أو جامعاً ، أو شارعاً ، أو تمثالاً — إلا وأطلق عليه وعليها اسم هذا الفرد أو ذاك من أسرة محمد على !!

فمثلاً ، جامعة القاهرة أصبحت جامعة فؤاد الأول ، والأخرى جامعة ابراهيم ، وفي الاسكندرية جامعة فاروق ، وفي أسيوط جامعة لم تنشأ بعد ، ولكن سميت مقدماً جامعة محمد على . . . هذا مع أن كل جامعة في أوروبا أو في غيرها أطلق عليها اسم البلد الذي وجدت فيه ، جامعات أوكسفورد وكمبرج ولندرة ومانشستر في انجلترا ، وباريز وليون في فرنسا ، وغيرها من الجامعات في سائر الدول الملكية والجمهورية ، إذ ليس بينها أية جامعة تحمل اسم ملك من الملوك أو رئيساً من الرؤساء . . .

أما نحن المصريين ، فمن نكد الدنيا أننا أصبحنا لا نستحق في نظر هؤلاء الملوك غير المصريين الذين تولوا الحكم فينا ، حتى مجرد التسمية بأسماء بلادنا ، ظناً منهم أنه يكفيها شرفاً اسم هذا السيد المزعوم من أسيادنا ، أستغفر الله بل اسم فاروق جلادنا . . !

وبما أن هذه العقلية قد تفشت فيهم ، ففرضوا أسماءهم فرضاً على مختلف مسمياتنا ، فلذلك اقترح على الحكومة الحاضرة المقترحات التالية : -
أولاً : حذف أسماء الأسرة المالكة السابقة التي أطلقت على الجامعات والشوارع والمنشآت . . .

ثانياً : رفع جميع التماثيل المقامة للعائلة المذكورة ، غير المشكورة !
ثالثاً : إلغاء جميع النياشين والألقاب المتخلفة عن الملكية البائدة . . .

. . . وبهذه المناسبة فأنى أحمد الله ثم أحمده لأن تجردت من الباشوية ومن نياشينها ، فلا أنا « باشا » ، ولا أنا « صاحب المعالي » . . . بل أنا مصرى فقط في وجودى وفي مالى . . . وباله من فخر ذلك الذى يجعلنى منكم ، ويشرفنى بكم فى آلامى وفى آمالى !!

هذا من الناحية الشكلية ، وبقيت الناحية الإيجابية العملية . . . إذ يجب أن ندرك أن النظام الجمهورى ليس مقصوداً على مجرد الإلغاء ، بل هو أولاً وقبل كل شيء الإنشاء ثم الإنشاء . . .
وأول خطوة فى طريق الإنشاء بعد تطهير الجو من مساوئ الملكية وبقاياها ، هى اتخاذ الاجراءات الحاسمة لإنشاء وتوطيد الحريات الجمهورية ، وتوكيد الضمانات الشعبية . . .

وجدير بالذكر في هذا المقام أن الجمهورية لم تكن إلا رد فعل لمساوىء قائمة ، ومفاسد جاثمة ، ولم تكن مجرد فكرة طارئة للتغيير ، مجرد التغيير . . . إذ التغيير هنا فَرَضَتْه مساوىء الملكية ، قبل محاسن الجمهورية ، فكم يكون الأمر وللجمهورية محاسن ذاتية ، تبدأ بالحرية ، وتنتهى إلى الحرية ، فيكون الشعب هو الحاكم بأمره ، والمتحكم الوحيد في مصيره . . .

فلا بد إذن من إعادة النظر في الحريات والأنظمة الأولية التى نص عليها الدستور الملغى ، فقد كانت مقيدة بقيود شكلية وعملية معاً .

ومن واجبتنا في مشروع الدستور الجديد أن ندخل عليها تعديلات جوهرية بما يتفق مع المبادئ الجمهورية ، والسيادة الشعبية . . .

المبادئ الأساسية لدستور الجمهورية

وفىما يلي بعض المبادئ الأساسية التى يجب أن ينص عليها فى دستورنا أو نظامنا الجمهورى ، بحيث لا يكفى فيه إلغاء جميع القيود الاستبدادية على حرياتنا الأولية ، بل يجب أن يتضمن نصوصاً صريحة حاسمة على الضمانات الفعلية ، التى يكفل عدم المساس بهذه الحريات ، وعدم التفريق بين الطبقات ، بل يكون شعارنا فيه هو الإخاء والحرية والمساواة . . .

وليكتم بعض هذه المبادئ الدستورية الأساسية التى يعنى أن أعلنها : —

أولاً : إلغاء كل قيد على الحريات الأولية ، كحرية الرأى والصحافة والاجتماع . . . ومن هذا القبيل يجب أن يلغى القيد على الحريات الوارد فى الدستور الملغى ، وهو عبارة : —

« إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى »

فان هذه العبارة المطاطة تفسح لأى حاكم مستبد المجال للعبث بالحريات المقدسة . . .

وكذلك يجب أن يلغى القيد الوارد على حرية الصحافة فى الدستور الملغى ، وهو عبارة : —

« فى حدود القانون » التى وردت بالمادة ١٥ لأن القانون قد لا يكون فى حدود الدستور !

ثانياً : يجب إلغاء قانون الاجتماعات لما تضمنه من قيود على حرية الاجتماع ..

ثالثاً : يجب النص على حَظَر إعلان الأحكام العرفية بتاتاً ، بحيث لا يجوز إعلانها إلا إذا اشتبكت البلاد في حرب فعلية داخل حدودها ... على أن يحاط هذا الإعلان بالضمانات الدستورية والنيابية الواجبة ، وعلى ألا تعلن الأحكام العرفية لمجرد قيام أسباب خطيرة ينجش معها اختلال الأمن ، لأن مثل هذه الخشية قد تسمح بالعبث في التفسير والتأويل ...

رابعاً : يجب إلغاء الحبس الاحتياطي في جرائم الرأي ، كما يجب النص على عدم جواز المصادرة الإدارية للصحف أو إغلاقها أو تعطيلها إلا بحكم قضائي ..

خامساً : يجب النص على أن إعلان الحرب - دفاعية كانت أو هجومية - لا يكون إلا بموافقة البرلمان .

سادساً : يجب تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ، حرصاً على الاستقرار النيابي ، ومنعاً للعبث بالدوائر الانتخابية ... على أن تكون دوائر مجلس الشيوخ متناسبة مع هذا التحديد ، بحيث تكون الأغلبية منتخبة لامعينة .. وإلا أهدرت الحياة النيابية من أساسها .

سابعاً : يجب أن يكون النظام الجمهوري برلمانياً ، لا رئاسياً .
ثامناً : يجب حظر حق إقالة الوزارة ، إلا إذا قرر البرلمان عدم الثقة بها ، فإذا ما قرر البرلمان عدم الثقة بها ولم تستقل سقطت بحكم القانون من تلقاء نفسها ...

تاسعاً : يجب حظر حق حل مجلس النواب ، إلا بموافقة مجلس الشيوخ .
عاشراً : يجب النص على المساواة بين المصريين على اختلافهم وعدم التفرقة بينهم سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً .
حادي عشر : يجب النص على اللامركزية في المدن والقرى ... وإنشاء مجلس للقرية على نمط المجالس المحلية والبلدية ..

إثنى عشر : يجب النص على حظر استغلال النفوذ من الحاكمين ومن إليهم . . . وتيسير محاكمتهم من المحكمة الدستورية .

ثالث عشر : يجب النص على الضمانات الانتخابية التى تكفل حرية الانتخاب وسلامته .

رابع عشر : تشجيعاً للصناعة المصرية ، وبخاصة صناعتى الحديد والسماد وغيرهما ، يجب المبادرة بإتمام مشروع كهربية خزان أسوان ، ودراسة المشروعات الأخرى استغلالاً لمساقط المياه ، وتوفيراً للتيار الكهربائى وهو أساس الصناعات .

خامس عشر : يجب أن تروى ريا صيفياً أراضي الحياض ، وهى تبلغ حوالى مليون فدان ، ويجب تحقيقاً لهذا الغرض وزيادة للإنتاج تعميم الآبار الارتوازية ، وكذلك يجب استنباط المياه فى أراضي الصحارى ، علماً بأنه يوجد فى شبه جزيرة سيناء وحدها حوالى اثنين مليون من الفدادين قابلة للإصلاح بفضل الآبار الارتوازية والمناجم التى اكتشفت فيها .

سادس عشر : يجب إنشاء وحدات علاجية متنقلة لعلاج الفقراء فى قراهم ، سيما وأن أكثر القرويين لا يملكون نفقات السفر إلى المدن ليعالجوا فى مستشفياتها .

سابع عشر : يجب تعميم الجمعيات التعاونية فى القرى لمحاربة الغلاء وإسعاف الفلاح .

ثامن عشر : إنشاء قسم خاص للدعاية فى الداخل وفى الخارج — ومحسن أن تتبعه إدارة المطبوعات ومصلحة السياحة والإذاعة ، وجميع أقسام الدعاية المختلفة فى مختلف الوزارات .

تاسع عشر : وأخيراً — وليس آخرأ — فإنه يعينى أن أبرز بصفة خاصة أن القضاء سلطة مستقلة ، يتولى تنظيم شئونه بنفسه بواسطة مجلس ينتخب من بين رجاله ، ولا يجوز تعديل القوانين المنظمة لاستقلاله إلا بموافقة هذا المجلس .

أيها السادة

هذه بعض المقترحات العملية التي أتشرف بعرضها على الأمة استكمالاً لوضعنا الدستوري ، والاجتماعي ، والاقتصادي ، وما هي في الواقع إلا بعض من كل - والكل لا يحيط به الا ربك رب الكل ...

قضيتنا الوطنية وموقفنا من الاستعمار

بالاستعمار ما أكذبه ، حتى في الاسم الذي به يتسمى ... فهو إذ يدمر ، يزعم أنه يعمر ... وإذ يسلب ، يزعم أنه يجلب !!
ولقد عانينا نحن أبناء الوادي من أساليبه ، وأكاذيبه ، ما لا سبيل إلى حصره ... وكان لله في ذلك كلمة ، بل رحمة بنا نحن المكذوب علينا ... إذ اننا بقدر ما زادونا كذباً ، ازدادنا إيماناً فوق إيمان بالحق الذي انتهى على الدوام إلينا .. ولا عجب ، فكلما تهادى الكاذب في كذبه ، مهّد الله للصدق السبيل ناجزاً إلى حربه .. فلم يكتف تعالت كحمته ، وتسامت قدرته ، بأن يجعل من الخير أداة لمحاربة الشر ، بل سخر نفسه لمحاربة الشر ...
وها نحن أولاء نشهد في أخريات ما شهدناه منهم ، ألوعة استعمارية أخرى ، وليست أخيرة ، وهي أنهم أعدّوا منطقة قنال السويس لتكون قاعدة حربية ، هجومية ودفاعية ..

تلك هي الأكذوبة الكبرى التي ينادون بها اليوم ، بعد أن بلغ بهم التهادي في الكذب مبلغاً ظنوا معه أنهم يخدعوننا نحن المصريين ، « وما خدعونا ولكن كانوا أنفسهم يخدعون » .. ومن أساليب الخداع التي ابتكرها ، وتفننوا فيها ، أنهم أضافوا إلى أكذوبة « القاعدة » ، أكذوبة « الخبراء الفنيين » ... وفاتهم - أو بالأحرى لم يفتهم : - أن كلتا الأكذوبتين لا سند لهما ، لا من معاهدة سنة الملغاة ، ولا حتى من مشروع معاهدة صدقي - بيثن أو مائلاها من مشروعات .
فيما يتعلق بمعاهدة سنة ١٩٣٦ - حسبنا أن ننقل عنها النصوص الصريحة التالية : -

الفقرة الثانية من ملحق المادة الثامنة : (توزع القوات البريطانية التي توجد بقرب القتال كما يأتي : -

(أ) فيما يتعلق بالقوات البرية في المعسكر ومنطقة جنيقة على الجانب الجنوبي الغربي للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد - السويس من القنطرة شمالاً الى ملتقى سكة حديد السويس - القاهرة ، والسويس - الاسماعيلية جنوباً مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية - القاهرة ، بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبي صوير وما يتبعها من الأراضي المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التي يقتضى الأمر إنشاءها شرقي القتال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات) .

هذا هو النص الصريح في معاهدة سنة ١٩٣٦ فيما يتعلق بتحديد المناطق التي لا يجوز للقوات البريطانية أن تتعداها ، وهى منطقة المعسكر وجنيقا فيما يتعلق بالقوات البرية ، ومنطقة أبى صوير فيما يتعلق بالقوات الجوية ...

فبالله من أين لهم ، وبأى حق ، يحتلون مناطق السويس والاسماعيلية ، وبورسعيد ، والقنطرة ، والتل الكبير وغيرها من الأراضي المصرية التي ضربوا فيها شرقاً وغرباً ، وشمالاً وجنوباً ...

هذا اذا افترضنا قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فلم يكون الأمر وهى معاهدة ملغاة ، ولا يحق لهم أن يحتلوا شبراً واحداً من أراضينا .

... هذا فيما يختص بالمناطق المحتلة ، ويزيد الأمر وضوحاً فوق وضوح مخالفتهم لشروط المعاهدة الباطلة فيما يختص بعدد القوات ...

فقد نصت الفقرة الأولى من الملحق السالف الذكر على (أن لا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي توجد بقرب القتال على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمئة طيار من القوات الجوية ...) .

وقد خالفوا هذا الشرط مخالفة صارخة لا تحتمل الشك ولا الجدل ، إذ اعترف رئيس وزرائهم المستر تشرشل في تصريح أخير له بأن عدد القوات البريطانية في منطقة القتال الآن يبلغ حوالى خمسة وثمانين ألفاً ...

فبالله خبرونى هل هناك إخلال أوضح ، وأفضح ، من هذا الإخلال البريطانى ، لتعهد بريطانى في معاهدة يتمسكون بقيامها رغم بطلانها ... فلم

يكون الأمر وقد أتى هذا البطلان من جانبهم ، بمخالفتهم المتكررة ، والمعترف بها منهم ...

هذا فضلاً عن أن الجانب المصرى قد ألغى معاهدة سنة ١٩٣٦ إلغاء رسمياً ، وكان لى الشرف - كل الشرف - أن كنت أول المنادين بإلغائها فى البرلمان سنة ١٩٤٧ ...

هذا هو الوضع فيما يتعلق بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهو لا يختلف عن الوضع الذى تضمنه مشروع صدقى - بيثن سنة ١٩٤٦ ، إذ نص على الجلاء الكامل عن مصر فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، ووقع على هذا المشروع وزير خارجية بريطانيا المستر بيثن ، وهو المشروع الذى رفضته أنا وبعض زملائى من المفاوضين المصريين ، لما تضمنه من نصوص تربطنا بعجلة الاستعمار ...

ويستطرد بنا الحديث فى هذا المقام ، الى ما كان يبيته لنا المستعمرون من توريطنا معهم فى دفاع مشترك ...

فمن نكد الدنيا ، أنهم فى استهتارهم بنا ، لم يكفهم أن يستهتروا بأمانينا وميولنا ، بل أبوا آخر المطاف الا أن يستهتروا بعقولنا ... فراحوا يعرضون علينا فى الوقت الذى نطالب فيه بالتححرر من كل قيد ، أن نربط مصير بلادنا ، وحياة أولادنا بالعجلة البريطانية الاستعمارية ، فنشترك مع المستعمرين فى دفاع مشترك ينتهى بنا الى أن نحارب عن الاستعمار ، بدلا من أن نحارب الاستعمار ! ... ويجدر بى فى هذا الصدد - وقد كان لى الشرف أن أكون أول المنبهين الى خطورة الدفاع المشترك - أن أشيد بالموقف الوطنى الذى وقعته الحكومة الحاضرة من الجانب البريطانى بصدد الجلاء عن مصر ، إذ رفضت أن تستمر فى مفاوضاتها معهم ما لم يعترفوا أولا ، وينفذوا فعلاً الجلاء عن أراضينا ...

وأبلغ من ذلك دعاء الرئيس اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية فى وقفة بجبل عرفات ، إذ اتجه الى الله تعالى داعياً أن يطهر بلادنا من أعدائنا الانجليز . . فكان دعاء جريئاً ، من رئيس حكومة مسئول . . . وقد شاركه فى مثل هذا الموقف الوطنى الجريء زملاؤه الأكرمون من ضباط الثورة ، وعلى الأخص البكباشى جمال عبد الناصر نائب رئيس الجمهورية ، واللواء عبد الحكيم عامر قائد القوات المسلحة ، إذ أعلنوا فى تصريحاتهم المتعاقبة أنهم على أتم استعداد للتضحية والفداء فى معركة الكفاح ضد المستعمر ، فلما الجلاء ، ولما القضاء

هذه خلاصة موقفنا - شعباً وحكومة - من الاحتلال البريطاني ، وقد استندنا في بيان بطلانه الى أدلة رسمية حاسمة ، واعترافات بريطانية صريحة . . . ولم يبق الا أن نشير في دهشة بالغة - الى موقف الانجليز الأخير في الاسماعيلية ، والإنذار الذي أرسلوه الى الحكومة المصرية بصدد اختفاء العسكرى « ريدجن » من معسكر القوات البريطانية بالاسماعيلية . . . ففضلاً عن بطلان هذا التصرف في ذاته ، فهو باطل أيضاً في ملابساته ، إذ ليس للقوات البريطانية أن تقيم أصلاً بمنطقة الاسماعيلية ، فالبطلان إذن ليس قاصراً على اختفاء العسكرى البريطانى فحسب ، بل على وجوده ووجودهم في منطقة لاحق لهم أن يوجدوا بها ، طبقاً للمعاهدة الباطلة التى يتذرعون بها . . .

الوطنية نور ونار

إخوانى

لعل أبلغ ما أختتم به الكلام عن قضيتنا الوطنية ، هو أن خصمنا المشترك - وما هو إلا المستعمر - لن يزيده السكوت عليه إلا عناداً واستهتاراً ، بل إنه لن يحسب حساباً لوطنيتنا الا إذا جعلنا من نورها ناراً . . .
ولو أنه فطن لأدرك أن النور الذى يشرق ، هو هو النار التى تحرق !!
ولا تحسبوا أيها الإخوان أننى أعمد الى بلاغة لفظية يترنم بها اللسان ، أو بلاغة عاطفية يخفق بها الجنان ، فنحن أحوج ما نكون الى البلاغة العملية التى يكون عمادها الإجراءات الوطنية الإيجابية . . .

وفىما يلى بعض ما نشير باتخاذ من هذه الإجراءات :
(أولاً) : بما أن المفاوضات مع المستعمرين قد فشلت في تحقيق أمانتنا ، بل حتى في الاحتفاظ بما اعترفوا به من حقوق لنا كانت بين أيدينا ، فلم يبق أمامنا من سبيل إلا ما أوحى به ثورتنا المصرية المجيدة ، من تضافر الجميع على مقاومة المستعمر مقاومة إجماعية . . .
ولكن مقاومة الوطنية فى سبيل حقنا مقاومة حكومية وشعبية ، إيجابية وسلبية معاً .

(ثانياً) : يجب أن نستبعد أى قيد سياسى يفرض على قضيتنا الوطنية ، أو شئوننا الاقتصادية ، بعد إذ تبين أن فى مثل هذه القيود السياسية أو الاقتصادية

تعارضاً مع حقوقنا الوطنية الخالدة ، بل مع التطورات الدولية نفسها . .

ولا بدع ، فقد تضمن ميثاق هيئة الأمم نصوباً صريحة تحرم على أية دولة من الدول الأعضاء في الهيئة أن تحتل أراضي أية دولة أخرى عضوبها ، أو أن تتخذ أى مظهر من المظاهر التى تتنافى مع المساواة فى الحقوق والحريات ، التى هى عماد الميثاق .

(ثالثاً) مطالبة الجامعة العربية والدول الشقيقة بمناصرتنا مناصرة رسمية عملية فى قضيتنا الوطنية ، وإصدار تصريح منها برفض مبدأ الدفاع المشترك على اختلاف صوره ، مما يزيدنا مودة فوق مودة ، وأخوة فوق أخوة . .
(رابعاً) : وأخيراً - وليس آخراً - فإنى أرى أن خير موقف تتخذه مصر فى قضيتها الوطنية ، هو الحياد ، ولا شئ غير الحياد ، حتى نفرغ للمهمة الأولى العالقة بوطنيتنا ، بل بصميم كرامتنا - وهى مهمة تحرير هذا الوطن من غاصبيه حتى يوجد ، ومن ممزقيه حتى يتوحد . . .

كلمة خاتمة

اخوانى ومواطنى الأكرمين .

إذا كان لنا من ذكرى سعد عبدة ، فهى عبدة تستدر من العين العبرات ، إذا ما اكتفينا منها بالخطابة وتنميق العبارات . . ! .

كلا - بل العبدة القائمة ، والدائمة ، التى نستمدها من الذكرى الخالدة لسعد الخالد ، هى أنه ما من قوة تغلب الظلم العنيف ، إلا الحق العفيف ، حتى ولو تسلح به الضعيف . . .

فما بالكم ورجل الحق هو أقوى الأقوياء الذى لا تغلبه قوة على أمره ، إذ هو لا يستمد القوة من غيره ، بل من خلجات صدره ، وخطرات فكره . . .

بل إن مثل هذا القوى بوطنه ، ويأيمانه ، حتى إذا ما غلب على أمره ، فلن تغلبه قوة ما على قدره . . بل إذا ما غلب على قدره ، فلن تغلبه قوة على قبره !! .



أيها المواطنين .

تلك بعض ذكرياتي عن سعد الميت الحى . . . فإذا لم يتخذ أى منا من ذكره
عبرة ، فيجاهد فى سبيل وطنه ، كان هو الحى الميت . . . وحق لى أن أقول : —

أيها الميت الحى أنت سعد ! .

وأيها الحى الميت أنت عبد ! .

فإذا لم يُتَّخَ لك أيها الوطنى أن تكون فى خلودك سعداً ، فبريك لا تكن فى
وجودك عبداً !! .

ولن نقبل نحن أبناء الوادى العبودية مقنعة ، أو الحرية مجزأة ، بعد أن علمتنا
الثورة ، والخبرة المُرَّة ، أن الحرية المغلولة ، ما هى إلا العبودية المعسولة !! .

فالى الأمام . . . ثم إلى الأمام . . . تلك كانت ولا تزال هى كلمة
الختام ، ، .

* * *

المبادئ التي يقترحها مكرم لحكم البلاد على أساسها في العهد الجديد *



اقترح الأستاذ مكرم عبيد ضمن خطبه بذكرى سعد زغلول
أن تحكم البلاد في عهدها الجديد على أساس المبادئ التالية :

أولاً - إلغاء كل قيد على الحريات الأولية ، كحرية الرأي والصحافة
والاجتماع ...

ومن هذا القبيل يجب أن يلغى القيد على الحريات الوارد في الدستور الملغى ،
وهو عبارة :

(إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي) فان هذه العبارة المطاطة
تفسح لأى حاكم مستبد المجال للعبث بالحريات المقدسة .

وكذلك يجب أن يلغى القيد الوراء على حرية الصحافة في الدستور الملغى ،
وهو عبارة :

(في حدود القانون) التي وردت بالمادة ١٥ لأن القانون قد لا يكون في حدود
الدستور !

* مجله الصباح ١٩٥٣/٩/٢٦

ثانياً - يجب إلغاء قانون الاجتماعات لما تضمنه من قيود على حرية الاجتماع .

ثالثاً - يجب النص على حظر إعلان الأحكام العرفية بتاتاً ، بحيث لا يجوز اعلانها إلا إذا اشتبكت البلاد في حرب فعلية داخل حدودها . . . على ان يحاط هذا الإعلان بالضمانات الدستورية والنيابية الواجبة ، وعلى ألا تعلن الأحكام العرفية لمجرد قيام أسباب خطيرة يخشى معها اختلال الأمن ، لأن مثل هذه الخشية قد تسمح بالعبث في التفسير والتأويل .

رابعاً - يجب إلغاء الحبس الاحتياطي في جرائم الرأى ، كما يجب النص على عدم جواز المصادرة الإدارية للصحف أو إغلاقها أو تعطيلها إلا بحكم قضائى .

خامساً - يجب النص على أن إعلان الحرب - دفاعية كانت أو هجومية - لا يكون إلا بموافقة البرلمان .

سادساً - يجب تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ، حرصاً على الاستقرار النيابى ، ومنعاً للعبث بالدوائر الانتخابية . . . على أن تكون دوائر مجلس الشيوخ متناسبة مع هذا التحديد ، بحيث تكون الأغلبية منتخبة لا معينة . . وإلا أهدرت الحياة النيابية من أساسها .

سابعاً - يجب أن يكون النظام الجمهورى برلمانيا ، لارياسياً .

ثامناً - يجب حظر حق إقالة الوزارة ، إلا إذا قرر البرلمان عدم الثقة بها ، فإذا ما قرر البرلمان عدم الثقة بها ولم تستقل سقطت بحكم القانون من تلقاء نفسها .

تاسعاً - يجب حظر حق حل مجلس النواب ، إلا بموافقة مجلس الشيوخ .

عاشراً - يجب النص على المساواة بين المصريين على اختلافهم وعدم التفرقة بينهم سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً .

حادى عشر - يجب النص على اللامركزية فى المدن والقرى . . . وإنشاء مجلس للقرية على نمط المجالس المحلية والبلدية .

ثانى عشر - يجب النص على حظر استغلال النفوذ الحاكمين ومن إليهم . . . وتيسير محاكمتهم من المحكمة الدستورية .

ثالث عشر- يجب النص على الضمانات الانتخابية التي تكفل حرية الانتخاب وسلامته .

رابع عشر- يجب المبادرة باتمام مشروع كهربية خزان أسوان ودراسة المشروعات الأخرى .

خامس عشر- يجب أن تروى ريا صيفياً أراضي الخياض ، وهى تبلغ حوالى مليون فدان ، ويجب تحقيقاً لهذا الغرض وزيادة للانتاج تعميم الآبار الارتوازية ، وكذلك يجب استنباط المياه من أراضي الصحارى .

سادس عشر- يجب إنشاء وحدات علاجية متنقلة لعلاج الفقراء فى قراهم .

سابع عشر- يجب تعميم الجمعيات التعاونية فى القرى لمحاربة الغلاء .

ثامن عشر- إنشاء قسم خاص للدعاية فى الداخل وفى الخارج - ويحسن أن تتبعه إدارة المطبوعات ومصلحة السياحة والإذاعة ، وجميع أقسام الدعاية المختلفة فى مختلف الوزارات .

تاسع عشر- وأخيراً- وليس آخرأ- فانه يعينى أن أبرز بصفة خاصة أن للقضاء سلطة مستقلة ، يتولى تنظيم شؤنه بنفسه بواسطة مجلس منتخب من بين رجاله ، ولا يجوز تعديل القوانين المنظمة لاستقلاله إلا بموافقة هذا المجلس .



فن الحكمة



استطاعت جريدة الكتلة التي أصدرها مكرم عبيد في فبراير ١٩٤٥ لتكون لسان حال حزب الكتلة أن تحقق رقماً قياسياً في التوزيع منذ اليوم الأول لصورتها ، وكان مجلس تحرير « الكتلة » يضم نخبة ممتازة من الكتاب المرموقين من أهمهم عباس محمود العقاد وكذلك عناصر شابة مثقفة مثل جلال الدين الخيامصه وأحمد قاسم جودة وفريد زعلوك وأحمد لطفى حسونة مما طبع سياسة الحزب بطابع الدفاع عن القضايا الجماهيرية ، كذلك أعطت الجريدة اهتماماً واضحاً للجماعات الأيديولوجية وفي هذا المجال اهتمت بنشر مقالات لأحمد حسين رئيس مصر الفتاة أيضاً بعض كتابات للشيخ حسن البنا المرشد العام للأخوان ثم أخيراً بعض المقالات عن الاشتراكية لإسماعيل مظهر وعدة مقالات للكاتب الاشتراكي المعروف سلامة موسى .

وكانت جريدة الكتلة تنصدها كلمات ماثورة يكتبها مكرم عبيد تحت عنوان « حكيم » وكانت هذه الكلمات تسرى بين الناس سرى الأمثال يتناقلونها ويرددونها ويتشثلون بها لأصالتها وبلاغتها . وتمكن صاحبها من الأداء التعبيري كأقوى وأجمل ما يكون الأداء العربى البليغ وأن يقول حكمة تصادف تصوير الواقع وهداية الراشد واستمر صدور الكتلة حتى ٢٣ مايو ١٩٥٠ وكان مجموع أعدادها ١٦٧٠ عدداً . وفيما يلي بعض من هذه الحكم .

الحياة الدنيا

أيتها الحياة الدنيا ، أين من حياة السماء العليا بل أين أنت أيتها الحياة الحاضرة ، من حياة الآخرة تلك التي تتخذ من الموت سبيلا إلى البقاء ، وهو سبيلنا إلى الفناء .
أيتها الحياة الدنيا نهايتك الفناء ، والحياة العليا بدايتها البقاء .

دعاء

اللهم غنى عن الغنى
اللهم لا ميلا مع الهوى بل ميلا عن الهوى
اللهم لا تنصفنا على حساب مواطنينا ، بل انصف مواطنينا على حسابنا
اللهم لقد أكرمت شخصى باعتقالى فاکرم اومة باعمالى
اللهم دينا عن الدنيا ، فارفع دنيانا إلى مستوى الدين
اللهم ابعد عنا الشيطان الغرور ، لتصغر نفوسنا دون صغار ولتكبر دون
استكبار ، ولنكبرك أنت على الدوام تكبيرا
اللهم لا استغلال للحكم ولا محسوبية ولا فوضى ، بل نزاهة فى الحكم وحكمة
وتديرا
اللهم لا انتقاماً بل قصاصاً وتطهيرا
اللهم لا شامة بل عبرة وتذكيرا

مكرم عبيد

السبيل إلى الغاية

ما هو السبيل إلى الغاية ؟

سؤال سألتني إياه مجلة « الاثنين » الفرار ، الجواب عليه ان هذا السؤال على بساطته الظاهرة ، هولالأحياء محور الحياة ... فهو قائم ما قامت ، ودائم ما مادامت ، إذ الحياة نفسها إن إلا سبيل إلى غاية ، وبداية إلى نهاية ...

بل ليت الأمر كان بمثل هذا اليسر ، في حياة يختلط فيها اليسر بالعسر ... فمن منا يدرى إذ كان أى مسعى في مساعيه ، هو السبيل أم هو الغاية ! ..

فإنك لترى الإنسان يهدف من وراء مسعاه إلى غاية معينة ، فإذا ما تحققت انقلبت الغاية نفسها سبيلاً إلى غير تلك الغاية ، وهكذا دواليك .. ما دام الإنسان هو الإنسان ... لا يكاد ينتهى في مطعم حتى يتطلع إلى مطعم ، فكلما جنى في وراء مطعمه ربما ، لم تنفlec له غاية حتى يعود فيبرح . خذوا مثلاً ذلك الرجل المادى ، الذى ينظر للحياة بمنظار المادة والثراء .. فيتخذ من الثراء سبيلاً متجدداً إلى الثراء ، ويرى في الاستزادة منه فيبدأ في الهناء ...

كيف نقلل لديه هذه الشهوة الجائعة ، إلى تكديس الألوف فوق الألوف والملايين فوق الملايين ، حتى لكان الشهية لا تضم عينه إلا مع الأكل ، فلا يقنع بما يجمع ، بل ينتقل به الطمع في مطعم إلى مطعم !!

وهذا الوزير ، صاحب الحلم والسلطان ... الذى تجمع به السلطة إلى ديكتاتورية يكاد ينسى معها أنه انسان .. وانه إذ يشتهى مزيداً من السلطان على غيره في بنى الإنسان ، إنما يصبح هو ذاته أول عبد فاضح لشهوة السلطان !!

... لكن - وبالرحمة الاستدراك ، في موضوع الحياة وكله أشواك - نعم ، ولكن قد شاءت رحمة ربك وحكمة الخلاق له خلقه أن يجعل الانسان طموحاً إلى الخير ، بقدر ما هو طموح له الشر !

فهذا الرجل الوطنى - مثلاً - الذى يناضل عن عقيدة فى سبيل وطنه ،
فيطلب له استقلالاً ، لا يرضيه إلا أن يطلب لاستقلاله استكمالاً ، فإذا ما
استكمله تفتحت أمامه سبل الخدمة الوطنية على اختلاف أنواعها . فلا يقنع
باستقرار يستقر معه كيان الوطن ويبقى ، بل يطمح إلى مزيد من المجد يتطور له
ويرقى ... ويالها فى غاية ، غاية المجد ، تلك التى تشعب إليها السبل ولو انتهت
إلى اللحد !!

فبالله أيها القارئ الكريم ، هل من منار يهديننا ايا هو السبيل ، واية هى
الغاية ؟ ! هل هو الجهد ؟ أم هل هو المجد ؟ أم هل هو اللحد ؟ بل ما اللحد
نفسه إلا سبيل إلى الخلد ؟ وما إدراك ما الخلد ؟

أو فانتقل معى فى الدنيا إلى الدين ... فانك لترى فيه أن الغاية أسمى
الغاية ، هى الله سبحانه ... وإن السبيل سواء السبيل هدياً أو وحياً ، هو الله
سبحانه ، ... فاهدنا اللهم سواء السبيل ... واجعلنا بنى ينتقى فى غاية ،
نهدف إلى ذلك السبيل الكريم ، فهو هو الغاية ، وهو السبيل !!!

الاستعمار هو الرشوة القائمة والدائمة

الرشوة إن هى إلا شراء الذمم والاستعمار إن هو إلا شراء الأمم . فلا عجب
أن يكون الاستعمار هو الرشوة القائمة الدائمة ، لأنه هو الرشوة المتحركة
الحاكمة ... بل هو الرشوة الظالمة فى الظلام إذ هو يتحكم فى الحكوميين من
طريق رشوة الحكام ... !

يالها من رشوة تحمل كل معانى القسوة - تلك التى يلجأ إليها الاستعمار حيال
الشعوب المغلوبة ، تبيتنا لقدمه ، وإشباعاً لنهمه ... فهو أولاً يغلب الشعب
الضعيف على امره ، ثم يحاول أن يغلبه على طهره ... أو قل هو أولاً يحاول أن
يغلب الوطنى على وطنه ، ثم يغلب على شهوات بطنه ... ! وهى رشوة ما
أيسرها ، وما أقدرها ... !

الرشوة ، الرشوة .. اتصبر وفقاً بالرشوة وأنتم الذين حاولتم أن تحركوا
فيها كل أسباب الشهوة ، وتقتلوا فينا كل دوافع النخوة ؟ !

لا لا فلولا أن الله أبقى لنا بقية . ولولا أن مصر خلقت لنا مصرية ... ولولا
تقاليد ورثناها ، وآداب تعلمناها وعلمناها ومدنية أنجبتنا وأنجبناها ... لولا
ما بقى في نفوسنا من موقظات النخوة ، لما قاومنا ما يندلون من رشوة بعد رشوة !

قسوة الوفاء

لكل فضيلة خطوة ، ولها أيضا قسوة ... ولولا قسوة الفضل على صاحبه ،
لسهل الفضل على غير الفضلاء .

وللوفاء قسوة ما أروعها من قسوة . فهو يحتم عليك كل الوفاء دون أن يقابله
من مثله ولو بعض الوفاء ...

وما ذلك إلا لأن الوفاء فضل في ذاته ، ولا بنتائجه ولا بمقدماته ولو لم يكن
هذا شأن الوفاء ، لكن الأوفياء تجار يستوفون عن بضاعتهم ثمناً أو أجراً ولراينا
الوفاء ينحدر من مدنية التضحية . ولإنكار الذات ، إلى مرتبة العوض والجزاء .

وليس أدل على قسوة الوفاء ، حتى ولو كان في سبيل الحق والدين ، من أن
يعانى الاضطهاد في تأديته رسالته ، كل رسول من الرسل ، أو نبي من الانبياء ...

وإذا كان هذا شأنه الوفاء في سبيل الدين ، فما بالك به في سبيل الدنيا ...
فلولا قسوة الوفاء على الأوفياء لما اضططر وطني إلى بذل حياته في سبيل وطنه ،
بحيث لا يبلغ غاية الوفاء ، إلا إذا بلغ مرتبة الشهداء ...

هي اذن قسوة - وأية قسوة ... : لولا أن رحمة الله شاءت ان ما قد يكون عند
الناس قسوة يكون عند الله حظوة ...

وهذه الخطوة هي الفداء ارحم الفداء فيمن فقدنا من أبنائنا الشهداء ...

جنابة الخلق على الخالق ... والدنيا على الدين

الوطن والدين ... والعزه ورب العزة

الجنانية الكبرى هى الجنانية القديمة القائمة ، بل الدائمة ، التى يجنيها الخلق على الخالق ... فتراهم فى عينهم ... وفى عمايتهم يحاولون أن يخلفوا الخالق سبحانه وتعالى من جبلة كجبلتهم ، وان يصوروا منه صورة كصورتهم ، بل ويجعلوا من دينه تجارة كتجارهم !

فبدلاً من أن يرتفعوا بدينامهم إلى مستوى دينهم ، نجدهم ينزلون بالدين وفضائله العليا ، إلى مستوى الحياة الدنيا ، فيتجرون بالدين فى العاجلة ، بغية الثواب أو خشية العقاب فى الآجلة ، ظناً منهم أن الدين تجارة رابحة فى الدارين — يكسبون من درائثها الأجرين !!

بل إن البعض قد بلغت بهم التفاهة إلى حد التوهم فالإيهام بأن الله يكتفى من الإيمان بالمظهر والعقوان ، دون الجوهر والبنیان . . فيرضى من المؤمن مجرد ألفاظ تتمم بها شقشقة من لسانه ، حتى ولو لم تقترن بخفقة من جفائه بل إنهم فى جهالتهم يحسبون أن الله — تعالى عما يصغون — إذ يتطلب العبادة ممن خلق — إنما يكفيه من المستبعد أن يكون عبداً ينفى غضب سيده ، لا بالصلاح والتقوى بل بالذلة والملق ! ...

إلا أن الله محبة ورحمة ، وعزة ونعمة ، ولا سبيل إلى تكريم الخالق إلا فى خلقه وما كان لمخلوق من البشر أن يستحق مكانه بين المؤمنين بالله والمعدين ، إذا ارتضى لنفسه أن يكون عبداً لبشر مثله بحر له بين أيديهم البخور ويقدم لهم القرايين والشعوب كالأفراد ، إذا لم يتحروا من عقلية العبودية ثم من رنيتها . ويرتفعوا إلى مستوى الحرية ثم إلى عزتها ، فليس لهم أن يطمحوا إلى شرف القرى من الله رب العزة وقد تجردت نفوسهم من كل عزة !

هذا ، ولما كان الدين إيماناً ، والإيمان محبة لله رب الكون غير المنظور ، فليس فى نطاق المقدور ، ولا فى نطاق الشعور أن يستطيع إنسان محبة غير المنظور إذا لم تكن له قدرة على محبة المنظور . . . والمحبة لأبد لها أن تولد فتتموحتى تسمو ومن لا يبدأ بحب ذريه ، لن يندرج إلى حب أصدقائه فمريديه ، فمواطنيه ، فبنى الإنسان أخيه ، ما الله خالقه وباريه ومن أحب الخالق فقد أحب الخلق فيه .

أيها المصريون :

لقد قيل عن آباءكم إنهم كانوا في دنياهم يعيشون في الآخرة ، ولكن هذا لم يكن ليمنعهم أن يكونوا أحراراً أمجاداً ، بل وأسياداً ، في الحياة الحاضرة . . .
وأنتم مازلتُم أنتم شعب الدين والعاطفة والمثل العليا ، فإياكم أن يقبلوا لأنفسكم ولوطنكم صغاراً في الدنيا ، وإلا فقد أضعتم الدنيا والدين ، وأصبحتُم بالوطن وبالله غير مؤمنين . . . !!

الحُكْمُ

الحُكْمُ فن جميل . . . ولعله أحوج الفنون الجميلة إلى فتنه الجمال ، حتى يبدو للمحكومين جميلاً حين يحنو ، ومقبولاً أو في القليل محتملاً حتى يقسو !!
ولما كان الجمال في وحي الخيال ، فلا عجب إذا ما احتاج فن الحكم إلى سمو الخيال . . . حتى يسمو على ما يحوطه في صغائره هي أقرب إلى الكبائر ، وفي كبائر ما أشبهها بالصغائر . . .

وأعلم أنه لن تقوم لى قائمة بين الناس إذا لم يرع ما يحرصون عليه من فنون وفي شئون ، في وقت معا . . . فالحكم ، كالحياة ، إن هو إلا مزيج من أعمال ، مستمدة في آمال ، مستمدة في مثل عليا وفي خيال . . . ومهما يبدل الحاكم للمحكومين في أعمال تلو الأعمال فلن يرتقبوا أى أعمال إذا لم تكن في الطراز الذى ييغون عليه الآمال ، ايا كان مستوى هذه الآمال . . .

لهذا كان الحكم لدى الناس سياسة ، وكانت السياسة لديهم حكماً ، وإن لم تكن مع الأسف حكمة . !

بين الزواج السعيد... والزواج المفيد..!!

ليس من الميسور للمتكلم - إلا إذا ملك ناصية الكلام في التعبير ، مضافاً إلى حسن التقدير - أن يفرق فيما يقوله بين الطريف ، والسخيف ... سيما وأن الفارق بينهما يرجع إلى التكييف الشكلي ، فضلاً عن الوضع الأصلي .

ومن الطريف شكلاً ، والسخيف فعلاً ، ما قاله أحد مندوبي الدول في مجلس الأمن : من أن التحالف بين مصر وإنجلترا مثله مثل الزواج ... الذي قد يكون مفيداً ، دون أن يكون سعيداً ... !

ولعله قد فات جنباه أن هناك نوعاً آخر من الزواج بين الأفراد - ومن التحالف بين الأمم - هو النوع المفيد لطرف واحد ، على حساب الطرف الآخر ... مثل هذا إذا كان زواجاً ، كان من النوع التجارى ... وإذا كان تحالفاً ، كان من النوع الاستعماري .. !!

ولقد أثبتت التجارب ، في الحرب وفي السلم معاً ، أن التحالف بيننا وبين إنجلترا ، الذي أردناه سبيلاً إلى استقلالنا ، قد اتخذت منه هى سبيلاً إلى استغلالنا ... فكان لها منه الفائدة الرابعة ، وكان لنا منه الصائحة ...

وكذلك كان شأن الاتفاق الثنائي بيننا في السودان ، فقد كان لإنجلترا منه ما أرادت ، فاستفادت وما أفادت !!

هذا هو الاستعمار الذي يصفونه بأنه يعمر ، بينما هو يدمر ... وبأنه يفيد ، بينما هو لا يفيد أحد الطرفين ، إلا لكي يضر الآخر ، فيضيع ما يضيع ويبيد ما يبيد ... !

وأخيراً ، فإذا كان لنا رجاء إلى حضرات الأقوياء ، فهو أن يتركوا للضعفاء على الأقل حرمة العاطفة ... فلا يستخروا لغة الحب والزواج وما إليهما من جميل

العواطف ، لاستخدامها في وصف الاستعمار الطامع المانع ، السالب
الخاطف ...

وليعلموا ، أن لا مقارنة هناك ولا قياس ... بين زواج العواطف ،
و(زواج) التحالف ... !

فالزواج بين الأفراد ، إنما جوهره الامتزاج ، لا مجرد الأزواج ... والانفاق
بين الأمم ، إنما جوهره التوافق في المصلحة والتآلف ، لا مجرد التحالف ...
فإذا ما تجرد هذا أو ذاك من جوهره ، كان هو الاتجار أو الاستعمار في مبناه
ومظهره ...

بل قل إن المظهر ، إذا ما أريد به التضييل عن الجوهر ، فلن يكون لذلك من
أثر إلا تعريض الخادعين إلى مختلف الأوضاع المزرية ، وأهونها السخرية !!

الفصل ...

بين الألم والأمل .. !

أيها الوطني :

هلا سألت نفسك ، ما الفاصل بين الألم الذي تعانيه .. والأمل الذي
ترتجيه .. !

أذن ، فاعلم أن الفاصل هو العمل الذي تعمله ، والجهد الذي تبذله ، إلى
أن يحقق الوطن أمانيه ... أو ينتهي بك الأجل إلى المجد الخالد الذي تبتغيه . !!

الدستور عقيدة ... !

الإرادة إرادة الأمة ... والسيادة سيادة الأمة ... والسلطات مصدرها
الأمة .. !

هذا هو حكم الدستور .. ولو أنه كثيراً ما يكون مجرد حكم على ورق ...
وبخاصة إذا ما أخذت الحكومات بشهوة الحكم ، ناسية أن حكم الشعب من
حكم الله ... وأن الله حكم فوق كل حكم ، وعدل فوق كل ظلم ، لا مناص
من أن يسرى على كل من خلق ، وكل ما خلق . !!

ومهما يكن من أمر الحاكمين ، فلكي يكون الدستور للأمة إرادة .. وللأمة
سيادة .. يجب أن يكون ، أولاً وقبل كل شيء للأمة عقيدة . !!

من وحي القلوب ... إلى أبناء الجنوب .

أى وفد السودان :
دعوني أحدثكم حديثاً ، ليس هو حديث الخطيب إلى سامعيه بل حديث
المواطن إلى مواطنيه والأخ إلى أخيه ...
يد القدر :

ولعل أول ما يجول بخاطري ، حول رحلتكم المباركة ، هى أنى أرى فيها
دفعة إلى الأمام من يد القدر ... ذلكم القدر الربانى الذى يأخذ بأيدينا نحن
المسيرين من بنى البشر ... فيستقر بنا إلى مستقر هو نعم المستقر ... وهل من
مستقر للإنسان سوى عدل الله ، يلجأ إليه المظلوم فى لهفته إلى مأمون المقر ..
ويتهرب منه الظالم ، دون أن يجد لنفسه المهرب أو المقر . !!
عبرة وأية عبرة :

وهل من عبرة أروع من تلك التى يستمدّها الظالم والمظلوم معا ، من المعانى
التي تنطوى عليها رحلتكم الميمونة ؟ ..

ألا فارجعوا معى بالذاكرة إلى بضعة شهور مضت .. ظن المستعمرون أنها
مضت فانقضت ... فاذا هى تعود بكم أخيراً إلى مقر داركم ... وتجمعكم
وايانا ، بعد أن خيل إليهم أنهم حرمونا حتى من جواركم ...
الذكر والذكرى :

ألا فلنذكر ، ولنشكر ...

وليذكر المتحكمون فى جنوب الوادى بحكم القوة والاستعمار .. أن الله
الواحد الغفار ، إنما هو ايضا المنتقم الجبار ... وأن الاستعمار فى عالم يستضى بنور
الحرية ، إنما هو ظلام مستمد من جنح الليل ، وما كان لجنح الليل أن يدوم ، بل
لا بد أن يعقبة وضح النهار . !!
وحدة النضال :

إى ابناء الجنوب ..

إننا نتمثل فيكم ، كما تتمثلون فينا ، وحدة وادينا ..
ولكم يخطىء من يظن ان وحدة الوادى إنما هى وحدة النهر أو السهول أو
الجبال ... أو هى مجرد وحدة الرجال ... كلا ، بل هى أيضاً ، وحدة الجهاد
والنضال .. !

بل قل ، هى وحدة النفس ، فوق وحدة الجنس ...

وما كانت وحدة النفوس فى نضالها مجرد كلمة رنانة ... بل هى إيمان
وأمانة .. بل قل هى الوطنية العاملة ، والتضحية المقدسة ، التى يجب أن تكون
لنا دنيا وديانة . !!

واجبنا :

إذن ، فواجبنا هو أن نتوحد رجالاً .. فتتوحد آمالاً .. فتتوحد أعمالاً
ونضالاً ... فتتوحد استقلالاً . !!

الظلام سياج الظلم .. !

الاستعمار في الشرق يعتمد في ظلمه على الظلام ... أو قل على الإيهام ...
ذلك لأن الظلم منهم ، سياجه الظلام .. والضعف منا ، سياجه
الأوهام .. !!
وما أسرع ما يتبدد الظلم ، ومعه الوهم .. إذ ماض قليل من النور ، فأضاء
الفهم ... !
تلك حكمة ربك في خلقه ... فالظلام الكثيف يبدده النور الخفيف .. !!

الحب الجامع ... غير المانع .. !

ياله من حب جامع ، غير مانع ، ذلك الحب العجيب الذي يجمع بين مشاعر
الأبوة والأمومة ، والبنوة والأخوة ، فيجعل من قلبك قلب الوالد والولد ...
ذلك الحب المتفرد ، والمتعدد ، الذي يتعدد في حبك لمواطنيك ، ويتوحد في
حبك للبلد ... فإذا ماسمًا بك هذا الحب ، توحد في إيمانك بالله الواحد
الأحد ... !

الله

الله الذي لا إله لنا سواه ؛ هو هو الله الذي لا نراه ؛ ولو أن كل حاسه فينا
تحسه ...
وهو الذي أسكن الإنسان فسيح الأرض ، على أن تسكن السماء نفسه ...
وهو الذي من تراب الأرض أوجدنا ... ومن تراب القبر أصدقنا ...
فجعل من موتنا عن الحياة الحاضرة ، سبيلنا إلى الحياة الآخرة ... حتى لكأن مهد
الإنسان هو رومسه ...

وهو هو ، تعالت كلمته وتسامت مراميه ... الذى لا يطلب إلى الانسان إلا أن يتقيه ، حتى يقيه مما يرديه ... وهل يردى الإنسان إلا رده ..

وحدة الدين فى الأديان ...

من وحدة الواحد الديان .. !

قتل الإنسان ما أكفره ... فلو أن الناس على اختلاف أديانهم لم يخلطوا الحكمة المستمدة من دنياهم .. لاحتفوا جميعاً بمولد النبی الأُمى الكريم الذى استمد الهدى من الله فهداهم ...

وكثيراً ما يسألنى بعض المتطفلين ، على موائد الدين .. كيف تقرأ القرآن الكريم .. ونقتبس الحكمة من آياته وأنت من المسيحيين ؟ ...

وجوابى على هذا السؤال :

أننى - كما أقرأ الأنجيل : أقرأ القرآن وأستشهد بآياته ، وأتعظ بعظاته .. لأننى أوّمن بوحدة الدين وجوهر بنيانه ... كما أوّمن بالواحد الديان ، سبحانه فى كمال علمه وجلال صفاته ..

أيها الموحدون :

توحدوا فى الله قلباً ... كما توحدتم فيه ربا ... واتقوا الله فى الله .. إذا كنتم من المؤمنين حقاً بوحدة الله ...

مشروع القرش

كشروع القرش جليل بمعناه ، أكثر منه بمبناه ، فهو المثل الحى على الكبير الصغير ، والصغير الكبير .

ولو أن الناس اتخذوا من هذا المثل الأعلى منهاجاً عملياً لحياتهم العامة والخاصة لكان فى هذه الدنيا كثير من شروها ومثلها الدنيا ، واختلفت ، أو فى القليل تلطفت ، حروب الطبقات وحروب الأمم .

الصغير هو الكبير ، والكبير هو الصغير ، تلك هى المساواة الحقيقية أيا كان
لونها أو عنوانها ، ديمقراطياً كان أو اشتراكياً ، وإذا كان مشروع القرش قد أثبت
من ناحيته الاقتصادية أن لا غنى عن القرش لأى مشروع ، فكذلك من الناحية
الاجتماعية لا غنى للمجموع عن الفرد ، أو للفرد عن المجموع .
وفى الديمقراطية فى صميم أحكامها إلا أن يندمج الفرد فى الجماعة وينعدم
الفارق بين حكامها وخدامها .

مثلنا فى العراق ...

مثل السمك فى الشباك .. !

ترى ، ما الذى طرأ على الروح المتوثبة فىنا ، والتميزة لجهادنا فى سبيل
استقلال بلادنا ..
أو لاترون معى — أيها المواطنون الأعزاء — أننا فى معاركنا الداخلية أشبه
بالسمك يرتطم فى شباك .. فيحسب نفسه فى عراق .. !
فاذا كان هذا هو الجهاد ، أو ما انتهى إليه فى نظرنا هدف الجهاد ؛ فهنيئاً
بالصيد للصيد . !

حكمة الهجرة ...

لو أننا نحن المؤمنين بالله — مسلمين كنا أو مسيحيين تفهمنا وترسمنا المغزى
الكريم والرحيم ، من الهجرة ... لكانت لنا فيها العبرة أقدس العبرة .. !
أى محمد صلى الله عليه وسلم — لولا أنك أبيت أن تستسلم لنفر من
أهلك ، ومن كانوا من حولك ، فغادرتهم وهاجرت ... ولولا أنك أسملت
وجهك لله وبه استجرت ... لما كانت رسالتك بتوحيد الله ، لمن كفروا بالله ...
أما أنتم أيها المصريون والسودانيون .

فلقد آمنتُم بالله موحداً . . . ولم يبق عليكم إلا أن تؤمنوا بوحدة الوطن ، فلا ترتضوه مقسماً ومبدداً !

واذكروا مادام لكم الذكر ، أن السيد المسيح قد ذاق من العذاب أمره . . . ثم اعقبه النبي محمد كاشفاً للحراب صدره . .

في حين أنه لا يطالب إلى المؤمن بوطنه ، إلا أن يكرس للوطن عمره . . . فإذا ما جاهد واستشهد في سبيل جهاده ، اقتطع من أرض الوطن قبره . . ومن الخلود ذكره . !

الاستقلال والعبودية

الاستقلال :

الاستقلال حالة نفسية ، قبل أن يكون حالة سياسية ! فإذا كان المصري غير مستقل بنفسه ، وفي نفسه ، فقد انهار الركن الركين من الاستقلال السياسي لبنى جنسه !! . . .

العبودية :

والعبودية كالحرية وحدة لا تتجزأ ، فمن كان عبداً لسلطان شهوة في نفسه ، أو كان عبداً لسلطان أفراد من بنى جنسه ، فلا يجديه - ولا يهنيه - أن يكون حراً إزاء سلطان الأجنبي ! . . .

بل تزيد هذه الحرية مهانة في أعين الناس ، لأنه وقد عرف الحرية في مبنائها ، فقد ارتضى العبودية في معناها ! . . .

وليس أذل من عبد رضىت نفسه العبودية ، ثم راح يفاخر برضاها !! . . مثل هذا العبد ، مثل جارية مسترققة ، لا يعينها من الحرية ، إلا أن تحرر أذيالها وتختال بحلها !! .

هل من ساعة؟!

أى بنى الوطن :

هل من ساعة نختلسها من العمر اختلاسا ، فنحياها ولو إحساسا كمواطنين
فى وطننا ، لا كأغراب ...

ساعة نخترق فيها بأبصارنا حجب الظلام لمخيم المقيم ، ونستمتع من النور
ولو بالسراب ...

ساعة تتفتح فيها أكام النفس ، لضوء الشمس وقد سدت عليه المنافذ
والأبواب ...

ساعة نسترجع فيها تلك السنوات الخالدات ، التى شاهدنا فيها أمنا العجوز
وقد نهضت ، فانقضت إلى فتاة فتاة الأسباب عريقة الأساب ، خالدة
الشباب ! ...

ساعة من تلك السويعات الرائعات التى اقتضناها من يوم الحساب وعلمنا
فيها الأقوياء علم الحساب ...

ساعة نبذل فيها معا بعض ذلك الدمع الحبيس - دمع النفوس - نكسبه
مليا ، ماء طهورا سخيا ، عسى أن يزيل ما قد علق بالنفس من وشب ، وبالجهد
من تعب ، وبالإيمان من ريب وبالوطن من عذاب يتلوه عذاب ! ...

ساعة ننفذ فيها عن أرواحنا وحشة الحرب وغبار الفناء ، لنقضها فى سلام
وفى طهر مع سكان السماء مستلهمين وحى الشهداء ، متتاسين كبائر - أو
صغائر - الحياة والأحياء ، مؤكدين للأباء الذاهيين أنهم قد خلقوا من بعدهم
أبناء ، فإذا هم ذهبوا - أو ذهبنا - فمصر خالدة إلى غير ذهاب !! ..
ساعة وقد يهون العمر إلا ساعة ! ...

التضحية

إذا كانت الوطنية من الإيمان ، فالإيمان مظهره التضحية والحرمان .
وأول مراتب التضحية ، هي تضحية الشهوة ، شهوة المال ، وشهوة السلطان ، ولست أعنى بالسلطان مجرد الحكم بل التحكم — تحكم الأقوياء في الضعفاء ، والأغنياء في الفقراء ، والعلماء والمتعلمين في عقول الجهلاء وقلوب البسطاء — بل ياويلة الإنسان من تحكم شهوات النفس في النفس ، وتحكم العاصفة في العاطفة . . . فلو أنه راض نفسه على التضحية في سبيل وطنه حاكماً كان أو محكوماً ، لرأيناه يقوى دون أن يستعبد ، ويغضب دون أن يحقد ، ويتمنى دون أن يحسد ، ويكسب أترك الكسب مما يفقد . . فوالله لو ضحينا في سبيل مصر حتى الحياة فلن تغيب في صدورنا ينابيع الحياة ، ولن تشيخ في أبصارنا مصر الفتاة . .

وحدة النيل

في وادية ، وفي بنيه

بقلم المجاهد الكبير صاحب المعالي مكرم عبيد باشا

أحلام اليقظة :

في سكون الليل . . . وفي لحظة من تلك اللحظات الهادئات ، الهائئات ، التي يسكن فيها ضجيج الحياة من حولك ، فلا تسمع إلا همسات نفسك ، مجردة من نزوات حسك . . .

في مثل تلك اللحظة الروحانية الصافية ، تتحلل روحك من قيودها الجثمانية الفانية ، فتصعد بك إلى السماء على أجنحة من خيالك . . . وتنسيك متاعبك وآلامك ، في نشوة من آمالك !

فى مثل تلك اللحظة ، كثيراً ما تساور الإنسان أحلام هى أحلام اليقظة - وما أدراك ما أحلام اليقظة - تلك التى تنسج من الخيال البشرى إلهاماً ، لا أوهاماً ...

ولئن نسيت ، فلن أنسى كيف ساورتنى هذه الأحلام المبدعة ، الممتعة ، فى ساعة اختلستها من ظلام الليل خلال رحلتنا المباركة إلى السودان ... فخرجت من غرفة نومى ، كى أستمتع بنسيم الهواء ، وخرير الماء .. ورحت أقرب النيل يتأوج حول الباخرة التى أقلتنا من حلفا إلى الشلال ، أو قل من الجنوب إلى الشمال ، وكلى إحساس بما توحيه الطبيعة من معان يتنافس فيها الجمال مع الجلال ...

ومن العبث أن أحاول تصعد شعورى للقارىء الكريم ، مستوحياً ذاكرتى .. فالذاكرة قد تذكر ، ولكن الروح هى التى تحس وتشعر !

وكل ما نعيه ذاكرتى حتى الآن ، هو ما كان من تزاحم المشاعر فى صدرى ، والأفكار على خاطرى ... فما أن سارت بنا الباخرة فى مجرى النيل - باسم الله مجراه ومجراها - حتى أحسست أن مشاعرى تجرى مع النيل فى مجراه .. فلا تكاد تتلاقى فتصطدم ، حتى تعود فتلتثم .. شأنها شأن الأمواج من حولى ، وقد كانت تضطرم ثم تعود فتنسجم !!

ولعلك تسألنى أيها القارىء الكريم ، فيم تضاربت ، ثم تقاربت مشاعرى !!

أما التضارب ففى وضعنا الوطنى الذى شاءت له الطبيعة توحيداً ، فشاء له المستعمرون تمزيقاً وتبيداً وثم تضاربت مشاعرى بين الحب والغضب ..

وأما التقارب ، ففى النيل السعيد .. الذى ينادى بوحدة واديه ، ووحدة بنيه .. رغم ما عمد إليه المستعمرون من الحيلولة بين أبناء مصر والسودان ، مفرقين بين النيل وبنيه ... أو قل بين أصحابه وذويه ، وفصيلته التى تؤويه !!

دعنى إذن أيها القارىء الكريم ، أرسم لك الصورة التى ارتسمت فى ذهنى ، من وحى الطبيعة ، ومن صنع الانسان فى وقت معا .. عسى أن تبين كيف تجنت الانسانية المصطنعة فى الانسان ، على الطبيعة الموحدة فى الواحد المنان .

وحى الطبيعة :

أما وحى الطبيعة ، فقد كان يكفى فيه أن ألقى نظرة على النيل ، ومجرى النيل ، وشواطئ النيل ، لكى أفهم فوق فهم كيف وحد النيل بين واديه ، فوجد بين بنيه ... هذه المياه الدافقة الجارية ... وهذا الطمي الأحمر الأسود المستمد من طين الأرض .. وهذه المراكب الشراعية المنتشرة على صفحة الماء ... وهؤلاء الملاحون الذين يطربهم خريز النيل ، فيجاوبونه بألوان من الغناء .. هذا هو النيل فى حلفا ، كما هو النيل فى قنا .

وهذا الطمي المبارك من أرض السودان ، أو الصعيد الأعلى ، أليس هو هو الطمي الذى ينعم به مصر فى صعيدها الأدنى ؟ !!

هذه إذن طبيعتنا .. وهذه تربتنا .. بل هذه ثروتنا !

ثم هذه القرى المبعثرة على شاطئ النيل ، من وادى حلفا إلى الشلال .. اليست هى بذاتها شكلاً ، وأهلاً ، القرى المصرية القائمة على شاطئ النيل من أسوان إلى القاهرة ؟ !

وإذا كانت تلك وحدة النيل فى واديه ، فمثلها أيضاً وحدة النيل فى بنيه ... فهذا السودان الذى رأيناه فى حلفا أليس هو صنو أخيه المصرى فى جسمه ، وفى رسمه وفى قسماى وجهه .. وفى بسمته ، وغضبته ... وفى لغته ، ولهجته ... حتى إنه بلفظ « القاف » « جيبا » كما يلفظها أهل الصعيد .. ويتفق مع أخيه المصرى فى عباراته ، وإشاراتِهِ ونبراته ..

نعم ، فما نحن فى حاجة إلى عالم من علماء الجنس ، لنثبت ان المصرى والسودانى يتنسبان إلى جنس واحد ، ويتفرعان من أصل واحد ... بل حسبنا مجرد المظاهر المحسوسة — منظورة كانت أم مسموعة أم ملموسة — لكى نفتنع بأن أبناء النيل الواحد إنما هم وحدة فى الطبيعة وفى الطبع ، وفى الأصل وفى الفرع !!

وإذا كانت الشمس قد سخت على أبناء السودان وصعيد مصر فاسودت أو استمرت بشرتهم ، فالأجسام والملامح ، والأخلاق ، والعادات ، وكافة الصفات الطبيعية الموروثة قد وحدت بين أبناء الوادى ، كما وحدت الطبيعة بين أراضى الوادى .

وما الأصل فى الطبيعة والطباع إلا النيل الذى أكرمناه فأكرمنا ، أجداداً ،
وأحفاداً ...

تلك كانت مشاعرى ، وتلك كانت خواطرى ، حينما نظرت إلى الناحية
الطبيعية من وحدة وادى النيل ووحدة أبناء النيل .

ولكن غبطة نفسى لم تلبث أن تبددت ، حينما انتقل بى فكرى من وحى
الطبيعة إلى ظلم الانسان ، أو قل من صدق الطبيعة إلى زيف الصناعة ...

فهذه الوحدة التى خلقها الرحيم الرحمن ، قد مزقها ظلم الانسان لأخيه
الانسان .. فرأينا المستعمر بقوة المستعمرة أو قل بقوة المتجبرة المدمرة ، يفصل
بين مصر والسودان ..

وعلى أى أساس من الحق أو شبه الحق يستند لا أساس إلا القوة الغاشمة ،
الظالمة ، التى اتخذت لنفسها فى السودان شكل القوة الحاكمة ..

وأنى لأذكر هنا - عسى أن تنفع الذكرى - أننى حينما كنت مع اخوانى أعضاء
بعثة المحامين فى حلفا ، اتصلت نيابة عنهم بالممثل الانجليزى للحاكم العام فى
السودان ، وأخطرته بأننا نريد استئناف رحلتنا إلى الخرطوم أو عطبرة ، فرفض
رفضاً باتاً السماح بدخولنا ...

فقلت له : « كيف ذلك ومصر والسودان بلد واحد ؟ ..

فأجابنى غير متورع - « هذا رأيكم ، ولكنه ليس رأينا !! »

قلت : « وما قولك فى المعاهدة التى وقعتوها بامضائكم ، واعترفتم فيها بحق
دخول المصرى فى السودان من غير قيد ولا شرط . اللهم الا قيد المرض أو
الاجرام ، وما كنا بالمرضى ولا المجرمين ... »

فلم يجد جواباً على ذلك إلا قوله ؛ « إنى هنا أنفذ التعليمات .. وقد صدر لى
الأمر بمنع دخولكم ... » !!

أيها القارئ الكريم ..

إذا ما سقت إليك هذا الحديث الأليم المرير ، فلأنى أعتقد أن للمظلومين فى
المرارة حلاوة ، وفى الشدائد طلاوة .. وإذا ما شاء الظالم فى كفره بالعدالة تمزيقاً

للوادی وتفريقاً ، فحسبنا أن يشاء الله للمظلوم توفيقاً ، وأن تشاء الطبيعة
لوحدتنا - رغم عنت الظالمين - تحقيقاً ، وتوثيقاً . !!

أحمد ماهر

أخي أحمد !
إني أبكيك صديقاً ، وأبكيك خصماً ، فما عرفت خصماً كنت إذ أحاربه أحبه ،
وكان إذ يحاربني يحبني ، أكثر من أحمد ماهر ..
وما الخصومة النبيلة ، والصدقة النبيلة ، إلا ناحيتان لصورة واحدة ، هي
الوطنية النبيلة ..

الجرىء في الحق

الجرىء في الحق ، هو أجبن الناس اندفاعاً ، وأشجعهم اقتناعاً .. فليس
الجرىء في الحق من لا يخشى الاجترار على الناس ، بل هو الذي يخشى الناس أن
يجرأوا عليه ! .. ذلك لأنه يستمد جرأته من مناعته ، التي تمنع الألسنة من
الامتداد إليه ، والتطاول عليه ..
والجرىء في الحق كالجرىء في الحرب ، قد تراه مجروحاً ، ولكنك لن تراه
مجرحاً !!

الكرامة

الكريم على الناس ، هو الكريم على شخصه ..
وإنه لتفريق من غير مفرق ، أن يفرق الناس بين الكرامة القومية للبلاد ،
والكرامة الشخصية للأفراد ، أو الكرامة الحزبية للجماعات ، إذ الكرامة كل
لا يتجزأ ..

ومن هانت عليه نفسه وكرامته ، هانت عليه أسرته ، وهانت عليه حبيبته ،
وهانت عليه أمته !!

ومن ثم كان أشد الناس تفريطاً في حقوق بنى جنسه ، هو المفرط في حق
نفسه !

ولقد قيل في مآثور الحكم والأمثال ، أن سيد القوم خادهم ، ولكن هذا المثل
لا يصح في مغزاه ، ولا في مبناه ، إذا ما اتخذ الخادم لنفسه نفسية الخدم . . . بل
الشرط الأول والأساسي ، فيمن يخدم الناس ليكون بينهم سيداً ، أن لا يخدمهم
بحيث يكون بينهم عبداً !
الاستبداد :

. . . يخطيء الظن - والواقع - من يحسب أن الاستبداد هو الأصل في
الاستبعاد !

كلا ! فلولا الاستخذاء ، والرضا بالمذلة ، لما وجد الاستبداد . . ولولا العبيد
لما وجد الأسياد !!

تواضع العظيم

كان سعد يقول - كلما رأى الناس يهتفون بين يديه ، ويغدون الثناء عليه ،
اللهم احفظني من الغرور .

فليكن هذا شعارنا نحن المصريين ، فلو أن كل عامل لوطنه ، أولفنه ، أدرك
أن بداية النجاح هو الإحساس بالقصور ، وأن نهاية الفشل هو الغرور ، إذن لقال
مع سعد اللهم قني شر الغرور !
نعم ، فما شيطان الغرور ، إلا الشيطان الغرور !

النزيه

النزيه من نزه نفسه حتى عن التزاهه ، وكان عفيفاً حتى عن الإحساس بالعفة . فكانت العفة في نفسه دون حسه .

إني أعرف انساناً كان نزيباً ، وكان يعتقد في نفسه التزاهه إلى حد المفاخرة بها ، وإلى الإعلان عنها . . وكان أخطر ما في فقره أنه كان يفاخر بالفقر ، مما دل على أنه كان فقيراً حقاً ، ولكن إلى الفخر !! والفخر والفقر لا يجتمعان إلا إلى فرقة ، فما الفخر إلا مادة من مواد الثراء والترف ، ولذلك كان الفقر مع الفخر إنما هو فقر مع الترف ، لا فقر مع الشرف !!

الأزهر

هو معهد ديني عالمي ، ولكنه مصرى ! . .
نشأ في تربة مصر ، ونما في عبقرية مصر !!
فمن لم يكن له فيه نصيب الدين ، فإن له فيه نصيب مصر !!
وعلى كل مصرى أن يغار عليه غيرته على كل ما يمت إلى مصر بالقلم ، أو بالعلم ، أو بالدم !!
كلانا على دين به هو مؤمن ولكن خذلان البلاد هو الكفر

التضحية

التضحية فضيلة لا فضل — أو لها بذل — وآخرها بذل . . . ولكي تجتمع في التضحية كل معاني البذل — يجب أن تبذل نفسك لها ، ثم تبذلها هي نفسها !
ومن ثم ، فإذا ما ضحيت ، وجب عليك ألا تعلن عما أقدمت عليه من تضحية ، بل تضحي بالتضحية ذاتها . . وأما إذا فخرت بها ، أو أعلنتها . . أو تمنيت ولو مجرد التمني أن يصفق الناس لها ، فإنك إنما تقبض ثمن التضحية فخراً ، ولو لم تقبضه أجراً !!

السياسة

كثيراً ما تكون السياسة في انعدام السياسة .
القوى والضعيف قد يلتقيان في انعدام السياسة عندهما !
فالقوى قد يكون أقوى من أن يحتاج إلى سياسة ، والضعيف قد يكون أضعف
من أن تكون له سياسة !

الاتكال والتوكل

الجهاد هو العمل المستمر المتواصل ، من غير تباطؤ ولا تواكل ومن الخبل ألا
يفرق بعض الناس بين الاتكال على الله والتوكل ، أو بين الاصطبار والانتظار ،
فإن الصبر فضيلة إيجابية لا سلبية ، وإذا قيل إن الصبر مفتاح الفرج ، فأية قيمة
للمفتاح من غير فتاح ؟!

وما الاتكال على الله إلا أن نعمل ، ثم نتكل على الله في أن ينجح العمل ومن
ثم كان الله مع العاملين ، لا مع الحاملين ولا المتواكلين ...

معنى الجهاد

أنا رجل مخضرم ، عشت في الجهاد ، وللجهاد ، ومن أسف بعد الجهاد !
فهلا سألتهم أنفسهم ما هو الجهاد ؟ ألا فاعلموا أن الجهاد حرب أشد من الحرب ،
لأن الانتصار فيه لا يتم بمجرد الانتصار على خصومكم ، بل أولاً وقبل كل شيء
بالانتصار على أنفسكم !

فالمجاهد إذا ما انهزم أمام شهوته ، أو مصلحته ، فقد كتبت عليه الهزيمة أبد
الدهر أمام خصمه ، مهما يكن من ضعف شأنه وضآلة خصومته ...

ذلك لأن سلام المجاهدين هو الحق ، ومن لم يكن في نفسه على حق ، فأنى له
أن يستمد من نفسه سلاحاً يناضل به عن الحق ، أو يطالب الغير باحترام الحق ؟ !

أخبال : أم خبال ؟

على كل لسان ، وفى كل نظرة ، تساؤل أبلى من السؤال . . . أخبال فى الأمر أم خبال ؟ ..

ولا يحدعك التقارب اللفظى بين الخبال والخبال . . . فإن لم يكن بينهما فى اللفظ فارق إلا نقطة ، فإن بينهما فى المعنى سقطة أبداً سقطة !!

دعاء

اللهم لاشماتة بل عبرة وتذكيرا !
اللهم لا انتقاماً بل قصاصاً وتطهيراً !
اللهم لا استغلالاً للحكم ولا محسوبية ولا فوضى ، بل نزاهة فى الحكم وحكمة وتديباً . . .
اللهم لا تنصفنا على حساب مواطنينا ، بل أنصف مواطنينا على حسابنا . . .
اللهم غنى عن الغنى !
اللهم لا ميلا مع الهوى ، بل ميلا عن الهوى !
اللهم دينا عن الدنيا ، أو فارغ دنيانا إلى مستوى الدين !
اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك وللوطن أنصاراً ، ونحن النصارى لك وللوطن مسلمين !





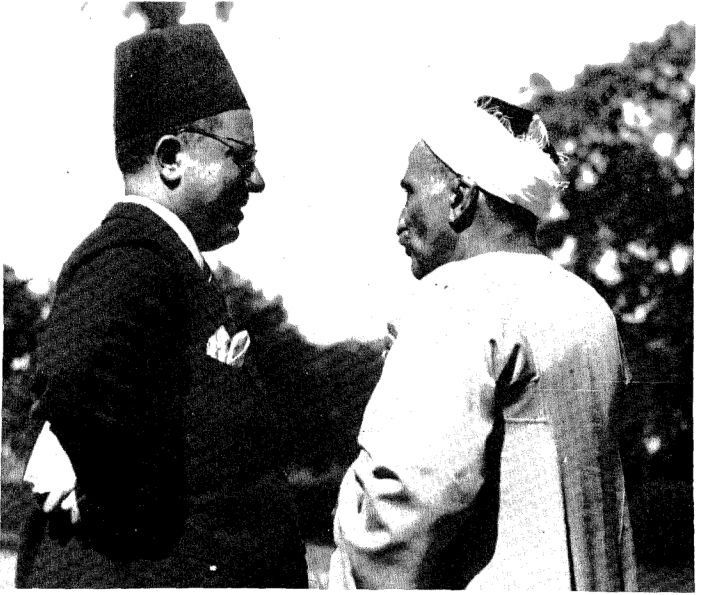
مكرم عبيد

رحلة حياة

بالصورة والوثائق



مكرم عبيد
في سن الثامنة



مكرم عبید اثناء حوار مع أحد الفلاحين في بلدته قنا

العدد ١٥٠٠
KOL-SHEI, No. 201
العدد 15 September 1929



الطيات



مكرم عبيد يترافع



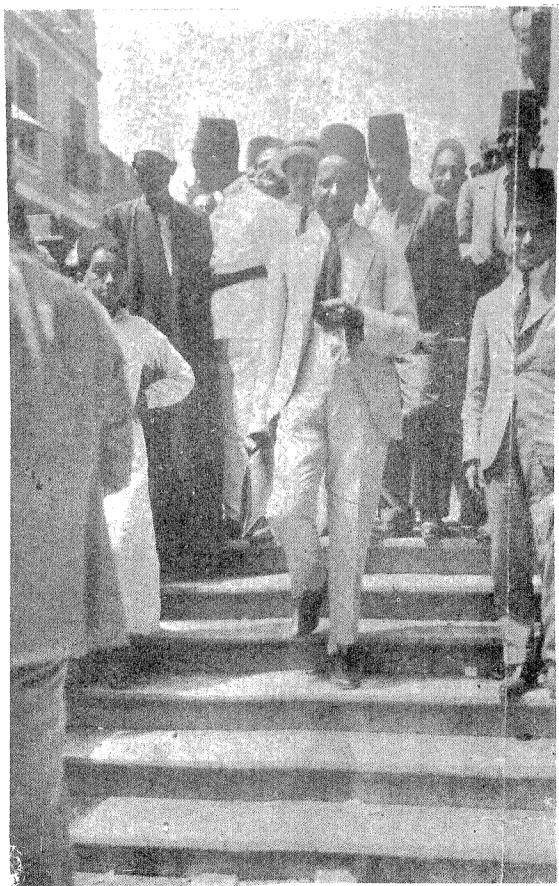
حفل زفاف عبيد في ١٣ نوفمبر
١٩٢٣ في فندق هليوبوليس بالاس
بمصر الجديدة . وكان سعد زغلول
على رأس المدعوين



مكرم عبيد بعد حلف اليمين كوزير
للمالية وإلى جانبه جلال الدين
الحمامصي .



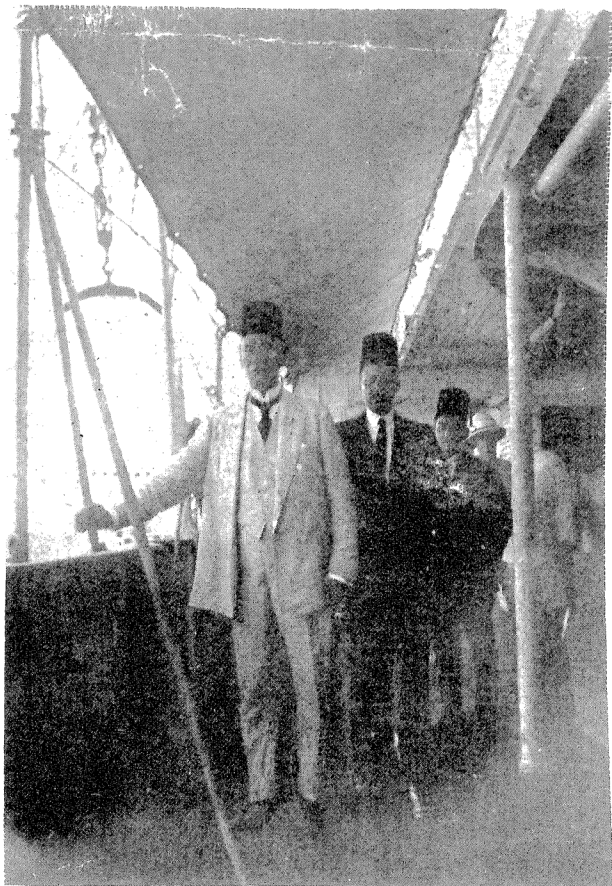
مكرم عبید يحتضن الطفلة منى
مكرم عبید فی منزله بمنشیة
البكرى .



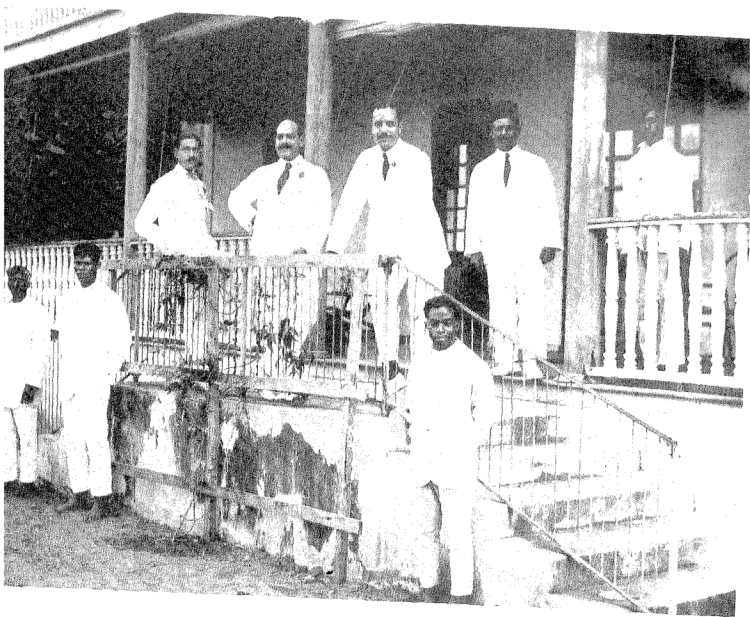
بعد أن ترافع في محاكمة مدير
محررى جريدة السياسة .



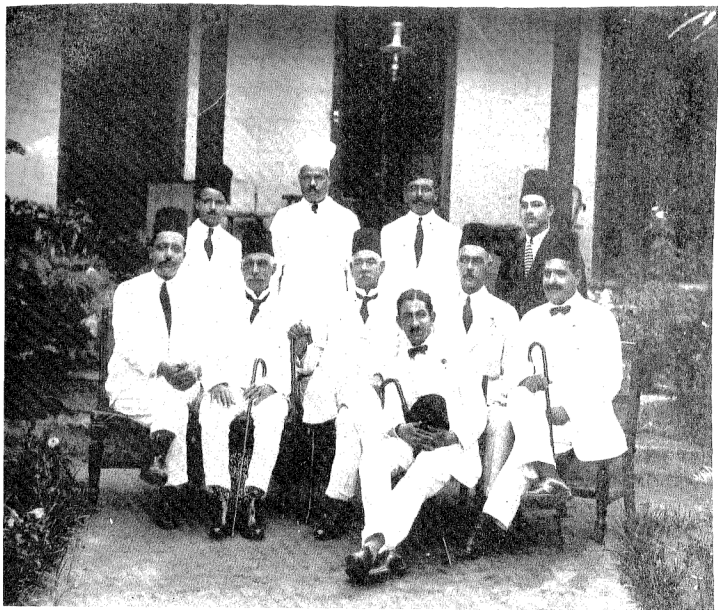
في مصيف رأس البر مع السيدة حرمه



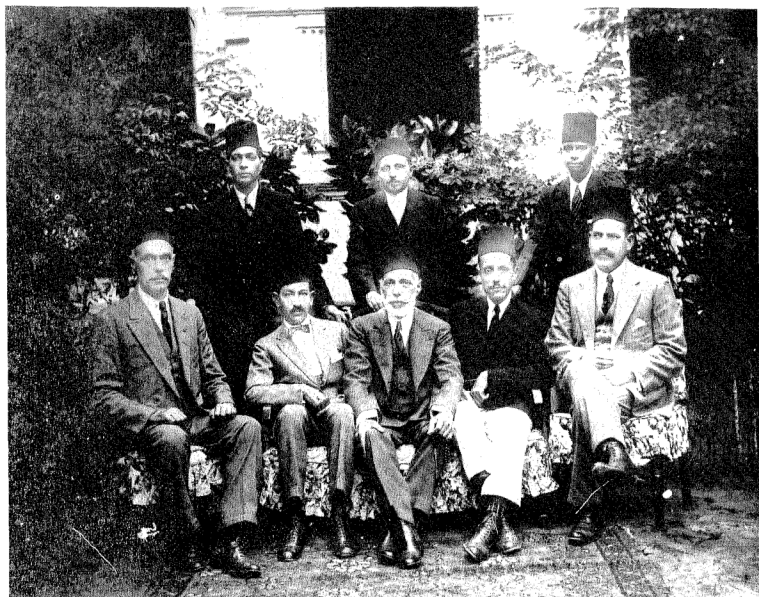
مع سعد زغلول في السفينة التي
نقلتهما إلى المنفى في سيشل [عن
جريدة لومند اسليسترية]



في المنفى في سيشل



مكرم عبيد مع سعد زغلول
ومصطفى النحاس وعاطف بركات
وسينوت حنا في المنفى بجزيرة
سيشل



المنفى في مومباسا في ١١ يونيو ١٩٢٣



مكرم عبيد في مكتبه مع تمثال سعد
زغلول في منزله بمنشية البكرى



مكرم عبيد مع رئيس الوزراء
مصطفى النحاس سنة ١٩٣٦ .



مصطفى النحاس يشارك في حفل
زواج شقيقة مكرم عبيد .



مكرم عبید فی سیدی بشر ممسکاً بید
الطفله منی مكرم عبید ابنة شقيقه



مكرم عبید اثناء المرافعه فی إحدى
القضايا السياسيه



مكرم عبید یرحب بالزعیم الإیرانی
محمد مصدق و بینهما زکی العربی
رئیس مجلس الشیوخ



مكرم عبید بین جمیل مردم رئیس
وزراء سوريا الاسبق وعبد الرحمن
عزام اول امين عام للجامعة
العربية



مكرم عبید بین علی ماهر وعبد
الرازق السنهوری ومصطفی مرعی
وإبراهیم المنیاوی

مناظر مأدبة النحاس باشا والتوقيع على معاهدة مونترو



مظفر لطيف باشا رئيس اللجنة الفنية العليا ورئيسة اللجنة العليا العامة
ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة



موازين باشا رئيس اللجنة الفنية العليا ورئيسة اللجنة العليا العامة
ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة



السيد بولس باشا رئيس اللجنة الفنية العليا ورئيسة اللجنة العليا العامة
ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة



السيد بولس باشا رئيس اللجنة الفنية العليا ورئيسة اللجنة العليا العامة
ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة



السيد بولس باشا رئيس اللجنة الفنية العليا ورئيسة اللجنة العليا العامة
ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة



السيد بولس باشا رئيس اللجنة الفنية العليا ورئيسة اللجنة العليا العامة
ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة



السيد بولس باشا رئيس اللجنة الفنية العليا ورئيسة اللجنة العليا العامة
ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة



السيد بولس باشا رئيس اللجنة الفنية العليا ورئيسة اللجنة العليا العامة
ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة



السيد بولس باشا رئيس اللجنة الفنية العليا ورئيسة اللجنة العليا العامة
ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة



السيد بولس باشا رئيس اللجنة الفنية العليا ورئيسة اللجنة العليا العامة
ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة



السيد بولس باشا رئيس اللجنة الفنية العليا ورئيسة اللجنة العليا العامة
ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة



السيد بولس باشا رئيس اللجنة الفنية العليا ورئيسة اللجنة العليا العامة
ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة ورئيس من اللجنة العليا العامة

قد أصبحت لصحتك
من الآن فصاعداً
ضمانة جديدة
في شيب
وسكى جوف دوكر
عندما تشرب

في زجاجته الجديدة
التي لا يمكن إزالتها ثانية
والقوة الشديدة
التي لا يمكن إزالتها ثانية

مناظر مأدبة النحاس باشا



مراتبين : رفعة النحاس باشا وأحدى المدعووات المبريرات ووصفت على
باشا ومقام دي تيسان عقيلة رئيس الوفد الفرنسي ومكرم عبيد باشا جالسين
الى مائدة الطعام في مأدبة رفعة النحاس باشا

VERDICT EXPECTED TO-DAY IN THE ROBINSON CASE

The Daily Mirror 20

NET SALE MUCH THE LARGEST OF

ANY DAILY PICTURE NEWSPAPER

PAGES

No. 4374

Published by the Proprietor

FRIDAY, NOVEMBER 25, 1921

One Penny

RESIGNATIONS SEQUEL TO ARRESTS IN EGYPT



وقيع على معاهدة مونترو



منظر لحالت من مائدة العشاء التي أقامها رفعة النحاس باشا لوفد الدول
ويرى من اليسار: السيد حرم عبيد باشا والنيو بوليتيس والسيدة
حرم النحاس باشا والنيو مونا رئيس الاتحاد السويسري ثم النيو هاسون



عبد الحميد يندى باشا يوقع الوثائق في الحفلة الشامية لإكمال مؤتمر مونترو وقد ظهر إلى يساره حرم عبيد باشا
وواصف غالى باشا وفهر خلفهم إلى اليسار النيو فينجان من أعضاء سكرية الوفد المصري



مع الزعيم الهندي جواهر لال نهرو .



مكرم عبيد مع بعض قيادات حزب
الكتلة . ومن بينهم السيد سليم
وزير الدفاع الأسبق



مع أعضاء الكتلة الوفديه



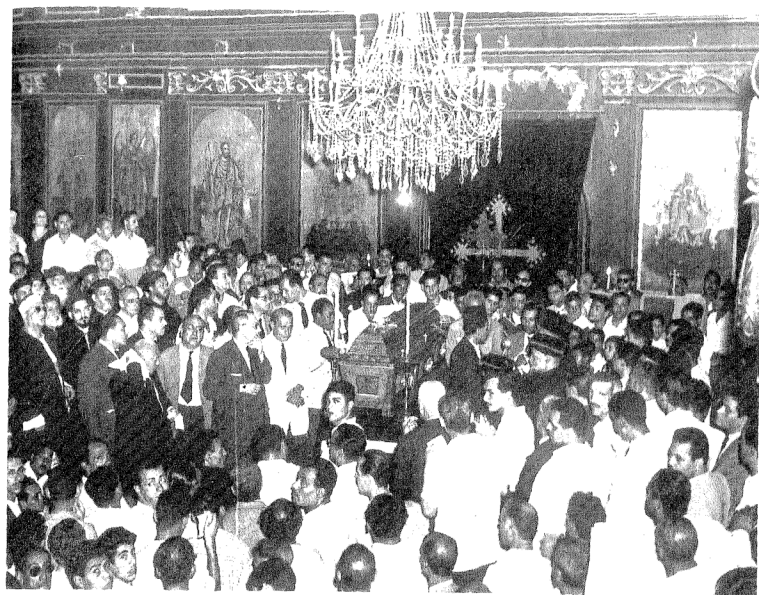
شباب الكتله يستقبلون مكرم
عبيد بنادي الحزب



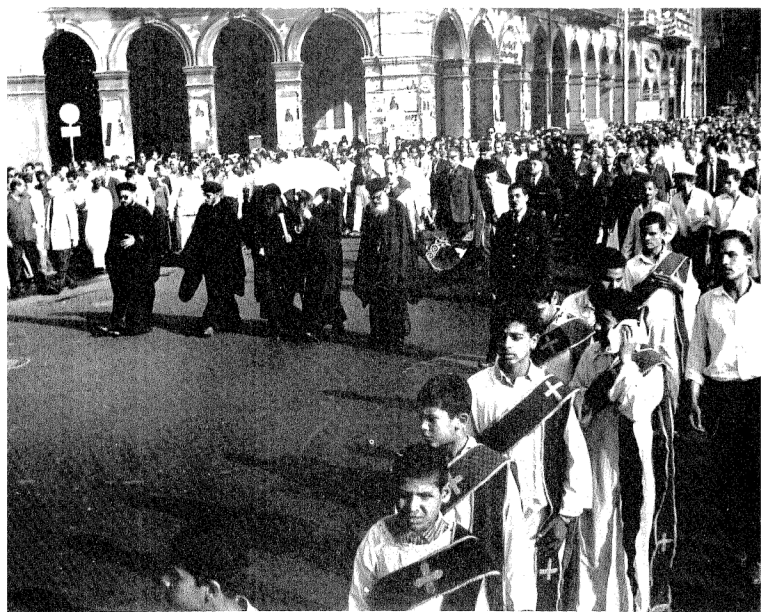
مكرم عبيد مع شباب الكتلة الوفديه



المواطنون يحملون جثمان مكرم
عبيد إلى الكنيسة



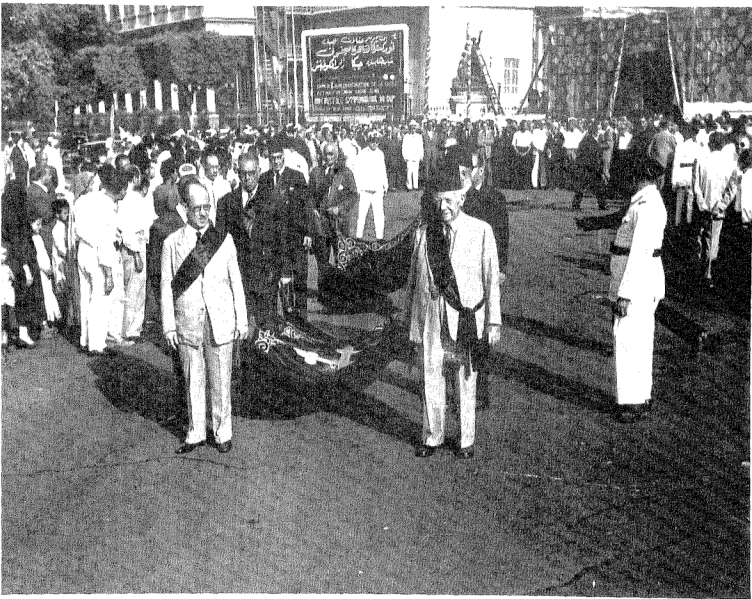
بعد الصلاة على الجثمان



مشهد من الجنازة يتقدمها رجال الدين .



كل طوائف الشعب المصرى
اشتركت فى تشيع مكرم عبيد إلى
مقواه الاخير



عبد الرحمن الرافعي يشارك في
جنازة مكرم عبيد



انور السادات والوزير السابق
محمد أبو نصير أثناء الصلاة على
جثمان مكرم عبيد



انور السادات نائباً عن الرئيس
جمال عبد الناصر في تشييع الجنازة

أنور السادات يؤبن مكرم عبيد يوم وفاته

أيها الأخوة :

لقد رحل عنا اليوم رجل عزيز علينا من رجالنا ، المني المصاب ، كما ألم كل فرد ، وكما ألم الشعب بأسره فان مكرم عبيد الذي يرقد الآن طالما كافح ودافع عن حقوق هذا الشعب .

مكرم عبيد ذو الشخصية المتعددة ، لاعم في القانون ، لاعم في السياسة ، لاعم في الخطاب ، لاعم في الكتابة عن أجل وطنه .

لقد أحبيناه جميعاً ، وأعزنا جميعاً ، واليوم ونحن نودعه نقول له إننا باقون على العهد باقون على التضامن ، باقون على الأخوة ، باقون على الكفاح من أجل هذا الشعب ، من أجل كل فرد في هذا الشعب .
أيها الأخوة :

أن المصاب لفادح ، ان المصاب لعظيم ، وواجبنا أن نؤدى حق الفقيد ، علينا بأن نظل مخلصين للطريق الذى سار فيه ، وإننى حين أودعه أقول :
يا أيتها النفس المطمئنة لرجعى إلى ربك راضية مرضية فادخلى فى عبادى وادخلى جنتى .



الشيخ احمد حسن الباقورى وزير الاوقاف وهو يلقي خطبته فى كنيسة فنا وجلس الى جواره الاسنان مكرم عبيد



اختطف المشيعون التابوت
وفتحوه لإلقاء نظره أخيره على
الجثمان



أحد شيوخ الأزهر الشريف لم
يستطع أن يسيطر على انفعالاته
حزنا على وفاة مكرم عبيد

حق الاستاذ العالی مکرم عید

بهدیه الحب الیمی وانی اقدر العواطف الیمیه الی ابدینوها
فی خطابکم حقه قدرها . وانی ملا و غلط منه اشرف ما تقدم الیه
و احتراز منه اشد من الواجبات . و لیست نقادها الامواقف الی
تاجید حضورکم . بل افضل من جوانی اید شیعوا فی مرکز فیه
من علی ترصیعکم من تلک العواطف الیمیه . و قد سوه منکم
للوطن رجاله نظیره الی معرفه الحق الشکور بالواجب . و الی
العلم مکرم الی ابدین

جید جوانکم یهدوکم ازل الیسوم

سید

الاشتراكات
٥. قرشاني السنة
٦. عن ستة شهور
الأعلانات ينطق عليها
مع ادارة الجريدة قرا



حضرت صاحب المسائل المجاهد -
الاستاذ المكرم باث عید

UNION INTERPARLEMENTAIRE

Complete Independence

UCLMS

The Milner Scheme

(Or THE ZAGHLUL-ADLY ISSUE)

BY W. MAKRAM EBEID,
Member of the Egyptian Delegation
(H.A. Oxon, and Professor at Sultimieh
Law School, Cairo)



H. E. SAAD ZAGHLUL PASHA
(President of the Egyptian Delegation
and Mandatory of the Egyptian People)

102540N

Published by W. Makram Elie, Cairo, Egypt, and printed by
The Lebanese Press Ltd., 70 Sington Street, Green's Lane Road, W.C.1.

1921

COMPTÉ RENDU

DE LA

XXVI^E CONFÉRENCE

TENUE A LONDRES

DU

16 AU 22 JUILLET 1930

PUBLIÉ PAR LE BUREAU INTERPARLEMENTAIRE



LIBRAIRIE PAYOT & C^{ie}
LAUSANNE — GENÈVE — NEUCHÂTEL
VEVEY — MONTREUX — BERNE

1031

Tous droits réservés

Mr. Makram Ebeid (Egypt).—

Mr. President, Gentlemen, the amendment I have the honour to submit for your consideration on behalf of the Egyptian Group is: —

“That the Council of the Conference study and report to the Conference at its next sitting what effective measures may be taken by or through the Inter-Parliamentary Conference against the overthrow or transgression of parliamentary regime in any country, ainst the people’s will; and this with a view to securing the uninterrupted evolution of parliamentarism in the interests of human progress and peace.”

حق صاحبه الدولة اسماعيل صدق باشا
رئيس هيئة الماديات المصرية

عزيزه دولة الباشا

قوة وإيماناً ، وبعد فناء أحمسة بعد ظهر اليوم
وعلة تفتت من غير طلبة هذا الماد
والأمانة هذه الدولة قد مضت للاستمرار في
الشيء القديم من الطرب البريطاني والعقيدة التي
التي تترك دولكم عليه وقد مر بها لظنه البريطاني أن
نواحيه موصفات البنية لآية ان اسلم في مملكة
متواضعة بسبيل المرافعة التي عرفت في نه كنه
هذا - تكونت تحت نظر دولكم وحفلة الزيد الزيد
عند التناول في الأمر جلسة اليوم ، وأريد أن يتاح
لكم في الجلسة القادمة أن أفضل مائة يتاح لك
تفضل من هذه المرافعات المرفوعة
فقد اتفق بعد الإطلاع على الشروع المدة التي تترك
دولكم بالإتفاق مع معالي رئيس وزير الماداة إلى الدولة

البريطاني ، لانه إلى مضطراً أن أعيد فأكبر أسفه لأن
هذا الشروع لم يوضع عليها حتى تقدره ، وقد انه كونه في أبدا
هذا الأسف بطبيعة الحال أي معنى به معنى الإلتزام بالبرية
المضخ الذي يتلوه في هذه المرافعات ، وكه صفت أسفه
يرجع إلى التامية الفعلية أفر منة إلى التامية الشفوية التي
أشبهت البرية أسفه.

فقد تفتت بعد سيطرة الفضة التي وصلت اليوم أن هذا
ناتجاً جداً في القديرة التي اختلقت دولكم في الشروع
البريطاني وفيه الشروع المرفوع الذي أكرهه هيئة المرافعة
المرفوعة وقدم إلى الهيئة البريطانية أدرك من أسفه
وألا ما الإفلة على السيرة سالة الذكر هو أني تفتت
في المارة الناس منة رفاً يرب عليها التزاماً به وقد
السهم ، لم ترتبه عليها حتى مصادرة ١٩٦٧ - فقد
خطت الدولات المتحدة المرفوعة في المرفوعة المرفوعة
أن تجد الإلتزام بين الشروع الفضة للتأثير والإفلات
التي تترك لتترك تلك المرفوعة السهم في مصادرة الإلتزام
وهذه المارة كهرها كذا كونه مصادرة قائمة بيات
تترك الأمر في الدولات المتحدة في المرفوعة في

أوقات السلم - أي في غير حالة الحرب ، وانه شلح إلى
الزمام كنه إذا نص عليه في المصادرة الجديدة ينتج بسبب الحكم
أمام الطبقة المصرية - استناداً إلى نص صريح في المصادرة كنه
أن يقال انه لم يضع غنياً.

والقدسيه في أثناء الجبابة السابقة إذ انه يت
تخوف من سيرة الإشتراك في مفراتنا إلى التعاون الوثيق
بينه وبين حلف حرب الدولتين في وقت السلم ، وأتت
الاشقة بيننا إلى الإلتزام على أن لا يشارك في أية مصادرة
بينه وبينه إلى مثل هذا المصادرة التي لا تصل للصفحة عليه
في أن أخذنا بما قبل من أن مثل هذا المصادرة قد كنهت
طبيعية القالب ، هذا فضلاً عن أن العلاقات بين الدولتين
لا تترك على شيء من هذا ، فما بالنا إذا كان الأمر به وطيقه
تتأثران في دولهما المتحدة
لذلك أريد نفسي مضطراً إلى تكرار ما بينه وبينه
عليه الهيئة المرفوعة من قبل ، من انه لا يجوز المصادرة التي
على المصادرة بين المارة الحرب في وقت السلم ، فكم كونه
بالله الحكيم حسماً بعبارة معنية لإسبيل إلى قبول
وهذا نص آخر في الشروع المعدل - التي الذكر

لا يعلق ، أن لم يرد ، فلما عه إليه السيرة ، وأتت
الحاق الرابطة التي سيخبر إلى مصادرة ، بعد التنازل ، لكونه
السهم للبرية من الإفلات المرفوعة بالمصادرة الوثيق
بينهما بعبارة تارة المصادرة إلى أن يشرح مجلس الأمن
في العمل المرفوع ، وذلك في حالة اشتراك المارة في حرب
بغير استقرار منة بعد أو المارة المصادرة.

وبناء به حاجة إلى القول أن هذا القديرة الذي رأس
دولكم أرقام على الشروع البريطاني يحيل بعد التزام
إيجان قوة سلمية خارج حدود الساعة حليته ، ولن
دولكم تتركه أن منة المارة الأولى اعترضت ، كما
لكونه المرفوعة ، على تخويل من أن التزام إيجان مرفوعة
للحرب خارج حدود تنفيذاً للمرافعة ، ولا يترك بما يقال
عنه السارة في التزام ، أن لا مصادرة في الواقع به دولة
لبريطانيا - متشعبة المرافعة ، وكذا كونه مصادرة المرافعة
والحرب ، وبعد أية مصادرة كهر ، ولقد وضعنا الفضة
في الشروع المرفوعة بحيث يتركه منة أنه ليس هناك التزام
مفوضه على من ، أن الأمر مترك لمقرر المرفوعة
المرفوعة في أن مصادرة أن ترسل منة المرافعة خارج

عدد من ... لا يأتاه - ولكنه دون أن يتغير بغيره ...
ولأنه النوع العربي قد يحتمل التأويل ، فاني شغفياً لم أكنه
عليه إلا سبط التفت ... أما لغة العرب في المشرق والبريات
فلا يتك في نظري إلا من قبل انشائها فيما يقترحه عليها من
الترجمات ، ولذا من كبريائه ان أضافه عليه .
وهذه المسألة فقد أشير في المشرق المعدل انه
سعيد "بروتوكول" بشأن الاعطاء والبريات الموصية
البريطانية ... وقد كنت نظري وورد هذه العبارة في المشرق
القديم من دولكم ، ومن رأي ان لا يرفع أمارة العروة
في الامتيازات العسكرية التي ردت عليه معاهدة ١٨٦٦
منه بعد امانية لاصل لا ، ولغير ان تعان الجيوش
البريطانية في حالة الحرب المماثلة التي يقع على القادة لولا
وأما في ذات المشرق الدول سالت الذر لم يتغير
أعنه على مسألة السودان ، ولعل دولكم قد
اكتسبت اللغة العربية الآن قدماء ، فلم ترتفعوا النصرة
الخليج التي تضمنت المشرق البريطاني على السودان ، والى
من شأنه أن تهبط حقيقته في أقل من سنة
معاهدة ١٩٤٦ ، إلى حد انزاع ضمنت عليها في

سبيلية الخير الاقتصادي ، وما اليه من كبر ضلبي ورد في
مسألة ... لا احتياط الشك في جميع الشواهد ...
والا ان في انه اتخذ من نصرة المشرق البريطاني لمصلحة
عند السودان منزهة بجم الا فترضا فيه المصلحة ، فترضا
المصلحة البريطاني لم يرد اغفال مسألة السودان في هذا المبدأ
في توسع في النصرة الخاصة بجم ، قد سعى من به التوسيع
لطان ، في ما أنا في النصرة قدماء بهذا مسألة
السودان في "بروتوكول" فانه قائم بلبنة ، على ان تحصل
المعارضة في مسألة السودانية في ... ان في توسيع معاهدة
منه ...

وتدرك دولكم ان ابدية تحفظ بشأن هذا الوضع ،
ولأننا اتفقا جميعاً على موقف النصرة على يد راي النيل
تحت التاج العربي ، وعلى مسألة السودان في معاهدة تبا
مفداً ، ولأنه لم يتردد رأي في موقف جعل مسألة السودان
ضمنه المعاهدة المرفقة .
أما بقية المال الدولة المشرق المعدل فهو المرفقة في المبدأ
والا فيما عليه مرة المعاهدة ، فقد جعلت دولكم مخرن
عاماً ، مع ان النصرة الزائدة المشرق المعدل يمد لها خمسة

مستعداً ، ومنه يظهر ان المسألة ان تكون في المعاهدة تحت
شروط ...
وهذه المسألة التي رأيت في رأي ان المبدأ لا يرد في
مناسبة اجتماع اليوم ، في المشرق المعدل ... أما المشرق البريطاني
الأصل فقد أضيف على انه غير مقبول أصلاً في وضعه ، ومن
ان اشرافاً به في هذه المسألة المسألة منه التي شئت
على التبا في وقت السلم ما يشاء ، وبما شئت
مفصلة في الإلحاح المرفقة " معاهدة قائمة التوسيع ، كما
أشارت في التوسيع ، والتوسيع الخاصة العمل
في الشكالات ، في المسألة لا تملك قبولاً أصلاً ان
لم ترد في في معاهدة ١٩٤٦ ، والقصور بأصلها في
التوصل إلى الاستقامة أو الصلح المسمى بغير
في يتجوز له من مفاوضات وعمله على يد بريطانيا
- وهو ما لا يمكن قبله حاله من الاعمال .
هذا مما ما تضمنه المشرق في التبا في دولته معاهدة
١٩٤٦ بعد هذا الرب أو قيام حالة رطبة مفارقة ، ويتم
اتخاذ اجراءات استثنائية معاهدة ، كما أعلن الامم العربية
في ... ما لا سبل الى السلم به ، وأرضي في سجد النش في

هذا ما تكتفي به المرافعة رأيت ان ابرأه في لا يفتر ان
انتم مع زملائه يتعجب في الجيش الذي جرد
اجتماع اللية ، لعلهم لا يردونكم احسن التوسيع
وأخيراً الاضحية .
وتتفقد دولكم ، ومبدأ الزيادة التوسيع ، فيقول
وأخيراً

المبدأ
مستعد

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٣٤٧٧/١٩٩٠

I.S.B.N 977 - 01 - 2427 - 3



هذا الكتاب :

مكرم عبيد في عيده المثلوى

اقرأ هؤلاء :

فؤاد سراج الدين
ابراهيم فرح
د. يونان ليب
محمد عبد الوهاب
حفنى محمود

د. مصطفى الفقى
د. سعد الدين ابراهيم
أحمد بهاء الدين
خالد محمد خالد
عباس محمود العقاد

.. فى منزله عايشت السياسة من خلال الاجتماعات التى لم تنقطع .. كان المنزل منتدى سياسى كبير يرتاده السياسيون ، والطلبة وغيرهم من مساعديه ، وتغطى جدران المنزل مجموعة من الصور التى تعرفت من خلالها على من لم أعاصرهم من رجال السياسة .. أعضاء الوفد والمنفيين إلى سيشل وعلى رأسهم سعد زغلول ، لقد كانت كل ذرة هواء فى هذا المنزل نستششق فيها رائحة السياسة .

لقد نشرت « المكرميات » الأولى فى الأربعينيات وكان مكرم عبيد لازال ملء الأسعاع والأبصار وهذه « المكرميات » ستميد مكرم عبيد مرة أخرى ليملا الأسعاع والأبصار ، فهو أحد الرجال الذين وهبوا حياتهم لقضية وطنهم ، فقد عاش فى كافة الحقب السياسية ورغم تغير العهود وهو موضع تكريم من الجميع على اختلاف انتهاءهم السياسية .

إن هذه « المكرميات » الجديدة قد غلب عليها الطابع العلمى سواء فى الإنتقاء أو فى التويب أو فى فلسفة الاختيار ، فها يكتب بعد وفاة صاحب المكرميات بما يقرب من ثلاثين عاما [١٩٦١] وبعد هدوء العواطف الحارة تجاهه يكون أكثر موضوعية مما كتب عنه فى حياته .

منى مكرم عبيد

